

الطبعة الخامسة

مصطفى بكري

الجيش والإخوان

أسرار خلف الستار

الدار المصرية اللبنانية

الجيش والإخوان

أسرار خلف الستار

بكري، مصطفى.
الجيش والإخوان: أسرار خلف الستار / مصطفى بكري.ـ ط5.ـ
القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2013.
456 ص؛ 23 سم.
تدمك: 0 - 228 - 427 - 977 - 978
1- مصر - الأحوال السياسية
2- مصر - الجيش
3- الإخوان المسلمون
أ - العنوان. 320.962
رقم الإيداع: 8842 / 2013

الدار المصرية اللبنانية
16 عبد الخالق ثروت القاهرة.
تليفون: 23910250 202 +
فاكس: 23909618 202 + ص.ب 2022
E-mail:info@almasriah.com
www.almasriah.com

الطبعة الأولى: جمادى الآخر 1434هـ - أبريل 2013م
الطبعة الثانية: جمادى الآخر 1434هـ - مايو 2013م
الطبعة الثالثة: رجب 1434هـ - مايو 2013م
الطبعة الرابعة: رجب 1434هـ - مايو 2013م
الطبعة الخامسة: شعبان 1434هـ - يونيو 2013م

مصطفى بكري

الجيش والإخوان

أسرار خلف الستار

الدار المصرية اللبنانية

الإهـــــداء

إلى روح والدي

الذي علمني معنى أن تكون إنسانًا!

المحتويات

لماذا هذا الكتاب؟

شـهدت مصر خلال الآونة الأخيرة، أحداثًـا مهمة وخطيرة، غاب عنها الكثير مـن الحقائق، وتردد حولها العديد من الروايـات المتناقضة، واختلط فيها الذاتي بالموضوعـي، وسـقط فيهـا جـدار الفصـل بيـن الحسـابات السياسـية والوقائع التاريخيـة، وظهـرت خلالهـا عمليات الكذب والخـداع والتضليـل واللعب من خلف ستار على أوسع نطاق.

لقد كنت قريبًا من هذه الأحداث، وشـاهدًا على الكثير منها، سـواء في علاقة المجلـس العسـكري بالقـوى السياسـية وإدارة المرحلة الانتقاليـة، أو في علاقة الحكومـة بالبرلمـان، أو فيما جرى من أحداث لاتزال وقائعها الصحيحة في طي الكتمان.

كنـت أدون منـذ البدايـة جميـع المعلومـات والتفاصيـل، ليس فقط بحاسـة الصحفي المتابع للأحداث، وإنما لإدراكي أن الإجابة عن التساؤلات المطروحة والمفاهيـم المغلوطـة، يجب أن تسـتند إلى روايـة دقيقة تعكس الصـورة بجميع أبعادها، لتكون شاهدًا على حقيقة ما جرى في هذه الفترة.

هذا الكتاب هو ثمرة عشـرات اللقاءات والمقابلات التي جرت مع «المشـير طنطاوي» رئيس المجلس العسـكري ونائبه الفريق «سـامي عنان»، ونائب رئيس الجمهورية الأسـبق اللواء «عمر سليمان»، والفريق «أحمد شفيق» رئيس الوزراء الأسبق، و«د.عصام شرف» رئيس الوزراء الأسبق، و«د.كمال الجنزوري» رئيس الوزراء السـابق، و«د.سـعد الكتاتني» رئيس مجلس الشـعب السابق، و«د.يحيي

الجمل» (نائب رئيس الوزراء الأسبق)، و«د.علي السلمي» نائب رئيس الوزراء الأسبق، و«د.حسام بدراوي» الأمين العام السابق للحزب الوطني «المنحل»، و«د.محمد بديع» (المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين)، و«د.فايزة أبو النجا» وزيرة التخطيط والتعاون الدولي السابقة، واللواء «منصور العيسوي» (وزير الداخلية الأسبق)، واللواء «محمد إبراهيم» (وزير الداخلية الأسبق)، والسيد «منصور حسن» رئيس المجلس الاستشاري السابق، إضافة إلى العديد من أعضاء المجلس العسكري وأعضاء الحكومة وأعضاء اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية.

ويتضمن هذا الكتاب ردًا على تساؤلات طُرحت ولاتزال مطروحة عن وقائع اللحظات الأخيرة لحكم مبارك، ودور المجلس العسكري وعلاقته الحقيقية بجماعة الإخوان المسلمين، وعن الطرف الخفي الذي كان يدير الأحداث من خلف ستار، وعن أخطاء المرحلة الانتقالية، ودور القوى الأجنبية في نشر الفوضى وضمان عدم الاستقرار بعد نجاح الثورة.

ويرصد الكتاب تفاصيل ومحاضر اللقاءات التي جرت بين المجلس العسكري والأحزاب السياسية، وأسباب فشل الانتهاء من إعداد الدستور قبل الانتخابات الرئاسية، كما يتضمن الكتاب أسرارًا تنشر للمرة الأولى عن وقائع ما جرى خلال عملية فرز نتائج الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، وما تردد من معلومات حول الدور الأمريكي في ممارسة الضغوط لإنجاح الرئيس محمد مرسي على حساب الفريق أحمد شفيق.

وتتضمن الفصول الأخيرة من الكتاب أسرار الأحداث التي شهدتها البلاد عقب تولى الرئيس محمد مرسي مهام الحكم، بدءًا من تشكيل حكومة هشام قنديل، والخلاف الحاد بين المشير طنطاوي وهيلاري كلينتون الذي وقعت أحداثه في 14 من يوليو 2012، وصولًا إلى مذبحة رفح والتساؤلات المثارة حولها حتى الآن.

غير أن أخطر فصول هذا الكتاب، ،هو فصل «الانقلاب الناعم»، الذي تضمن الرواية الحقيقية لعزل المشير طنطاوي، ورئيس الأركان سامي عنان وعدد من قادة الأفرع الرئيسية بالقوات المسلحة فيما سمي بانقلاب 12 من أغسطس، والذي تضمن أيضًا إلغاء الإعلان الدستوري المكمل.

لقد حاولت بقدر المستطاع أن أكون «محايدًا» في روايتي لوقائع هذه المرحلة التاريخية المهمة، وأن أقدم إجابات عن بعض التساؤلات المطروحة في الشارع، علَّ ذلك يكون بداية لإعادة قراءة تاريخ هذه الأحداث المهمة التي شهدتها مصر، ليس فقط لمعرفة حقائق الماضي، ولكن أيضًا لاستشراف سيناريوهات المستقبل.

مصطفى بكري

القاهرة في مارس 2013

رسالة الجيش

كان يوم الخميس العاشر من فبراير 2011 حاسمًا، لقد مضت ستة عشر يومًا، الشارع يغلي، المظاهرات تزحف، الاعتصامات تتزايد مساحتها، عمليات الفوضى والبلطجة تهدد الآمنين، والرئيس لا يزال غائبًا عن الحدث.

كان مبارك قد وعد المشير بأنه سيلقي خطابًا في السابعة من مساء الأربعاء 9 من فبراير ، يعلن فيه نقل اختصاصاته الرئاسية للنائب عمر سليمان ، لينهي بذلك الأزمة، ويضع حدًّا للتصعيد الذي يشهده الشارع.

لم يظهر الرئيس على شاشة التلفاز في هذا اليوم، يبدو أنه خضع لتهديدات نجله جمال الذي هدد بالانتحار أكثر من مرة، كان جمال شرسًا في المواجهة، يرفض تسليم السلطة لكائن من كان، كان مبارك قد وعد نائبه، اللواء عمر سليمان، يوم التاسع والعشرين من يناير، أي بعد تعيينه مباشرة، بنقل الاختصاصات الرئاسية إليه، انتظر عمر سليمان من الرئيس الوفاء بوعده، إلَّا أنه لم يف، بل كاد عمر سليمان يدفع حياته ثمنًا، بعد أن أطلق عليه ثلاثة مجهولين الرصاص وهو في طريقه إلى القصر الرئاسي مساء يوم الأحد الثلاثين من يناير، وظل الحادث غامضًا منذ هذا الوقت حتى الآن، غير أن مسار الأحداث أكد أن عملية الاغتيال كانت تستهدف منعه من الاستمرار في منصبه.

لقد حكى لي اللواء عمر سليمان تفاصيل الواقعة في منتصف عام 2011، وعندما قابلته قبيل أن يرشِّح نفسه للرئاسة بقليل، وطرحت سؤالي عليه: مَنْ كان صاحب المصلحة؟ قال لي إن كل المؤشرات رجحت شخصًا بعينه، لكنني

لا أريد أن أفتح هذا الملف مرة أخرى، أدركت ماذا يعني واحترمت رغبته في هذا الوقت.

كان عمر سليمان على علم بموعد خطاب الرئيس، الذي كان يُفترض أن يلقيه مساء الأربعاء 9 من فبراير، إلَّا أنه كان يعرف أن الضغوط التي تُمارَس على مبارك من نجله وزوجته ربما تحول دون تحقيق رغبته التي عبر عنها أكثر من مرة.

قال لي اللواء عمر سليمان: «إن الرئيس السابق أبلغه أكثر من مرة أنه غير راغب في السلطة، وأنه فقد الاهتمام بكل شيء منذ رحيل حفيده محمد علاء، وأنه كان ينوي ترك الحكم، إلَّا أنه قبل الاستمرار خوفًا من المجهول، غير أنه في هذه المرة أصبح على قناعة تامة بأن الوقت قد حان ليقضي ما بقي له من عمر في شرم الشيخ، بعيدًا عن الحكم ومسئولياته».

في هذا الوقت كان «مبارك» على يقين أن الجيش قد حسم أمره، وأنه قرر الانحياز للمتظاهرين، وأنه فتح أمامهم الطريق، وأنه مستعد للإعلان عن التخلي عن السلطة فورًا، لولا أنه كان يدرك أن استقالته بهذه الطريقة قد تفتح الطريق أمام الصراعات المجتمعية، مما يؤدي إلى الفوضى، واعتلاء جماعة الإخوان سدة الحكم في البلاد.

في الثامن من فبراير، كان النائب عمر سليمان، يلتقي رؤساء تحرير الصحف القومية والحزبية والمستقلة في مقر القصر الجمهوري، كانت قوات الحرس تحيط بالقصر من كل اتجاه، وكانت الأجواء تنبئ بتطورات خطيرة، كان الكل يشعر بخطورة الموقف إلَّا الرئيس مبارك، كان لديه يقين حتى هذا الوقت بأن الشباب الغاضب الذي يملأ الميادين سيعود، وينهي هذه التظاهرات، كما أن الحرس الجمهوري سوف يحول دون إسقاط النظام، خصوصًا بعد أن فقد الثقة في موقف الجيش الذي أعلن انحيازه للشعب وللمتظاهرين.

في الأول من فبراير كان المشير طنطاوي ورئيس الأركان الفريق سامي عنان يتصدران مائدة الاجتماعات الملحقة بمكتب رئيس الأركان، كان هناك عدد من قيادات الجيش الأساسيين، جرى تدارس الموقف وتقرر إصدار بيان سماه

المهندس «سعد الحسيني»، عضو مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان، بأنه يساوي قرار الحرب في أكتوبر.

كان البيان قويًّا وحاسـمًا، لقد أعلن بوضوح الانحياز لأهداف الثورة وتفهمه للمطالـب المشـروعة للمتظاهرين، ورفض اسـتخدام القوة، لقد نـزل البيان بردًا وسلامًا على الميادين والشوارع، غير أنه أثار قلق النظام ورئيسه.

كان الفريـق سـامي عنان يقود القسـم على المصحف الشـريف بـأن يبقى كل شـيء سريًّا، وأن يخلص الجميع للشـعب وللثورة، وقد طلب في هذا الوقت من المشـير طنطاوي أن يخرج ويترك القاعة حتى لا يكون ملزمًا بالقسـم في حال أية مواجهة مع الرئيس.

كان المشير قد اتخذ القرار منذ الاجتماع الأول للقادة في السادس والعشرين مـن ينايـر: لـن نسـتخدم العنف، ولن نكـون إلَّا مع الشـعب، كان يـدرك خطورة الموقـف لكنـه وجدهـا فرصة سـانحة لإنهـاء حلـم التوريـث ولإعـادة الكرامة المسلوبة إلى المصريين.

في السادسـة من مسـاء الثلاثاء الأول من فبراير، اتصل وزير العدل المستشار ممدوح مرعي بمسـاعده المستشـار حاتم بجاتو، كان حاتـم بجاتو يؤدي واجب العزاء في وفاة إحدى قريباته في المنصورة، ترك العزاء وانتحي جانبًا.

- سـأله الوزير: قُلْ لِي ياسـيادة المستشـار لو أردنا إجراء انتخابات مجلس شعب جديدة، كم ستستغرق من الوقت؟
- قال بجاتو: ستين يومًا على الأقل.
- قال الوزير: إذا أردنا تقصير المدة.. ما الفترة المناسبة؟
- قال بجاتو: الموعد الطبيعي لا يقل عن ستين يومًا، لأنك تعرف الترتيبات من فتح باب الترشـيح والطعـون والدعاية وغيرها، ولكن إذا أردت اختصار الموعـد فمـن الممكن أن يكون فـي حدود ثلاثين يومًا، وهـذا يعني أن فترة الدعاية لن تزيد على أسبوع أو عشرة أيام.

• قال الوزير: شهر معقول.. أنا عاوزك تعمل لي جدول بذلك.

• سأله حاتم بجاتو: هل الرئيس سوف يحل مجلس الشعب ويجري انتخابات جديدة؟

• قال الوزير: أعتقد ذلك، لقد طلب مني تقريرًا عاجلًا للمدة الزمنية، وسيعلن في خطابه اليوم حل مجلس الشعب، وإجراء انتخابات جديدة للمجلس في مدة زمنية معقولة.

• سأله حاتم بجاتو: وهل الرئيس وافق فعلًا؟

- قال الوزير: أنا أقول لك إنه اتصل بي بنفسه، وكان ساخطًا على مجلس الشعب الحالي، وقال إن هذا المجلس هو سبب المشكلات كلها، وأنه يريد التخلص منه، وإجراء انتخابات جديدة دون تزوير وبشكل يضمن نزاهتها.

في هذا الوقت، أعد الوزير تقريرًا سريعًا، وأبلغ الرئيس بمضمونه، كان الرئيس متحمسًا للغاية، وطلب من نجله جمال ومن أنس الفقي وزير الإعلام تضمين حل مجلس الشعب وإجراء انتخابات جديدة في مدة لا تزيد على شهر ضمن فقرات الخطاب.

هنا ثار جمال مبارك وأبدى غضبه الشديد، وقال لوالده إن حل مجلس الشعب معناه الاستجابة لمطالب المتظاهرين، ومعناه أن البلاد ستعيش في فراغ دستوري، وهذا أمر سينعكس بالسلب على أوضاع البلاد.

دار جدل طويل بين الرئيس ونجله، وانضم أنس الفقي إلى وجهة نظر جمال، وفي ضوء ذلك قرر الرئيس صرف النظر عن حل مجلس الشعب، وهو ما أثار إحباطًا شديدًا لدى وزير العدل ولدى آخرين كانوا يبحثون عن مخرج للأزمة التي كانت تزداد تفاقمًا في البلاد في هذا الوقت.

وفي يوم الخميس الثالث من فبراير 2011 التقى وزير العدل المستشار ممدوح مرعي ومعه النائب العام المستشار عبدالمجيد محمود برئيس الجمهورية حسني مبارك في مكتبه في القصر الجمهوري في الاتحادية.

كانت المناسبة إخطار الرئيس بعزم النائب العام إصدار قرار بمنع كل من: «أحمد عز» أمين التنظيم بالحزب الوطني، و«حبيب العادلي» وزير الداخلية و«زهير جرانة» وزير السياحة و«أحمد المغربي» وزير الإسكان وقتها، من السفر وتجميد أموالهم في البنوك لحين إجراء التحقيقات معهم حول الاتهامات الموجهة إليهم بالفساد وإهدار المال العام.

ناقش الرئيس هذا الأمر من جميع جوانبه، وطلب من النائب العام ووزير العدل اتخاذ القرار، ولكن دون إعلان في وسائل الإعلام، دار حوار بين الثلاثة، حتى تمكن النائب العام ووزير العدل من إقناع الرئيس بالإعلان عن إصدار هذا القرار.

وبالفعل اتجه وزير العدل والنائب العام إلى مكتب د. زكريا عزمي رئيس الديوان لكتابة القرار على جهاز الكمبيوتر وطباعته، وبعد الانتهاء من كتابة القرار، اتصل الرئيس بالدكتور زكريا عزمي وطلب منه حضور وزير العدل والنائب العام إلى مكتبه مرة أخرى. أخطر زكريا عزمي وزير العدل والنائب العام بطلب الرئيس.

سأل وزير العدل، ومن معه بالداخل، فقال له: إن معه نجله السيد جمال مبارك.

أدرك وزير العدل أن الرئيس ربما يكون قد تراجع في موافقته على قرار منع السفر، وأنه سيكرر سيناريو حل مجلس الشعب نفسه، وأن نجله جمال الذي كان سببًا في المرة الأولى ربما يكون سببًا في المرة الثانية.

قال وزير العدل، أستأذن أنا لبعض الوقت سأدخل إلى الحمام، وطلب من النائب العام أن يسبقه إلى مكتب الرئيس، دخل إلى الحمام، أمسك بالهاتف اتصل بمسئول كبير في قطاع الأخبار بالتليفزيون المصري أملاه الخبر، وطلب منه كتابته فورًا على شريط الأخبار، انتظر لبعض الوقت، ثم مضى إلى مكتب الرئيس، كان مبارك يجلس وإلى جواره نجله جمال والنائب العام، بادره الرئيس فور الدخول قائلًا: أنا أقترح تأجيل الإعلان عن قرار منع أحمد عز والوزراء الآخرين من السفر، الأمر سيزيد الأوضاع اشتعالًا ويدفع إلى هروب الكثيرين.

قال وزير العدل وبراءة الأطفال في عينيه، ولكن أنا أبلغت وسائل الإعلام، والتليفزيون أذاع الخبر، وهو موجود حاليًا على شريط الأخبار.

كان الوزير يريد أن يضع الجميع أمام الأمر الواقع، صمت الرئيس ولم يعلق جمال مبارك، ثم مضى الوزير والنائب العام إلى خارج القصر بعد أن وضعا الرئيس ونجله أمام الأمر الواقع.

في مساء اليوم ذاته وبعد إذاعة بيان المجلس العسكري ، وجهت الرئاسة الدعوة إلى عقد اجتماع مع الرئيس يحضره كل من نائب الرئيس عمر سليمان ورئيس الوزراء أحمد شفيق ووزير الدفاع المشير طنطاوي ورئيس الأركان الفريق سامي عنان ووزير الداخلية محمود وجدي، وقائد الحرس الجمهوري اللواء نجيب عبد السلام، قبيل الذهاب كان رئيس الأركان قد ساوره الشك والريبة، لماذا الاجتماع في هذا الوقت؟ ولماذا حضوره هو والمشير في وقت واحد؟

كانت المعلومات المتوافرة لدى الفريق سامي عنان في هذا الوقت قد أشارت إلى أن محاولة اغتيال اللواء عمر سليمان كان هدفها التخلص منه حتى لا يزاحم على الحكم والسلطة، فلماذا لا تكون هذه الدعوة «شَرَكًا» يدبَّر للمشير ورئيس الأركان عقابًا لهما على موقفهما الذي جسده البيان الصادر من القوات المسلحة؟

طلب رئيس الأركان من اللواء حسن الرويني (قائد المنطقة المركزية، عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة السابق)، اتخاذ الإجراءات الأمنية الكفيلة بتأمين خط السير من وزارة الدفاع إلى مقر الرئاسة.

في الموعد المحدد، كانت هناك أربع سيارات للحراسة تحيط بموكب المشير ورئيس الأركان، وكانت هناك دبابات ومدرعات على طول الطريق إلى قصر الاتحادية حتى بدا الأمر وكأن هناك زحفًا عسكريًّا إلى القصر الجمهوري.

عندما وصل الموكب إلى الاتحادية، كان قائد الحرس الجمهوري، اللواء نجيب عبدالسلام، في استقبال المشير ورئيس الأركان، وعلى الفور بادر الفريق

سـامي عنـان وقـال لـه: لا نريد إذاعة الخبر بأي شـكل من الأشـكال في وسـائل الإعـلام.. وطلـب منه أن يأتـي إليه بمسـئول الإعلام بالرئاسـة لإبلاغـه بالأمر، وبالفعل شـدد رئيس الأركان عليه بعدم نشـر أو إذاعة خبر الاجتماع بين الرئيس وقادة الجيش..

كان الفريـق عنان يتخـوف من الخديعـة، وتصوير اللقاء على أنه مسـاندة من الجيـش للرئيـس، وهو أمـر يعني أن البيان الصـادر صباح اليوم ذاتـه عن القوات المسـلحة كان مجـرد كلمات سـرعان ما تطايـرت في الهواء، وهـو أمر قد يحبط الثوار والمتظاهرين ويسيء إلى قيادة الجيش.

بعـد قليـل كان الرئيس مبـارك يتصـدر مائدة اللقـاء، وإلى جـواره على يمين المائدة اللواء عمر سـليمان، وفي مواجهته الفريق أحمد شفيق، ثم المشير حسين طنطـاوي، وفـي مواجهته الفريق سـامي عنـان، ثم مقعـد لوزير الداخليـة، اللواء محمود وجدي، وفي مواجهته اللواء نجيب عبدالسلام.

كانت الأوضاع الأمنية حتى هذا الوقت تشهد توترًا متصاعدًا، كثير من الطرق تقطعـت، المظاهـرات تزحف مـن مناطق عديدة باتجـاه ميدان التحريـر، أعمال العنف تنتشـر في أنحـاء البلاد، وكل ذلك لم يمكِّن اللـواء محمود وجدي، وزير الداخلية، من حضور هذا اللقاء.

بـدأ الرئيس هذا اللقاء برسـالة أرادهـا أن تصل إلى المشـير ورئيس الأركان، قـال: «لقد أعلن الجيش عن موقفه وأصدرتم بيانًا صباح اليوم، ألَا تَدركون أنكم أنتم المسـئولون عن حماية الشرعية؟». دار جدل بين المشير والرئيس من جانب وبين رئيس الأركان والرئيس من جانب آخر.

كان الفريق سامي عنان الأكثر حدة في المواجهة، قال للرئيس بوضوح: نحن قلنا «لن نتورط في إراقة دماء المتظاهرين»، وهذا موقف ثابت للقوات المسلحة، رد عليـه الرئيـس: «دماء، دماء إيه؟ كفانا الله شـر الدماء، أنـا أردت فقط أن أقول إنكم حسـمتم أمركـم، دون العودة إليّ بصفتي القائد الأعلى للقوات المسـلحة، وأصدرتـم البيان الذي سـوف يشجع المظاهرات على الاستمرار، أرجو ألَّا تنسوا أنكم أيضًا مسئولون عن حماية الشرعية». قالها وكررها للمرة الثانية.

استمر الرئيس في حديثه مع الحاضرين، أخطرهم بأنه سيعلن بيانًا للشعب بعد قليل، وأنه سيؤكد في هذا البيان أنه ليس له أي مطمع في الاستمرار في حكم البلاد، وأن مطالب المتظاهرين ستجد استجابة واضحة، وأن كل ما يخيفه هو انتشار الفوضى، أو استيلاء الإخوان المسلمين على البلاد، في حال التنحي عن السلطة بشكل فجائي، وقال إنه أكد أن نجله جمال ليس له أي مطمع في تولي منصب رئيس الجمهورية أو الترشح له..!!

انتهى الاجتماع وبدا الأمر لدى الفريق سامي عنان وكأن الرئيس يضمر شيئًا، كان حذرًا وحريصًا، قبيل أن ينصرف الجميع من القصر، كان الفريق شفيق يقف مع المشير طنطاوي يتحدثان معًا، وفي هذه اللحظات انتحى الفريق سامي عنان بقائد الحرس الجمهوري وسأله: «هل الذخيرة الموجودة مع رجال الحرس الجمهوري أمام مبنى الإذاعة والتليفزيون ذخيرة حية أم فشنك»؟

• رد اللواء نجيب عبدالسلام: الذخيرة حية.

•• سأله الفريق عنان: وهل الذخيرة التي بيد الحرس الجمهوري داخل القصر وخارجه كذلك؟

• رد قائد الحرس: نعم جميعها ذخيرة حية.

•• هنا طلب الفريق عنان من قائد الحرس ضرورة إصدار تعليماته بنزع الذخيرة الحية من رجال الحرس الجمهوري فورًا واستبدالها بذخيرة «فشنك».

عمّت السعادة وجه قائد الحرس، تنفس الصعداء، وجد في هذا الأمر ضالته، كان يتخوف من تورط الحرس الجمهوري في عمليات قتل، حال تردي الأوضاع، نفذ الأمر دون الرجوع إلى الرئيس أو استشارته.

كان المشير ورئيس الأركان يركبان سيارة واحدة، في طريق العودة تدارسا الأمر. ورد فعل الرئيس تحديدًا على كلام الفريق سامي عنان وحدَّته، غير أن الفريق سامي قال: كان طبيعيًا أن تكون لغتي حادة بهذا الشكل، كان على الرئيس

أن يعـرف أن موقـف الجيـش ثابـت، وأن عقيدتنـا الوطنيـة تمنعنـا أن نكون ضد الشعب.

في مســاء هذا اليوم ألقى الرئيس مبارك خطابًا قال فيه: إنه ســيعمل كل ما في وسـعه خلال الأشـهر المتبقية مـن ولايته لتأمين آليـات آمنة لانتقال الســلطة في البـلاد، وقـال بثقة إن مصر سـتخرج مـن الظـروف الراهنة أقوى ممـا كانت عليه وأكثر ثقة ووعيًا وتماسكًا.

وقال مبارك: إن أحداث الأيام القليلة الماضية تفرض علينا جميعًا شعبًا وقيادة الاختيار ما بين الفوضى والاستقرار، وتطرح أمامنا ظروفًا جديدة، وواقعًا مصيريًّا مغايـرًا يتعيـن أن يتعامـل معه شـعبنا وقواتنا المسـلحة بأقصى قدر مـن الحكمة، والحرص على مصالح مصر وأبنائها.

لقد أكد على أنه بادر بتشـكيل حكومة جديدة، وكلف نائب رئيس الجمهورية بالحـوار مـع جميع القوى السياسـية حـول كل القضايـا المثارة بشـأن الإصلاح السياســي، وإجراء التعديلات الدسـتورية والتشـريعية من أجل تحقيق المطالب المشروعة، واستعادة الأمن والاستقرار في البلاد.

وحذر الرئيس السابق في خطابه من أن هناك قوى سياسية ترفض هذه الدعوة إلـى الحوار؛ تمسـكًا بأجنداتها الخاصة، دون مراعـاة الظرف الدقيق الذي تمر به البلاد.

فـي هذا الخطـاب راح مبارك يؤكد للمصريين على أن مسـئوليته تفرض عليه تحقيق الانتقال السلمي للسلطة، في أجواء تحمي مصر والمصريين، وتتيح تسليم المسئولية لمن يختاره الشعب في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

وقـال بكل حسـم: «أقولها بكل الصـدق وبصرف النظر عن الظـرف الراهن، إنني لـم أكن أنتوي الترشـح لفترة رئاسـية جديدة، وقد قضيت ما يكفي من العمر فـي خدمة مصر وشـعبها، لكنني الآن حريص كل الحـرص على أن أختتم عملي

من أجل الوطن بما يضمن تسليم أمانته ورايته ومصر عزيزة وآمنة ومستقرة وبما يحفظ الشرعية ويحترم الدستور».

وفي هذا الخطاب استجاب مبارك للمطلب الشعبي الذي سخر منه كثيرًا في وقت سابق بتعديل المادتين (76)، (77) من الدستور، بما يعدل شروط الترشُّح لرئاسة الجمهورية ويعتمد فترات محددة، وقال: «لكي يتمكن البرلمان الحالي بمجلسيه من مناقشة التعديلات التشريعية المقترحة وما يرتبط بها، فإنني أطالب البرلمان بالالتزام بكلمة القضاء وأحكامه في الطعون على الانتخابات التشريعية الأخيرة دون إبطاء»، كان مبارك يقصد بذلك الأحكام التي أصدرتها المحكمة الإدارية العليا ببطلان الانتخابات التشريعية في 99 دائرة.

لم ينسَ مبارك في هذا الخطاب أن يؤكد أنه قد أعطى تعليماته إلى السلطات الرقابية ومطالبة القضاء بأن يتخذ جميع إجراءاته لمواصلة ملاحقة الفاسدين، والتحقيق مع المتسببين فيما شهدته مصر من انفلات أمني وترويع للآمنين.

لقد جاءت كلماته الأخيرة في هذا الخطاب لتثير عاطفة الكثيرين، خصوصًا من عامة الناس، عندما قال: «إن حسني مبارك الذي يتحدث إليكم اليوم، يعتز بما قضاه من سنين طويلة في خدمة مصر وشعبها، إن هذا الوطن العزيز هو وطني مثلما هو وطن لكل مصري ومصرية، فيه عشت وحاربت من أجله، ودافعت عن أرضه وسيادته ومصالحه، وعلى أرضه أموت، وسيحكم التاريخ عليّ وعلى غيري بما لنا أو علينا».

سادت حالة من السكينة أنحاء البلاد، اهتزت مشاعر الكثيرين، لقد أجاد أنس الفقي، وزير الإعلام، صياغة العبارات العاطفية، وكان هو ومجموعة القصر على ثقة تامة بأن مضمون الخطاب سوف تكون له آثاره الإيجابية، لقد جاءت كلماته لتسحر القلوب والعقول، خصوصًا أن سقف المطالب كان يتراوح بين الإصلاحات المطلوبة وإسقاط النظام.

في 26 و27 من يناير 2011 كنت قد شاركت في اعتصامات وتظاهرات جرت أمام مبنى نقابة المحامين ونقابة الصحفيين، وفي الثامن والعشرين مضيت

وشقيقي محمود بكري إلى الجامع الأزهر بهدف القيام بمظاهرة من هناك تتوجه إلى ميدان التحرير.

كانت الإجراءات الأمنية شديدة، لقد تم حصار الجامع الأزهر منذ الصباح، صدرت التعليمات بمنع من هم أقل من 45 عامًا من الدخول والصلاة، كان معنا الزميل المصور الصحفي أحمد فريد الذي رفض لواء شرطة، كان يترأس الحملة الأمنية أمام المسجد، دخوله ودخول أي من المصورين الصحفيين إلى داخل المسجد.

كان خطيب المسجد يوجه انتقاداته إلى المظاهرات، استنكر الدعوة إلى جمعة الغضب، راح يتحدث عن قضايا أخرى وبات كأنه في وادٍ آخر، فجأة انطلقت أصوات من داخل المسجد تعارضه، وبعد أن انتهينا من الصلاة وجدت نفسي أهتف بسقوط النظام، وانطلقت بنا مظاهرة ضخمة من داخل الأزهر باتجاه شارع الأزهر، إلَّا أن المظاهرة توقفت أمام كوبري الأزهر، حيث واجهت حشودًا كبيرة من رجال الأمن المركزي.

ركبت ومعي أخي محمود بعد قليل سيارة أحد الشباب ومضينا في الاتجاه العكسي من ناحية السيدة عائشة متجهين إلى التحرير، وبالقرب من الميدان باتجاه شارع قصر العيني كانت هناك ترسانة من الجنود والضباط، تحول دون الوصول إلى الميدان، حاولنا ولم نستطع، ثم مضينا إلى دار القضاء العالي حيث كانت تدور اشتباكات عنيفة بين الشرطة والمتظاهرين، كانت المنطقة مغطاة بدخان القنابل المسيلة للدموع، وبعد أذان العصر بقليل كان رجال الشرطة يهربون ويحتمون داخل البيوت والمؤسسات القريبة من موقع الأحداث.

مضينا إلى مقر صحيفة الأسبوع في وسط العاصمة، وفي مساء اليوم ذاته كان خطاب الرئيس مبارك الذي تحدث فيه عن عزمه تغيير الحكومة، ثم تعيين نائب للرئيس.

في الثامنة من صباح التاسع والعشرين من يناير 2011 سلمت مقالي الأسبوعي، الذي حمل عنوان «لا بديل عن الرحيل»، واستودعته مدير مكتبي،

وليد زكي، الذي كان ينام في مقر الصحيفة منذ بداية الأحداث مع آخرين، ووقفت أمام نقابة المحامين بشارع رمسيس في هذا الوقت المبكر من الصباح، أهتف في عرض الشارع «يسقط يسقط حسني مبارك»، التف حولي المئات ثم الآلاف وحملوني على الأعناق ومضينا في مظاهرة عارمة باتجاه ميدان التحرير مرورًا بماسبيرو.

كانت قوات الجيش قد نزلت إلى عدد من الميادين في الخامسة والنصف من مساء الجمعة 28 من يناير، مضينا بالمظاهرة، صعدت على ظهر ناقلة للجيش، ألقيت خطابًا وسط الآلاف، ثم بقينا في الميدان لعدة ساعات، ثم مضينا باتجاه مبنى التليفزيون محمولًا على الأعناق، وأمام مبنى هيلتون النيل أصبت بإعياء شديد.

لم أكن قد أخطرت شقيقي محمود بأنني سأنزل إلى الميدان، عرف الخبر من السائق محمد علي، فجاء مسرعًا ليرافقني في ميدان التحرير، أحد الأطباء في قصر العيني لاحظ الإعياء الذي أصابني في المظاهرة، كان هو الدكتور محمد أبو هميلة، رافقني إلى قصر العيني، تولى د. شريف مختار، رئيس وحدة القلب، متابعة حالتي، وتم احتجازي داخل وحدة القلب بقصر العيني، فقد كان هناك اشتباه في أن تكون هناك جلطة حول القلب.

كانت أعمال العنف ومحاولات اقتحام قصر العيني لا تتوقف، لم تكن هناك أية قوات للأمن، وحتى قوات الجيش لم تكن بقادرة على أن تسد الفراغ الأمني في هذا الوقت.

كانت خطوط المواصلات والاتصالات مقطوعة، ولم أتمكن من الاتصال بأسرتي، كان القلق يعتريني، وكان الأطباء والممرضون ينقلون إليَّ أخبار الشهداء والجرحي في ميدان التحرير الذين كان يتكدس بهم مستشفي قصر العيني.

أمضيت نحو أربعة أيام مُحتجَزًا داخل وحدة القلب بقصر العيني، كانت الصحفية والكاتبة «نجلاء بدير» تزور وتتابع حالة بعض الجرحي في المستشفي في

هذا الوقت، عرفت بوجودي جاءت وأخطرتني بما سمعته من الأطباء حول حالتي الصحية، وكنتُ قد قررتُ المغادرة في هذا اليوم نفسه الأول من فبراير 2011.

كانت الاتصالات الهاتفية قد عادت مرة أخرى بعد الضغوط الدولية والمحلية التي مورست على النظام، اتصلت بي قناة المحور في هذا الوقت، دعاني الزميل معتز الدمرداش إلى مائدة حوار في برنامجه «90 دقيقة» مساء اليوم ذاته، كنا أربعة مشاركين: د. سوزان القليني، رئيس قسم الإعلام بكلية آداب عين شمس، والكاتب الصحفي نصر القفاص والكاتب الصحفي محمد صلاح، وأنا.

اشتدت لغة الحوار، وجهنا انتقادات لاذعة إلى مواقف النظام وتبنيه خيار الفساد والاستبداد، وفجأة توقف بث البرنامج على الهواء لنقل خطاب الرئيس مبارك الذي ألقاه في الأول من فبراير.

كان خطابًا عاطفيًّا اهتزت له مشاعر الكثيرين، ثم فُتح هاتف الاتصالات للتعليق على الخطاب من المشاهدين، كانت جميع الاتصالات تنتقد موقفنا من معاداة النظام، حمَّلونا مسئولية الخراب الذي تشهده البلاد، قالت لي إحدي المتصلات: «لقد كنت أحترمك وأحترم مواقفك، ولكن الآن أنت مثلك مثل الآخرين تسعون إلى خراب هذا البلد، حرام عليك، الرئيس استجاب لمطالبكم وقال إنه لا يريد الحكم ولا ابنه يسعى إلى الحكم»، ثم أردفت: «أرجوك يا أستاذ مصطفى اذهب غدًا أنت ومن معك إلى ميدان التحرير واقنعوا الشباب بأن يفض المظاهرات إنقاذًا للبلد وحماية لأمنها واستقرارها».

كانت السيدة تبكي بحرقة، وراح الإعلامي معتز الدمرداش يسألني بشكل مباشر: «هل ستذهب غدًا إلى الميدان وتقنع الشباب بالانصراف»؟ فقلت له: «إن شاء الله، وأنا شخصيًّا رأيي بعد أن استجاب مبارك للعديد مما نطالب به، أن نمنحه فرصة الأشهر الأربعة المقبلة بشرط تنفيذ المطالب حمايةً للبلاد واستقرارها» وهو ما أيدني فيه بعض الحاضرين معي.

كانت الأجواء تقول إن جماعة الإخوان المسلمين التي رفضت المشاركة في المظاهرات منذ بدايتها قد دخلت إلى الميدان بقوة بدءًا من يوم الثامن والعشرين

مـن يناير 2011 ، يبدو أنهم باتوا مقتنعين بأن النظام يتهاوى، لقد وجدوا فرصتهم للإجهاز عليه، وتولّي قيادة الثورة التي كانت بلا قيادة معروفة حتى هذا الوقت.

قال لي اللواء عمر سليمان فيما بعد: «إن المخابرات العامة رصدت اتصالات خارجيـة بعناصـر داخليـة كشـفت اللغـز عن كيـف جـرت عملية فتح السـجون واقتحامها والإفراج عن عناصر تنتمي إلى حزب الله وإلى حركة حماس وكذلك عناصـر قياديـة مـن جماعة الإخوان المسـلمين.. كان كل شـيء ينـذر بالخطر»، العشرات من أقسام الشرطة تم حرقها، أكثر من 23 ألفًا من المساجين تمكنوا من الهـروب، وراح بعضهم يرتكب الجرائم؛ بلطجة وقطع طرق، البورصة خسـرت نحو 72 مليار جنيه في ساعات محدودة، كان كل شيء ينذر بالخطر.

فـي صباح اليـوم التالي 2 من فبرايـر 2011 كانت موقعة الجمـل التي لا تزال أسـرارها غامضة.. كيـف وقعت؟ من تولـى عملية الدفع بالصـدام؟ ومن هؤلاء الذيـن اعتلـوا العمـارات المحيطة بالميـدان ومبنـى الجامعة الأمريكيـة ليطلقوا رصـاص الخرطـوش والمولوتوف ضـد المتظاهرين في ميـدان التحرير؟ كانت هناك أسلحة بالليزر توجه رصاصاتها، لقد سألت اللواء منصور العيسوي (عندما تولى منصب وزير الداخلية) عن هوية هؤلاء، فأجابني بأن الشرطة لا تمتلك هذه الأسـلحة، كانت الإجابات لا تشـفي غليلًا، كان هناك من يريد التصعيد وإشعال الموقـف، خصوصًـا بعد أن انصرف الكثيـرون عن الميدان في صبـاح اليوم ذاته وتحديدًا بعد خطاب مبارك العاطفي الذي ألقاه في مساء اليوم السابق.

وفي هذا اليوم تلقّى الفريق سـامي عنان اتصالًا من اللواء نجيب عبدالسـلام، قائـد الحـرس الجمهوري، يطلب مقابلته لأمر مهم وعاجـل، حكي اللواء نجيب للفريق سـامي عنان أن الرئيس اسـتدعاه بعد انتهاء اللقاء السداسـي الذي حضره عمر سـليمان وأحمد شـفيق والمشـير وسـامي عنان وهو مع الرئيس، وقد سـأله عن رأيه فيما قاله الفريق سـامي عنان والمشـير وموقف الجيش الذي عبَّر عنه في البيـان الذي أصدره صبـاح اليوم ذاته، فقال اللواء نجيب عبدالسـلام: لقد أصدر الفريق سـامي عنان إليه أمرًا بسحب الذخيرة الحية من جنود الحرس الجمهوري

وضباطـه، خوفًـا من حـدوث عمليات عنـف، وهـو بالضبط ما جـرى مع رجال الجيش.

•• أبدي الرئيس دهشته وسأل قائد الحرس: وماذا يعني ذلك؟.

• رد قائد الحرس: لقد نفذت تعليمات رئيس الأركان.

•• قال الرئيس: التعليمات يجب أن تصدر مني أنا.

• صمـت قائـد الحرس، حاول جمال مبارك التطـاول عليه بالكلمات، قال: «أنتم حتضيعوا البلد، أنتم لا تقومون بدوركم في حماية النظام، هذه مؤامرة ضد الرئيس، لا يجب السماح بها»..

هـدَّأ مبارك من مشـاعر نجله، لم يصدر أمرًا مخالفًا للواء نجيب عبدالسـلام، قال له: «أنا شـخصيًّا لا أريد مزيدًا من الدماء في الشـارع، وأنا لن أبقى في الحكم سـوى شهور قليلة لأسلم السـلطة إلى رئيس منتخب بطريقة تضمن عدم الانهيار وسيادة الفوضى».

استمع الفريق سامي عنان إلى الرواية التي أبلغه بها قائد الحرس الجمهوري، قـال له: لا تغيير في الموقف، التعليمات للحرس الجمهوري تصدر عنِّي أنا، ولا يجب تسليم رجال الحرس أية ذخيرة حية مهما كان رأي الرئيس.

• قـال قائـد الحرس: الرئيس لم يطلب مني ذلك، لقد استسـلم للقرار، ولم يُصدر أي قرارات مخالفة.

•• قـال الفريـق: إذن علـى بركـة اللـه.. موقفنـا جميعًـا هـو الـذي عبَّـر عنـه البيـان الصادر عـن القوات المسـلحة بعدم اسـتخدام القـوة وتُّفهم مطالب المتظاهرين.

عـاد اللواء نجيب عبدالسـلام إلى القصـر الجمهوري، كانت الأجـواء تنبىء بأزمة خانقة، لهيب النار كان قد انتشـر في ميـدان التحرير، زجاجات المولوتوف تكاد تصل إلى مناطق متعددة خارج الميدان، الوطن يشتعل من جديد.

كان الرئيس عصبيًا تساءل: مَنْ المسئول عن الدفع ببعض المؤيدين إلى ميدان التحرير في ظهر هذا اليوم؟ كان يردد بعصبية شديدة: «هذه مؤامرة»، لكنه كان يعرف أيضًا أن هناك من استغل الحدث وأشعل النيران لإجهاض النتائج التي تولدت عن خطابه.

أدرك مبارك أن مَنْ أرادوا إشعال النيران في موقعة «الجمل» قد نجحوا في تحقيق أغراضهم، عاد المواطنون إلى الميدان من جديد، كثَّف الإخوان المسلمون من وجودهم، حشدوا كوادرهم، مارست واشنطن ضغوطًا شديدة في هذا اليوم وما تلاه، توقف مبارك أمام تصريح لوزير الدفاع الإسرائيلي «إيهود باراك» قال فيه: «لا شك أن عهد مبارك قد انتهى، هناك أمر لا يشبه في شيء ما كان سابقًا». بايدن، نائب الرئيس الأمريكي، أبلغ نظيره اللواء عمر سليمان صبيحة الخميس 3 من فبراير 2011 أنه لم يعد أمام الرئيس من خيار سوى «التنحي».

شعر مبارك بأن الخناق يضيق عليه، موقف يشتعل في الداخل، وضغوط تُمارَس بكل قوة من الخارج، بعد المكالمة الهاتفية الساخنة التي جرت بينه وبين الرئيس أوباما قبيل ساعات قليلة من موقعة الجمل، تأكد الرئيس أن الأمريكيين قد ضحوا به، وأنهم لن يسكتوا عنه، كان يراهن على حدوث شيء ما، ينقذ نظامه، ويحول دون دفع البلاد إلى المجهول، كما كان يردد في هذا الوقت، لكن التطورات اللاحقة كانت له بالمرصاد.

شبح الانقلاب

في صباح الخميس العاشر من فبراير 2011، دعا المشير طنطاوي إلى اجتماع للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، يبدو أنه اجتماع غير عادي، لحظة الصدام الكبير تطل برأسها، لم يكن الاجتماع الأول، لكن تصوير الاجتماع وإذاعته على شاشة التليفزيون دون حضور القائد الأعلى للقوات المسلحة، أمر لا يخلو من دلالة، ورسالة تحمل معاني كثيرة، إنه الإنذار الأخير.

كانت النقطة الوحيدة على جدول الأعمال «ماذا نفعل؟»، الرئيس لم يف بوعده، ولم يظهر على شاشة التليفزيون في السابعة من مساء الأربعاء 9 من فبراير كما وعد، كان يفترض أن يعلن عن نقل اختصاصاته لنائبه عمر سليمان، يستجيب لمطالب الشارع، وينهي بذلك حالة الفوضى التي بدأت تزحف إلى جميع أنحاء البلاد.

«الوطن في أزمة والبلاد تمضي نحو الهاوية»، كانت كلمات أطلقها المشير في بداية هذا الاجتماع التاريخي والمهم، دار نقاش مطول استمر عدة ساعات، استمع المشير إلى تقييم القادة للحالة الراهنة، ورؤيتهم لدور القوات المسلحة في الساعات المقبلة، المشير يجيد فن الاستماع ، لكنه في كثير من الأحيان كان يبدأ النقاش ويعرف نهايته، أعضاء المجلس كانوا يدينون له بالطاعة والاحترام، إنه الرجل الغامض العميق، هو يعرف تمامًا ماذا يريد، ليس مهمًا أن يفصح عما يريد، لكنه حتمًا ينتصر لإرادته.

طرح الفريق عبد العزيز سيف الدين قائد قوات الدفاع الجوي ضرورة القيام بانقلاب عسكري والتحفظ على الرئيس، حماية لأمن البلاد ووقف الانهيار الحاصل في البلاد، رفض المشير مبدأ الانقلاب وقال نحن لن نتخلى عن مصر ولكن لا أقبل بمبدأ الانقلاب العسكري لأنه سيجر علينا الكثير من الويلات.

كان المشير حذرًا صبورًا.. لا يريد القفز على الواقع، هكذا تاريخه على مدى السنوات التي تولى فيها منصب وزير الدفاع منذ عام 1991، كان شديد الحنق والغضب على سياسات جمال مبارك، كان يعرف أن كلماته تصل إلى آذان الرئيس، لكنه لم يكن مستعدًا للصدام أو الانقلاب، لو أرادها فقد جاءته الفرصة أكثر من مرة.

في التاسع والعشرين من يناير 2011 كان الفريق سامي عنان «رئيس الأركان»، قد عاد لتوه من زيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كان دائم التواصل مع المشير من هناك، أدرك أن الأوضاع سوف تمضي إلى مزيد من التردي، بعد انهيار الشرطة ونزول الجيش إلى الشارع، توقع الفريق عنان أن البلاد سوف تمضي إلى الفوضى، إنه يعرف عناد الرئيس، ويدرك دور السيدة الأولى ونجلها جمال، لقد اقترح على المشير في هذا الوقت ـ التاسع والعشرين من يناير ـ القيام بانقلاب عسكري، ينقذ الدولة المصرية من الانهيار، ثم يعقب ذلك إجراء التغييرات المناسبة والإعداد لانتخابات رئاسية جديدة، كان الفريق سامي عنان يريد اختصار الزمن، لكن المشير رفض الاقتراح في هذا الوقت، وقال: علينا أن ننتظر، حتمًا الشعب سيجبره على التنحي.

كان الجيش قد توقف عن إصدار بياناته، كان البيان الأخير هو الصادر في 2 من فبراير 2011، قبيل الاجتماع المهم للمجلس الأعلى للقوات المسلحة في العاشر من الشهر ذاته.. لقد أراد الجيش في هذا الوقت أن يقول للشباب إن رسالتكم قد وصلت، وإن مطالبكم قد عُرفت، وإن الجيش والشعب قادران على أن يغيرا الموقف الحالي بالعزيمة والرجولة والشهامة.

لم يكن الجيش راغبًا في إنهاء المشهد دون مكاسب حقيقية للشعب، لو أراد الجيش أن يدخل في صدام مع الشارع لفعلها، لكنه كان يدرك أن الأمور قد تنتهي بما آلت إليه الأوضاع في سوريا فيما بعد، سقف المطالب أصبح عاليًا، حده الأدنى حتى هذا الوقت نقل السلطة إلى النائب عمر سليمان.

كان الإخوان المسلمون يُرْسلون رسائل متعددة إلى صناع القرار، شبابهم في الميدان، وقادتهم يعلنون استعدادهم للحوار، ثم يشاركون فيه، يرفضون حتى اللحظة الأخيرة رفع شعار رحيل الرئيس، كانت مطالبهم الأساسية: إنهاء حالة الطوارئ، الإفراج عن المعتقلين، إجراء إصلاحات سياسية وانتخابات جديدة للبرلمان.

في هذا الوقت كانت التحذيرات لا تتوقف، الرئيس يدلي بحديث لقناة «إيه بي سي نيوز» الأمريكية يؤكد فيه مجددًا أنه لن يترشح مرة أخرى لمنصب الرئيس، ويقول إنه لا يستطيع أن يفعل ذلك لأنه يخاف أن تغرق مصر في الفوضى، كما أنه اتهم جماعة الإخوان المسلمين بإثارة الفتنة في البلاد، وقال إنه رفض طلب أوباما له بالتنحي لأنه لا يفهم الثقافة المصرية ولا يتصور العواقب المحتملة لذلك، وبعده يأتي عمر سليمان ليدلي بحديث للقناة ذاتها، ويؤكد أنه ليس لديه الرغبة في ترشيح نفسه لمنصب الرئيس في نهاية فترة حكم مبارك.

كان الجيش يدرك أن الكرة في ملعبه، انطلقت النداءات من الميادين تطالب بتدخله وحسم الأمر؛ إنقاذًا للبلاد؛ وحماية للشعب من الخطر الذي راح يطل برأسه، بعد أن انتشرت أعمال الفوضى والبلطجة والانهيار الاقتصادي الكبير.

في هذا الوقت أدرك قادة الجيش معنى الكلمات التي طرحها الكاتب والمفكر الكبير «محمد حسنين هيكل» في مقال تاريخي نشره في الثالث من فبراير في صحيفة «المصري اليوم».

لقد انضم «الأستاذ» إلى جمهور المطالبين بتدخل الجيش فورًا إلى جانب الشعب، كان هيكل قد حدد الموقف على الوجه الآتي:

- إن القوات المسلحة هي موطن القدرة في فكر الدولة وأساسها، وليست مجرد أداة تحت سلطة أي نظام يظهر على الساحة.

- إن القوات المسلحة دفعت إلى الميادين بحقائق الأشياء ذاتها، وطبائع الأحوال ذاتها، وهي الآن في الشارع حَكَم فصل بين الشعب (أصل الشرعية ومصدرها)، وبين سلطة لم تعد تملك إلَّا ما تقدر عليه من أدوات الإجبار وليس مقومات الشرعية.

وبذلك فإن القوات المسلحة تجد نفسها في موقع شديد الحساسية من ناحية، فهي حامية الشرعية في البلد، ومن ناحية أخري فإن الشرعية في هذا المنعطف التاريخي لم تعد في موقع الحكم؛ لأن الشعب بملايينه نزع عن الحكم مقومات شرعيته.

إن المأزق الراهن قد يتمثل في أن الملايين من الجماهير التي أمسكت بالشرعية في يدها، لم تجد حتى هذه اللحظة تعبيرًا سياسيًّا عنها، يستطيع أن يتحدث من موضع ثقة.

في مقابل ذلك فإن القوات المسلحة في هذه اللحظة تبدو حائرة بين سلطة لم تعد تملك شرعية إصدار أمر إليها على جانب، وعلى جانب آخر مواقع ومواطن للشرعية ليست لها حتى هذه اللحظة سلطة سياسية تعبر عنها، وتستطيع إصدار قرار واضح المعالم وواجب التنفيذ على القوات المسلحة.

إن العقدة هي أن القوات المسلحة كانت أكثر مَن اتصل بشرعية الملايين، ثم إن القوات المسلحة بظاهر الشكل تتلقى الأمر من الحكم وتلك ليست عقيدة سياسية ولكنها قضية وطن بأسره، ضميره ومصيره.

لقد حدد الأستاذ هيكل في هذا المقال ثلاث خطوات أساسية يتوجب على القوات المسلحة اتخاذها في هذا الوقت:

- الخطوة الأولى: تأكيد ما أعلنته القوات المسلحة منذ اللحظة الأولى من أنها تتفهم مشروعية مطالب القوى الوطنية والشباب طليعتها.

- الخطوة الثانية: ضمان فترة انتقال تفتح الطريق لوضع جديد يحكمه عقد اجتماعي متحضر، يمهد لدستور لا يكتبه محترفو التلفيق والتزوير، ولكن تصدره إرادة شعب حر، وبعدها يجيء دور الصياغة مع خبراء التشريع والقانون.
- الخطوة الثالثة: ومع ضمان القوات المسلحة، فإنه من الضروري أن يكون هناك محفل وطني جامع من عقلاء الأمة يحملون أمانة مشروعها، بحيث يعكس هذا المحفل ليس فقط روح شباب 2011، لكن وجوده المباشر أيضًا.

كان رهان الأستاذ هيكل على دور الجيش كبيرًا، وكان يظن أن الساعات المقبلة حتمًا ستحدد بشكل أكثر وضوحًا انحيازه للشعب (أصل الشرعية) وللثورة التي انطلقت في كل الميادين.

مضت الساعات ثقيلة، الناس في حالة ترقب، والثوار يرفضون مغادرة الميدان، جماعة الإخوان تقف في منتصف الطريق، قد تتقدم للأمام خطوة أو تعود إلى الخلف خطوات، إنها تنتظر التطورات المقبلة، تسعى إلى إسقاط النظام لتحل محله، لكنها تحذر المواجهة والصدام.

***

أصبح أعضاء المجلس العسكري على يقين بأن استمرار الأوضاع على ما هي عليه، قد يقود البلاد إلى فوضى عارمة، استمر اجتماع المجلس ظهر الخميس 10 من فبراير 2011 لعدة ساعات، كانت الأجواء محتقنة، كانت الدعوات قد انطلقت بالزحف إلى القصر الجمهوري صباح الجمعة لمحاصرته وإجبار الرئيس على الرحيل من منصبه، الحصار امتد إلى مبنى التليفزيون ومباني مجلس الوزراء ومجلس الشعب ومجلس الشورى، فقد النظام السيطرة على المؤسسات الرئيسية للدولة، لكن هناك من يتخوف من أن يندفع الرئيس في ظل حالة اليأس إلى إصدار قرار بعزل القيادات العسكرية الرئيسية للجيش، لقد أصبح الطريق مفتوحًا لتطورات فجائية لا أحد يعرف مداها وأبعادها.

بعد مناقشات مطولة، واقتراحات متعددة، قرر المشير إذاعة البيان الأول للمجلس الأعلى للقوات المسلحة في اجتماعه يوم الخميس 10 من فبراير 2011، وفي الساعة الخامسة وخمس وعشرين دقيقة كان اللواء إسماعيل عتمان، مدير الشئون المعنوية، يطل من شاشة التليفزيون المصري لإذاعة البيان التاريخي.

كان التليفزيون المصري قد مهد لإصدار البيان المهم، بالإعلان عنه أكثر من مرة، حبس المصريون أنفاسهم، كثيرون قالوا: لقد أمسك الجيش بالسلطة وانقلب على الرئيس، وفي الموعد المحدد كان البيان الأول غامضًا، لكنه أكد أن شيئًا ما يُعَدُّ من خلف ستار.

لقد قال البيان: «إنه انطلاقًا من مسئولية القوات المسلحة، والتزامًا بحماية الشعب ورعاية مصالحه وأمنه، وحرصًا على سلامة الوطن والمواطنين ومكتسبات شعب مصر العظيم، وتأكيدًا وتأييدًا لمطالب الشعب المشروعة، انعقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة لبحث تطورات الموقف حتى تاريخه وقرر الاستمرار في الانعقاد بشكل متواصل لبحث ما يمكن اتخاذه من إجراءات وتدابير للحفاظ على الوطن ومكتسبات وطموح شعب مصر العظيم».

هتف الثوار في الميادين للجيش المصري، أدرك المتظاهرون مجددًا أنهم ليسوا وحدهم، وأن الساعة قد اقتربت، كان للبيان صدى كبير في تحفيزهم على الزحف إلى قصر الرئاسة، كانت التعليمات الصادرة من المشير ورئيس الأركان «افتحوا أمامهم الطريق ولا تعرقلوهم»، كان الحرس الجمهوري قد أعد أسلاكًا شائكة لمنع المتظاهرين من الوصول إلى القصر، وكانت تعليمات المشير «تقضي بإزالة الحواجز فورًا حتى يسمع الرئيس صوت الشعب، لا صوت المحيطين به فقط».

***

بعد إذاعة بيان المجلس العسكري على شاشة التليفزيون المصري، أصبح لدى الرئيس قناعة بضرورة حسم الأمر سريعًا، كان مبارك قد أعد عدته وكلف

السفير سليمان عواد، المتحدث باسم الرئاسة، بإعداد بيان ينقل فيه الرئيس اختصاصاته لنائبه عمر سليمان.

عقد الرئيس اجتماعًا بحضور نجله جمال ووزير الإعلام أنس الفقي وزكريا عزمي والسفير سليمان عواد لمناقشة فحوى الخطاب ومضمونه، تم حذف بعض العبارات وتقديم أخرى، كان الخطاب طويلًا ومملًا، راح الرئيس يؤكد مجددًا التزامه بما تعهد به سابقًا بكل الصدق والجدية كما قال، اعترف بأن نظامه ارتكب أخطاء عديدة، وقال إنه عازم على تصحيحها، قال إنه لن يرشِّح نفسه مرة أخرى للانتخابات الرئاسية، وإنه مستمر في ممارسة مسئوليته حتى يتم تسليم السلطة لرئيس منتخب في سبتمبر المقبل، قال إنه بصدد إجراء التعديلات الدستورية المطلوبة ومتابعتها، وإنه أصدر تعليماته بالانتهاء من التحقيقات في سقوط الشهداء والجرحى وإحالتها للنائب العام، ثم راح الرئيس يتحدث عن نفسه وعن دوره في الدفاع عن الوطن منذ كان شابًا صغيرًا.

وبعد المقدمة الطويلة قال مبارك: «إنني إذ أعي تمامًا خطورة المفترق الصعب، واقتناعًا من جانبي بأن مصر تجتاز لحظة فارقة في تاريخها تفرض علينا جميعًا تغليب المصلحة العليا للوطن، وأن نضع مصر أولًا فوق أي اعتبار؛ فقد رأيت تفويض نائب رئيس الجمهورية في اختصاصات رئيس الجمهورية على النحو الذي يحدده الدستور».

في هذا المساء كنت والكاتب الصحفي مجدي الجلاد والكاتب الصحفي خالد صلاح وآخرون، في لقاء مع الإعلامي عمرو الليثي استمر لـ 6 ساعات على الهواء في قناة «دريم» لتحليل التطورات والأوضاع التي تشهدها البلاد في ضوء البيان الصادر من المجلس العسكري، وعندما أذيع بيان الرئيس مبارك بدأت ردود الفعل تتوالى، وكان من رأينا التحذير من خطورة الزحف إلى قصر الرئاسة؛ خوفًا من تردي الأوضاع وانفلاتها وقيام الحرس الجمهوري بالاعتداء على المتظاهرين، وكان وائل غنيم وآخرون قد أدلوا بتصريحات قريبة من هذا

الطـرح، إلَّا أنـه وبعد رفض الميدان قرار مبارك بتفويض عمر سـليمان والإصرار علـى الرحيل، أدلى وائـل غنيم بتصريحات قال فيها إن تصريحاته السـابقة جرى تحريفها.

في هذا الوقت المتأخر من المسـاء، جرى الاتفاق بين نائب الرئيس والمشـير طنطاوي على ضرورة أن يغادر الرئيس مبارك إلى شرم الشيخ حتى يمارس نائب الرئيس صلاحياته الجديدة بحرية، ودون تدخل من الرئيس، وحتى لا يبدو الأمر أمام الشارع وكأنه سيناريو متفق عليه.

اتصـل نائـب الرئيس برئيـس الجمهورية وأبلغـه بضرورة أن يغادر إلى شـرم الشيخ في اليوم التالي، خصوصًا أن المتظاهرين عازمون على الزحف إلى القصر الرئاسي، لـم يعترض مبارك، قال إنه سيغادر بعد صلاة الجمعة مباشرة.

فـي الثانيـة عشـرة والنصف من بعد منتصـف ليل الخميس العاشـر من فبراير 2011، اجتمع المجلس الأعلى للقوات المسـلحة، وظل الاجتماع مستمرًا حتى الثالثة والنصف فجرًا، كان العنوان الرئيسـي للحـوار «ماذا بعد قرار الرئيس بنقل اختصاصاته إلى النائب عمر سليمان؟».

كان الاتجاه الغالب في هذه المناقشـات هو تحديـد الموقف النهائي للقوات المسلحة في ضوء تطورات الأحداث التي ستشهدها منطقة القصر الرئاسي ظهر الجمعـة 11 مـن فبرايـر، إلَّا أنه تم الاتفاق علـى أن يُصدر المجلـس الأعلى بيانًا يتعهد فيه بضمان تنفيذ المطالب الشعبية المعلنة.

وفي العاشرة من صباح الجمعة عقد المجلس العسكري اجتماعًا ثالثًا لمتابعة ردود الفعـل وتطـورات الأزمة، وأصدر في الحادية عشـرة وخمسـين دقيقة بيانه الثانـي الذي أكد فيه أنـه في ضوء تفويض نائب رئيـس الجمهورية باختصاصات الرئيس، وفي إطار مسـئولية القوات المسـلحة في حفظ استقرار الوطن وسلامته فقد قرر المجلس ضمان تنفيذ الإجراءات الآتية:

- إنهاء حالة الطوارئ فور انتهاء الظروف الحالية.

- إجراء التعديلات الدستورية والاستفتاء عليها.
- الفصل في الطعون الانتخابية وما يلزم بشأنها من إجراءات.
- إجراء التعديلات التشريعية اللازمة.
- إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة في ضوء ما تقرر من تعديلات دستورية.

تلتزم القوات المسلحة برعاية مطالب الشعب المشروعة والسعي إلى تحقيقها من خلال متابعة تنفيذ هذه الإجراءات في التوقيتات المحددة بكل دقة وحزم حتى تمام الانتقال السلمي للسلطة، وصولًا للمجتمع الديمقراطي الحر الذي يتطلع إليه أبناء الشعب.

تؤكد القوات المسلحة عدم الملاحقة الأمنية للشرفاء الذين رفضوا الفساد وطالبوا بالإصلاح، وتحذر من المساس بأمن وسلامة الوطن والمواطنين، كما تؤكد ضرورة انتظام العمل بمرافق الدولة وعودة الحياة الطبيعية؛ حفاظًا على مصالح وممتلكات شعبنا العظيم.

في هذا الوقت رحب مجموعة من أبرز شباب الثورة ببيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وأصدروا بيانًا وقع عليه كل من وائل غنيم، مصطفى النجار، عمرو سلامة، محمد دياب، عبدالمنعم إمام، وعبدالرحمن يوسف، أكدوا فيه ترحيبهم ببيان القوات المسلحة رقم «2» الذي أكد ضمان إجراء الإصلاحات السياسية والتشريعية، كما أصدروا بيانًا تضمن 11 مطلبًا شعبيًا، أبرزها:

- ضمان جدية التنحي الشرفي للرئيس مبارك، وعدم عودته إلى سدة الحكم تحت أي ظرف من الظروف.
- إنهاء حالة الطوارىء بأسرع وقت، وإعادة الانتخابات في كل الدوائر التي صدرت بحقها أحكام قضائية ببطلان الانتخابات فيها.
- تمكين القضاء المصري من الإشراف الكامل على العملية الانتخابية برمتها.

- كفالة حق الترشح في الانتخابات الرئاسية دون قيود، وقصر حق الترشح على فترتين.
- إطلاق حرية تكوين الأحزاب فورًا وأن تكون بمجرد الإخطار.
- إطلاق حرية الإعلام، وحق تكوين الصحف والقنوات الفضائية.
- إطلاق سراح المعتقلين، وملاحقة ومحاكمة المسئولين عن الجرائم في حق شباب مصر، وملاحقة وإيقاف رموز الفساد ومصادرة أموالهم التي سرقوها من قوت الشعب، وإعادة بناء المؤسسة الأمنية على أسس شفافة تمنع التغول والتعذيب وترهيب المواطنين.
- تشكيل حكومة تكنوقراط تتولى إدارة البلاد خلال الفترة الانتقالية حتى شهر سبتمبر وتهيئ البلاد لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية نزيهة، ويستلزم تحقيق بعض تلك الإجراءات والضمانات تعديل المواد76، 77، 87 وكل المواد الأخرى التي تضمن الانتقال السلمي للسلطة، وأيضًا الرقابة على الانتخابات وأن تجرى عن طريق الرقم القومي وتمكين القضاء من الإشراف الكامل عليها.

وقال البيان: «نؤكد ثقتنا في جيشنا، وقد أسعدنا بيان القوات المسلحة الأخير الذي تعهد بإتمام التحول الديمقراطي، ونحن نقبل بكل ما فيه ونؤكد النقاط الإحدى عشرة السابقة».

وقد نشرت صحيفة «أخبار اليوم» وغيرها من وسائل الإعلام البيان الذي أكد قبول الثوار الستة قرار الرئيس بنقل الاختصاصات لنائبه عمر سليمان، وقبولهم إعلان التنحي الشرفي للرئيس مبارك، شريطة عدم عودته لسدة الحكم مرة أخرى لحين إجراء الانتخابات الرئاسية في شهر سبتمبر المقبل. غير أن فئات كثيرة من المتظاهرين مضت نحو القصر الرئاسي، خصوصًا أن خطباء العديد من المساجد دعوا إلى استمرار التظاهرات لحين إسقاط النظام نهائيًا.

كان كل شيء ينذر بالمواجهة، قبيل صلاة الجمعة بقليل كان اللواء عمر سليمان يمارس مهامه من داخل القصر الرئاسي، وعندما بدأت طلائع المتظاهرين تزحف نحو القصر، نصحه معاونوه بأن يترك القصر على الفور؛ خوفًا من حدوث تطورات غير محسوبة قد تؤدي إلى اقتحام القصر الرئاسي.

خرج اللواء عمر سليمان بسيارته واتجه إلى مقر الحرس الجمهوري، حيث أدى الصلاة هناك، وكان معه الفريق أحمد شفيق واللواء نجيب عبدالسلام، قائد الحرس الجمهوري، ود.زكريا عزمي، وبعد قليل حضر إليهم علاء مبارك فنصحه اللواء عمر سليمان بأن يصطحب والدته وشقيقه جمال وبقية الأسرة ويلحقوا بالرئيس مبارك الذي كان قد غادر منذ قليل بطائرة هليكوبتر من القصر الرئاسي إلى مطار ألماظة ومنه إلى شرم الشيخ.

اقتنع علاء مبارك بنصيحة اللواء عمر سليمان، وبالفعل اصطحب زوجته ونجله عمر وغادروا في طائرة خاصة إلى شرم الشيخ، بينما أصرت سوزان ونجلها جمال على البقاء في منزل الأسرة الواقع في مواجهة القصر الرئاسي بالاتحادية.

في الواحدة والنصف ظهرًا اتصل اللواء عمر سليمان بالمشير طنطاوي، وأبلغه أنه قادم إليه هو والفريق شفيق لدراسة آخر التطورات والأوضاع التي تشهدها البلاد.

في هذا الوقت كان الرئيس مبارك قد وصل إلى شرم الشيخ وبصحبته مجموعة محدودة من رجال الحرس والسكرتارية وطبيبه وطباخه الخاص.

اتجه الرئيس على الفور إلى مقر إقامته، فرض الحرس الجمهوري إجراءات أمنية مشددة حول المكان، يبدو أن مبارك كان مطمئنًا إلى أن الأمور ستدخل مرحلة الاستقرار بعد أن نقل كامل اختصاصاته إلى اللواء عمر سليمان.

كانت الأجواء في القاهرة والسويس والإسكندرية والعديد من المحافظات الأخرى تنبئ بغير ذلك، حشود جماهيرية كبيرة تطالب الرئيس بالرحيل وترفض تفويض اللواء عمر سليمان، وتتدفق في الشوارع بلا حدود.

في مبنى وزارة الدفاع، وفي الصالون الرئيسي بالدور الأول كان اللقاء، لقد اجتمع الأربعة الكبار: اللواء عمر سليمان نائب الرئيس، والفريق أحمد شفيق رئيس الوزراء، والمشير طنطاوي وزير الدفاع، والفريق سامي عنان رئيس الأركان، لبحث كيفية مواجهة الموقف الراهن وتداعياته المتوقعة.

تحدث اللواء عمر سليمان عن توقعاته للتطورات الراهنة، قال إن الرئيس سافر إلى شرم الشيخ، ولكنَّ هناك إصرارًا من بعض القوى، خصوصًا جماعة الإخوان، على إسقاط النظام نهائيًّا، وحذَّر من خطورة الفوضى العارمة التي يمكن أن تشهدها البلاد حال اقتحام القصر الجمهوري.

وأكد المشير طنطاوي أنه أصدر تعليماته إلى الحرس الجمهوري بعدم التصدي للمتظاهرين أو استخدام العنف ضدهم، إلَّا أنه شارك اللواء عمر سليمان في أن الأوضاع لا تزال على خطورتها، وأن الساعات المقبلة قد تشهد المزيد من التصعيد.

وقال اللواء عمر سليمان: «هناك قوى لا تريد انتقالًا سلميًّا للسلطة في إطار النظام، وهؤلاء صوتهم عالٍ، والجماهير محتقنة وليس لديها ثقة في أحد، لقد كانت مطالبهم في البداية محدودة، ولكن بسبب تباطؤ الرئيس في اتخاذ القرارات ورضوخه لمواقف بعض المقربين منه، ارتفع سقف المطالب حتى وصل إلى نقل الاختصاصات إلى نائب الرئيس، ولكن التأخر في القرار جعل الناس لا تثق في شيء، ولذلك يطالبون برحيله عن الحكم نهائيًّا».

قال الفريق أحمد شفيق: «وفيها إيه.. ما يرحل.. المهم البلد، أنا أقترح أنك تكلمه وتقنعه، وأنا على ثقة أن الرئيس عندما يعرف حقيقة الوضع سوف يستجيب على الفور».

نظر اللواء عمر سليمان إلى المشير وقال له: «إيه رأيك يا سيادة المشير؟».. رد عليه: «أنا مع هذا الاقتراح والفريق سامي وكل أعضاء المجلس العسكري، نحن نريد حسم الأمر وإنهاءه، وهذا لن يتم إلَّا برحيل الرئيس».

هنا تساءل اللواء عمر سليمان: «وماذا سنقول له؟ وكيف سنبلغه؟».

فقال الفريق شفيق: أقترح أن تقوم أنت يا سيادة النائب بإبلاغه، أنت الأقرب إليه، وهو يثق فيك ثقة كبيرة، وعندما تشرح له ما يجري حتمًا سيأخذ بنصيحتك.

قال اللواء عمر سليمان: أنا سأتحدث معه وأطرح عليه الصورة كاملة، ولكن علينا أن نجد مخرجًا دستوريًّا للبديل الذي سيتولى السلطة في البلاد.

في هذا الوقت تم أخذ رأي أحد المتخصصين في القانون والدستور فكانت الإجابة: الخيار الوحيد والمقبول في هذا الوقت هو أن يتسلم المجلس الأعلى للقوات المسلحة مهام السلطة في البلاد بقرار من الرئيس واستنادًا إلى الشرعية الثورية.

كان المشير طنطاوي يبدو مترددًا، وبعد مناقشات قصيرة وافق على أن يتسلم المجلس العسكري السلطة من الرئيس، خصوصًا أن عمر سليمان قال له: ليس أمامنا من خيار.. اتفق الحاضرون بعد أن يصلوا إلى اتفاق مع الرئيس على التنحي عن الحكم، على أن يجلسوا لطرح رؤيتهم للفترة المقبلة.

أمسك اللواء عمر سليمان بالهاتف الأرضي، اتصل بقصر الرئاسة، طلب منه توصيله على الفور بالرئيس مبارك في شرم الشيخ، كان على الجانب الآخر اللواء حسين محمد من سكرتارية الرئيس، والذي سافر معه إلى شرم الشيخ، وكانت المكالمة التاريخية.



تنحّي الرئيس

كتم الحاضرون أنفاسهم، تركزت العيون على اللواء عمر سليمان وهو يمسك الهاتف في انتظار مكالمة رئيس الجمهورية الذي كان قد غادر لتوه إلى شرم الشيخ.. كان المشير طنطاوي يشعر بعبء الأزمة ومخاطرها، الجماهير مستمرة في زحفها باتجاه القصر الجمهوري، والحرس الجمهوري في حيرة من أمره، ومخاوف تتصاعد من اقتحام القصر الجمهوري.

بعد قليل بدأ النائب عمر سليمان حديثه مع الرئيس مبارك، شرح له الأوضاع وخطورتها، قال له إن الموقف الأمني يزداد صعوبة ولا بد من البحث عن حل خوفًا من تردي الأوضاع وحدوث انفلات وفوضى عارمة.

كان مبارك يظن أن قرار نقل اختصاصاته لنائبه يمكن أن يهدِّئ الأجواء، ويدفع المتظاهرين إلى العودة لمساكنهم. بدا الرئيس مندهشًا، بادر على الفور بالقول: وما الذي يمكن أن أقدمه؟ لقد تركت القاهرة وجئت إلى شرم الشيخ، لم تعد لي أية سلطة، السلطة انتقلت إليك.

• عمر سليمان: ولكن الأوضاع تزداد تدهورًا يا ريّس.. لازم نشوف حل.

•• الرئيس: فيه إيه تانى؟.

• عمر سليمان: لأ، الوضع صعب جدًا.

•• الرئيس: أنا قدمت كل ما عندي وفوضتك في كل المسئوليات.. اتصرّف انت، البركة فيك.

• عمر سليمان: الناس رافضة التفويض يا ريس.

•• الرئيس: ليه.. عاوزين إيه؟ أنا تركت كل حاجة وجيت على شرم الشيخ، إيه المطلوب منِّي أكتر من كده؟

• عمر سليمان: الناس مش مقتنعة، وبتقول إن دي تمثيلية.

•• الرئيس: تمثيلية إزاي يا عمر، بالذمة ده كلام؟ أنا مش عاوز حاجة، أنا خلاص حارتاح من المسئولية والحكم ومشاكله.. اتصرّف انت.

• عمر سليمان: أتصرف إزاي يا ريس؟ المتظاهرين بيرفضوا أي قرار وغير مقتنعين بأي كلام، افتح التليفزيون يا ريس.

•• الرئيس: فيه إيه في التليفزيون؟

• عمر سليمان: الجماهير تزحف إلى القصر الجمهوري وتحاصره.

•• الرئيس: طب والباقيين رأيهم إيه؟

• عمر سليمان: هذا ليس رأيي وحدي، هذا رأي جماعي، أنا موجود وإلى جواري الفريق أحمد شفيق والمشير طنطاوي والفريق سامي عنان، كلنا متفقين على هذا القرار.

•• الرئيس: طيب إذا كان مفيش غير كده، ابعت لي التليفزيون واكتب الصيغة علشان أقولها في خطاب قصير للناس.

• عمر سليمان: مفيش وقت يا ريس.. إزاي أبعت التليفزيون لشرم الشيخ ونظل منتظرين؟ الأوضاع في البلاد تتفاقم، وأنا خايف أحسن البلد تدخل في بحور من الدم، أرجوك يا ريس عاوزين نخلص.

•• الرئيس: إنت عارف يا عمر أنا ولا عاوز موت ولا عاوز دم، أنا سبت كل حاجة وجيت شرم الشيخ مش عاوز حاجة، بس قولِّي انت وضعك حيكون إيه بعد التنحي.

• عمر سـليمان: أنا لا يهمني حيكون وضعي إيه، المهـم ننقذ البلد وبأقصى سرعة.

•• الرئيـس: طيـب شـوفوا الصيغـة المطلوبـة وقل لـي، وخلّـي بالك، لازم تدرسوها من الناحية الدستورية كويس، حتى لا تقعوا في حيص بيص.

• عمر سليمان: إحنا هندرس الموقف من الناحية الدستورية وهاكلمك.

•• الرئيس: وأنا في الانتظار.

أبلغ اللواء عمر سليمان الحاضرين بتفاصيل ردود الرئيس التي كانوا يتابعونها بالقـرب منه، قال لهـم: الرئيس لم يعترض على شـيء، الراجل خايف على البلد وكان متجاوب رغم قسوتي عليه.

كلف المشير طنطاوي اللواء ممدوح شاهين للاتصال بأحد كبار المتخصصين في القانون والدستور والتشاور معه في الصيغة الدستورية المناسبة.

كانت المادة 67 من دسـتور 71 تضع تعقيدات عديدة أمام ترشيح المستقلين لمنصـب رئيس الجمهورية، فالمرشـح يحتـاج إلى تأييد 250 عضـوًا على الأقل من الأعضاء المنتخبين بمجلسي الشـعب والشـوري، كما أنها تضـع قيودًا على مرشـحي الأحزاب واشـترطت ضـرورة أن يكون لـكل حزب سياسـي نائب في البرلمان كي يكون له الحق في ترشـيح أحد أعضاء هيئته العليا، وكان يعني ذلك حرمان غالبية الأحزاب من الترشح وفقًا لهذه المادة.

أمـا المـادة 78 من الدسـتور فقـد نصَّت على بـدء الإجـراءات لاختيار رئيس الجمهورية الجديد قبل انتهاء مدة الرئيس بستين يومًا على الأقل.

أما المادة 189 فقد كانت تمثل عائقًا أمام إجراء التعديلات الدسـتورية بشكل سـريع؛ لأنها نصَّت على أنه «لكل من رئيس الجمهورية ومجلس الشـعب طلب تعديـل مادة أو أكثر من مواد الدسـتور، ويجب أن يُذكـر في طلب التعديل المواد المطلـوب تعديلها والأسـباب الداعية إلى هذا التعديـل»، ونصَّت المادة على أنه

إذا وافق مجلس الشعب على مبدأ التعديل يُناقَش الطلب بعد شهرين من تاريخ هذه الموافقة، ثم يُعرض الأمر على الشعب للاستفتاء».

وكانت المادة 82 من الدستور هي الأخطر في سيناريو الأحداث التي كانت تشهدها البلاد، فقد نصت هذه المادة على أنه «إذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية اختصاصاته أناب عنه نائب رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء عند عدم وجود نائب لرئيس الجمهورية أو تعُّذر نيابته عنه، ولا يجوز لمن ينوب عن رئيس الجمهورية طلب تعديل الدستور أو حل مجلس الشعب أو مجلس الشوري أو إقالة الحكومة».

لقد تدارس المختصون في هذا الوقت هذه المواد الدستورية، وكان من رأيهم أن الرئيس وحده هو صاحب الحق في إجراء التعديلات الدستورية، ولذلك وقّع مبارك على إحالة هذه التعديلات إلى مجلس الشعب قبيل أن ينقل اختصاصاته إلى نائبه عمر سليمان، ولهذا السبب أيضًا تردد مبارك في حل مجلس الشعب بوصفه واحدًا من مطالب الثورة، على أساس أن المجلس ستوكل إليه مهمة تعديل الدستور حتى يجرى تعديل المواد التي تعوق إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة تخضع لإشراف قضائي وتُزال من أمامها معوقات الترشيح.

كان مبارك يقول للمقربين منه في هذا الوقت إنه إذا تنحى عن السلطة فلن تكون هناك إمكانية لإجراء التعديلات الدستورية إلَّا عبر رئيس الجمهورية أو مجلس الشعب وفقًا لما ينص عليه الدستور، ولذلك طلب إمهاله فترة من الوقت لحين إجراء هذه التعديلات ثم يجري حل مجلس الشعب بعد أن يوافق عليها، وبعدها يُفتح الباب أمام انتخابات الرئاسة في شهر يوليو المقبل، أي بعد خمسة أشهر من تاريخه.

لقد أكد لي اللواء عمر سليمان أن مبارك لم يكن ضد إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، إلَّا أنه كان يقول: دعونا ننتهي من إجراء التعديلات الدستورية أولًا، ثم تجرى الانتخابات الرئاسية تحت إشراف القضاء ومنظمات المجتمع المدني.

لـم يكن أحد مسـتعدًا أن يقـرأ مثل هذه التفاصيـل، كان هنـاك رأي عام يرفع شعارًا واحدًا ووحيدًا «ارحل» دون أن يفكر الناس حتى هذا الوقت في البديل.

كان كل مَنْ يغامر برأي مخالف في هذا الوقت يُتهم بالتخوين والمتاجرة بدماء الشهداء، وكانت عناصر الإخوان تحرض من خلف ستار لأنها تعرف أنها ستكون البديل الوحيد للنظام في ضوء غياب وضعف القوى السياسـية الأخرى، وكانت خطتها أن الجيش لن يسـتمر طويلًا في الفترة الانتقالية، ومن ثم يجب الاستعداد بعد إسقاط النظام لتولي مهام السلطة في البلاد عبر الانتخاب المباشر.

كان اللـواء عمـر سـليمان يـدرك هـذه الحقيقـة. لقـد التقيته وتحـاورت معه كثيـرًا؛ حيث كان يـداوم على الذهاب إلى مستشـفي وادي النيل عصر كل أربعاء خـلال الفترة التي تلت سـقوط النظام وحتـى أيامه الأخيرة، وحكـي لي تفصيليًّا هذه الحـوارات واللقـاءات، وكان يتوقع منذ البداية وصول الإخوان المسـلمين إلـى حكم البلاد وإقصاء كل مـن يخالفهم الرأي وصولًا إلى السـيطرة والأخونة الكاملة لجميع مؤسسات الدولة.

كان الرأي الدستوري الذي أُبلغ إلى الأربعة الكبار يقول: لا خيار سوى تنازل الرئيس عن السـلطة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة استنادًا إلى مبدأ الشرعية الثوريـة، فهـذا وحـده الذي يمكـن أن يمثل مخرجًـا للأزمـة، والمجلس الأعلى سـوف يتولى بصفته الهيئة التأسيسية مهام السلطة التشـريعية والتنفيذية في البلاد لحين إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في وقت لاحق.

كانـت الصيغـة التي جـرى الاتفاق عليهـا تقول: «أيهـا المواطنـون، في هذه الظـروف العصيبـة التي تمر بهـا البلاد، قرر الرئيس محمد حسـني مبـارك تنحيه عن منصب رئيس الجمهورية، وكلف المجلس الأعلى للقوات المسـلحة بإدارة شئون البلاد، والله الموفق والمستعان».

لقد كان ذلك هو رأي اللواء عمر سـليمان منذ البداية، أن تُسَـلَّمْ السـلطة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة استنادًا إلى الشرعية الثورية.

بعدها على الفور أعاد عمر سليمان الاتصال مجددًا بالرئيس مبارك وقال له: كان أمامنا خياران:

الأول: هو أن يقوم رئيس الجمهورية بتكليف د. فتحي سرور بصفته رئيسًا لمجلس الشعب الحالي أو حتى رئيس المحكمة الدستورية العليا بتولي منصب رئيس الجمهورية لفترة مؤقتة ولمدة ستين يومًا، كما يحدد الدستور وبعدها تُجرى انتخابات الرئاسة وفقًا للدستور القديم، لأنه لن يكون هناك وقت لإجراء التعديلات الدستورية استنادًا إلى المادة 189 من الدستور التي تشترط على مجلس الشعب مناقشة طلب التعديل بعد مرور شهرين من تقديمه، وهو ما يعني أن تُجرى انتخابات رئاسة الجمهورية المقبلة استنادًا إلى دستور 71 الذي يعني أن انتخابات الرئاسة ستجرى بالمواد الدستورية القديمة ذاتها التي تحول دون ترشيح المستقلين وغالبية الأحزاب الأخرى في ظل غياب الإشراف القضائي ودون تحديد مدة رئاسة الجمهورية.

أما الخيار الثاني، وهو الصحيح، فهو تكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد، وهذا أمر غير دستوري ما لم يوافق الرئيس على منحه الشرعية الثورية.

قرر مبارك الموافقة على الفور على الاقتراح الثاني؛ لأنه يمثل الخروج من الأزمة، أما لو كان قد تنحى عن الحكم وأسند الأمر إلى رئيس مجلس الشعب، فقد كانت البلاد سوف تمضي إلى أزمة عميقة، ذلك أن رئيس مجلس الشعب لم يكن في سلطته إجراء التعديلات الدستورية أو اعتمادها أو مد الفترة التي سيتولى فيها منصب رئيس الجمهورية بما يزيد على الستين يومًا التي حددها الدستور.

وقال مبارك لعمر سليمان: أنا موافق على تكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد، ولكن أرجو استبدال كلمة «تنحّيه» عن منصب رئيس الجمهورية كما ورد في البيان إلى «تخلّيه» عن منصب رئيس الجمهورية.

وقال مبارك: لـ«سليمان»: «أنا مش عاوز حاجة.. أنا خلاص هرتاح من المسئولية والحكم ومشاكله.. اتصرف أنت».

طلب مبارك من عمر سليمان ألا يذيع هذا البيان إلَّا بعد مغادرة سوزان مبارك ونجله جمال المقر الرئاسي إلى شرم الشيخ حتى لا يتعرضا للإيذاء.

وافق عمر سليمان على ذلك، وطلب من الرئيس أن يُجري اتصالاته بهما لإقناعهما بالمغادرة فورًا.

قبيل أن ينهي عمر سليمان المكالمة سأل الرئيس عما إذا كانت له أي طلبات أخرى.

- فقال مبارك: لا أريد شيئًا، فقط خلُّوا بالكم من البلد.
- •• قال عمر سليمان: ألا تفكر في السفر أنت والعائلة إلى الخارج؟
- قال مبارك: وأسافر برّه ليه، أنا حاقعد في شرم الشيخ ولن أغادر مصر إلَّا للضرورة، ولكن لأعود مرة أخرى، وليس في جدولي الآن مغادرة البلاد.
- قال عمر سليمان: نعطيك فترة أسبوع للتفكير.
- •• قال مبارك: ولا أسبوع ولا غيره أنا باقٍ في مصر.
- قال عمر سليمان: طيب ما رأيك في أن تكون لك حصانة قضائية؟ لا أحد يعرف إلى أين يمكن أن تمضي الأمور؟
- •• قال مبارك: حصانة قضائية ليه هو أنا عملت حاجة؟ أنا ستين سنة وأنا باخدم مصر.. أنا مش عاوز أي حصانة، لو كان هناك حاجة غلط عملتها أنا مستعد للمحاسبة. أنا لو قبلت بالحصانة معنى ذلك إن هناك شيء عاوز أتستر عليه.

عدّل عمر سليمان صيغة البيان كما طلب مبارك. استدعى الفريق سامي عنان اللواء إسماعيل عتمان (مدير الشئون المعنوية بالقوات المسلحة) لتجهيز كاميرات التصوير. لقد جرى الاتفاق على أن يقوم اللواء سليمان بإلقاء البيان بنفسه، حتى يتأكد الناس أن ما جرى لم يكن انقلابًا عسكريًّا، وإنما قرار توافقي، بدليل أن نائب الرئيس هو الذي يلقي البيان، كما تم الاتفاق على أن يجري

تسجيل البيان داخل مبنى وزارة الدفاع، وأن يقوم اللواء إسماعيل عتمان بتوصيل شريط الفيديو إلى مبنى التليفزيون ومتابعة إذاعته في السادسة مساءً.

لقد جرى التسجيل في الساعة الرابعة من بعد عصر الحادي عشر من فبراير، ثم تسلم اللواء إسماعيل عتمان شريط الفيديو ومضى ومعه سائقه إلى مبنى التليفزيون على كورنيش النيل لإذاعته في الوقت المحدد.

قبيل أن يغادر هو وسائقه، قال له الفريق سامي عنان: «أنت الآن في مهمة خطيرة، يتحدد في ضوئها مستقبل البلاد. ابذل كل جهدك وحافظ على السرية الكاملة، وأتمنى أن تكون جاهزًا قبل السادسة مساء، ولا تُذع شريط الفيديو إلَّا بعد أن أتصل بك».

كان كل شيء قد اكتمل. قبل التسجيل بقليل جرى الاتفاق بين الأربعة الكبار على تشكيل مجلس رئاسي يدير شئون الحكم كهيئة تنفيذية إلى جانب المجلس العسكري، وتم الاتفاق على أن يشكل المجلس الرئاسي من خمسة أشخاص هم:

1- المشير حسين طنطاوي.

2- اللواء عمر سليمان.

3- الفريق أحمد شفيق.

4- ممثل عن التيارات الليبرالية واقتُرح «د. محمد البرادعي».

5- ممثل عن الإخوان المسلمين «لم يُقترح اسمه».

تواعد الحاضرون على الاجتماع في العاشرة من صباح اليوم التالي، السبت 12 من فبراير 2011، إلَّا أنه وبعد مناقشة الفكرة خلال اجتماع المجلس العسكري مساء اليوم ذاته الجمعة، اقترح ضم د. فاروق العقدة رئيس البنك المركزي ووزير العدل بدلًا من البرادعي وممثل الإخوان ولم يتم التوصل إلى موقف موحد فجرى تأجيل القرار، وبالفعل تم الاتصال بكل من اللواء عمر سليمان والفريق

أحمد شفيق لتأجيل الموعد المقرر، ثم تم صرف النظر عن الفكرة نهائيًا بعد ذلك.

كان المشير طنطاوي يتخوف من أن يثير تشكيل هذا المجلس ردود فعل غاضبة في الشارع، فقرر التراجع عن الفكرة، مع الإبقاء على الفريق أحمد شفيق رئيسًا للوزراء.

أجرى اللواء عمر سليمان اتصالات متعددة بجمال مبارك، طلب منه خلالها ضرورة اصطحاب والدته والمغادرة إلى شرم الشيخ. لم يبلغه بقرار الرئيس بالتخلِّي عن السلطة، كما أن مبارك تعمد عدم إبلاغ نجله أو زوجته، لأنه يعرف رفضهما ذلك، وإنما طلب منهما ضرورة الحضور سريعًا إلى شرم الشيخ.

لقد ظل عمر سليمان يلحُّ على جمال مبارك مرات عديدة، إلَّا أن نجل الرئيس كان يبلغه كل مرة أن والدته ترفض المغادرة وتقول: «لن أترك بيتي».

وفي نحو الخامسة إلَّا الربع أبلغ جمال مبارك اللواء عمر سليمان بأنه سيغادر هو ووالدته بعد قليل إلى شرم الشيخ.

كانت الحشود الجماهيرية قد تزايدت في الشارع الذي يفصل بين قصر الاتحادية ومقر الرئيس. شعر جمال مبارك بالخطر، إلَّا أن والدته ظلت على رأيها. وفي الخامسة مساء اضطر جمال أن يدفع بوالدته بكل قوة إلى سلم الطائرة الهليكوبتر التي غادرت المقر الرئاسي في الخامسة وعشر دقائق متجهة إلى شرم الشيخ.

وصل اللواء إسماعيل عتمان إلى ميدان عبدالمنعم رياض القريب من مبنى التليفزيون. كانت الحشود غفيرة أمام مبنى ماسبيرو، وضع الشريط داخل «الزنط» شاهده المتظاهرون، حملوه على الأكتاف، دخل إلى مبنى التليفزيون، التقى عبداللطيف المناوي (رئيس قطاع الأخبار)، أبلغه أن هناك شريط فيديو مطلوب إذاعته، لم يفصح له عن مضمون الشريط، ظل إلى جواره في انتظار مكالمة الفريق سامي عنان.

قبيل السادسة مساء بقليل دق جرس الموبايل، وكان على الجانب الآخر الفريق عنان، قال له بلهجة قوية: «في السادسة مساء بالضبط.. عليك أن تذيع شريط الفيديو، أليس كل شيء تمام؟»

رد اللواء إسماعيل عتمان: نعم كل شيء تمام يا افندم.

في السادسة مساء كان اللواء عمر سليمان، يطل من شاشة التليفزيون المصري متجهم الوجه ليقرأ بيان تخلي الرئيس عن السلطة. انفجر الناس بالهتاف «الجيش والشعب إيد واحدة»، اختلطت الدموع بالفرحة، عمّت الاحتفالات أنحاء الوطن، نسي الناس كل شيء، ولم يفكر أحد أو يتساءل ماذا تخبيء الأقدار؟

الدور الأمريكي

كانت واشنطن تتابع مجريات الموقف في مصر عن كثب، وكانت السفيرة الأمريكية السابقة «مارجريت سكوبي» تبعث بتقارير متتابعة إلى وزارة الخارجية عن تطورات الأحداث في البلاد، ترددت واشنطن في حسم موقفها والمطالبة برحيل مبارك، في البداية ظل الموقف يتأرجح خوفًا من نجاح مبارك في إجهاض الثورة على نظامه، ثم سرعان ما حسمت أمرها.

في الثامن والعشرين من يناير 2011، وبعد تأزم الأوضاع وانهيار الشرطة، أجرى الرئيس أوباما اتصالًا بالرئيس حسني مبارك استمر لأكثر من نصف الساعة حثَّه فيه على ضرورة إجراء إصلاحات جذرية في البلاد، احتد الرئيس مبارك في حديثه، وقال له :«انت رجل طيب ولا تعرف الأوضاع في بلادنا» وأكد أنه ماضٍ في الإصلاحات وأنه لا يحتاج إلى إملاءات من أحد، وقال إن الجيش قادر على إعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد دون أن يطلق رصاصة واحدة.

كانت واشنطن قد طالبت الحكومة المصرية في بيان علني بالتوقف عن استخدام العنف ضد المتظاهرين، ومطالبة الرئيس باتخاذ خطوات حقيقية وملموسة للإصلاح، كانت لغتها حادة وعنيفة.

وفي هذا اليوم تحديدًا حسمت جماعة الإخوان المسلمين موقفها؛ دفعت بعناصرها إلى الميادين، سعت إلى تصعيد الموقف، اشتعلت الحرائق في أعداد كبيرة من أقسام الشرطة، وبدأت السجون تفتح أبوابها عنوة ليهرب إلى الشارع أكثر من 23 ألف مسجون.

لم تتوقف واشنطن عن إصدار إنذاراتها المتتالية التي تطالب ببدء المرحلة الانتقالية في مصر فورًا، كانت الكلمات غامضة، لكنها تعني ممارسة المزيد من الضغوط ضد نظام الرئيس مبارك، مما دفع وزير الخارجية الروسي إلى أن يعلن في المقابل أن بلاده ضد فرض وصفات وإنذارات خارجية على السلطة والشعب المصري.

كان مبارك مستاء من الموقف الأمريكي، ولم تكن تهديداته للرئيس أوباما في هذا الوقت تنطلق من فراغ، كان مبارك يعرف قبل ذلك بسنوات وتحديدًا منذ عام 2004، أن واشنطن تسعى إلى إسقاطه بأية وسيلة وترى أنه لم يعد مناسبًا لطبيعة المرحلة الجديدة ومتطلباتها.

لقد رفع اللواء عمر سليمان تقريرًا على جانب كبير من الخطورة إلى الرئيس مبارك في بدايات عام 2010 تضمن الأسباب التي قدمتها الاستخبارات الأمريكية إلى الرئيس أوباما، التي تبرر فيها ضرورة إسقاط مبارك وتغيير نظام الحكم في مصر، وهذه الأسباب هي:

أولا: رفض مبارك إقامة قواعد عسكرية للطيران على البحر الأحمر بهدف:

1- مواجهة تنامي قوة جماعة «الحوثيين» في اليمن والمدعومين من إيران وما يشكله ذلك من إمكانية تهديد الملاحة في مضيق باب المندب الاستراتيجي.

2- مواجهة خطورة القرصنة الصومالية وإمكانية تحولها إلى ظاهرة قرصنة إقليمية ودولية.

3- حماية حركة وحرية الملاحة في البحر الأحمر.

4- مواجهة ظاهرة السلفية الجهادية المحتملة في شمال السودان بعد تقسيمه.

ثانيًا: رفض مبارك إرسال قوات مصرية إلى العراق لتحل محل القوات الأمريكية بعد انسحابها من العراق.

ثالثًا: رفض مبارك تقسيم السودان واقتراحه بديلًا عن ذلك إقامة اتحاد كونفيدرالي أو فيدرالي؛ حرصًا على أمن السودان ووحدة شعبه وأراضيه، وخوفًا من وصول «فيروس» التقسيم إلى مصر.

رابعًا: رفض الرئيس المصري للمطالب الأمريكية التي أوصت بممارسة الضغوط على الرئيس الفلسطيني محمود عباس للذهاب إلى مائدة المفاوضات مع إسرائيل في ظل استمرار سياسة الاستيطان ودون شروط.

خامسًا: رفض مبارك خطة أمريكية تستهدف إيجاد حماية دولية في المجرى الملاحي لقناة السويس حال تعرضه لأي مخاطر من تنظيم القاعدة.

سادسًا: رفض مصر إدانة إيران منفردة لنشاطها النووي في المحافل الدولية، وإصرار الرئيس المصري على إخلاء منطقة الشرق الأوسط بأسرها من أسلحة الدمار الشامل بما فيها «إسرائيل».

سابعًا: رفض مبارك خطة توسيع قطاع غزة ومنح الفلسطينيين مساحة 720 كم داخل سيناء لإقامة دولة فلسطينية عليها، كما ورد في وثيقة «غيوروا إيلاند» والحصول على مساحة مقابلة لها في صحراء النقب.

ثامنًا: رفض الرئيس السابق في عام 2008 وبعد العدوان الإسرائيلي على غزة أن تكون مصر ضامنة لأي اتفاق بين إسرائيل وحماس؛ خشية تحمل مصر مسئولية ذلك أمام المجتمع الدولي حال نقض أي من الطرفين للاتفاق.

يومها وبعد أن قدم اللواء عمر سليمان هذا التقرير إلى الرئيس مبارك حذر من أن الخطة الأمريكية ماضية في طريقها، وأن الاتصالات التي تجريها الإدارة الأمريكية مع جماعة الإخوان المسلمين بدأت تأخذ منحى جادًا منذ توقيع اتفاق الدوحة عام 2002 بين د.يوسف القرضاوي والسيد طارق رمضان نيابة عن الإخوان، مع «مارك مولين» و«مارتن إنديك» عن الإدارة الأمريكية الذي يتضمن التزام جماعة الإخوان باحترام اتفاقات كامب ديفيد حال وصولها إلى السلطة في مصر.

وقد عزز من هذا الموقف مشاركة جماعة الإخوان المسلمين في العراق في الحكومة التي شكلها المندوب الأمريكي الجنرال «بول برايمر» في العراق عقب الغزو الأمريكي عام 2003.

كانت كل المؤشرات تؤكد أن واشنطن تمضي نحو إسقاط الحكم في مصر، غير أنها فوجئت بالثورة الشعبية العارمة، وهو ما يعكس حالة الارتباك التي عاشتها الإدارة الأمريكية في الأيام الأولى من الثورة.

بعد أحداث موقعة الجمل احتدت لهجة الإدارة الأمريكية تجاه مواقف الرئيس المصري، وهو ما دفع «بايدن» نائب الرئيس الأمريكي إلى أن يبلغ نظيره عمر سليمان يوم الخميس الثالث من فبراير 2011، بأنه لم يعد أمام الرئيس مبارك من خيار سوى التنحي سريعًا والبدء في إجراءات انتقال السلطة، كما أن هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية راحت تدلي بتصريح جديد تدعو فيه الحكومة المصرية إلى البدء فورًا في محادثات لتسليم السلطة إلى المعارضة.

كانت واشنطن قد بدأت في تحريض أطراف إقليمية ودولية لممارسة ضغوطها على الرئيس مبارك، وفي هذا اليوم تحديدًا أصدر قادة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا وإسبانيا بيانًا مشتركًا أعربوا فيه عن قلقهم البالغ جراء تدهور الأوضاع في مصر باستخدام العنف ضد المتظاهرين أو التشجيع عليه.

أدرك الرئيس مبارك أن واشنطن قد حسمت أمرها نهائيًا، وأن أي تنازلات سيقدمها لن تجدي، وأن الأوضاع على الساحة تزداد تعقيدًا، غير أنه كان متشبثًا بالأمل حتى اللحظة الأخيرة.

في السابع من فبراير أدلى الرئيس الأمريكي «باراك أوباما» بحديث إلى قناة «فوكس نيوز» الأمريكية أكد فيه أن «مصر لا يمكن أن تعود إلى ما كانت عليه قبل بدء الاحتجاجات ضد نظام الرئيس حسني مبارك»، وقال: «إن وقت التغيير قد حان وأن الشعب المصري يريد الحرية ويريد انتخابات حرة نزيهة وحكومة تلبي مطالبه».

انطلقت الشائعات من كل مكان بعد هذا التصريح تقول إن الرئيس المصري سوف يغادر للعلاج في أحد المستشفيات الألمانية كسبيل للخروج من الأزمة الراهنة، وفي اليوم التالي كان اللواء عمر سليمان يعقد اجتماعًا داخل القصر الجمهوري مع رؤساء تحرير الصحف المصرية، وقد سألته يومها: لماذا لا يغادر مبارك البلاد إلى ألمانيا ويترك المصريين وحالهم؟ يومها رد عليّ اللواء عمر سليمان أمام الجميع بقوله: «انت راجل صعيدي وتعرف أنني لا أستطيع أن أطلب من الرئيس مبارك ذلك من الناحية الأخلاقية».

كانت الحكومة الألمانية في هذا الوقت قد نفت على لسان المتحدث باسمها وجود أي طلب رسمي أو غير رسمي من مصر بشأن إقامة الرئيس مبارك على أرضيها، ولذلك لا يوجد سبب يجعل الحكومة الألمانية تعقب على هذه القضية بشكل افتراضي.

كان مبارك يرفض بإصرار مغادرة البلاد، بل عندما طالبه اللواء عمر سليمان عقب موقعة الجمل بالسماح لزوجته وزوجتي نجليه والحفيدين ومعهم نجله علاء بالمغادرة إلى خارج البلاد خوفًا من تطورات الأوضاع رفض بكل شدة وقال: «لن أغادر أنا أو أي من أفراد أسرتي أرض البلاد، ليس لدينا شيء نهرب منه».

وعندما قال له عمر سليمان في الثامن من فبراير إن هناك مخاوف عليك وعلى الأسرة جراء الزحف الجماهيري المتوقع إلى القصر الجمهوري في المليونية المعلن عنها يوم الجمعة المقبل، رد عليه مبارك بالقول: «سنبقى في القصر الرئاسي حتى لو دخل المتظاهرون وذبحونا جميعًا لن نهرب».

وعندما قال له عمر سليمان لكن الأمر يمكن أن يتحول إلى مجزرة رد عليه مبارك بالقول «لن أسمح بأي مجازر مهما فعلوا فينا».

عندما سمعت هذا الكلام من اللواء عمر سليمان أبديت دهشتي وحيرتي من الأمر، غير أنني وبعد مضي أكثر من عام على نجاح الثورة كنت أجلس في

أحـد الفنادق الكبرى مـع مجموعة من الأصدقاء وبينهم رجل أعمال شـهير «أ»، وعندمـا تطرقنـا في الحديث معًا إلى السـاعات الأخيرة لحكم مبـارك في القصر الجمهـوري فوجئـت بأحـد الحاضرين يقول لـي إن كل ما قلتـه صحيح، أبديت دهشتي عندما قال لي إنه يعرف ما هو أخطر، صمت ثم قال أمام الحاضرين: «أنا نجل أحد كبار قادة الحرس الجمهوري، لقد قال لي والدي إن مبارك التقى عددًا مـن كبار قادة الحرس يـوم الخميس 10 فبراير، حيث كانت الدعوات قد انطلقت للزحـف إلـى القصر الجمهـوري وعندما سـألوه: ما العمل؟ قال لهـم حرفيًا: إذا دخل المتظاهرون إلى القصر وأخذوني أنا وأولادي وفعلوا فيّ أي شيء اتركوهم ولا تطلقوا رصاصة واحدة عليهم».

أبدى الحاضرون دهشتهم وتساءلت: ألم يعلم الرئيس بالشهداء الذين سقطوا منذ بداية الثورة، وكذلك آلاف الجرحى؟.. وتساءلت: إذن كيف قُتل هؤلاء؟

غير أن الشـهادة التي أدلى بها اللواء عمر سـليمان والمشـير حسـين طنطاوي أمـام محكمة جنايـات القاهرة التي كانـت تحاكم الرئيس السـابق جاءت لصالح الرئيس وليست ضده!!

***

بعد الإعلان عن تسـلم المجلس العسكري مهام السلطة وإدارة شئون البلاد، كانت واشـنطن تراقب الموقف، وقد دفعت بالعشـرات من رجال الاستخبارات الأمريكية الذين كانوا يتابعون الأحداث ويرفعون التقارير.

فـي الثامنـة والنصـف مـن مسـاء الجمعـة 11 فبرايـر 2011 أطل على شاشـة التليفزيون اللواء محسن الفنجرى عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة ليبث إلى الجماهير البيان الثالث للمجلس الأعلى الذي تضمن ثلاث نقاط:

- «إن المجلس الأعلى يعلم مدى جسامة الأمر وخطورته أمام مطالب شعب مصـر العظيم لإحـداث تغييرات جذرية فـي البـلاد، وأن المجلس الأعلى يتـدارس هذا الأمر وسـيصدر بيانات لاحقة تحـدد الخطوات والإجراءات والتدابير التي ستتبع.

- إن المجلس الأعلى يؤكد أنه ليس بديلًا عن الشرعية التي يرتضيها الشعب.

- إن المجلس الأعلى يتقدم بكل التحية والتقدير للرئيس محمد حسني مبارك على ما قدمه في مسيرة العمل الوطني حربًا وسلمًا وعلى موقفه الوطني في تفضيل المصلحة العليا للوطن.

- إن المجلس الأعلى يتوجه بكل التحية والإعزاز لأرواح الشهداء الذين ضحوا بأرواحهم فداء لحرية وأمن بلدهم، ولكل أفراد شعبنا العظيم».

قدم اللواء محسن الفنجرى التحية العسكرية لأرواح الشهداء، اهتزت مشاعر المصريين، علت الهتافات في الميادين، أقام الشباب صفحة على الفيس بوك تحية للواء محسن الفنجري، ضمت مئات الآلاف في أيام قليلة، ولم يتوقف الناس كثيرًا أمام التقدير والتحية التي نقلها اللواء الفنجرى باسم المجلس الأعلى للرئيس السابق على موقفه الوطني وتفضيل المصلحة العليا للوطن..!

كان المجلس الأعلى يريد أن يقول في هذا البيان «إن مبارك سلم السلطة بسلاسة ورفض إدخال البلاد إلى ساحة العنف ورضخ لإرادة الجماهير ومطالبها المشروعة.. غير أنه بعد أيام قليلة من تنحي مبارك كان هناك اجتماع لثلاثة من أعضاء المجلس العسكري مع عدد من رؤساء التحرير والإعلاميين، وقال اللواء مختار الملا: «لقد فوجئنا بحجم الفساد الذي ارتكبه النظام السابق».

لقد كان للفساد والاستبداد اللذين سادا البلاد خلال العقد الأخير تحديدًا من 2000- 2010 الدور الأكبر فيما شهدته مصر من أحداث واحتجاجات ضد النظام، لقد ترك مبارك شئون الحكم لنجله وزوجته وحولهما مجموعة من رجال الأعمال ورموز الفساد الذين دفعوا البلاد إلى حافة الهاوية.

كانت أمريكا تنتظر هذه اللحظة، حاولت القفز على الثورة في بداياتها وفشلت، كان الالتفاف الشعبي حول الثوار كبيرًا، بدأ سقف المطالب يتزايد حتى وصل إلى المطالبة بالرحيل.

مضـى مبارك، لكن واشـنطن لـم تتوقف عن محاولاتهـا، إنها تريد السـيطرة وتنفيـذ مخطـط «الفوضـى» الخلاقـة وصـولًا إلى التقسـيم فـي إطار ما يسـمى بمخطط «الشرق الأوسط الجديد».. وكانت ترى حينها أن الوقت قد حان ليتولى الإسلاميون – وتحديدًا جماعة الإخوان المسلمين – شئون الحكم في البلاد، إذ ترى أنهم البديل المناسب في هذه اللحظة.

في 30 يونيو 2011 كشفت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون النقاب عن أن هناك لقاءات قد تمت في السـابق بين الإدارة الأمريكية وجماعة الإخوان المسلمين للتنسيق حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

لقـد كانـت كلينتـون تقصـد تحديـدًا ذلـك الاجتمـاع المهم الـذي جرى في «إسطنبول» في 27مايو 2011 والذي جرى بحضور كل من:

- «ستيفن كابس» نائب (مدير جهاز الاستخبارات الأمريكي) «سي آي إيه» الذي كان مسئولًا قبل ذلك عن الشرق الأوسط، ثم مسئول العمليات بالجهاز.
- «إليزا مانينجهام بوللر» –عضو الاسـتخبارات الدولية– التي سبق أن عُينت فـي منصـب المدير العـام لدائـرة الأمن الداخلي في وكالة الاسـتخبارات البريطانية عام 2002..
- «د. كمال توفيق الهلباوي» (المتحدث السابق باسم التنظيم العالمي لجماعة الإخوان المسـلمين في الغرب، والرئيس المؤسـس للرابطة الإسـلامية في لندن).
- «د. همام عبدالرحيم سـعيد» الذي انتُخب مراقبًا عامًا لجماعة الإخوان في الأردن في30 أبريل2008.

وقـد جرى الاتفاق في هذا الاجتماع على التـزام جماعة الإخوان بالاتفاقات الموقعـة مـع الـدول الأجنبية خصوصًا إسـرائيل، فـي حين أكد «سـتيفن كابس» عـن ثقـة الإدارة الأمريكية في قيادة الإخوان المسـلمين لمصر فـي الفترة المقبلة

وحفظ أمن إسرائيل من الإرهابيين والتوصل إلى حلول تنهي الأزمات الناشبة بين حماس وإسرائيل.

ورغم أن د. كمال الهلباوي نفى هذا الكلام في مقابلة له مع الـ«بي بي سي» في 30 يونيو 2011 فإن أحد مسئولي الاستخبارات الأمريكية عرض في برنامج «الجهات الأربع» على قناة «الحرة» ثلاث ورقات تتضمن محضرًا للاجتماع السري الذي جرى بين الإخوان والمخابرات الأمريكية في إسطنبول في 27 مايو 2011.

مضى الإخوان في طريقهم، لقد أعدوا العدة منذ اليوم الأول للسيطرة على شئون الحكم في البلاد، راوغوا المجلس العسكري كثيرًا، كانوا يتحركون من خلف ستار لدفعه إلى تسليم السلطة في أقرب وقت ممكن، حتى تتاح لهم فرصة الهيمنة من خلال انتخابات كان الجميع يدركون أنهم سيحققون فوزًا كبيرًا فيها، خصوصًا أن القوى الأخرى لا تمتلك التنظيم القوى ولا الإمكانات التي هي في حوزة الإخوان.

وفي 15 نوفمبر 2011 عندما أعربت الإدارة الأمريكية عن مراجعتها لسياستها حول الحركة الإسلامية وخصوصًا الإخوان، وأنها سترضى بالنتائج التي ستسفر عنها الانتخابات المصرية، وستتعامل مع الإخوان أو أي تيار سياسي يفوز فيها، أدرك الكثيرون أن واشنطن أعطت الضوء الأخضر للإخوان، وفي الوقت نفسه أطلقت تحذيرًا للمجلس العسكري.

لقد بدأت اللقاءات الأمريكية تتعدد مع قادة جماعة الإخوان، كما أن الزيارات إلى مقر الجماعة في المقطم لم تتوقف، وكان السيناتور «جون ماكين» هو مهندس هذه اللقاءات جنبًا إلى جنب مع السفيرة الأمريكية «آن باترسون».

لم يكن ذلك هو الدور الوحيد للإدارة الأمريكية في التعامل مع الأوضاع في مصر، لقد كشفت» د.فايزة أبوالنجا «(وزير التعاون الدولي السابق) عن أن

واشنطن ضخت لحساب منظمات المجتمع المدني الأمريكية والمصرية العاملة في مصر ما قيمته «مليار ومائتا مليون جنيه» في الفترة من فبراير إلى نوفمبر 2011، وأن هذه الأموال دخلت عن غير الطريق القانوني، وكان الهدف من ورائها إثارة القلاقل في مصر.

كان المجلس العسكري يمتلك معلومات أكيدة حول هذه المخططات؛ ولذلك أطلق يد الحكومة والجهات القضائية في اتخاذ جميع الإجراءات القانونية وإغلاق مقرات المنظمات الأمريكية الثلاث التي ثبت ضلوعها في المخطط، وهي: المعهد الديمقراطي القومي الأمريكي، المعهد الجمهوري الدولي الأمريكي، بيت الحرية «فريدم هاوس».

لقد عرض أعضاء بالمجلس العسكري أبعاد هذا المخطط خلال لقائهم ممثلين عن ائتلاف مجلس قيادة الثورة المصرية بعد خمسة أشهر من قيام الثورة، وكشفوا النقاب عن خطة تستهدف تقسيم البلاد جغرافيًّا إلى مناطق وكانتونات طائفية وعرقية.

وأشار أعضاء المجلس إلى أنهم يمتلكون وثائق خطيرة تضمنت العديد من الخطوات لتحقيق هذا الهدف، ومن بينها:

- إحداث الوقيعة بين الشعب والشرطة لإغراق البلاد في الفوضى.
- إثارة الفتنة الطائفية والتحريض عليها، بهدف زعزعة استقرار البلاد.
- استهداف الجيش المصري، والسعي إلى ضرب وحدته وإحداث الوقيعة بينه وبين الشعب.
- التحريض على المظاهرات الفئوية وتعطيل الإنتاج؛ وصولًا بالبلاد إلى حالة الإفلاس وتردي الحالة الاقتصادية.

كان الجيش في هذه الفترة يبدي قلقًا شديدًا من التحركات التي كانت تشهدها البلاد، والإصرار على إبقاء حالة الفوضى وصولًا لإسقاط الدولة، كان المخطط معلنًا ولم يكن خافيًا على أحد.

إنـه المخطـط ذاتـه الـذي أعلنـت عنـه «كونداليـزا رايـس» فـي حديثهـا إلى الـ «واشـنطن بوسـت» عام 2005، حول الفوضى الخلاقة التـي تقول: «مادام أنه لا أمل في التغيير في الشرق الأوسط إذن فلتكن الفوضى هي وسيلة التغيير لخلق شرق أوسط جديد يدور حول الرؤية الأمريكية».

وكانـت كونداليـزا ترى أن الفوضى التـي تفرزها عملية التحـول الديمقراطي في الشـرق الأوسـط في البداية هي نوع من «الفوضى الخلاقة التي ربما تُنتج في النهاية وضعًا أفضل مما تعيشه المنطقة في الوقت الحالي»!!

كانـت نظريتها مبهرة للرئيس الأمريكي جورج بوش، لقد كان مقتنعًا بحديثها أمـام لجنة الاسـتماع في لجنة العلاقـات الخارجية بالكونجـرس الأمريكي قبيل صـدور القـرار النهائـي بتعيينها وزيـرة للخارجية؛ حيث قالت: «إن أهم مشـروع عنـدي هو التخلص من الحلفاء السـابقين للولايات المتحدة والبحث عن حلفاء جدد بعد أن استهلكنا الحلفاء القدامى».

منـذ هـذا الوقت كان بوش قـد أعد العدة، لنشـر الفوضى في العالـم العربي، وبـدأت عمليـة التنسـيق مـع الحكومة القطريـة التي عقـدت ما يسـمى «بمنتدى المسـتقبل» في الدوحة عام 2006؛ حيث اتهمه بعض المشاركين الذين انسحبوا ورفضوا الاسـتمرار فيه بأنه مؤامرة استخبارية تجري تحت رعاية عراب المنتدى الرئيـس الأمريكـي الأسـبق بيـل كلينتـون وبدعـم خاص مـن وزيـرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس.

وكانت «أكاديمية التغيير» التي جرى تأسـيس فرع لها في الدوحة في6 سبتمبر 2009 وأشـرف عليه «هشام مرسي» صهر د.يوسف القرضاوي هي التي أشرفت على منتديات الدوحة والتواصل مع النشـطاء، كما أنها أعدت ما يسـمى بمشروع النهضة في هذا الوقت، وامتدت بنشاطها إلى أحداث شهدتها المنطقة العربية.

كانـت «أكاديمية التغيير» جزءًا من المخطط، لكن المخطط كان أكبر من ذلك بكثيـر، كان أبـرز مَـن عبر عنه هـو الكاتب الإسـرائيلي «ألوف بـن» رئيس تحرير

صحيفة «هاآرتس» الذي كتب مقالًا في الصحيفة في 25 مارس 2011 قال فيه: «إن الخرائط التي رُسمت للمنطقة العربية منذ نحو مائة عام، تشهد الآن إعادة تحديث لتظهر دول جديدة كجنوب السودان وكردستان وربما برقة في شرق ليبيا وجنوب اليمن والإمارات، مع احتمال تقسيم السعودية بفصل منطقة الحجاز عن مناطق البترول في الشرق، كما يجري تقسيم سوريا إلى دويلات سنية وعلوية ودرزية»، وقال رئيس تحرير «هاآرتس»: «إن هذه الدول تشكلت دون رغبة مكوناتها، وسيُترك الآن الخيار لإعادة تعريف نفسها». وقال: «إنه بقدر ما سوف يزداد عدد الدول في المستقبل بقدر ما يكون أسهل على إسرائيل المناورة والتعامل معها، وقال: إن الغرب مثل «إسرائيل» يفضل التعامل مع شرق أوسط ممزق ومنشغل بصراعات وتتقاتل أنظمته على عدة جبهات بما يعوق مشروع الوحدة العربية والإسلامية».

كثيرة هي المقولات التي تنطلق والتحليلات التي استندت إلى مخطط إسرائيل في الثمانينيات وإلى خطة «برنارد لويس» التي اعتمدها الكونجرس عام 1983 والتي تستهدف تقسيم الوطن العربي ومن بينه تقسيم مصر إلى أربع دويلات طائفية وعرقية هي:

- دولة تمتد من سيناء إلى شرق الدلتا تحت النفوذ الإسرائيلي لتحقيق حلم إسرائيل من النيل إلى الفرات.
- دولة مسيحية تمتد من جنوب بني سويف حتى جنوب أسيوط، تتسع غربًا لتضم الفيوم ثم تمتد في خط صحراوي عبر وادي النطرون الذي يربط هذه المنطقة بالإسكندرية، وتتسع مرة أخري لتضم أيضًا جزءًا من المنطقة الساحلية الممتدة حتى مرسي مطروح، وتكون عاصمتها الإسكندرية.
- دولة للنوبة عاصمتها أسوان، تربط الجزء الجنوبي الممتد من صعيد مصر حتى شمال السودان لتلتحم مع دولة البربر التي سوف تمتد من جنوب المغرب حتى البحر الأحمر.

- دولة مصر الإسلامية وعاصمتها القاهرة وتضم الأجزاء المتبقية من مصر، ويراد لها أن تكون تحت النفوذ الإسرائيلي أيضًا، إذ إنها تدخل في نطاق «إسرائيل الكبرى» كما رسمها المشروع الصهيوني.

كان ذلك هو المشروع وكان ذلك هو الهدف، ويبدو أن واشنطن وجدت ضالتها أخيرًا، فراحت تساند الإخوان بكل قوة لأنها تدرك تمامًا أن الفتنة ستبدأ بوصولهم للسلطة وممارستهم شئون الحكم، فيحدث الانقسام وتحدث الفوضى وتنهار الأوضاع في البلاد، وتبقى مصر في حالة من الضعف وصولًا إلى مخطط التقسيم في وقت لاحق.

ابتزاز المجلس العسكري

في الثاني عشر من فبراير 2011 ، اجتمع المجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة المشير حسين طنطاوي (رئيس المجلس، القائد العام للقوات المسلحة، ووزير الدفاع)، كانت أجواء التوتر لاتزال سائدة، فرحيل الرئيس السابق حسني مبارك وقبوله بخيار التخلي عن السلطة لم يكن يعني نهاية المطاف، فالتظاهرات كانت تعم البلاد، وأحداث العنف والفوضى التي خلَّفتها الأوضاع الأمنية المتدهورة كانت لاتزال هي المسيطرة على الموقف.

في هذا الاجتماع تحدث المشير طنطاوي مطولًا عن: تحديات الفترة المقبلة، ضرورة الإسراع بعودة الأمن والاستقرار إلى البلاد، مواجهة أعمال البلطجة وقطع الطرق.

كان اللواء ممدوح شاهين (المسئول عن الشئون القانونية والدستورية بالمجلس الأعلى) قد أعد ومعه فريق من أساتذة القانون الدستوري وكبار القضاة مشروع إدارة الفترة الانتقالية من الناحيتين الدستورية والقانونية.

لم يكن اللواء ممدوح شاهين عضوًا بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة في هذا الوقت، ولم يكتسب تلك العضوية إلَّا في شهر مايو من عام 2012، ولكنه كان وآخرون تتم دعوتهم لحضور اجتماعات المجلس الأعلى وتكليفهم بمهام محددة.

كان المجلس الأعلى قد أصدر في الثامنة والنصف من مساء الجمعة 11 من فبراير 2011، بيانه الثالث الذي أكد فيه أنه سيُصدر العديد من البيانات التي تحدد الخطوات والإجراءات والتدابير التي تحدد مسار الفترة الانتقالية.

وأكد المجلس أنه لن يكون بديلًا عن الشرعية التي يرتضيها الشعب، وتعهد بالاستمرار في تنفيذ المهام الموكلة إليه في الفترة الانتقالية مهما كانت جسامة الأمر وخطورته.

وبعده أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم السبت 12 من فبراير 2011 بيانه الرابع الذي كلف فيه حكومة د.أحمد شفيق التي سبق أن أدت القَسَم أمام الرئيس السابق في 31 من يناير من العام ذاته بالاستمرار في تسيير الأعمال مؤقتًا لحين تشكيل حكومة جديدة، كما أنه أكد تطلعه للانتقال السلمي للسلطة في ظل نظام ديمقراطي حر، معبرًا عن ثقته في مؤسسات الدولة العامة والخاصة في القيام بواجبها الوطني.

ودعا البيان رجال الشرطة إلى تولي مهامهم في خدمة الشعب، كما راح يؤكد التزام مصر بجميع الاتفاقات والمعاهدات الدولية والإقليمية.

صدر البيان على عجل، وصاغه اللواء إسماعيل عتمان (مدير الشئون المعنوية)، وكان طلب التأكيد على التزام مصر بمعاهداتها الدولية والإقليمية قد جاء بناء على توصية من المشير طنطاوي، الذي شدد على ضرورة طمأنة إسرائيل والمجتمع الدولي بما يؤكد أن مصر لن تتخلى عن معاهدة كامب ديفيد، وكذلك اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية.

كان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قد طلب من رئيس جهاز الموساد الإسرائيلي قبيل تخلي مبارك عن السلطة بقليل ضرورة إعداد تقدير للاحتمالات التي ستفرزها تطورات الثورة الشعبية في مصر ومدى تأثيرها على اتفاقية السلام مع مصر.

وقد جاءت جميع التقارير التي تم إعدادها لتشير إلى احتمال حدوث تغييرات دراماتيكية في الموقف المصري من اتفاقية السلام حال سقوط نظام الرئيس حسني مبارك.

وقـد عـزز من ذلك مـا نشـره «م.م ليبرمان» (أحـد كبار المسـئولين في مركز «ترومـان للأمن القومى» بصحيفة جيروزاليم بوسـت الإسـرائيلية) من أن معظم التنبؤات تشـير إلى احتمال تعرُّض اتفاقية السـلام الموقعة بين حكومتي إسرائيل ومصر في عام 1979 إلى مراجعة مصرية جديدة يفرض من خلالها نظام الحكم الجديد تغييرًا فيها أو إلغاءً أو تجميدًا.

كانـت واشـنطن تراقب الأوضـاع في مصر عن كثـب، بل كانـت طرفًا فاعلًا وضاغطًا لإجبار نظام الرئيس مبارك على التخلي عن السلطة، وما كشفته صحيفة نيويورك تايمز بعد مرور عشرين شهرًا من نجاح ثورة 25 يناير يكشف النقاب عن حقائق الموقف الأمريكي.

لقد أشـارت النيويورك تايمز إلـى مضمون مكالمة هاتفية جـرت بين الرئيس الأمريكـي بـاراك أوباما والرئيس السـابق حسـني مبارك بعد إلقـاء الرئيس مبارك خطابـه العاطفـي في الأول من فبرايـر عام 2011، حيث طلـب أوباما من مبارك ضـرورة إجراء انتقال فوري للسـلطة في مصر، فمـا كان من الرئيس المصري إلَّا أن رد عليه محتدًا وقال له «أنت صغير ولا تفهم ما يجرى في بلادنا».

كان المشـير يعلم تمامًا حقائق الموقـف الأمريكي، ومدى التغلغل الأمريكي في الساحة المصرية، وكان يعرف أن دور السفارة الأمريكية في مصر يتعدى دور أية بعثة دبلوماسـية أخرى، ولذلك أراد أن يبعث برسـالة تطمين في هذا الوقت، فأدخل بنفسه النص الذي تعهد فيه المجلس العسكري بالالتزام بجميع الاتفاقات والمعاهدات الدولية والإقليمية.

كانـت الرسـالة واضحة ومطمئنـة للجميع، وهو مـا لقي صـدى إيجابيًا لدى الأوسـاط الإقليمية والدولية، خصوصًا الولايات المتحدة وإسرائيل، التي كانت قد أعلنت حالة الطوارئ القصوى لجيشـها على الحـدود مع مصر؛ خوفًا من أي تطورات غير متوقعة.

في اليوم التالي واصل المجلس الأعلى للقوات المسلحة اجتماعاته بمقر وزارة الدفاع، كان غالبية أعضاء المجلس يقيمون إقامة دائمة داخل مبنى الوزارة، يتابعون التطورات ويتخذون القرارات المصيرية في هذا الوقت بالغ الخطورة.

استمر هذا الاجتماع عدة ساعات، شهد خلالها خلافًا بين المشير وبعض أعضاء المجلس العسكري عندما طالبهم بأن يتضمن البيان النص على أن يتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شئون البلاد لمدة لا تزيد بأي حال من الأحوال على ثلاثة أشهر يتم خلالها إجراء انتخابات مجلسي الشعب والشوري وتسليم السلطة إلى رئيس جمهورية منتخب.

كان بعض الأعضاء يرى تحديد المدة الزمنية للفترة الانتقالية بما لا يقل عن عام؛ حتى يمكن إنجاز المهام الموكولة إلى المجلس، بما فيها ضمان تحقيق الأمن والاستقرار في البلاد وإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية على السواء، إلَّا أن المشير طنطاوي وصف تسلم المجلس العسكري للسلطة في هذا الوقت بـ«كرة اللهب» التي يريد التخلص منها في أقرب وقت ممكن، وجرى الاتفاق على موعد لا يزيد على ستة أشهر لتسليم السلطة إلى الرئيس المنتخب.

لقد شملت مناقشات المجلس الأعلى في هذا اليوم ما يمكن تسميته بخارطة طريق أولية للفترة المقبلة؛ حيث اتفق الحاضرون على تضمين الإعلان الدستورى الصادر في 13 من فبراير عددًا من القرارات المهمة، أبرزها: حل مجلسي الشعب والشورى، تعطيل العمل بأحكام دستور 71، تولى المجلس الأعلى إدارة شئون البلاد بصفة مؤقتة لمدة ستة أشهر أو لحين انتهاء انتخابات مجلسي الشعب والشورى ورئيس الجمهورية.

وقد أكد الإعلان حق المجلس الأعلى في إصدار مراسيم بقوانين خلال الفترة الانتقالية، والتعهد بتشكيل لجنة لتعديل بعض مواد الدستور وتحديد قواعد الاستفتاء عليها من الشعب، وأن يتولى رئيس المجلس الأعلى تمثيله أمام الجهات في الداخل والخارج.

وتضمن الإعلان أيضًا تكليف حكومة د.أحمد شفيق بالاستمرار في أعمالها لحين تشكيل حكومة جديدة، مع التزام المجلس بإجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى والانتخابات الرئاسية.

ولقد أحدث ما تضمنه هذا الإعلان من تعهدات ردودَ فعل إيجابية في الأوساط السياسية والشعبية، حيث اعتُبر بمثابة تبنٍ لخيارات الثورة وتعهدٍ صادقٍ من المجلس العسكري بتسليم السلطة إلى قيادة منتخبة في أقرب وقت ممكن.

في هذا الوقت تواصلت الاحتجاجات والمظاهرات والاعتصامات العمالية في مختلف القطاعات الحكومية والخاصة؛ حيث تركزت مطالب المتظاهرين في: ضرورة تحسين أحوالهم المعيشية، زيادة الأجور والحوافز، تثبيت العمالة المؤقتة في هذه المؤسسات.

كانت التظاهرات والاحتجاجات تحدث بينما كانت الشرطة غائبة عن مسرح الأحداث، فمنذ يوم الثامن والعشرين من يناير كان الانهيار قد تسبب في اختفاء رجال الشرطة من الشارع، وقد لعبت الفضائيات تحديدًا دورًا كبيرًا في هذا الوقت في زيادة حدة الاحتقان بين الشعب وجهاز الشرطة، مما اضطر كثيرًا من الضباط والجنود إلى خلع ملابسهم الشرطية وعدم الظهور بها في الشارع.

لقد كانت هذه الحالة دافعًا لجهات كثيرة لأن تأخذ حذرها من الانفلات الأمني الكبير الذي شهدته البلاد في هذا الوقت، الذي طال حتى البنوك التي لم تسلم من هذه الحالة، مما اضطر محافظ البنك المركزي إلى أن يمنح العاملين في جميع البنوك العاملة في السوق المحلية أجازة يوم الإثنين 14 من فبراير لمواجهة حالة الاحتقان والاحتجاجات غير المسبوقة في البلاد.

وكان عدد غير قليل من رؤساء البنوك قد تقدموا باستقالاتهم إلى د.فاروق العقدة (محافظ البنك المركزى) في ضوء التطورات التي تشهدها البلاد وكان في مقدمة هؤلاء: طارق عامر (رئيس البنك الأهلى) ومحمد بركات (رئيس بنك مصر)، إلَّا أن العقدة طالب الجميع بالاستمرار في أداء مهامهم.

انتقلت عدوى المظاهرات في هذا الوقت إلى عدد كبير من المحافظات، وتم قطع الطرق أمام عدد من المحافظين وكبار المسئولين ومنعهم من أداء مهامهم، مما دفع العديد منهم إلى إطلاق الوعود والتعهدات بالاستجابة لجميع المطالب الفئوية والجماهيرية، وأُعلن في هذا الوقت عن سرقة العديد من القطع الأثرية من المتاحف والمخازن، حيث أعلن د.زاهي حواس (وزير الدولة لشئون الآثار في حكومة تسيير الأعمال) عن سرقة 8 قطع أثرية للملك «توت عنخ آمون» ووالده الملك «أخناتون» و«يويا» جد أخناتون من المتحف المصري.

كان شباب الثورة منغمسين في إقامة المهرجانات والمؤتمرات احتفاء بالنصر، وكان ميدان التحرير لا يزال مشتعلًا بهذه الاحتفاليات، وكان الكثيرون منهم لديهم ثقة كاملة في إدارة الجيش للفترة الانتقالية وصدق الوعود التي أطلقوها.

لقد أجرى شباب «الفيس بوك» استفتاء شمل الآلاف من المواطنين وشباب الثورة حول من الذي يمكن أن يفوز في انتخابات رئاسة الجمهورية حال إجرائها على الفور.

فجاءت نتيجة الاستفتاء التي نُشرت في 13 من فبراير 2011 لتقول إن عمرو موسي هو أبرز المرشحين والمتوقع فوزه بهذا المنصب؛ حيث حصل على نسبة 43.3٪، بينما حصل أحمد زويل على نسبة 23٪.

مع استمرار وتصاعد حدة المظاهرات الفئوية والانفلات الأمني أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيانه الخامس الذي طالب فيه الجماهير بالتوقف عن المظاهرات والوقفات التي من شأنها تعطيل مصالح المواطنين وتراجع الأداء الاقتصادي في البلاد..

وقد أهاب البيان بالمواطنين والنقابات المهنية والعمالية القيام بدورها على الوجه الأكمل كل في موقعه لتهيئة المناخ المناسب للسلطات المختصة في إدارة شئون البلاد في هذه الفترة الحرجة وتسليمها إلى سلطة مدنية شرعية ومنتخبة من الشعب.

كان الحديث عن سلطة مدنية يبدو غريبًا لدي بعض الفئات داخل المجتمع وداخل الجيش، خصوصًا أنه يعكس عدم رغبة المشير وأعضاء المجلس العسكري في البقاء بالسلطة أو الترشح للانتخابات المقبلة، وكان ذلك مثار ترحيب من فئات كثيرة في المجتمع، لكنه كان مثار انتقاد أيضًا.

وفي الرابع عشر من فبراير 2011 اتسعت حركة التظاهرات والإضرابات والمطالبة بالحقوق، وشهد هذا اليوم مظاهرة عارمة من ضباط الشرطة أطلقوا عليها اسم «مسيرة الشهداء» ضمت أكثر من 30 ألف ضابط من جميع إدارات الشرطة.

وقد سارت التظاهرة من شارع التحرير إلى كوبري قصر النيل وصولًا إلى ميدان التحرير ثم إلى وزارة الداخلية، ثم انضم إليهم نحو 6 آلاف مندوب وأمين شرطة، حيث قدَّموا بيانًا موقعًا من أكثر من 5 آلاف ضابط يطالبون فيه بسرعة محاكمة وزير الداخلية السابق حبيب العادلي وأعوانه وإنهاء خدمتهم فورًا، كما طالبوا وزير الداخلية اللواء محمود وجدي بإعلان حقائق ما جرى خلال التظاهرات في الفترة من 25 – 28 من يناير.

كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد وضع في هذا الوقت علامات بارزة تحدد مسار المرحلة الانتقالية، أبرزها: تحديد الهدف الرئيسي وهو بناء دولة مدنية حديثة، ترتكز على الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون وكفاءة الأداء، تسليم السلطة إلى إدارة مدنية منتخبة بعد انتهاء الفترة الانتقالية خلال ستة شهور، والتعامل بشفافية، تحقيق الإصلاح الداخلي، لا تستر على فساد، تفعيل القانون لمحاسبة كل من أجرم في حق هذا الشعب.

في هذا الوقت انطلقت دعاوى عديدة، خصوصًا بعد مليونية النصر في 18 من فبراير التي خطب فيها الشيخ يوسف القرضاوي وأمَّ المتظاهرين في صلاة الجمعة، حيث طالب البعض بتشكيل مجلس رئاسي لإدارة البلاد يتكون من ثلاثة إلى أربعة مسئولين بينهم شخصية عسكرية، وقد شارك الإخوان في هذا

المطلب في البداية ثم سرعان ما تراجعوا عنه، كما طالب المتظاهرون بضرورة إقالة الفريق أحمد شفيق من رئاسة الحكومة بزعم أنه من رموز النظام السابق.

كان المجلس العسكري قد ناقش فكرة المجلس الرئاسي يوم الجمعة 11 من فبراير، إلّا أنه تراجع عنها؛ لإدراكه أن تشكيل هذا المجلس سيكون مثار خلاف بين القوى السياسية المختلفة.

في هذا الوقت بدأت جماعة الإخوان المسلمين ترسخ من وجودها التنظيمي العلني، فأقامت العديد من المقرات دون معارضة من المجلس العسكري، وأعلنت عن قيام حزب سياسي يحمل اسم حزب الحرية والعدالة.

كانت أولى الأزمات التي شهدتها هذه الفترة، هي تشكيل لجنة لإصدار الإعلان الدستوري، بديلًا للدستور التوافقي الذي كانت تطالب به فئات الشعب المختلفة.

لقد أصدر رئيس المجلس العسكري القرار رقم (1) لسنة 2011 بتشكيل لجنة لتعديل بعض مواد الدستور برئاسة المستشار طارق البشري (النائب الأول لرئيس مجلس الدولة الأسبق) وعضوية كل من: د.عاطف البنا (أستاذ القانون الدستوري بجامعة القاهرة)، د.حسنين عبدالعال (أستاذ القانون الدستوري بجامعة القاهرة)، د.محمد باهي يونس (أستاذ القانون الدستوري بجامعة الإسكندرية)، صبحي صالح (المحامي بالنقض «إخوان»)، المستشار ماهر سامي (نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا)، د.حسن البدراوي (نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا)، والمستشار حاتم بجاتو (رئيس هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية) مقررًا للجنة.

وقد عُهد إلى اللجنة في هذا الوقت بدراسة إلغاء المادة 179 من الدستور وتعديل المواد (76، 77، 88، 93، 189) منه وجميع ما يتصل بها من مواد ترى اللجنة ضرورة تعديلها بما يحقق ديمقراطية ونزاهة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، واشترط القرار انتهاء عمل اللجنة من عملها في مدة لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ إصدار هذا القرار في 14 من فبراير 2011.

أثـار هـذا التشـكيل ردود فعـل متباينـة، واعتقد الكثيـرون لبعـض الوقت أن الإخـوان المسـلمين بـدأوا فـي تنفيـذ مخططهم، وأنهـم من خلال تشـكيل هذه اللجنة سوف يتمكنون من إصدار إعلان دستوري يتيح لهم فرض أجندتهم بعيدًا عـن الإجماع الشـعبي الـذي طالب بدسـتور توافقي يكون هو الذي يحدد مسـار المرحلة الانتقالية وما بعدها في البلاد.

وفـي 19 من مارس 2011 جرى الاسـتفتاء على هـذه المواد إضافة إلى ثلاث مـواد أخرى هـي المـواد (75، 139، 148)، فجـاءت نتيجة الاسـتفتاء بالموافقة لأكثر من 77٪ من الناخبين، في حين عارض التعديلات نحو 23٪.

لقد شن الإخوان المسلمون والتيارات الأصولية الأخرى حملة تحريضية في المسـاجد ودور العبادة في مواجهة كل من كانوا يرفضون التعديلات الدسـتورية ويطالبـون بإعـداد دسـتور جديـد للبلاد، حيـث اتُّهموا بأنهـم يعادون شـرع الله ويهدفـون إلـى إلغـاء المـادة الثانيـة التي تنـص على أن الشـريعة الإسـلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، وكان ذلك بدايةً لإعلان الحرب ضد كل المعارضين، واستخدام لغة التكفير لكل من يخالفهم الرأي.

وفي 30 من مارس 2011 شـرع المجلس العسـكري في تشكيل لجنة لصياغة الإعلان الدستوري بإضافة العديد من المواد الأخرى، فصدر الإعلان الدستوري في الثلاثين من مارس 2011، مكونًا من 63 مادة.

ومع تنامي المعارضة الجماهيرية للإعلان الدستوري دعا المجلس العسكري إلى تشكيل لجنة تأسيسية تضم ممثلين لقوى الشعب إلى جانب العديد من أساتذة القانون الدستوري للبدء في إعداد الدستور وطرحه على الاستفتاء على أن تنتهي أعمال هذه اللجنة قبل أغسطس 2011.

كان الـرأي السـائد في هـذا الوقت يقول بضـرورة وضع الدسـتور الدائم قبل البدء في إجراء انتخابات مجلس الشـعب، إلَّا أن الإخوان المسـلمين اسـتطاعوا – عبـر ضغوطهـم وتهديداتهـم بالصـدام – الحيلولة دون تشـكيل هـذه اللجنة، واعتبار الإعلان الدستوري هو دليل العمل للفترة الانتقالية.

في هـذا الوقت ثار جدل كبيـر حول موعد إجراء انتخابات مجلس الشـعب، حيث طالب العديد من القوى بضرورة زيادة مدة الفترة الانتقالية إلى وقت لاحق، حتى تتمكن القوى الثورية من تشكيل أحزابها والاستعداد للانتخابات المقبلة.

لقـد كانـت «جمعـة الاسـتمرار والتطهيـر» التـي بـدأت باعتصـام مفتوح من 19 من فبراير إلى 3 من مارس والتي طالبت بإقالة الفريق أحمد شفيق وحكومته، بمثابة مؤشـر مهـم على طبيعـة المرحلة المقبلـة، وكان الإخوان المسـلمون هم الذيـن يحركـون هذه الأحداث في العلن ومن خلف سـتار، كمـا أنهم هم الذين تولوا ترشـيح د.عصام شـرف لرئيس المجلس العسـكري، وكانوا إلى جواره في ميدان التحرير لحظة اختيارة رئيسًا للحكومة خلفًا لأحمد شفيق.

في هـذا الوقت، ومع ازدياد رقعة الاعتصامات والمظاهرات أصدر المجلس العسـكري تحذيـرًا بحظـر الاعتصامـات والاحتجاجـات وقـال إنـه رغـم تفهم المجلس للمطالب الفئوية المشروعة فإنه يحذر من خطورتها على البلاد في هذه المرحلة التاريخية الصعبة.

وقد شـهد شـهر مارس أيضًا اقتحام العديد من مقرات مباحث أمن الدولة بما فيها المقر الرئيسـي في مدينة نصر، وقد وضح أن هناك العديد من عناصر جماعة الإخوان المسلمين كانت وراء عمليات الاقتحام، حيث استطاعوا الحصول على العديد من ملفات كوادر الجماعة وأسقطوا الجهاز وطالبوا بحلِّه..

وبالفعـل في 16 مـن مارس أصدر اللواء منصور العيسـوي (وزيـر الداخلية) قـرارًا بحـل جهاز مباحث أمن الدولة وإنشـاء قطاع جديد بالوزارة تحت مسـمى «قطاع الأمن الوطني».

لـم يكن الهدف من وراء هجمة الجماعـة وغيرها على مقرات أمن الدولة هو فقط الحصول على الملفات الخاصة بكوادرها، وإنما شـل يد الجهاز عن متابعة نشاط الجماعة والقوى الحليفة معها، وبحيث يتاح لها فرض سطوتها كاملة على شئون البلاد في ظل غياب أخطر أجهزة المعلومات التي تابعت هذا النشاط على مدى عقود طويلة من الزمن.

لقد ترددت اتهامات عديدة في هذا الوقت تتهم المجلس العسكري بالمسئولية عن تسهيل اقتحام المقر الرئيسي لأمن الدولة بمدينة نصر والحصول على العديد من الملفات التي تخص أشخاصًا بعينهم، إلَّا أنني عندما واجهت عددًا من كبار المسئولين بالمجلس العسكري بحقيقة ما يتردد في الشارع نفوا جميعًا أن تكون لهم صلة بذلك، غير أن علامات الاستفهام لا تزال مطروحة حتى الآن؛ خصوصًا أن الجهات المعنية لم تلقِ القبض على أي من المتهمين، ولم يجر التحقيق مع أي منهم، رغم ظهور صورهم ومعرفة أسمائهم من خلال الفيديوهات ووسائل الإعلام.

لقد حدث ذلك في الوقت الذي تعرضت فيه قيادات عديدة من أمن الدولة إلى التحقيق والسجن بتهمة القيام بحرق أوراق خاصة بالجهاز خوفًا على ما تتضمنه من معلومات سرية، واكتفى الجهاز بالنسخة الأصلية من هذه الأوراق بمقره الرئيسي بمدينة نصر.

منذ هذا الوقت بدا أن الأوضاع في البلاد تدخل إلى مرحلة الفوضى الخطيرة التي تهدد كيان الدولة ومؤسساتها المختلفة، فراحت الضغوط تتزايد على المجلس العسكري، ونجحت جماعة الإخوان في توجيه العديد من الفصائل السياسية والإسلامية والثورية إلى دفع الأمور نحو المزيد من الانفلات والصدام، فشهدت البلاد في هذه الفترة أحداثًا جسامًا، بينما حاول المجلس العسكري تفادي الصدام.

وفي يوم الأحد 20 من أبريل 2011، كنت في زيارة إلى مقر المنطقة المركزية بالعباسية، كان هناك موعد بيني وبين اللواء حسن الرويني قائد المنطقة، كنت أصطحب معي وفدًا من العاملين بمحافظة حلوان التي جرى إلغاؤها وإلحاقها بمحافظة القاهرة، كان أبناء حلوان غاضبين من هذا القرار، فقررنا أن نلتقي اللواء الرويني لبحث هذ الأمر، جلسنا لأكثر من ساعة، لقد بدا أن الأمر من الصعوبة بمكان، وانتهى الحديث بوعد من اللواء الرويني بعرض الأمر على المشير طنطاوي..

تلقـى اللواء الرويني اتصالاً هاتفيًا من شـخصية مهمـة، مضى لبعض الوقت، بعدهـا عـاد إلينا بعد قليـل، وبينما هو يـودع الوفد المرافق معي، قال لي هامسًـا: انتظر المشير علم أنك هنا ويريد أن يلتقيك.

إذن هذا هو المشـير طنطاوي، كان آخر لقاء بيننا عابرًا في القصر الجمهوري يـوم الثلاثاء الثامن من فبراير 2011، عندما دعا اللواء عمر سـليمان (نائب رئيس الجمهورية) آنذاك رؤسـاء تحرير الصحف المصريـة إلى لقاء مطول، تحدث فيه عـن تطـورات الوضع في البلاد، لقد التقيت المشـير طنطـاوي مصادفة، يبدو أنه كان علـى موعد مع رئيس الجمهورية، تعانقنا، سـألته: إيـه الأخبار؟ قال بهدوء: كل شـيء حيبقى كويس إن شـاء الله، خليني أسمع صوتك، نظرت إليه مدققًا في كلماته، حاولت إيقافه بعض الشيء، إلَّا أنه مضى إلى موعده مع الرئيس فيما.

جلس اللواء الرويني معنا لبعض الوقت، ثم استأذن في الانصراف، ويبدو أنه أدرك أن المشـير يريـد أن يجلس معي وحدي.. بادرني المشـير طنطاوي في هذا الوقت: انت فين؟!

- قلت له: موجود يا سيادة المشير.

- قـال: أريـدك إلـى جـواري، عـاوزك مستشـار سياسـي لـي وللمجلـس العسكري.

- قلت له: أنا تحت أمرك، ممكن أحضر إليك في أي وقت، ولكن دون مكتب أو تسـمية أو أي شـيء، اطلبني وقتما تشـاء وسـوف تجدني إلى جوارك.. سأقول لك ما أراه صحيحًا، وبحرية.

- صمـت المشـير، وقـال لي: خـلاص، خلِّـي اللـواء الرويني صلـة الوصل بيننـا، وأتمنـى أن أراك بين الحين والآخر، لأسـمع رأيك في بعض القضايا المطروحة.

نظر إليّ المشير نظرة لا تخلو من دلائل ومعانٍ كثيرة، قال لي: أنت تعرف، أننا لم نكن راغبين في السـلطة، إنها مثل كرة اللهب، تم إلقاؤها في حجرنا، وأصبح علينا أن نتعامل معها، الوضع في البلد مشكلة.

- قلت له: ولكن الشعب يثق فيكم وفي وعدكم..

- قال: منذ اليوم الأول لتسلمنا السلطة أخذنا على أنفسنا عهدًا بإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية ثم نسلم السلطة إلى رئيس منتخب ونمضي إلى ثكناتنا..

- نظرت إلى المشير وقلت له: أشعر أنك فقدت نصف وزنك..

- قال: أنا لا أذهب إلى بيتي إلَّا نادرًا، أنا أقيم بشكل دائم في مركز العمليات بمقر الوزارة، أحوال البلاد والمشكلات والتطورات لا تعطينا فرصة لالتقاط الأنفاس.

توقف المشير عن الحديث، فقد كان هناك طرق على باب غرفة الصالون، ثم سرعان ما تقدم إلينا جنديان يرتديان ملابس ملكية وقدما إلينا كوبين من عصير البرتقال.. صمت المشير عن الحديث، حتى غادر الجنديان الغرفة.. لاحظت حرصه الشديد والمبالغ فيه أيضًا.

- قلت له: ولكن كيف ستتركون البلاد وهي في هذه الظروف؟

- قال: لقد تعهدنا منذ تسلم السلطة من الرئيس السابق بإجراء الانتخابات ثم تسليمها في فترة لا تزيد على ستة أشهر، ولكن كما شاهدت، الأحزاب وشباب الثورة طالبوا بفسحة من الوقت، حتى يتمكنوا من تنظيم صفوفهم، أنا أتمنى أن تكون كل هذه القوى ممثلة في البرلمان المقبل.. ثم واصل القول «موقفنا سيكون على الحياد، لن نتدخل لصالح أحد، ولن نسمح بتزوير الانتخابات».

- قلت له: ولكن الإخوان المسلمين هم القوة الوحيدة المنظمة.. وهم الذين يمكن أن يحققوا النسبة الأعلى من بين الأحزاب.

- سألني على الفور: هل تعتقد أنهم سيحصلون على نسبة كبيرة؟

- قلت له: أظن أن النسبة ستكون بين 20 - 25٪.

كان اللواء حسن الرويني قد عاد إلينا من جديد..

- قال المشير (ناظرًا إلى اللواء الروينى): ألم أقل لكم إن النسبة ستكون في تلك الحدود؟.. ثم أردف القول: عمومًا نحن لدينا قناعة بأن الشعب واعٍ وسيختار من يحرص على مصالحه أيًا كانوا.
- سألت المشير: وماذا عن موقف الرئيس السابق؟
- قال: نحن لن نتدخل في شئون النيابة أو القضاء.. لقد قررت النيابة منعه من السفر، ونحن لم نتدخل ولن نتدخل.. ثم نظر إليّ وقال: لقد تابعت المشادة الأخيرة بينك وبينه في معرض الكتاب، هناك كثيرون كانوا يتعمدون الوشاية بك عنده!
- ذكّرت المشير بمواقف سابقة له، من بينها اعتراضه على بيع بنك القاهرة والمشادة التي حدثت في مجلس الوزراء.
- قال لي: انت عملت لي مشكلة كبيرة بما نشرته عن هذه الواقعة.
- قلت للمشير: ألم يكن من المناسب أن تنتقل إلى القصر الجمهوري لإدارة الأمور من هناك؟
- قال: أنا لا رئيس، ولا عاوز أبقى رئيس، ده همّ كبير وأنا تعهدت منذ اليوم الأول بأن وجودنا هو وجود مؤقت، هدفه حماية مصر وتسليمها إلى إدارة مدنية منتخبة.. ادع لنا ربنا يوفق.

كان قد مضى من الوقت أكثر من ساعة، تواعدنا على التواصل واللقاء خلال الفترة المقبلة، غادرت مبنى وزارة الدفاع وتواعدت مع اللواء حسن الرويني على التواصل معه، ومضيت إلى مكتبي لمتابعة التطورات.

في هذا الوقت طلب مني المشير مصاحبة اللجنة التي قرر المجلس إيفادها إلى قنا لحل مشكلة المحافظ القبطي الذي رفضه أبناء قنا وبدأوا مظاهرات حاشدة ابتداء من 16 من أبريل 2011، ثم تطورت وقرروا قطع خطوط السكة

الحديد القاهرة -أسوان لحين تراجع الدولة عن قرارها بتعيين المحافظ اللواء عماد ميخائيل.

كانت اللجنة مكونة من الشيخ د.محمد حسان والشيخ د.صفوت حجازي، وسافرت معهما بصفتي واحدًا من أبناء قنا.

عندما وصلنا إلى قنا، في الثاني والعشرين من أبريل كانت الأجواء متوترة للغاية، قبلها كانت هناك حملة إعلامية اتهمتني بالوقوف وراء هذه الاعتصامات، ولم تكن لي أية علاقة بذلك.

وفي قنا التقينا باللواء محسن الشاذلي قائد المنطقة الجنوبية للقوات المسلحة، وأيضًا اللواء محمد إبراهيم والذي كان مديرًا لأمن قنا في هذا الوقت، وهو نفسه الذي تولى منصب وزير الداخلية عقب عزل اللواء أحمد جمال الدين وزير الداخلية السابق بعد ذلك.

حضر إلينا وفد من السلفيين وبعض رجال الدين، والذين كانوا يقودون الاعتصامات، وكان في مقدمة هؤلاء الشيخ «قرشي سلامة» الذي كان يتصدر المشهد في هذا الوقت، وهو شيخ أزهري وإمام مسجد يحظى بشعبية كبيرة في قنا.

ثار جدل طويل خلال اللقاء، لم نتوصل فيه إلى أية حلول ناجعة، قررنا الذهاب إلى آلاف المعتصمين الذين كانوا يحتشدون أمام مبنى محافظة قنا، خطبنا في الجمهور الغاضب، الشيخ محمد حسان ود.صفوت حجازي وأنا، لم نجد استجابة فورية، ولكن بعد أن مضينا إلى القاهرة، أبلغت في اليوم الثاني أن المتظاهرين قرروا فتح الطريق البري القاهرة-أسوان إكرامًا لزيارتنا إلى المحافظة، إلَّا أنهم لم يتراجعوا عن إنهاء اعتصامهم أمام السكة الحديد إلَّا بعد صدور قرار بوقف تعيين المحافظ القبطي.

ويبدو أن هذا الموقف، ترك أثرًا سلبيًا على مجريات الأحداث في أنحاء البلاد، وأظهر الدولة في مظهر الضعيف، وفتح الباب أمام تصاعد الاعتصامات

وقطـع الطرق في شـتى أنحاء مصـر، وكان ذلك يعكس في نظـر الكثيرين تخبطًا فـي أداء المجلـس العسـكري وعـدم قدرتـه على اتخـاذ قرارات حاسـمة توقف هـذه الاعتصامات والفوضى التي سـادت أنحاء البلاد، وظلـت نهجًا لأصحاب المطالب السياسية أو الفئوية أو أصحاب المطالب الخاصة.

فـي هذا الوقـت تعـددت اتصالاتي بالمشـير طنطـاوي والفريق سـامي عنان واللواء حسـن الرويني، والعديد من أعضاء المجلس العسكري، كانت الأوضاع الأمنيـة والاقتصاديـة تـزداد تدهـورًا، كما كانـت الأحـداث الطائفية فـي أطفيح (7 مـن مارس 2011) وامبابـة (8 من مايو 2011) والمقطم (9 من مارس 2011) وغيرها تزيد من حدة الأزمة.

وفـي 16 مايـو، تحدث المشـير طنطاوي في لقاء له مع ضباط الشـرطة بمبنى الأكاديمية بمناسبة تخريج دفعة جديدة من ضباط الشرطة حيث حذر من خطورة الأوضـاع في البلاد، وطالـب المصريين جميعًا بالتوحد فـي مواجهة المؤامرات الداخلية والخارجية التي تستهدف مصر.

كان د.عصـام شـرف رئيـس الـوزراء الـذي جـرى اختيـاره في أعقـاب إقالة رئيس الوزراء د.أحمد شـفيق في 3 من مارس 2011، قد فتح الطريق واسـعًا أمام الاسـتجابة للعديد مـن المطالب الفئويـة للعاملين، وهو أمـر زاد من حدة الأزمة وفتح الطريق أمام انتشـار المظاهرات الفئوية في أنحاء البلاد كافة، مما تسبب في انهيار العديد من الشـركات وارتفاع العجز في الموازنـة العامة وتراجع معدلات النمو والإنتاج.

.. كانت هناك بوادر خلاف غير معلن بين د.يحيي الجمل نائب رئيس الوزراء وبين د.عصام شـرف، وقد أكد لي د.يحيي الجمل أكثر من مرة أنه تقدم باستقالته إلى المشير طنطاوي، إلَّا أن المشير رفض قبول الاستقالة.

.. لـم يكن د. يحيي الجمل قد سـعى إلى الوزارة، بل إن الفريق أحمد شـفيق رئيـس الـوزراء ذهب إلى مكتبه فـي أول تعديل وزاري بعد الثـورة وألح عليه في

قبول منصب نائب رئيس الوزراء، ورغم محاولات الدكتور الجمل الاعتذار فإنه قبل بالمنصب بعد إلحاح شديد في هذه الفترة التاريخية الصعبة.

وكان د.يحيي الجمل دائم الانتقاد لممارسات التيارات الاسلامية، وقد حذر مبكرًا مما أسماه بسيطرة «التيارات الظلامية»، وكان يطالب دومًا بإقرار الدستور أولًا قبل إجراء الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية.

وقد اشتد الخلاف في وقت لاحق بين د.يحيي الجمل ود.عصام شرف رئيس الوزراء، وعندما تقدم باستقالته للمرة الأولى من منصبه كنائب لرئيس الوزراء، التقى معه الفريق سامي عنان وقال له: إن الوقت الحالي يحتاج إلى وجوده واستمراره، وأنه إذا كانت هناك أفكار تريد طرحها، فيجب أن يتم ذلك بعيدًا عن الاستقالات، في المرة الأولى اقتنع د.يحيي الجمل وتراجع عن الاستقالة، إلَّا أن استمرار الخلاف مع رئيس الوزراء عصام شرف دفعه إلى التقدم باستقالته والإصرار عليها، حيث جرى تعديل في مجلس الوزراء تم بمقتضاه تغيير 13 وزيرًا.

في هذا الوقت نشرت بعض الصحف ما يشير إلى وجود صفقة بين المجلس العسكري والإخوان المسلمين والتيارات الإسلامية الأخرى، إلَّا أن الفريق سامي عنان وفي لقاء له مع مجموعة من المثقفين في أغسطس 2011 ، نفى ذلك جملة وتفصيلاً، وقال إن المجلس يقف على مسافة واحدة من الجميع، وأنه ليس صحيحًا ما يتردد عن وجود صفقات مع أي تيار كائنًا من كان.

وفي هذا اللقاء كشف الفريق سامي عنان عن خفايا الحملة التي تستهدف المجلس العسكري، خصوصًا ما يتردد عن قيام السلطات العسكرية المصرية بتعذيب بعض المقبوض عليهم من الذين اتهموا بالقيام بأعمال شغب وفوضى في البلاد، وقال لقد جاءت إليّ السفيرة الأمريكية ومعها صورة قالت إنها التقطت للتدليل على وجود هذا التعذيب وهي صورة شخصين معلقين في غرفة التعذيب، وأنه بعد فحص هذه الصورة اتضح أنها صورة ملفقة.

وفي هذا الوقت اشتدت الحملة التي استهدفت د.علي السلمي نائب رئيس الوزراء، بعد طرحه لما سمي «بوثيقة.. السلمي»، حيث تبنى وثيقة إعلان المبادئ الأساسية للدستور وكذلك معايير تشكيل الجمعة التأسيسية لوضع الدستور الجديد للبلاد.

وقد تضمنت هذه الوثيقة العديد من المبادئ التي أثارت خلافات واسعة خصوصًا من قبل الإسلاميين وبعض المتحالفين معهم حيث تركز الهجوم على:

أولًا- المادتين «9، 10» من المشروع المقدم، حيث تنص المادة التاسعة على أن «الدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس والتجنيد إجباري وفقا للقانون والتعبئة العامة تنظم بقانون، والدولة وحدها هي التي تنشيء القوات المسلحة وهي ملك للشعب مهمتها حماية أمن الوطن واستقلاله والحفاظ على وحدته وسيادته على كامل أراضيه، ولا يجوز لأي هيئة أو جماعة أو حزب إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية.

ويختص المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالنظر في كل ما يتعلق بالشئون الخاصة بالقوات المسلحة ومناقشة بنود ميزانيتها على أن يتم إدراجها رقم واحد في موازنة الدولة، ويجب عرض أي تشريع يتعلق بالقوات المسلحة قبل إصداره على المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ورئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع هو القائد العام للقوات المسلحة ويعلن رئيس الجمهورية الحرب بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الشعب.

أما المادة «10» فقد نصت على أن يتم إنشاء مجلس للدفاع الوطني يتولى رئيس الجمهورية رئاسته ويختص بالنظر في الشئون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها ومراجعة واعتماد موزانة القوات المسلحة ويبين القانون اختصاصاته الأخرى.

.. لقد حرك الإخوان الشارع الإسلامي وحرضوه ضد الوثيقة وضد القوات المسلحة على السواء، حيث أشاعوا أن القوات المسلحة تسعى من خلال هذه الوثيقة إلى أن تجد لنفسها وضعا متميزًا يتجاوز الوضع القائم في دستور «71».

وقد سعت وسائل الإعلام التي كانت تلعب دورًا سلبيًا في مواجهة المجلس العسكري إلى التحريض ضد المجلس وضد الوثيقة على السواء، حيث ساعدوا من حيث أرادوا أم لم يريدوا جماعة الإخوان في تمرير مخططها الهادف إلى تعطيل إعداد الدستور، ورفض جميع المقترحات الأخرى.

إن من أبرز هذه المقترحات التي تضمنتها «وثيقة السلمي» هو النص على وضع أسس تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور، وكذلك النص على أنه إذا تضمن مشروع الدستور الذي أعدته الجمعية التأسيسية نصًا أو أكثر يتعارض مع المقومات الأساسية للدولة والمجتمع المصري والحقوق والحريات العامة التي استقرت عليها الدساتير المصرية المتعاقبة، بما فيها الإعلان الدستوري الصادر في 30 من مارس 2011، والإعلانات الدستورية التالية له، يطلب المجلس الأعلى للقوات المسلحة بما لديه من سلطات رئيس الجمهورية في المرحلة الانتقالية من الجمعية التأسيسية إعادة النظر في هذه النصوص خلال مدة أقصاها خمسة عشر يومًا، فإذا لم توافق الجمعية، كان للمجلس أن يعرض الأمر على المحكمة الدستورية العليا، على أن تصدر المحكمة قرارها في شأنه خلال سبعة أيام من تاريخ عرض الأمر عليها، ويكون القرار الصادر من المحكمة الدستورية العليا ملزمًا للكافة ولجميع سلطات الدولة.

ونصت المادة التي تتلوها على أنه «إذا لم تنته الجمعية التأسيسية من إعداد مشروع الدستور خلال الستة أشهر المنصوص عليها في الإعلان الدستوري لأي سبب من الأسباب يكون المجلس الأعلى للقوات المسلحة بما له من سلطات رئيس الجمهورية تشكيل جمعية تأسيسية جديدة وفقًا للمعايير المتوافق عليها لإعداد مشروع الدستور خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيلها، ويعرض المشروع

على الشـعب لاسـتفتائه عليه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الانتهاء من إعداد هذا المشروع.

.. كانـت هذه المواد هي سـبب الحملة التي تصاعدت ضد «وثيقة السـلمي» بزعـم أنهـا مبادئ فوق دسـتورية، وأنه لا يجوز اعتمادها لأنها تشـكل قيودًا على الشعب في وضع دستوره.

ورغم أن د.عصام شرف استقبل كلًا من د.محمد مرسي عن جماعة الإخوان ود.محمـد عبدالمقصود عن الدعوة السـلفية بقصد إقناعهمـا بوقف المليونيات وحمـلات التحريض، فإنهما أبلغـاه أنه لن يهدأ للإخوان وللتيارات السـلفية بال إلّا بإلغاء هذه الوثيقة وإقالة د. علي السلمي.

وفـي 18 من نوفمبـر 2011، كانت هناك مليونية ضمت عشـرات الألوف من الإسلاميين الذين أعلنوا رفضهم لوثيقة السلمي وللتعديلات التي أجريت عليها، إضافة إلى العديد من المطالب الأخرى.

وقـال المهنـدس سـعد الحسـيني عضـو المكتـب التنفيـذي لحـزب الحرية والعدالـة – في هـذا الوقت – «إن التعديـلات مرفوضة، لأننا نرفـض الوثيقة من الأساس، شكلًا وموضوعًا، وعلى الدكتور السلمي أن يجلس في منزله، ويكفي خيـره شـره، فليس لـه دخل في هـذا الأمر، وتسـاءل «مـن هو حتى يقـوم بمهمة التشريع؟، وقال لن نسمح أبدًا إصدار هذه الوثيقة».

ازدادت الحملة شراسة، وحمّلت جماعة الإخوان والقوى الإسلامية المجلس العسـكري المسـئولية عن هـذه الوثيقة، رغـم التعديـلات التي أجراهـا الدكتور السلمي عليها بهدف التوصل إلى قواسم مشتركة حول مضمون الوثيقة.

وكان من أبرز هـذه التعديلات التي جرت، هي التعديلات الخاصة بالمادتين «9،10»، وكذلـك بعض المواد الأخرى التي كانت مثار خلاف شـديد منذ وضع الوثيقة وإعلانها، مما يؤكد أن النيات كانت تستهدف منذ البداية إلغاء الوثيقة من الأسـاس وإقالة الدكتور علي السـلمي مـن منصبه جزاء له علـى موقفه، وبالفعل

بدلًا من أن يتصدى المجلس العسكري للدفاع عن هذه الوثيقة التي وافق عليها قبل طرحها، إذا به يستجيب لمطالب الإسلاميين ويقرر إلغاءها، بل ويوافق على إبعاد الدكتور علي السلمي بعد استقالة حكومة عصام شرف.

لقد ترك هذا الموقف أثرًا سلبيًا لدى الدكتور السلمي، ولدى تيار عريض، كان يرى أن هذه الوثيقة، يمكن أن تشكل نقطة ارتكاز مهمة لوضع ثوابت لا يجوز الحياد عنها أثناء إعداد الدستور، ويقترح آلية لوضع هذا الدستور «الجمعية التأسيسية» وفقًا لضوابط محددة تضمن عدم غلبة تيار سياسي على حساب التيارات والقوى الأخرى.

كان الإخوان المسلمون والقوى الإسلامية الأخرى قد بدأوا يعدون أنفسهم للانتخابات البرلمانية التي جرت في 28 من نوفمبر 2011، وكانت لديهم قناعة بأن المجلس العسكري لن يسعى إلى الصدام، وأن لديه مخاوف شديدة على مصير الجيش ومصير البلاد، ولذلك بدأوا في ممارسة المزيد من الضغط والتحريض الجماهيري وشن حملة إعلامية عنيفة ضد المجلس بهدف إجباره على القبول بجميع المطالب والشروط التي تطرحها هذه الجماعات.

كان المشير طنطاوي يسعى إلى محاولة تجاوز الأزمة بأي ثمن، كان يمارس ضغوطه على أعضاء المجلس الذين حذروا من خطورة التصعيد الذي تمارسه هذه القوى، حيث توقع العديد من أعضاء المجلس أن البلاد تمضي تدريجيًا لتسقط في أيديهم كاملة بعد أن أُجبر المجلس العسكري على التسليم بشروطهم ومطالبهم بفعل المظاهرات والمليونيات والضغوط التي كانوا يمارسونها.

غير أن المشير كان يقول دومًا «إن مصر أكبر من الجميع»، وكانت لديه ثقة كبيرة في أن الشارع المصري لن يمنح هذا التيار سوي نسبة محدودة من الأصوات، وأن عدد ممثليه في البرلمان لن يزيد على الـ35٪ غير أن حقائق الواقع جاءت على العكس من هذه التوقعات تمامًا.

حيرة المشير!

في النصف الثاني من نوفمبر 2011، تزايدت حدة الضغوط على المجلس العسكري، بهدف إرغامه على الإسراع بتسليم السلطة، ولم يكن الإخوان المسلمون بعيدين عن المشهد، لكنهم كانوا يتحركون ويُحركون من خلف ستار.

وفي يوم الجمعة 18 من نوفمبر، دعت حركات سياسية وجماعات دينية عديدة إلى تظاهرة حاشدة في ميدان التحرير تحت عنوان «جمعة المطلب الواحد» للمطالبة بنقل السلطة إلى حكومة مدنية.

احتشد عشرات الآلاف في هذا اليوم، وكان الشيخ حازم أبو إسماعيل يقود تيارًا عارمًا داخل الميدان، وقد رفعوا شعارات مناوئة للمجلس العسكري، وبعضها كان يطالب بمحاكمة المشير حسين طنطاوي وإعدامه، كما أن هناك شعارات رُفعت تطالب بإقالة حكومة عصام شرف وتشكيل حكومة إنقاذ وطني من الثوار والقوى السياسية والدينية المختلفة.

وبعد انتهاء التظاهرة الحاشدة في مساء اليوم ذاته، أصر بعض أسر الشهداء وأعداد كبيرة من المصابين على الاعتصام في ميدان التحرير لحين تحقيق مطالبهم، وقد انضم إليهم عدد من رموز وكوادر بعض الأحزاب والقوى الثورية، بينما انصرف حازم أبو إسماعيل وأنصاره في مساء اليوم نفسه.

وفي اليوم التالي 19 من نوفمبر، صدر قرار بفض الاعتصام من الميدان، فقامت قوات الأمن المركزي بتفكيك الخيام وإحراقها وطرد المعتصمين إلى خارج

الميدان، فاشتبك المعتصمون معهم، واستمرت عمليات الكر والفر بين الجانبين، ثم سرعات ما تطور الأمر، وغطت القنابل المسيلة للدموع سماء الميدان، وتم تحطيم عدد من سيارات الأمن المركزي وتحول الميدان إلى ساحة حرب حقيقية، حيث انضم العديد من الفئات الاجتماعية إلى المعتصمين وبدأت الأوضاع تزداد سوءًا بعد أن أصيب العديد من النشطاء والصحفيين ورجال الأمن، وكان من بين الذين أصيبوا إصابات بالغة في هذه الأحداث الناشط السياسي «أحمد حرارة» الذي فقد عينه الثانية بعد أن فقد عينه الأولى في أحداث «28 يناير »من العام ذاته.

في التوقيت ذاته انطلقت العديد من المظاهرات والاحتجاجات في عدد من المحافظات الأخرى، حيث زحف الآلاف إلى المنطقة العسكرية الشمالية بالإسكندرية، رافعين الشعارات ذاتها، كما اقتحم المتظاهرون في السويس مبنى الحي بالمدينة وأحرقوا أجزاء منه.

وعندما سقط الشهيد محمد أحمد محمود (23 سنة) بوصفه أول شهيد في هذه الأحداث برصاصة قاتلة في شارع محمد محمود، أدرك الكثيرون أن الأزمة في طريقها إلى مزيد من التصعيد.

استمرت الاشتباكات حتى وقت متأخر من الليل في هذا اليوم، سقط عدد كبير من المصابين، ظلت الاشتباكات حتى صباح اليوم التالي واستُخدمت فيها طلقات الخرطوش، وقنابل المولوتوف والغازات المسيلة للدموع، ورغم تراجع حدتها في ميدان التحرير فإنها ظلت مشتعلة في شارع محمد محمود لأكثر من 18 ساعة.

في اليوم التالي تدفقت أعداد كبيرة من المتظاهرين إلى داخل الميدان، خصوصًا بعد أن جرى استرداده من قوات الشرطة، إلَّا أنه وفي حوالي الرابعة وأربعين دقيقة من بعد ظهر يوم الأحد 20 من نوفمبر 2011 حاولت قوات مشتركة من الشرطة والجيش إخلاء الميدان مرة أخرى وفتحه أمام المارة، وبالفعل نجحت القوات المشتركة في إنجاز المهمة في وقت قصير .. ثم سرعان ما قاموا بإحراق خيام المعتصمين، مما دفع إلى زيادة حدة الأزمة مجددًا.

لقد أثارت هذه الأحداث شباب الثورة الذين تدفقوا إلى الميدان ودخلوا في معـارك عاتية مع قوات الأمن بهدف طردهم واستعادة الميـدان مرة أخرى، وقد سـقط في هذا اليوم 11 شـهيدًا، علاوة على المئات من الجرحـى، غير أن أعدادًا هائلة من شـباب «الألتراس» انضمت إليهم، واسـتطاعوا بالفعل فرض سيطرتهم الكاملة على الميدان.

ظلـت حدة الاشـتباكات تتصاعد فـي المنطقة، وفـي يوم الإثنيـن 21 نوفمبر نجح المتظاهرون في التقدم داخل شارع محمد محمود إلى مسافة قريبة جدًّا من مبنـى وزارة الداخلية، فارتفع لهيب النيران والدخان وبدت الأوضاع وكأنها تنذر بصدام خطير!!

وفي اليوم التالي زحف عشرات الآلاف إلى ميدان التحرير وميادين أخرى في شـتى أنحاء البلاد اسـتجابة لدعوة العديد من الحركات والقوى الثورية والحزبية لمـا أطلقـوا عليه «مليونيـة الإنقاذ الوطنـي» التي كان مـن أبرز مطالبها: تشـكيل مجلس رئاسي مدني لتسلم السلطة في البلاد.

في هذا الوقت ترددت معلومات في وسـائل الإعلام ومواقع الإنترنت أكدت أن رئيـس الـوزراء د.عصام شـرف تقـدم باسـتقالة حكومته إلى رئيـس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، إلَّا أن المشير رفض الاستقالة أكثر من مرة ، فاضطر د. عصام شرف إلى إعلانها في وسائل الإعلام دون العودة إلى المشير، إلَّا أن ذلك لم يكن كافيًا لإنهاء حالة التوتر التي شهدتها البلاد في هذه الفترة.

كانت وسـائل الإعلام تتابع هذه الأحداث، بينما راح بعضها يؤجج الصراع، ويزيد من حدة التوتر، حتى تحول شعار «يسقط حكم العسكر» إلى مادة يومية في العديد من الفضائيات والصحف ومواقع التواصل الاجتماعي.

كانـت الضغـوط هائلـة، ومع تطـور الأحداث، ثبـت أن هناك مـن كان يتعمد إشـعال الموقف، لإجبار المجلس العسكري على التسليم بمطالب بعض القوى السياسـية التي كانت تهدف إلى الانفراد بالسـلطة وإعادة الجيش إلى ثكناته على الفور.

أخـذت الأزمة تتصاعـد بقوة، وفي هـذا الوقت اتصلت بالفريق سـامي عنان (رئيـس الأركان) وقلـت لـه: إلـى متى سـيظل المشـير طنطـاوي صامتًـا؟ لماذا لا يتوجه إلى الشـعب بخطاب يوضح فيه الحقائق؟ لمـاذا لا يُجرى تغييرًا وزاريًا ويأتي بحكومة تنقذ البلاد مما آلت إليه الأوضاع من فوضى وأزمات متلاحقة؟

بعد قليل اتصل بي الفريق سـامي عنان، وسـألني: أين أنت الآن؟ قلت له: في منزلي، فقال: نحن في انتظارك في مقر وزارة الدفاع، أرجو حضورك سريعًا، أريد أن أتناقش معك في الأوضاع الراهنة التي تشهدها البلاد.

ارتديـت ملابسـي، ومضيت إلى مبنـى وزارة الدفاع بشـارع الخليفة المأمون بمصر الجديدة، وبينما أنا في طريقي إلى الوزارة حدثني اللواء مختار الملا، عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وقال أنا منتظرك في مكتبي فور وصولك إلى مبنى وزارة الدفاع.

فـي حوالـي الواحدة والنصف ظهـرًا وصلت إلى مكتب اللـواء مختار الملا، تحدثنـا معًـا في تطـورات الوضع الراهـن، وبعد قليـل فوجئت بحضور المشـير حسـين طنطاوي ومعه اللواء سـامح صادق (عضو المجلس الأعلى) إلى مكتب اللواء مختار الملا.

كان رئيس الأركان يلتقي في هذا الوقت بعض ممثلي القوى السياسية لمناقشة ما يجري على الساحة ورؤيتهم للحكومة الجديدة، حكومة الإنقاذ الوطني، التي يطالب بها المتظاهرون.

لقـد أدركت الآن أن المشـير هـو الذي طلب مـن الفريق عنـان أن يتصل بي، ولذلك قرر أن يلتقيني في مكتب اللواء مختار الملا.

كان المشـير متعبًـا، ومنهكًا، لكنه كان متماسـكًا وهـادئ الأعصاب .. حاول اللواء مختار الملا أن يترك مكتبه، ويجلس إلى جوارنا، إلَّا أن المشـير أشـار إليه بالبقـاء فـي مكانه، بينما جلس المشـير على كرسـي في مواجهتـي وإلى جواري اللواء سامح صادق.

- قال لي المشير: أريد أن أسمع رأيك وتقييمك لما يجري.

- قلت له: يا سيادة المشير، البلد بتضيع، الأوضاع تزداد تدهورًا، وسيادتك لا تريد أن تتحدث إلى الناس، أو تُصدر القرارات التي من شأنها إنهاء التوتر.

وعرضت وجهة نظري في هذا الوقت في عدد من النقاط المهمة:

1 ـ لابد من الإسراع في تغيير الحكومة وتشكيل حكومة إنقاذ وطني تضم قيادات قريبة إلى الشارع وتعبر عن أهداف الثورة.

2 ـ لابد من التأكيد مجددًا على أن المجلس الأعلى ليس طامعًا في سلطة وأنه ملتزم بتسليم السلطة في موعدها، كما سبق أن تعهدت.

3 ـ لابد من اتخاذ إجراءات فاعلة تعيد الأمن إلى الشارع، في مواجهة عمليات البلطجة التي تهدد استقرار البلاد وترتكب جرائم جنائية ضد الآمنين من المواطنين.

4 ـ لابد من التحاور مع شباب الثورة والاستماع إلى مطالبهم لأنهم يشعرون أن المجلس العسكري لا يتواصل إلَّا مع الأحزاب والقوى السياسية.

5 ـ لابد من أن تقوم سيادتكم بإلقاء خطاب يتضمن بيانًا إلى الشعب مساء اليوم، تؤكد فيه هذه المطالب، حتى تخفف حدة التوتر في البلاد، خصوصًا أن الناس في الشارع تحمِّل المجلس العسكري المسئولية الكاملة عن كل ما يجري.

- قال لي المشير: المجلس العسكري، وأنت تعرف ذلك، لم يألُ جهدًا منذ اليوم الأول لتسلمه السلطة، لقد سعينا منذ البداية إلى أن نسلم السلطة في الموعد المحدد، أي بعد ستة أشهر من تاريخ تسلمنا السلطة، ولكن الأحزاب وشباب الثورة طلبوا منا البقاء لفترة من الوقت، حتى يتمكنوا من إعداد أنفسهم، وتشكيل أحزابهم، حتى يستعدوا لدخول الانتخابات البرلمانية والمشاركة فيها .. ولكن ها أنت ترى، الإهانات والشتائم التي تُرفع في ميدان التحرير، وكأننا أجرمنا في حق هذا البلد.

- قلت: أعرف سيادة المشير، مدى إخلاصك، وأدرك أن هناك قوى لها مصلحة في أن يتخلى المجلس العسكري عن دوره في هذه الفترة وأن يسلم السلطة ليستحوذ عليها آخرون.

- قاطعني المشير قائلًا: نسلمها لمن؟! قل لي من هو الشخص الذي يتفق عليه الناس لتسلم السلطة؟ هذا سيقود إلى مزيد من الخلاف والمشكلات.. نحن تعهدنا بإجراء انتخابات برلمانية، وقد بدأنا بالفعل في إعداد العدة، وأنا مصمم على إجرائها في موعدها مهما كانت العقبات أو الاعتراضات، هذه مسئوليتنا، أن نسلم البلد بقيادة منتخبة وبرلمان منتخب، ثم سألني: هل يعجبك ما يحدث في شارع محمد محمود؟.

- قلت له: بالقطع أحداث العنف التي تجرى لا تعجب أحدًا، ولكن الشباب يقول إن هناك بطئًا في اتخاذ القرارات، وهناك عدم توضيح الحقائق للناس، كما أن هناك من أراد تصعيد الأوضاع ودفع إلى الاعتداء على المعتصمين.

- قال المشير: يؤسفني أن أرى الدماء تسيل، والحرائق تشتعل، ونحن مقبلون على الانتخابات، هناك أيادٍ خفية لا تريد الاستقرار لهذا البلد، لكننا مصممون على الوفاء برسالتنا كاملة.

وقال: لقد تحملنا أعباء عديدة منذ بداية الثورة، وكنا دومًا نحاول الاستجابة لمطالب الأحزاب والقوى الثورية، أبوابنا مفتوحة للجميع، ولكن يؤسفني القول إن الإهانات التي تتلقاها القوات المسلحة من البعض، هدفها دفعنا إلى اليأس وترك السلطة، لتغرق البلاد في فوضى عارمة، مع أنني أعرف أن الشعب مع الجيش، والتاريخ سيحكم على دور القوات المسلحة وتظهر الحقيقة يومًا ما.

- قلت للمشير: ولماذا لا تخرج سيادتك إلى الناس وتخطب وتصارحهم بحقائق الوضع؟ أنا أعددت مجموعة من المطالب التي يجب التركيز عليها.

- قال المشير: أين هي؟

سلمت إليه أربع ورقات، كنت قد أعددتها في السيارة، وكنت أنوي تقديمها إلى الفريق سامي عنان، ليسلمها بدوره إلى المشير طنطاوي.

سألني المشير: ما رأيك في (فلان) لتولى منصب رئيس الوزراء. وأبلغني باسم أحد المرشحين؟

- قلت له: أنا شخصيًا لا أشجع ذلك، وسردت عليه أسبابي، ولكن القرار في النهاية لك.

- نظر المشير إلى اللواء الملا واللواء سامح صادق وقال: «لقد قلت لكم الكلام نفسه، وأنا شخصيًا لست متحمسًا لهذا الترشيح».

تحاورنا في أسماء أخرى عديدة، لقد طلب منِّي المشير أن أطرح عليه بعض الأسماء لتولِّي منصب رئيس الوزراء، ومن بين الأسماء التي طرحتها د.حسام عيسى والسيد عمرو موسى، ولم يُطرح اسم د.الجنزوري في هذا اللقاء، ولكن عندما علمت قبل الإعلان باختياره، كنت أدرك أن الرجل هو الأفضل لهذه المرحلة، ثم عرفت بعد ذلك أن الإخوان المسلمين كانوا يشجعون هذا الاختيار.

في هذا الوقت كان وزير الإعلام أسامه هيكل في جلسة حوارية مع المجلس العسكري وقد أعد هو الآخر خطابًا للمشير وطالب بضرورة أن يتواصل المشير مع الشارع لتهدئة الأوضاع.

مضيت من مبنى وزارة الدفاع إلى مكتبي بعد لقائي مع المشير، وفي المساء فوجئت بصياغة خطاب المشير بطريقة مطاطة، كما أن التصوير لم يكن بالمستوى اللائق، مما دفع الكثيرين إلى القول بأن الخطاب هو إعادة إنتاج لخطب الرئيس السابق حسني مبارك.

لقد ركز الخطاب على عدد من الحقائق، أبرزها:

- أن القوات المسلحة لن تكون بديلًا عن الشرعية التي ارتضاها الشعب، فلم تطمح إلى اعتلاء كرسي الحكم، ولم تسعَ إليه.
- أن القوات المسلحة تعرضت للتجريح والإهانة في حالات كثيرة، وأنه جرى تجاوز ذلك على خلاف طبيعة العمل العسكري.
- أن القوات المسلحة وإدراكًا منها لطبيعة المرحلة الانتقالية كانت ومازالت على قرارها الأول منذ اندلاع ثورة 25 من يناير، فلم تطلق رصاصة على صدر مواطن مصري، انطلاقًا من عقيدتها الراسخة بوصفها جزءًا من شعب مصر، مهمتها الدفاع عن الوطن، ولا يمكنها الوقوف أبدًا ضد الشعب.
- أن القوات المسلحة رفضت جرَّها لمواجهات، والتزمت دومًا بضبط النفس رغم جميع محاولات الاستفزاز.
- أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة لم ينفرد باتخاذ قرار سياسي بعينه، بل كان يجري إشراك القوى السياسية والوطنية وائتلاف شباب الثورة فيه، وكان المجلس يسعى إلى اتخاذ القرار الأقرب إلى التوافق.
- أن المجلس الأعلى بدأ منذ اليوم الأول التخطيط لإنجاز عملية سياسية تنتهي بتسليم مقاليد الحكم إلى سلطة مدنية حرة منتخبة، ولكن كلما نقترب من موعد إجراء الانتخابات يزداد التوتر والخلاف بشكل غير مبرَّر على الاطلاق.
- أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة لا يهمه سوى مصلحة الوطن ولا يهمه من سيفوز في الانتخابات أو من يتولى الرئاسة، فالأمر كله مرهون بإرادة الشعب، ولا رجعة في هذا التوجه الديمقراطي الذي ارتضاه شعب مصر وناضل من أجله في ثورة 25 من يناير.
- أن المجلس الأعلى يقف على مسافة واحدة من الجميع، وأنه لن ينحاز إلى

طرف على حساب أطراف أخرى، فالقوات المسلحة تحمي الشعب دون تصنيف أو انتقاء.

- أن القوات المسلحة ترفض رفضًا تامًا ما يشهده الشارع المصري ووسائل الإعلام من محاولات التشويه والتخوين، فالجيش يتحمل مسئولية وطنية في ظروف تاريخية استثنائية، ولا يطمح إلى تولي الحكم، ولا يبغي إلَّا وجه الله والوطن.

وفي نهاية الخطاب أكد المشير طنطاوي: قبول استقالة حكومة د.عصام شرف وتكليفها بالاستمرار في العمل لحين تشكيل حكومة جديدة.

وأكد المشير على أن القوات المسلحة على استعداد لترك المسئولية والعودة فورًا إلى مهمتها الأصلية في حماية الوطن إذا أراد الشعب من خلال استفتاء شعبي إذا اقتضت الضرورة، وكان هذا النص قد وضعه وزير الإعلام أسامه هيكل الذي أكد أن نتيجته سوف تكون لصالح القوات المسلحة بلا جدال.

كان الاتجاه السائد لدى العديد من أعضاء المجلس العسكري في هذا الوقت، طرح مسألة بقاء الجيش في السلطة لحين استكمال المرحلة الانتقالية للاستفتاء الشعبي استنادًا إلى ما تضمنه خطاب المشير طنطاوي.

حين عُرض الأمر على اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة كان هناك اتجاهان:

- **الأول:** يرى أن طرح الأمر على الاستفتاء ضرورة تفرضها مقتضيات الحالة الراهنة التي تعيشها البلاد، خصوصًا في مواجهة التصعيد الدائم والمستمر من بعض القوى السياسية والتيارات الشبابية التي تطالب المجلس العسكري بتسليم السلطة فورًا، ورأى أصحاب هذا الطرح أن هذا الاستفتاء سوف يعكس رأي الشعب المصري ومدى ثقته في قواته المسلحة، وهو بالتأكيد سيكون لصالح استمرار المجلس الأعلى في إدارة المرحلة الانتقالية لحين إجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى وتسليم السلطة إلى رئيس منتخب.

• أما الاتجاه الثاني فكان يرى أنه بالرغم من أن الاستفتاء مهم لأنه سيعكس رأي الشعب في أداء المجلس العسكري ومدى ثقته في قواته المسلحة، ورغم التأكد من أن نتيجة الاستفتاء ستكون لصالح خيارات المجلس العسكري، فإنه لا يصح أن تكون ثقة الشعب في قواته المسلحة موضعًا للاستفتاء، وأنه من الأفضل الاستمرار في أداء المهمة لحين انتهاء الفترة الانتقالية، ولا يجب الخضوع لابتزاز أية فئة لها حساباتها السياسية أو مطامعها في السلطة بعيدًا عن الطريق الطبيعي الذي حدده الإعلان الدستوري الصادر في 30 من مارس 2011.

وبعد مناقشات مطولة حُسم الأمر لمصلحة الاتجاه الثاني الذي طالب بالمضي في إتمام إدارة الفترة الانتقالية مهما كانت العقبات أو الإهانات التي توجَّه من قِبل بعض الفئات ضد الجيش ومجلسه العسكري.

***

في يوم الأربعاء 7 من ديسمبر 2011 أُعلن عن تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة د.كمال الجنزوري، وأدت الحكومة اليمين الدستورية أمام رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، حيث ضمت 29 وزيرًا، ودون أن تضم أيًّا من الشخصيات الإخوانية أو السلفية.

غير أن الغريب أن المجلس العسكري رضخ لمطالب إبعاد أسامة هيكل من منصب وزير الإعلام على خلفية أحداث ماسبيرو، وقام بتعيين اللواء أحمد أنيس بدلًا منه، وعندما سأل أسامة هيكل عن السبب، قيل له إن ذلك كان مطلب الدكتور الجنزوري.

في هذا الوقت وبعد تشكيل الحكومة، زار د.محمد مرسي (رئيس حزب الحرية والعدالة) يرافقه د.سعد الكتاتني (الأمين العام للحزب) د.كمال الجنزوري لتهنئته بمقر مجلس الوزراء.

وخلال اللقاء نقلا إلى الجنزوري رسالة من المرشد العام لجماعة الإخوان

المسلمين يهنئه فيها بتشكيل الحكومة الجديدة، ويبدي استعداد الإخوان للتعاون مع حكومته بلا شروط، وقد شدد في رسالته على ثقته بأن حكومة الجنزوري سوف تلتزم بإجراء انتخابات حرة لمجلسي الشعب والشوري بما يحقق العدالة بين جميع المرشحين.. وكانت المفاجأة.

لقد عرض د.محمد مرسي في هذا اللقاء على رئيس الوزراء اقتراحًا مقدمًا من جماعة الإخوان يقضي بترشيح الدكتور كمال الجنزوري لمنصب رئيس الجمهورية في الفترة المقبلة، شريطة أن يتعهد باختيار المهندس خيرت الشاطر في منصب نائب رئيس الجمهورية.

كان الدكتور الجنزوري حاسمًا في موقفه، لقد فوجئ بالعرض، لكنه قدم إليهما الشكر على هذه الثقة الغالية، وطلب إبلاغ تحياته للمرشد، إلَّا أنه أبدى اعتذاره، وقال: تكفيني رئاسة الحكومة، أتمنى من الله أن يوفقني في أداء عملي، أنا لم أسعَ إلى الكرسي، لكنني قبلت لأن الوطن يحتاج إلى كل الجهود لإخراج البلاد من كبوتها.

وعند هذا الحد.. انصرف د.محمد مرسي ود.سعد الكتاتني، بعد أن أكدا أن جماعة الإخوان ستكون سندًا للجنزوري في مهمته.

***

أدرك الجنزوري أنه في سباق مع الزمن، كانت مهمته الأولى هي إعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد، اختار رجلًا ذا كفاءة أمنية عالية، هو اللواء محمد إبراهيم الذي سبق أن عمل مديرًا للأمن في أكثر من محافظة، كان آخرها محافظة الجيزة، وسعى رئيس الحكومة إلى توفير جميع الإمكانات التي تحتاجها وزارة الداخلية من سيارات ومعدات واحتياجات.

كان الجنزوري قد حصل على كامل السلطات في إصدار القرارات واختيار الوزراء وإدارة العمل الحكومي دون العودة إلى رئيس المجلس الأعلى، والذي فوضه في كامل سلطاته عدا وزارتي الدفاع والعدل.

استطاع الجنزوري خلال فترة وجيزة أن يلمَّ بالمشكلات المجتمعية وسط أجواء من الاحتقان حالت بينه وبين ممارسة عمله من مكتبه في وسط القاهرة، فاضطر في كثير من الأحيان أن يمارس مهام عمله من مبنى الهيئة العامة للاستثمار بشارع صلاح سالم.

كانت المعضلة الأولى التي واجهت الدكتور الجنزوري وحكومته الجديدة هي انتخابات مجلس الشعب التي أصر المجلس العسكري على إجرائها، رافضًا العمل بنصيحة وزير الداخلية الأسبق اللواء منصور العيسوي، الذي حذر من إجراء هذه الانتخابات في ظل أجواء العنف والاحتقان والحرائق التي امتدت في العديد من المحافظات، خصوصًا القاهرة والإسكندرية.

لقد قرر المجلس العسكري الالتزام بالموعد السابق الذي حدده بإجراء الانتخابات البرلمانية في الثامن والعشرين من نوفمبر 2011 لبدء المرحلة الأولى منها.

في 28 سبتمبر من العام 2011، كان المجلس العسكري قد أصدر إعلانًا دستوريًّا يقضي بإجراء الانتخابات بالقائمة النسبية لثلثي مقاعد المجلس والفردي للثلث الآخر، على أن يُمنع الحزبيون من الترشح على المقاعد الفردية، وفور إصدار هذا القانون الذي أعده قضاة في المحكمة الدستورية وأساتذة للقانون الدستوري عقدت الأحزاب السياسية ـ بتحريض من جماعة الإخوان المسلمين وحزبها الحرية والعدالة - اجتماعًا عاجلًا، أكدت فيه رفضها تعديلات قانون مجلسي الشعب والشورى، وهددت بمقاطعة الانتخابات البرلمانية إن لم يجرِ تعديل القانون بحيث يُسمح للحزبيين بالترشح على المقاعد الفردية.

وقال د. محمد سعد الكتاتني (الذي كان يشغل منصب الأمين العام لحزب الحرية والعدالة في هذا الوقت): «إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومعه حكومة عصام شرف فاجآ القوى السياسية بقانون انتخابات مجلسي الشعب والشورى، فهذا ليس هو القانون الذي اقترحه المجلس سابقًا، واعترضت عليه

القوى السياسية، كما أنه ليس هو القانون الذي طالبت به القوى السياسية، بل هو مقترح لم يُطرح أساسًا للحوار والنقاش، كما أن المجلس حدد موعدًا لانتخابات مجلس الشعب في 28 من نوفمبر دون الاستجابة لطلبات الأحزاب السياسية قبل إجراء الانتخابات.

وأعلن د.السيد البدوي (رئيس حزب الوفد) أن إجراء الانتخابات بالنظام الذي تم الإعلان عنه لن يجعل أي حزب يحصل على الأغلبية لتشكيل الحكومة، واعترض رئيس الوفد على تخصيص 132 مقعدًا للمستقلين.. مؤكدًا أن هذا غير دستوري، كما اعترض على عدم انضمام المستقلين للأحزاب وعدم خوض مرشحي الأحزاب الانتخابات على مقاعد النظام الفردي.

وقال د.محمد أبو الغار (رئيس الحزب المصري الديمقراطي) «إن الكتلة المصرية – التي تضم 56 حزبًا من الأحزاب الليبرالية واليسارية ـ رفضت قانون الانتخابات البرلمانية.. منتقدة عدم السماح للأحزاب بخوض الانتخابات على المقاعد الفردية»، ومؤكدًا أن التعديلات لا تلبي طموح القوى السياسية.

في هذا الوقت عقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة اجتماعًا مع الأحزاب السياسية، وحاول التأكيد خلاله أن مطلبهم بالسماح للحزبيين بالترشح على المقاعد الفردية أمر غير دستوري ولا يعكس مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، وأن ذلك من شأنه أن يهدد ببطلان القانون دستوريًّا مما سيترتب عليه حل مجلس الشعب، إلَّا أن قادة الأحزاب رفضوا ذلك واتهموا المجلس العسكري بأنه بإصراره على هذا القانون إنما يفتح الطريق أمام الفلول للتسلل إلى مجلس الشعب وهددوا بمقاطعة الانتخابات من الأساس.

وأمام التهديدات والاتهامات التي شنتها الأحزاب بقيادة جماعة الإخوان المسلمين اضطر المجلس العسكري للاستجابة، وقرر إصدار قانون جديد يعطي للحزبيين الحق في الترشح على المقاعد الفردية بنسبة الثلث، في حين خصص القانون للقوائم الحزبية نسبة الثلثين.

لقد جرت انتخابات مجلس الشعب في أجواء من النزاهة والشفافية، حيث لعب القضاء والجيش والشرطة دورًا أساسيًّا في الحفاظ على إجراء انتخابات هي الأكثر نزاهة منذ فترة طويلة.

كانت نتائج الجولتين الأولى والثانية من انتخابات مجلس الشعب مؤشرًا على التفاف الجماهير حول التيار الإسلامي، حيث تعدت النسبة أكثر من 70٪ من مقاعد البرلمان للتيار الإسلامي بكل اتجاهاته وكان نصيب قائمة الإخوان التي ضمت عددًا من التيارات السياسية الأخرى والمستقلين نحو 42٪.

وفي يوم الإثنين الثالث والعشرين من يناير 2012 انعقدت الجلسة الافتتاحية لبرلمان الثورة، وقد قُدّر لي أن أكون ضمن أعضاء هذا البرلمان عن الدائرة الرابعة (فردى) التي تمتد من التبين إلى البساتين مرورًا بحوان و15 مايو والمعصرة وطرة والمعادي، حيث حصلت في هذه الانتخابات على 376 ألف صوت وهو أكبر رقم يحققه مرشح للفئات في مصر.

كانت هناك تهديدات من بعض القوى الثورية بمنع البرلمان من الانعقاد، والمطالبة بتسليم السلطة فورًا إلى مجلس رئاسي أو رئيس مؤقت، كانت التظاهرات عارمة في ميدان التحرير.

وقد احتشد في هذا اليوم المئات من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين والتيارات السلفية لتأمين دخول الأعضاء إلى البرلمان ومواجهة أية محاولة لعرقلة انعقاده.

كانت الجلسة الأولى إجرائية، وكان من المفترض أن يلقي المشير حسين طنطاوي (بصفته رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي يقوم بمهام رئيس الجمهورية) بيانًا أمام الجلسة الأولى للمجلس في 24 يناير أي بعد انعقاد الجلسة الإجرائية مباشرة.

في هذا الوقت اتصلت بالفريق سامي عنان (رئيس الأركان) أسأله عن مدى صحة ما يتردد عن حضور المشير لإلقاء خطاب أمام مجلس الشعب في جلسته الافتتاحية كما جرت العادة، إلَّا أن الفريق عنان أكد لي أنه في ظل أجواء الاحتقان والهتافات التي تتردد بسقوط «حكم العسكر» يكون من الصعب على المشير أن يحضر جلسة البرلمان، وقال لي «إنه فضّل أن يرسل خطابًا إلى د.سعد الكتاتني رئيس المجلس الذي جرى انتخابه يتضمن تنازل المجلس العسكري عن السلطة التشريعية وتسليمها إلى مجلس الشعب بوصفه صاحب الحق الأصيل في ذلك».

كان رئيس المجلس العسكري مصممًا على التبكير بعقد جلسة المجلس في هذا الموعد، دون حتى الرجوع إلى المجلس الاستشاري الذي كان يترأسه السيد منصور حسن في هذا الوقت، مما دفع بالمتحدث الإعلامي للمجلس الاستشاري محمد الخولي إلى القول: «يبدو أنهم مهتمون بتبكير الموعد لإظهار حسن النية، وأنهم حريصون حرصًا شديدًا على تسليم السلطة لمدنيين في أقرب فرصة».

وفي الرابع والعشرين من يناير 2012، أرسل المشير طنطاوي بنص خطابه إلى رئيس مجلس الشعب لتلاوته بعد أن اعتذر عن عدم الحضور، وقد تضمن خطاب المشير في هذا الوقت التشديد على تسليم السلطة التشريعية والرقابية إلى مجلس الشعب الجديد، كما تعهد بتسليم السلطة كاملة إلى رئيس منتخب في 30 من يونية 2012.

وأكد في خطابه على أن اللجنة التأسيسية لوضع الدستور الجديد يجب أن تمثل جميع طوائف الشعب المصري كي يخرج لمصر دستور يليق بها وبشعبها.

وشدد المشير على أن جيش أكتوبر وجيش يناير، هو جيش هذا البلد وهذا الشعب، وأنه سيظل درعًا مدافعًا عن الوطن، مؤكدًا أن الجيش سيبقى وفيًّا لأهداف الثورة وتنفيذ مطالبها.

وفي شهر فبراير كانت انتخابات مجلس الشورى قد أسفرت عن فوز كاسح لجماعة الإخوان ولحزب النور تحديدًا، إلَّا أن نسبة المشاركين في هذه الانتخابات انخفضت إلى حوالي 7٪ من مجموع الناخبين، مقارنة بانتخابات مجلس الشعب التي شارك فيها حوالي 30 مليونًا من مجموع الناخبين الذين يزيدون على 50 مليون ناخب.

حديث المؤامرة

في الرابع عشر من فبراير من عام 2012 عُقد لقاء في مقر وزارة الدفاع بين وفد من المجلس الأعلى للقوات المسلحة يترأسه المشير حسين طنطاوي ووفد من مجلس الشعب ترأسه د.سعد الكتاتني (رئيس المجلس)، وقد حضر من المجلس الأعلى كل من: نائب رئيس المجلس الأعلى رئيس الأركان الفريق سامي عنان، واللواء محمد العصار (عضو المجلس) واللواء ممدوح شاهين (عضو المجلس).

وحضر من مجلس الشعب كل من: أشرف ثابت (وكيل المجلس)، حسين إبراهيم (ممثل الهيئة البرلمانية لحزب الحرية والعدالة) د.عصام العريان (رئيس لجنة العلاقات الخارجية)، د.محمود السقا (رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد)، لواء عباس مخيمر (رئيس لجنة الدفاع والأمن القومي)، مصطفى بكري (ممثل المستقلين باللجنة العامة للمجلس).

بدأ اللقاء بترحيب من المشير طنطاوي، وقال إنه يتابع جلسات مجلس الشعب بشكل دائم ومستمر، وإنه وجَّه الدعوة إلى هذا اللقاء للتباحث معًا في أبعاد المرحلة المقبلة.

وقال المشير: نحن دائمًا نريد أن نتشاور معكم ونُطلعكم على الحقائق؛ لأنني أقرأ في كثير من الأحيان كلامًا غريبًا في الصحافة وكذلك وسائل الإعلام المختلفة، وهي أمور في غالبيتها لا أساس لها من الصحة، لكنها تعطي انطباعًا للشعب بصورة مختلفة عن الواقع.

- وقال د. سعد الكتاتني: أنا أطلب من سيادتكم إطلاعنا على الموقف الراهن والجدول الزمني لتنفيذ خارطة الطريق.

- وقال المشير طنطاوي: لقد بدأنا بوضع خارطة طريق مرتبطة بجدول زمني وقلنا إننا مصممون على التنفيذ حتى نستطيع الوفاء بالتزاماتنا كاملة ويعود الجيش إلى ثكناته ونسلم السلطة فى30 يونية،المقبل، وأنا أسألكم: هل نحن ماضون في تنفيذ خريطة الطريق كما حُددت أم لا؟

- وقال د.عصام العريان: نعم ماضون في تنفيذ الخريطة، ولكن هناك من يريد أن يربك الأوضاع، نحن كلنا ثقة في أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة سوف يفي بكلمته، وندرك أنكم ملتزمون بما أعلنتموه سابقًا، وأن السلطة ستُسلم للإرادة الشعبية، هذه الإرادة التي تجلت في الانتخابات البرلمانية والاستفتاء الشعبي، ولكن هناك من يرى أن استمرار المجلس العسكري بعد الفترة سيزيد من تأزم الموقف، ونتمنى أن يتم ضغط الفترة الانتقالية لشهر أو أكثر.

- وقال المشير طنطاوي: نحن ملتزمون بالموعد المحدد الذي سبق أن أعلنَّاه وهو 30 من يونية المقبل، أما مسألة ضغط الفترة أو غير ذلك من المقترحات فأنا أحترم كل ذلك، لكننا ملتزمون أمام الشعب بالفترة المعلنة، وليس لدى أحد منّا جميعًا أي أطماع في السلطة.

- وقال د.عصام العريان: لقد رفضنا من قالوا بتسليم السلطة لمجلس الشعب؛ لأن ذلك ضد نتائج الاستفتاء والإعلان الدستوري.

- وقال المشير طنطاوي: ونحن في حاجة إلى أن تمضي هذه الفترة بسلام.. أنا أسألكم هنا: هل ترضيكم لغة الخطاب التي تستخدم أحيانًا ضد القوات المسلحة؟

- وقال د.سعد الكتاتني: نحن في مجلس الشعب مع ضرورة إتمام الفترة الانتقالية وفقًا للجدول الزمني المحدد لها ولكنها الديمقراطية، الأغلبية مع

الموقف، ولكن هناك بعض الأفراد يرون غير ذلك، ولكن في كل الأحوال علينا أن نقرأ جيِّدا الدعوة إلى العصيان المدني ولماذا لم تنجح.

- وقـال المشـير طنطاوي: التحول الديمقراطي هو علـى رأس أولوياتنا، ولو كنـا نريـد غير ذلـك لفعلناه مع بدايـات الثورة، لقـد تحملنا الكثيـر ومازلنا نتحمل، نحن لسنا ضد النقد، نحن نتحمل الكثير، ولكن على هؤلاء الذين يتطاولون أن يدركوا أن لدينا قوات مسلحة لا تقبل الإهانة ولا الإساءة، وأنا أبذل جهودًا كبيرة في تهدئة الضباط والجنود الثائرين لكرامتهم ونقول لهم دائمًـا: تحملوا من أجـل مصر، قدرنا أن نتحمل، لكـن الجيش غاضب من الإهانات المتكررة.

- وقال مصطفى بكري: نحن جميعًا نقدر القوات المسـلحة ونعرف جهودها فـي حماية الثورة، ولدينا قناعـة بصدق التزامكم بتنفيـذ خارطة الطريق في الجـدول الزمني المحدد لها، غير أن القلق لايزال يسـاورنا حول الأوضاع الأمنية في البلاد وكذلك عمليات الاختراق الأجنبي للعديد من المنظمات الأهليـة والـدور الذي تقوم به فـي إثارة المشـكلات والأزمات على أرض الوطن، نحن ندرك أن الوطن مستهدف، ولكن يتوجب اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لحماية الأمن الداخلي.

- وقال د.محمود السقا: أود أن أشكركم على هذه الدعوة الكريمة، والحقيقة أن المصرييـن جميعًا يقدِّرون دور القوات المسـلحة في حماية الثورة، وأنا أقولهـا بصراحة، لـولا تدخل الجيش لانهـارت البـلاد، خصوصًا أن مصر تعرضت لمؤامرات ومشـكلات عديدة، واسـتطاع جيشـنا العظيم أن يكون عند مستوى التحديات المفروضة، ولكن ما نريده هو ضمان الالتزام بتنفيذ الجـدول الزمنـي وصولًا إلى إجـراء انتخابات رئاسـة الجمهورية، إنني لن أنسى لك يا سيادة المشير وقفتك الأولى في ميدان التحرير، إن هذه الصورة ترسخت في أذهان الجماهير ولولا الجيش ووقفته ولولا الثورة وصمودها ما استطعنا إجراء انتخابات نزيهة حرة.

- وقال المشير طنطاوي: أنا مقتنع أن مجلس الشعب الجديد جاء تعبيرًا عن إرادة الشعب من خلال انتخابات حرة، وهذه الانتخابات هي واحدة من أهم مراحل خارطة الطريق، ونحن سنواصل تنفيذ بقية المراحل، صحيح أن هناك صعوبات تواجهنا، من بينها: الأوضاع الاقتصادية، المظاهرات الفئوية، الاعتصامات، وكل ذلك يؤثر بالسلب على الوضع الاقتصادي، ومع ذلك أقول إنَّا ماضون في طريقنا.
- وقال سعد الحسيني: نحن نقدِّر دور القوات المسلحة وحمايتها للثورة، لقد قال د. سعد الكتاتني في البرلمان السابق 2005 - 2010 إن القوات المسلحة خط أحمر.
- وقال المشير طنطاوي: القوات المسلحة هي من الشعب، ونحن إخوتكم جميعًا.
- وقال سعد الحسيني: بيانكم في الأول من فبراير كان عظيمًا.. يشبه في مضمونه قرار حرب أكتوبر، نحن لدينا قلق على الأوضاع في البلاد سواء كانت الاقتصادية أو الأمنية.
- وقال المشير طنطاوي: موضوع الأمن الداخلي هو مسئولية جهاز الشرطة، والحقيقة أن الشرطة خطت خطوات مهمة ومتقدمة، أنا أدعوكم للعودة إلى شهر فبراير من عام 2011 عندما انهارت الشرطة وتولت القوات المسلحة مسئولية أمن البلاد، لم يكن لدينا جهاز يتابع أو يضبط أحدًا، ومع ذلك استطاع الجيش أن ينقذ البلد من الانهيار، فقد انتشر الجيش في أنحاء مصر، حافظنا على المؤسسات والمنشآت، وقام رجال القوات المسلحة بحماية معسكرات الأمن المركزي والذخيرة التي تركها الجنود خلفهم، كان كل هدفنا هو إرجاع الشرطة لتمارس دورها الطبيعي، وكان مطلوبًا إعادة الثقة لرجالها ليعودوا إلى ممارسة دورهم، نحن نساعدهم ونوفر لهم الإمكانات المطلوبة بقدر الإمكان، وقد قبضت الشرطة العسكرية على آلاف الهاربين من السجون.

كمـا قال: إنه خـلال الأيام الماضية جـاء موضوع بورسـعيد ليقلب الأوضاع رأسًـا على عقب واستُشـهد العديد من شـبابنا، وهذه مسـألة ليسـت بريئة، أعداء الوطـن وأعداء الاسـتقرار لن يتركونا وحالنا، ومع كل ذلـك أقول: نحن لن نألوا جهدًا في تحقيق الاسـتقرار الكامل في البلاد، والجهود التي تبذلها الشـرطة هذه الأيـام ووزيرها الجديـد اللواء محمد إبراهيم هي جهـود جيدة وتحقق نجاحات كبيرة.

- وقال د.عصام العريان: من يوم 8 من أبريل بعد موضوع الضباط المفصولين وضح أن هناك من يريد ضرب الجيش.

- وقـال المشـير طنطـاوي: هنـاك مؤامـرة كبيرة تُحـاك ضد الجيـش، لكنهم لا يعرفـون جيـش مصـر، ولذلك لن يفلحـوا، ولـن يفلحوا أيضًـا في هدم الداخليـة، ليس صحيحًا أن هناك متآمرين فـي الداخلية كما يحاول البعض أن يشـيع ذلك، نحن يجب أن نشـد من أزر جهاز الشـرطة، لقد قلنا لهم إن عليهـم أن يحاولـوا إصـلاح الأوضـاع بقدر اسـتطاعتهم، ولكـن يجب أن نعطيهـم فرصـة، لقد نـزل الجيش أخيـرًا بكثافة إلى الشـارع ولكن الجيش لن يكون بديلًا عن الشـرطة، أعداؤنـا يطالبون بأن يتحول الجيش إلى إدارة مدنية حتى ننسـى الحـدود والأمن القومي، كيف ذلـك؟! إن مهمة الجيش هـي حماية حدود البلاد، نحن لدينا مشـكلات كبرى في الحدود خصوصًا الاتجـاه الشـرقي، إن الصراع المسـلح يحدث عندما تسـعى إحدى القوى إلى تنفيذ مصالحها على حسـاب دولة أخرى، وعندما تشـعر هذه القوى أن الجيـش قد ضعف ودخل في أزمات داخلية سـاعتها لن يتركونا، وسـاعتها لن يكون الجيش في قدرته الدفاع عن أمن البلاد وحدودها، كما أن الجيش لن يستطيع العمل بالداخل كثيرًا، لأنه غير مدرب على مواجهة المشكلات الداخليـة، الجيـش يجب أن يتفرغ لمهمته، جيشـنا قوي ومهمته الأساسـية حمايـة الحدود، ويجب أن ندعم جيشـنا بكل ما نملـك حتى يتفرغ لمهمته الأساسـية، ولذلك فنحن ننتظـر العودة الكاملة للشـرطة لتقوم بمهمتها في

شتى أنحاء البلاد، لدينا أوضاع غير مستقرة في الحدود الغربية مع ليبيا، ولدينا مشكلات باتجاه الجنوب، وهناك مشكلات في دارفور والشرق السوداني، والسودان بالنسبة لنا عمق استراتيجي.

- د.سعد الكتاتني: الناس تتساءل عن العلاقة مع الأمريكيين في ضوء قضية التمويل الأجنبي، هناك ضغوط تُمارَس ونحن نريد إطلاعنا على آخر الأوضاع.

- أجاب المشير: لقد كان لي لقاء مع رئيس الأركان الأمريكي، هناك اتفاقية المعونة بيننا وبين الأمريكيين منذ عهد السادات، وهذه الاتفاقية تتضمن بنودًا عديدة، ومصر لاتزال ملتزمة بها، وضمن بنود هذه الاتفاقية منح مصر منحة عسكرية تُخصص لشراء أسلحة أمريكية، والحقيقة أن قضية التمويل الأجنبي أزعجتهم كثيرًا، وقد جاء رئيس الأركان الأمريكي لبحث موضوع التمويل الأجنبي وإحالة عدد من الأمريكيين للمحاكمة أمام القضاء المصري، وهذه المنظمات الأمريكية تعمل في مصر دون ترخيص، والدولة قررت وضع حد لذلك بعد الكشف عن تلقيها ملايين الجنيهات من الخارج، وقد أبلغت رئيس الأركان الأمريكي عندما تحدث معي في هذا الموضوع أن القضية منظورة أمام القضاء وأننا لا نستطيع أن نتدخل في شئون القضاء.

والحقيقة أننا لا نسعى إلى التصعيد مع الأمريكيين فأنتم تعرفون قوة أمريكا وتأثيراتها على دول العالم، ولكننا في الوقت نفسه نسعى إلى علاقات سوية ونرفض التدخل في شئوننا الداخلية أو الاعتداء على سيادتنا الوطنية.

- وقال الفريق سامي عنان: نحن نعمل في ظروف صعبة للغاية ومع ذلك نعمل على التواصل مع الجميع من أجل مصلحة مصر، نحن نعمل على أكثر من محور وأكثر من صعيد من أجل أن تنجح التجربة وتتحقق الديمقراطية الكاملة، ونحن ملتزمون بتنفيذ خارطة الطريق وتسليم السلطة لرئيس منتخب في الموعد المحدد.

عندما أصدرنا البيان الأول في الأول من فبراير عام 2011 والذي أعلنَّا فيه انحيازنا للثورة، لم نكن واثقين أن الثورة ستنجح، ولكننا اتخذنا الموقف الصحيح، لقد تساءلنا بعد ذلك: ماذا لو نجحت موقعة الجمل؟ ساعتها بالتأكيد الموقف كان سيختلف، ومع ذلك كنا مستعدين لكل شيء.

إن ما نهدف إليه في الوقت الراهن هو إتمام عملية التحول الديمقراطي، ونحن لا نقبل المزايدات من أحد، هناك من يشكك في كل شيء، وهناك من يريد إظهار الدولة بأنها غير مستقرة، وهناك من يسعى إلى ابتزازنا في كل شيء، لكننا لن نستجيب أبدًا لمحاولات الاستفزاز، نحن ليس لدينا رغبة للبقاء يومًا واحدًا بعد نهاية يونية المقبل.

لقد قال لنا سيادة المشير في 13 من فبراير 2011 مع صدور الإعلان الدستوري الأول إن المدة الانتقالية لا يجب أن تزيد على ستة أشهر، قلنا له: لن تكفي، فأصر على موقفه، ثم جاءت إلينا بعض الأحزاب وائتلافات الشباب وطلبوا تأجيل الفترة الانتقالية، فوافقنا بعد إلحاح، وقلنا لهم: مستعدون أن نساعدكم على إنشاء أحزاب سياسية، ومع ذلك مضت الشهور وظلت الخلافات هي المسيطرة على الجميع.

- وقال حسين إبراهيم: البلد يعاني أزمات كثيرة في الأمن والاقتصاد، نحن نريد كمجلس شعب مساعدة الناس على حل أزماتهم وإلَّا سيفقدون الثقة فينا جميعًا، هناك أزمات في البوتاجاز ورغيف العيش وغيرها كثير.

- وقال المشير طنطاوي: إمكانات الدولة ضعيفة، ونحن نحتاج إلى الهدوء والتوقف عن المظاهرات لفترة من الوقت حتى نستطيع تجاوز هذه الأزمة الصعبة والخطيرة، الحكومة تقوم بدورها وتبذل كل الجهود، وعلينا أن نساعدها على أداء مهمتها.

- وقال الفريق سامي عنان: هناك مؤامرات خارجية يتعرض لها أمن البلاد، هناك جهات تقيم ندوات تهدف إلى اختراق القوات المسلحة وتأليب

الضباط على الجيش وتأليب الشعب على الجيش، وهناك محاولات لهدم مجلس الشعب.

- وقال المشير طنطاوي: نتيجة انتخابات مجلس الشعب هي سبب المؤامرة وتصاعدها، ولكننا سنحمي مجلس الشعب وندافع عنه، فهذا المجلس جاء عبر انتخابات حرة ونزيهة.

- وقال الفريق سامي عنان: قبل انتخابات مجلس الشعب هناك من جاء إلينا وطالب بتأجيل الانتخابات، لكننا تعهدنا بإجراء الانتخابات في موعدها رغم المشكلات والقلاقل التي سادت البلاد في هذا الوقت وأجرينا انتخابات أصبحت نموذجًا أمام العالم للحرية والنزاهة.

- وقال اللواء عباس مخيمر: الوطن يحتاج إلى جهد الجميع لكن حدة المشكلات تتزايد، والإجراءات الأمنية لم تستطع حتى الآن إعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد، لابد من التطهير وإعادة الهيكلة، نحن نستطيع أن نحقق أهداف وأماني الشعب، إذا ما خلصت النيات وكانت هناك إجراءات فاعلة في كل المجالات.

- وقال المشير طنطاوي: علينا جميعًا أن نوحد جهودنا، وسوف نستطيع أن نعبر الأزمة ونحقق ما نصبو إليه من تحقيق الأمن لكل المواطنين وأن نوقف تدهور الأوضاع الاقتصادية.. إن ثقتي في مجلس الشعب كبيرة ويمكنكم القيام بدور رئيسي من خلال الممارسة البرلمانية في تهدئة الشارع وتدعيم مؤسسات الدولة لممارسة دورها.

- وقال أشرف ثابت: نحتاج جميعًا إلى توحيد جهودنا حتى نستطيع أن نعبر بالبلاد من مشكلاتها الحالية إلى تحقيق أماني المصريين جميعًا، نعرف أن هناك قوى لا تريد لمصر الاستقرار ولكني أعود لأتساءل عن آخر تطورات قضية التمويل الأجنبي والضغوط التي تمارسها أمريكا على مصر.

- وقال المشير طنطاوي: كما قلت سابقًا، القضاء المصري هو صاحب الحق الوحيد في إصدار القرارات في هذه القضية وغيرها، ونحن نحترم القضاء واستقلاليته.

- وقال الفريق سامي عنان: لقد كلف السيد المشير وزير الخارجية بنقل رسالة للسفيرة الأمريكية مفادها التحذير من تهريب المتهمين الأمريكيين الموجودين في مصر على ذمة القضية، كما طلب المشير تحذير السفيرة من القيام بأي تصرف غير مسئول في هذا الأمر.. وأنا أكرر أيضًا: نحن لا نتدخل في شئون القضاء، لقد أعلينا سيادة القانون على كل شيء، نحن بالتأكيد في حاجة إلى علاقات دولية متوازنة؛ لأن مصلحة مصر هي الأساس، ولكن هذا ليس على حساب القانون والقضاء وأود أن أقول لكم هنا فيما يتعلق بالمعونة العسكرية الأمريكية لمصر: نحن لا يأتينا شيك بقيمة هذه المعونة التي تبلغ 1.3 مليار دولار، لكننا نحصل عليها في صورة سلاح وقطع غيار لهذا السلاح، والقيمة الحقيقية السوقية لهذه المعونة لا تساوي أكثر من 500 مليون دولار.

- وقال المشير: عليكم أن تثقوا أن هدفنا الأساسي هو مصلحة هذا البلد.. وأخطر ما يواجهنا هذه الأيام هو المؤامرة على وحدة الشعب المصري، وسَعْي البعض لإثارة الفتنة الطائفية، شعبنا نسيج واحد، وسيُسقط كل المؤامرات، لكننا يجب أن نحرص جميعًا على كشف هذه المخططات ومواجهتها، ونحن من جانبنا سنمضي في طريقنا ولن نسمح بتعويق المرحلة الانتقالية، نحن مصممون على الاستمرار في الوفاء بتعهداتنا، وليس لنا أي مطامع في السلطة.

- وقال د.سعد الكتاتني: ونحن أيضًا في مجلس الشعب معكم في ضرورة إتمام مهام المرحلة الانتقالية وتحقيق أهداف الثورة وصولًا بالبلاد إلى بر الأمان.. ونشكر سيادتكم على هذا اللقاء.

- وقال المشير: نحن نشكركم ونتمنى لكم التوفيق.

انتهى الاجتماع وحتى هذا الوقت، لم تكن هناك أية بوادر لخلاف حاد بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة وجماعة الإخوان المسلمين، وأظن أن ما طرحه العديد من رموز حزب الحرية والعدالة في هذا اللقاء بصفتهم النيابيةيؤكد ذلك.

الحقيقة الغائبة

كانت الأزمة بين الحكومة والبرلمان قد أخذت بعدًا جديدًا في التصعيد، بعد أن نجح نواب حزب الحرية والعدالة في قيادة تيار يطالب بإقالة الحكومة في هذا الوقت.

كان الدكتور كمال الجنزوري يظن بعد لقائه في ديسمبر عام 2011 الدكتور محمد مرسي (رئيس حزب الحرية والعدالة) آنذاك ود. سعد الكتاتني (الأمين العام للحزب في هذا الوقت) أن الإخوان سيكونون هم سنده الأساسي في المرحلة المقبلة، إلَّا أنه فوجئ وبعد 78 يومًا بهذه الحرب المعلنة التي تستهدف بالأساس إقالة حكومته من أجل أن يتولوا هم تشكيل الحكومة الجديدة.

لقد انقلبت الأوضاع رأسًا على عقب، فالرجل الذي كان محل ترحيب أصبح فجأة هو المستهدف، حيث جرى استغلال البيان الذي ألقاه في السادس والعشرين من فبراير 2012 أمام مجلس الشعب كمصيدة له، كما صرح في لقاء لاحق مع مجلس إدارة الاتحاد العام لعمال مصر، كنت قد أعددت له وشاركت فيه.

كان الجنزوري مترددًا في الحضور إلى المجلس، وقد كنت من الذين نصحوه بضرورة الحضور وإلقاء بيان، بالرغم من أنه لا يوجد في الإعلان الدستوري ما يُلزمه بإلقاء بيان للحكومة أمام مجلس الشعب.

قوطع الجنزوري أكثر من مرة وهو يلقي بيانه أمام مجلس الشعب، كانت هناك خطة مدبرة لاستفزازه وممارسة الضغوط عليه حتى يعلن استقالته.. إلَّا أن

الرجل ظل متماسكًا، يكتم غيظه حتى الانتهاء من إلقاء بيانه الذي استمر لنحو 50 دقيقة.

قبل ذلك كانت المحكمة الإدارية العليا قد أصدرت حكمًا في الحادي والعشرين من فبراير 2012، أحالت فيه قانون الانتخابات الذي أُجريت على أساسه انتخابات مجلسي الشعب والشورى إلى المحكمة الدستورية العليا، حيث تبين لها وجود شبهة عدم الدستورية استنادًا إلى أن الانتخابات البرلمانية التي أُجريت وفقًا لهذا القانون أخلَّت بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المستقلين والحزبيين بالأساس.

وقد أحدث هذا الحكم حالة من القلق الشديد لدى جماعة الإخوان المسلمين التي تأكدت من أن المحكمة الدستورية قد تُصدر حكمها سريعًا بحل مجلسي الشعب والشورى، وهو أمر من شأنه أن يُقصي الجماعة بعيدًا عن مسرح الحكم والبرلمان.

أدرك الإخوان أن حسم هذه المعركة كفيل بحسم المعارك الأخرى، لذلك راحوا يصعِّدون في مواجهة الحكومة والمجلس العسكري، وشنُّوا حملة ترهيب في مواجهة الجميع، وبدا وكأن البلاد مقبلة على صدام كبير، خصوصًا بعد أن راح الإخوان يتهمون المجلس العسكري بالتواطؤ مع الحكومة والسعي لحل مجلسي الشعب والشورى.

في العاشرة من صباح الخميس 22 من مارس 2012 تلقيت اتصالًا هاتفيًا من الدكتور كمال الجنزوري رئيس الوزراء، طلب مني فيه مقابلته للأهمية بمبنى الهيئة العامة للاستثمار، حيث كان الجنزوري يستخدم المبنى بشكل مؤقت لإدارة الأمور بديلًا عن مبنى مجلس الوزراء بشارع مجلس الشعب والذي كان محاصَرًا لفترة طويلة بالمظاهرات والاعتصامات الثورية والفئوية.

كنت في هذا الوقت التقى الدكتور الجنزوري يوم الجمعة من كل أسبوع لفترة طويلة من الوقت؛ حيث كنا نتبادل الآراء في الأحداث التي تشهدها البلاد.

ذهبت إلى الدكتور الجنزوري في الثانية والنصف من بعد ظهر الخميس 22 من مارس 2012، لم تكن هناك مظاهرات فئوية أمام مبنى الهيئة العامة للاستثمار في هذا اليوم.

- قال لي الدكتور الجنزوري إنه في الرابعة من بعد ظهر اليوم سيكون هناك لقاء بينه وبين الدكتور سعد الكتاتني بحضور الفريق سامي عنان، وإنه يريد أن يأخذ رأيي في الموقف في ضوء إصرار الإخوان المسلمين على طلب إقالة الحكومة.

كان لديَّ علم باللقاء، وكنت أعرف أن الهدف من ورائه هو إيجاد صيغة للمصالحة بين الجنزوري وجماعة الإخوان التي مثَّلها في هذا الوقت د. سعد الكتاتني.

- قلت للدكتور الجنزوري: المطلوب هو استفزازك حتى تصل إلى حالة من الغضب تدفعك إلى الاستقالة من منصبك، وهذا هو عين المراد..

- قال الدكتور الجنزوري: أنت تعرف زهدي، أنا لم أسعَ إلى أي مناصب، وعندما كلفني المشير بهذا الموقع، وأنا في هذه السن، وحالتي الصحية لا تسمح، قبلت لخطورة المرحلة وتردي الأوضاع الاقتصادية في البلاد، وأظن أن من يكون لديه جهد ولا يلبي النداء أشبه بمَنْ يخون الوطن.

- قلت لرئيس الوزراء: أعرف ذلك عنك منذ زمن طويل، ولكن ما يجري ضدك الآن هدفه بالأساس الضغط على المجلس العسكري للرضوخ لمطلب الإخوان بتشكيل الحكومة أكثر من كونه موقفًا شخصيًّا منك. إنهم يعرفون إخلاصك وقدراتك، لكنهم يحاولون اقتناص الفرصة قبل أن يجدوا أنفسهم خارج الملعب.. أنا أسألك يا دكتور: ماذا عن الموقف من مطلبهم؟

– قال لي الجنزوري: وماذا عن موقف المجلس العسكري؟

– قلت له: إذا وجدوا موقفك قويًّا.. فسيقفون إلى جوارك.. أنت تعرف أنهم يريدون إرضاء الجميع، وأظن أن الفريق سامي عنان سيطلب منك حلًا توافقيًّا..

– قال الجنزوري: ليس لديَّ أي حلول توافقية، ولن أقبل بتقديم الاستقالة أو إجراء أي تغييرات لحين انتهاء الفترة الانتقالية وانتخاب رئيس للبلاد، ولنفترض أنني قبلت بإدخال عدد من الوزراء لهم في الحكومة، هل تعتقد أنهم سيقبلون؟

– قلت للدكتور الجنزوري: الدكتور سعد الكتاتني شخصية محترمة، وهو لديه سعة أفق في الحوار ويمكن التفاهم معه، أرجوك لا تتردد في توضيح الصورة كاملة له، فمن يدري.. ربما؟

كانت الساعة قد بلغت نحو الرابعة إلَّا الربع، قال الدكتور الجنزوري: سأمضي على الفور إلى وزارة الدفاع وأرجو أن نلتقي غدًا الجمعة في الواحدة والنصف – بعد صلاة الجمعة – لأُطلعك على ما سوف يجري في الحوار مع الكتاتني وسامي عنان.

وبالفعل في يوم الجمعة 23 من مارس 2012 التقيت الدكتور كمال الجنزوري (رئيس الوزراء) بالمقر المؤقت في الهيئة العامة للاستثمار؛ حيث استمر اللقاء لأكثر من ثلاث ساعات أطلعني خلاله على وقائع الاجتماع الثلاثي الذي جمع بينه وبين د.سعد الكتاتني رئيس مجلس الشعب، بحضور الفريق سامي عنان (رئيس أركان حرب القوات المسلحة ونائب رئيس المجلس الأعلى).

– وقال إن الاجتماع كان مثمرًا، وإنه وجد كل تعاون من الدكتور سعد الكتاتني؛ حيث تناول الحوار الأزمة القائمة بين البرلمان والحكومة في هذا الوقت..

وقد أسهب الدكتور الجنزوري في الرد على الادعاءات التي أثارها بعض

نواب حزب الحرية والعدالة فيما يتعلق بملاحظاتهم على بيان الحكومة، والدور الذي بذله منذ توليه رئاسة الحكومة في شهر ديسمبر من عام 2011.

وقال إن الدكتور سعد الكتاتني أكد له أن ملاحظات نواب حزب الحرية والعدالة على بيان حكومته ليست انتقاصًا من جهوده ودوره، وقال إن من حق الحزب أن يطالب بتشكيل الحكومة بصفته حزب الأكثرية في البرلمان، وقال: سواء كان البرلمان من حقه أن يسحب الثقة من الحكومة أو لا، فإننا نريد حلًا يقبله نواب الحرية والعدالة ومعهم كثيرون آخرون من نواب البرلمان.

وتحدث د.الجنزوري مطولًا في هذا اللقاء الثلاثي عن الإجراءات التي اتخذتها حكومته، والتي استطاعت تقليل حجم الإنفاق بمقدار 20 مليار جنيه، وأنها نجحت في الحد من استنزاف الاحتياطي الاستراتيجي من 5.1 مليار دولار في نوفمبر من عام 2011 إلى 600 مليون دولار في أواخر شهر فبراير 2012.

وحذر الجنزوري في هذا اللقاء من خطورة الأوضاع الاقتصادية في البلاد بالقول: «إن حالة عدم الاستقرار التي تعيشها مصر في الوقت الراهن من شأنها أن تدفع البلاد إلى مزيد من تدهور الأحوال المعيشية للمواطنين وتراجع الأداء الاقتصادي».

وطرح الجنزوري في هذا اللقاء خطته لسد العجز في الموازنة العامة والذي بلغ حوالي 144 مليار جنيه، وأبدى عتابه على حزب الحرية والعدالة الذي رفض الموافقة على القرض الذي وافق عليه صندوق النقد من حيث المبدأ، إلَّا أن رفض الحرية والعدالة هذا القرض والمطالبة بتأجيله أعاقا عرض الصندوق الذي كان معنيًا فقط في هذه الفترة بتقديم خطاب «نوايا» يؤكد أن الاقتصاد المصري في طريقه للتعافي، وهذا الخطاب من شأنه أن يساعد مصر في الحصول على قرض بقيمة عشرة مليارات دولار لسد العجز في الموازنة العامة، منها 2.3 مليار دولار من الصندوق، ومليار دولار من البنك الدولي، ونصف مليار دولار من بنك التنمية الإفريقي، وبقية المبلغ قروض ومنح من الدول الخليجية.

حاول الفريق سامي عنان تهدئة الموقف بين الطرفين، واقترح على الدكتور الجنزوري إجراء تغيير وزاري برئاسته، إلّا أن الدكتور الجنزوري رفض وهدد بالاستقالة، وقال إن الدكتور الكتاتني يحدثني عن الأكثرية التي يتمتع بها حزب الحرية والعدالة داخل البرلمان والتي قد تُلزم الحكومة بالاستقالة أو سحب الثقة، فماذا إذن إذا أصدرت المحكمة الدستورية حكمًا يقضي بحل مجلس الشعب، خصوصًا أن المحكمة الإدارية العليا أحالت قانون انتخاب مجلسي الشعب والشورى إلى الدستورية لإصدار حكمها في مدى دستورية هذا القانون، أليس من المصلحة أن ننتظر؟

قال د.سعد الكتاتني: لابد من التوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف إذا أردنا بالفعل التوصل إلى حل للأزمة الناشبة والتي تهدد عمل الحكومة والبرلمان، والبلد في حاجة إلى الاستقرار.

هنا طلب الدكتور الجنزوري من د. سعد الكتاتني أن يحدد له موعدًا مع المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين لمناقشته في الأمر ومعرفة اعتراضات الجماعة على بيان الحكومة، مع إبداء استعداده لوضع هذه الملاحظات موضع التنفيذ.

وقد وعد الدكتور الكتاتني بالحديث مع المرشد العام لتحديد موعد اللقاء، لاسيما أنه كان مسافرًا إلى بني سويف في هذا الوقت، إلّا أن اللقاء لم يحدث.

كان الجنزوري قد طلب مني في لقائي معه يوم الخميس 22 مارس 2012 – أي قبيل لقائه بالدكتور الكتاتني مباشرة – أن ألتقي المرشد العام للجماعة وأن أحمل إليه رسالة منه هدفها معرفة الأسباب التي تجعل من الجماعة وحزبها أداة لتعويق خطة الحكومة والمطالبة بإقالتها.

وبالفعل اتصلت بالمستشار الإعلامي لجماعة الإخوان «وليد شلبي» وطلبت منه نقل رغبتي إلى المرشد العام للجماعة في لقائه، وقلت له إنني أحمل إليه رسالة من الدكتور كمال الجنزوري، وبعد قليل حدثني وقال إن موعدك هو السبت العاشرة صباحًا.

وبالفعل ذهبت إلى مكتب الإرشاد في مقر الجماعة بالمقطم، وكان هناك موعد محدد لاجتماع مكتب الإرشاد في صباح ذلك اليوم، وطلب المرشد تأجيل الموعد بعض الشيء لحين الانتهاء من لقائنا معًا، وأبلغته رسالة الجنزوري، فما كان منه إلَّا أن حدد الحل في نقطتين:

الأولى: أن جماعة الإخوان وحزبها الحرية والعدالة.. يمتلكون الأكثرية داخل البرلمان، وهذا يعطيهم الحق في تشكيل الحكومة، وأنه إذا كان هناك جدل فيما يتعلق بحق المجلس العسكري في سحب الثقة وفقًا للإعلان الدستوري فإن الحكومة يتوجب عليها أن تستقيل من تلقاء نفسها، وإذا لم تفعل ذلك فعلى المجلس العسكري أن يستجيب لصوت الأكثرية داخل البرلمان ويصدر قرارًا بإقالتها.

الثانية: أنه إذا لم تتم الاستجابة لهذا المطلب، فنحن مستعدون لأن نقبل بحكومة انتقالية يشارك فيها الإخوان لحين الانتهاء من الانتخابات الرئاسية.. شريطة أن ينص رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مضمون قراره بتشكيل هذه الحكومة على حق حزب الأكثرية في تشكيل الحكومة الجديدة التي سوف تعقب انتخابات الرئاسة.

في هذا اليوم أبلغني المرشد العام أن مجلس شورى الجماعة الذي اجتمع يوم الجمعة 23 من مارس 2012 يتجه إلى اتخاذ قرار نهائي بترشح الإخوان في انتخابات رئاسة الجمهورية خلال الأيام المقبلة..

وعندما سألته عن رأيه.. قال إنه يرى أن الوقت غير مناسب لترشح الجماعة على منصب الرئيس، وأنه لهذا السبب كان يفضل استجابة المجلس العسكري لمطلب الإخوان وحقهم في تشكيل الحكومة.

أجريت اتصالًا بالدكتور الجنزوري في هذا الوقت وأبلغته بمضمون الحوار على وعد باللقاء، ومضيت إلى حيث اجتماع أعضاء مجلسي الشعب والشورى

الـذي عُقـد ظهر اليوم ذاتـه 24 من مـارس 2012 بقاعة المؤتمـرات بمدينة نصر لانتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية للدستور.

وفـي هـذا الاجتماع تـم انتخاب أعضـاء الجمعية التأسيسـية بنسـبة 50٪ من أعضاء مجلسي الشعب والشورى و50٪ من الهيئات والأحزاب وأساتذة القانون وممثلي المؤسسـات، وقد أثار ذلك الأمر ردود فعل سـلبية لدى عدد من النواب الليبراليين وممثلي بعض الأحزاب غير المنتمية للتيار الإسلامي، وقد تم انتخابي في هذا اليوم رئيسًا للجنة الفرز وظللنا حتى اليوم التالي في فرز النتيجة الانتخابية التي أسـفرت عـن نجاح القائمـة المحددة سـلفًا، والتـي تمتع فيها الإسـلاميون بأغلبية كبيرة، مما أثار ضجة كبرى في المجتمع..

في اليوم التالي التقيت الدكتور الجنزوري وأبلغته بمضمون رد المرشد العام على رسـالته فشعرت بحالة عدم رضا عن هذا الموقف، وقال لي إنه مصمم على الاستمرار في أداء مهمته ولن يخضع للضغوط أبدًا.

كانت الأجواء في مصر تنذر بأزمة جديدة بسـبب تشـكيل الجمعية التأسيسية للدستور، حيث اعتبر البعض أن هذا التشكيل لن يمكِّن من إصدار دستور توافقي، كما أن البعض راح يشكك في قانونية انتخاب نواب بمجلسي الشعب والشورى ضمن الجمعية التأسيسية؛ حيث إن ذلك يتعارض مع نص المادة (60 مكرر) من الإعـلان الدسـتوري الصادر فى30 من مارس 2011، التـي تحصر مهمة النواب فقط في انتخاب أعضاء الجمعية.

وفي التاسعة والنصف من مساء الإثنين 26 من مارس 2012 اتصل بي الدكتور كمال الجنزوري ودار الحديث بيننا حول ثلاث نقاط، هي:

1- أصـداء الحديـث الـذي أجريته معه يـوم الجمعة 23 من مارس ونُشـر في صحيفتَيْ «الأسـبوع» و«الأخبـار» صباح اليوم ذاته، وهـو الحديث الذي أكد فيه الجنزوري أنه لن يتقدم باسـتقالته لعدم دسـتورية هذا الطلب، وأن

الجهة الوحيدة المعنية بإقالته هي المجلس العسكري، وأنه إذا ما قرر المجلس العسكري ذلك فسوف يلجأ إلى الرأي العام لطرح الأمر عليه.

2- موقف جماعة الإخوان من المجلس العسكري وتداعياته، وهنا أطلعته على مضمون اللقاء الذي أجراه اللواء محمود نصر (عضو المجلس العسكري للشئون الاقتصادية والمالية) واللواء ممدوح شاهين (عضو المجلس المسئول عن الشئون القانونية) مع 40 نائبًا من نواب البرلمان حول الأوضاع الاقتصادية التي تنذر بخطر شديد في البلاد، كما أبلغته برأي اللواء ممدوح شاهين بأن تشكيل الجمعية التأسيسية الجديدة مهدد بالبطلان، وأنه قد يتسبب في أزمة كبيرة في البلاد.

3ـ أخبرته أيضًا باللقاء الذي دعا إليه رئيس المجلس العسكري للاجتماع مع رؤساء الأحزاب الممثلة في البرلمان في الثانية عشرة والنصف من صباح الثلاثاء 27 من مارس.

وقد أبلغته خلال هذا الاتصال باحتمال إثارة موضوع الأزمة بين الحكومة والبرلمان، فسألته عن موقفه.. فقال: كما هو.. لن أستقيل.. ولن أقبل بأي ضغوط.

أزمة التأسيسية

كانت معركة الدستور معركة فاصلة بالنسبة للإخوان المسلمين وحلفائهم، لقد سعوا إلى تأجيل إصدار الدستور في ظل وجود المجلس العسكري في السلطة، راحوا يناورون ويراوغون، حتى استطاعوا فرض إرادتهم.

كانت جماعة الإخوان وحلفاؤها يدركون أن إصدار الدستور في ظل إدارة المجلس العسكري للمرحلة الانتقالية لن يمكنهم من ترسيخ أحلامهم في السيطرة والهيمنة على السلطة، وفتح الطريق أمام أخونة الدولة وإسقاط ثوابتها.

سعوا منذ البداية إلى الهيمنة على الجمعية التأسيسية التي جرى انتخاب أعضائها في الرابع والعشرين من أغسطس بنسبة 50٪ من أعضاء مجلسي الشعب والشوري و50٪ من الشخصيات وممثلي النقابات والجهات المختلفة.

لقد جاءت نتائج الانتخابات التي جرت بالقائمة لتعكس هيمنة وسيطرة كبيرة للتيار الإسلامي، مما أثار الرأي العام ودفع العديد من الشخصيات المدنية التي تم انتخابها إلى الانسحاب مما دفع الموقف إلى التأزم، واشتعال المظاهرات المطالبة بإلغاء تشكيل الجمعية التأسيسية وإعادة انتخابها على أسس جديدة لضمان وضع دستور توافقي يرضي الجميع.

في هذا الوقت دعا المجلس العسكري رؤساء 19 حزبًا ممثلين في البرلمان وثلاثة من النواب المستقلين هم: مصطفى بكري وياسر القاضي ومريان ملاك إلى اجتماع بمقر وزارة الدفاع يوم 27 من مارس 2012.

في حوالي الواحدة والنصف ظهرًا بدأ الاجتماع الذي ترأسه المشير طنطاوي وإلى جواره جلس الفريق سامي عنان (رئيس الأركان) وعدد من أعضاء المجلس ومساعدي الوزير أبرزهم: اللواء محمد العصار واللواء سامح صادق واللواء ممدوح عبدالحق واللواء عبدالفتاح السيسي واللواء ممدوح شاهين واللواء عادل عمارة واللواء أحمد أبو الذهب (مدير الشئون المعنوية).

كان الشارع يغلي والمظاهرات تندلع في أكثر من مكان، تعلن رفضها وقائع ما شهده اللقاء المشترك بين مجلسي الشعب والشوري والذي نجم عنه انتخاب الجمعية التأسيسية للدستور في الرابع والعشرين من مارس 2012.

بدأت وقائع الاجتماع الأول بكلمة للمشير حسين طنطاوي أكد فيها رؤيته لما هو مطروح على الوجه التالي:

أولا: أن المجلس الأعلى يسعي من خلال هذه الدعوة إلى التوصل لقواسم مشتركة بين جميع الأحزاب والشخصيات السياسية فيما يتعلق بإنهاء أزمة انتخاب الجمعية التأسيسية المعنية بوضع الدستور للبدء على الفور في بناء دستور جديد يمهد لانتخابات رئاسة الجمهورية.

ثانيًا: أن المجلس الأعلى قد وجَّه الدعوة إلى الأحزاب الممثلة في البرلمان وبعض المستقلين ليس من منطلق فرض وجهة نظر بعينها أو تبني خيارات محددة، وإنما بهدف الاتفاق على رؤية موحدة تساعد على إتمام إنجاز مهام المرحلة الانتقالية وتنفيذ خارطة الطريق وفق الجدول الزمني المحدد سلفًا.

ثالثًا: يؤكد المجلس الأعلى أنه مع الشرعية الممثلة في البرلمان وقراراته، وأن نظرته للدستور الجديد تتحدد في كونه دستورًا لكل المصريين، يكفل حقوق جميع أبناء الوطن دون انتقاص، ولا يعكس أو يتبنى رؤية لفئة بعينها وإنما يجب أن يكون محل اتفاق بين أبناء الأمة جميعًا.

لقد شدد المشير طنطاوي على أن الاتفاق على هذه الثوابت مسألة ضرورية، خصوصًا أن البلاد ستواجه في المرحلة المقبلة تحديات لا تقل خطورة عن المرحلة الماضية، بل أخطر منها بكثير.

أكد المشير في هذا اللقاء على أن عنصر الزمن عامل مهم في هذه المرحلة، وقال: إن التوقيتات الزمنية هي التي تحكمنا، لاسيما أن المجلس الأعلى مصمم على تسليم السلطة في الموعد المحدد في الثلاثين من يونية المقبل.

لقد أدرك جميع الحاضرين في هذا الوقت، أنه لا خيار أمامهم سوى البحث عن طريق للخروج من الأزمة، والتوصل إلى اتفاق قد يمثل للبعض حدًا أدنى ويمثل للآخرين حدًا أقصى.

كان أول المتحدثين في هذا اللقاء هو النائب محمد الصاوي رئيس حزب الحضارة الذي تحدث عن ضرورة البحث عن سبيل للخروج من هذه الأزمة، وكذلك قضية سحب الثقة من الحكومة، وهنا علَّق المشير على هذا الطرح ليؤكد أن ثقة المجلس الأعلى في مجلس الشعب كبيرة؛ لأنه جاء نتاج انتخابات حرة ونزيهة، وأن القوات المسلحة كانت على مسافة واحدة من الجميع، وكان همُّها الأول هو نزاهة الانتخابات واحترام إرادة الشعب؛ واستكمل حديثه بالقول: نحن نرفض التشكيك في دورنا، وهناك كلام مرفوض وغير مقبول حول دور القوات المسلحة في هذا الأمر، ومع كل ذلك نحن مصرون على عدم حدوث أي صدام مع أحد؛ لأن أي صدام لن يكون قطعًا في مصلحة مصر.

كان الجميع يدرك أن غضب المشير جاء ردًا على البيان الذي أصدرته جماعة الإخوان المسلمين والذي جرى فيه التلميح صراحة بأن المجلس العسكري قد يزوِّر انتخابات رئاسة الجمهورية، وهو الأمر الذي دفع المجلس الأعلى إلى إصدار بيان يرفض فيه التشكيك في مواقفه، أو توجيه أية إهانة للقوات المسلحة وجاء أيضًا محذرًا من مغبة الصدام، ومذكِّرًا بوقائع تاريخية سابقة جرت بين الجيش وجماعة الإخوان المسلمين، قاصدًا بذلك ما حدث في عام 1954.

هنا لم يعلق الدكتور محمد مرسي (رئيس حزب الحرية والعدالة) الذي كان حاضرًا هذا اللقاء، فجاء التعليق من الفريق سامي عنان الذي أكد ما قاله المشير طنطاوي من احترام المؤسسة العسكرية لإرادة الشعب المصري واختياراته، إلَّا أنه قال: إن من يحاول اللعب على المصريين سيخسر كثيرًا.

وتحدثت في هذا اللقاء لأؤكد الخيارات المطروحة أمامنا للخروج من أزمة الجمعية التأسيسية، وعندما حاولت التطرق إلى أزمة سحب الثقة بين البرلمان والحكومة، كان من رأي المشير أننا يجب أن نحسم قضية الجمعية التأسيسية أولًا.

لقد وضح في هذا الوقت أن المشير لا يريد توسيع هوة الخلاف مع جماعة الإخوان، أو أن يفتح طريقًا قد يدفع إلى التشبث بالمواقف، لكنه أراد أن يقول للجميع: «فلنبدأ بحل المشكلة الأكثر سخونة في الوقت الراهن».

وتدخل د.مصطفى النجار (رئيس حزب العدل، وعضو مجلس الشعب) الذي قال تحديدًا في هذه الجلسة: إنني أوجه الشكر لدور القوات المسلحة في حرصها على نزاهة الانتخابات البرلمانية، وأشاد بموقف الجيش وقال: نحن نتبرأ من أية إهانات تُوجَّه للجيش المصري وكان بذلك يرد على بيانات ومواقف رآها تمثل إهانة للقوات المسلحة.

واستكمل مصطفى النجار حديثه بالقول: إن الدستور يجب أن يتم بشكل توافقي دون انفراد، والناس كانوا ينتظرون الطمأنينة من الأغلبية الإسلامية، لكن ما حدث هو عكس ذلك، وقال: لم نأتِ إلى هنا لنستقوي بالمجلس العسكري ضد الإخوان، لكننا سعداء وهناك إحساس بالشراكة والمسئولية، غير أن ما حدث من الأغلبية الإسلامية هو عكس ذلك، لقد فرضوا رأيهم ووضعونا جميعًا في مأزقٍ، أنا شخصيًّا لم أكن أتخيله؛ إن ما حدث جعل الجميع يشعر بالخوف، والخوف المتبادل سوف يشعل الشارع، وكل ما أتمناه هو أن يتخلى البعض عن الإحساس بالاستعلاء، والمطلوب البحث عن مخرج بشكل عاجل وسريع.

أما الدكتور نبيل دعبس (رئيس حزب مصر الحديثة) فقد طالب هو الآخر بإعلاء مصلحة مصر على حسابات الجميع، وقال: يجب أن تكون هناك تنازلات للوصول إلى صيغة للتوافق نخرج بها للرأي العام.

بعده جاء الدور على الدكتور محمد مرسي، فوجَّه الشكر أولًا إلى المشير طنطاوي على دعوة رؤساء الأحزاب إلى اللقاء معه في هذه الفترة التاريخية المهمة، ثم قال: إذا بدأنا في مناقشة تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور فنحن نناقش شيئًا لا نملكه، المجلسان هما صاحبا الحق، وهما صاحبا القرار، ومن ثم هما المسئولان عن المنتج. واستكمل بالقول: من الممكن أن نتحدث عن الدستور ورؤيتنا له فقط، وأظن أن الكلام عن الدستور أولى من الحديث عن الجمعية التأسيسية، المسائل مستقرة، وتمضي في طريقها الصحيح، غير أنني أرى أن هناك خلطًا في المفاهيم.

وقال معلقًا على ما قلته حول إمكانية اللجوء إلى المحكمة الدستورية لتفسير المادة (60) من الإعلان الدستوري: إذا كانت المادة (60) لها تفسيران كما يقال، فالمجلسان أخذا بأحد التفسيرين، وهذا جائز.

ورفض د.محمد مرسي الحديث الذي ساقه النائب مصطفى النجار عن الاستعلاء وقال: «إن الاستعلاء ليس له وجود، وأنا أستغرب من هذا الكلام»، وقال: «ليس معنى أن هناك من لم يُوفَّق في الانتخابات أن يتهمنا بالاستعلاء ويشكك في وقائع ما جرى».

وراح د.محمد مرسي يستكمل حديثه بالقول: «هناك (60) عضوًا من الهيئات المختلفة والشخصيات والنواب، غير المنتمين لحزبَيْ الحرية والعدالة والنور، قد نجحوا في انتخابات الجمعية التأسيسية، وراح يضرب أمثلة عديدة على ذلك، من بينها: المستشار حسام الغرياني، المستشار على عوض صالح، والمستشار عادل عبدالحميد، والمستشار يحيي الدكروري، المستشار عبدالله قنديل، المستشار محمد أحمد خليفة، سامح عاشور، ممدوح الولي، د.ماجد خلوصي، أشرف عبدالغفور، نصر فريد واصل، المستشار نبيل مرهم، مجدي شنودة، إيهاب الخراط، رفيق حبيب وغيرهم!!

وقال د.محمد مرسي: إنني مستعد أن أجلس بوصفي رئيسًا للحزب مع أي شخص، مواقفنا واضحة، ونحن مع الدولة الوطنية الديمقراطية الدستورية

الحديثة، ولا أعرف معنى انسحاب البعض من عضوية الجمعية التأسيسية، هناك 40 شخصية تم انتخابها بصفة «احتياطي»، أنا لا أعرف ماذا يقصد البعض بالكلام عن هز المسيرة المستقرة، هل مطلوب أن نترك البلد ونخضع لتسلط الأقلية؟ هل الـ30 مليون ناخب الذين اختاروا البرلمان لم يكونوا واعين؟ إننا لا نملك الآن اتخاذ قرار بتغيير بعض أعضاء الجمعية التأسيسية أو غير ذلك بعيدًا عن مجلسي الشعب والشورى.

في هذا الوقت بدا للكافة أننا أمام حائط صد، وأن الدكتور محمد مرسي ليس مفوضًا في اتخاذ قرارات تهدئ القوى السياسية الغاضبة على طريقة تشكيل وانتخاب الجمعية التأسيسية.

وطلب الدكتور رفعت السعيد (رئيس حزب التجمع) الكلمة وقال: جئت هنا لشرح وجهة نظري، ولديَّ ملاحظتان مهمتان:

الأولى: أن بعض الأسماء التي طرحها د.محمد مرسي بوصفهم شخصيات عامة أو ينتمون إلى هيئات مختلفة هم بالأساس إخوان مسلمون، وعليهم أن يدركوا أن الناس تعرف حقائق ما جرى، وتعرف لماذا انسحب العديد من الشخصيات المهمة من أعضاء الجمعية التأسيسية الذين جرى انتخابهم.

الثانية: كيف يغيب عن عملية إعداد الدستور أكبر أساتذة القانون الدستوري في مصر؟!

وقال د.رفعت السعيد: أنا لا أشكك في نتائج الانتخابات، لكنْ هناك اتجاه عام للمعاندة، أنا أريد أن أقرأ لكم حكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم 3 «لسنة 15ق» دستورية.

وراح د. رفعت السعيد يقرأ نصوصًا من هذا الحكم ليؤكد علو الدستور على السلطتين التشريعية والتنفيذية، مؤكدًا ضرورة استقلالية الآلية المكلفة بوضع الدستور، وقال: أنا أعتب على الإخوان أنهم لم يتعاملوا باحترام مع القضاء، وأسألهم: لماذا الاستعجال؟ لا أفهم سرَّ إصرارهم على سحب الثقة

من الحكومة، أنا شخصيًّا ليس لدي مانع في انتقاد الحكومة ولكن ليس بطريق الإهانة التي تجرى أمامنا، نعم ننتقد المجلس العسكري، ولكن هناك أيضًا فارق كبير بين الإهانة والانتقاد!!

وبعد أن أنهى د.رفعت السعيد مداخلته تحدث المهندس محمد سامي (رئيس حزب الكرامة) قائلًا: ليس صحيحًا أن كل شيء على ما يرام كما يرى البعض، وكان يقصد بذلك الرد على د.محمد مرسي، واستكمل حديثه بالقول: وليس صحيحًا أيضًا، كما قيل، أن كل من انسحبوا من الجمعية التأسيسية لهم دوافع أخرى، وإذا كان الأمر كذلك ما كنا وصلنا إلى ما وصلنا إليه، وقال موجهًا حديثه للدكتور محمد مرسي، هناك أزمة وأنتم المسئولون عن صناعتها؛ فعندما يتنازل وينسحب كل هؤلاء من الجمعية التأسيسية، فهذا يعني أن هناك مشكلة.

ووجَّه محمد سامي حديثه للدكتور محمد مرسي مرة أخري وقال: أنت تتحدث عن الاستقرار، فبأي منطق تتحدث عن الاستقرار ثم تدعو إلى سحب الثقة من الحكومة؟ نحن نعلم أنكم منذ أن تحصنتم بالأغلبية الدينية أخذتم منحى آخر، وتحدثتم عن أن هذه الأغلبية هي التي ستصنع الدستور، إنني أطلب منكم مراجعة مواقفكم احترامًا للظرف العام الذي تعيشه البلاد في الوقت الحالي. إن كلامي هنا يركز على أحد أمرين:

- إمَّا إعادة النظر في الجمعية التأسيسية داخل المجلس.

- وإمَّا أن يعاد النظر في فكرة أن ينتخب الجمعية من هم خارج المجلس!!

تدخل الفريق سامي عنان، بعد أن لاحظ احتداد لغة الحوار وامتعاض د.محمد مرسي من الانتقادات القاسية، وقال: نحن جئنا هنا لنتحاور، لا لنشكك في كل شيء، البلد في مأزق والخاسر الأكبر هو الوطن، وأرجو ألَّا تكون حواراتنا هدفها التجريح!!

أدرك المشير طنطاوي في هذه اللحظة أن لغة الحوار تشتد وتتصاعد سريعًا فتدخل على الفور قائلًا: لو كنت أعلم أن الأمر سيصل إلى حد الصدام ما كنت

دعوت إلى هذا اللقاء، نحن نسعى إلى التوافق ولا نريد للبلد أن يدخل في مأزق، نحن لسنا مستعدين للوصول إلى نقطة الصفر؛ لأن ذلك معناه خطير، ومعناه أيضًا أن القوى المضادة لمصر تكون بذلك قد نجحت في القضاء على مشروع بناء دولة ديمقراطية حديثة، لذا أرجو البحث عن مرجعية توافق بين الجميع.

وهنا طلب د. محمد مرسي الكلمة وقال: لقد قلت رأيي، أما إذا كان هناك من سيرد على كلامي، فيكون لي حق الرد والتعليق أيضًا، فما كان من الفريق سامي عنان إلَّا أن قال: جميعنا في مركب واحد، ونحن نريد معرفة الرؤية المستقبلية؛ فذلك هو الأهم، وهذا هو الهدف من الاجتماع.

وتحدث النائب محمد أنور السادات (رئيس حزب الإصلاح والتنمية) وقال: رأيي أن المشكلة الحقيقية هي في وجود أجواء من التشكيك وعدم الثقة بيننا جميعًا.. لقد استكثر البعض على الإسلاميين أنهم فازوا بالأغلبية البرلمانية، وبناء عليه حدثت الأزمة، إنني أقول إن انتخابات الجمعية التأسيسية تمت حسب نص الإعلان الدستوري، والكل كان حاضرًا، والكل شارك في هذه الانتخابات، فهل من الحكمة أن نعيد الانتخابات؟ هذا تشكيك في المواقف، ونحن لا نريد علاج هذا الأمر بالتشكيك في المجلسين وطريقة انتخاب الجمعية التأسيسية أو بالانسحاب. إن التصور المطروح هو أن تكون هناك هيئة فنية تضم جميع الشخصيات المتخصصة لمساعدة الجمعية التأسيسية على أداء مهمتها.

وجاء الدور على المهندس أبو العلا ماضي (رئيس حزب الوسط) حيث قال: لقد جئنا لإدراكنا جميعًا بوجود أزمة، فالدستور لا تصنعه الأغلبية، الدستور يشارك فيه الجميع، بما يعكس التمثيل المتوازن لقوى المجتمع.

وقال: هناك غضب في الشارع جراء التشكيل الذي جرى، والسؤال: كيف نعالج هذه الأزمة؟ هناك لاعبان أساسيان هما الحرية والعدالة وحزب النور، وهما اللذان أعدا قائمة المائة، وأنا أقول هنا إن أزمة الدستور الجزء الأساسي فيها نفسي أكثر منه عمليًا، هناك شعور لدى الناس بعدم الرضا، وأمامنا أحد أمرين:

- إمَّا التوافق.

- وإمَّا الإصرار على التمسك بالأغلبية.

وقال: أعتقد أنه إذا ما قبل حزب الحرية والعدالة بالتوافق فسيكون الأمر قد انتهى وبذلك تعود الطمأنينة إلى الجميع.

وقال د.عادل عفيفي (رئيس حزب الأصالة): أنا ضد أن نطلب من المحكمة تفسير المادة (60)، وأرى أن نؤكد في الدستور المقبل على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع.

وتحدث د.السيد البدوي (رئيس حزب الوفد) قائلًا: أنا لم أكن قلقًا على الدستور، ولكنني قلت إن الفتنة ستحدث في تشكيل الجمعية التأسيسية، لقد سبق أن وقَّعنا جميعًا وثيقة التحالف الديمقراطي، شددنا فيها على الدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة والتي تحرم التمييز على أساس الدين أو الجنس أو العرق، والدستور لابد أن يكون محل توافق عام، ولا يمكن الإقرار باحتكار الأغلبية لعملية وضع الدستور، هناك أزمة في الجمعية التأسيسية وغضب شديد من الطريقة التي تم بها تشكيل الجمعية التأسيسية 50٪+50٪ وإذا كنا نحترم الأغلبية التي جاءت بانتخابات حرة إلَّا أن الدستور يجب أن يكون محل توافق، لذلك أقترح:

1- إعادة النظر في تشكيل الجمعية التأسيسية لتكون محل توافق بين الجميع.

2- الالتزام بوثيقة الأزهر ووثيقة التحالف الديمقراطي الموقع عليهما من الأحزاب والقوى السياسية.

وتحدث أحمد الفضالي (رئيس حزب السلام الديمقراطي) وقال: نحن أمام أزمة حقيقية، وهناك تخبط في إدارتها، ولابد من أرضية للتوافق؛ لأن ما جرى مرفوض وغير مقبول ونحن في حاجة إلى حل جذري وأرفض الترقيع.

وتحدثت النائبة المستقلة ماريان ملاك فطالبت بمراعاة تمثيل قوى المجتمع، وقالت: إن تمثيل الأقباط في الجمعية التأسيسية غير كافٍ، والمطلوب هو التوافق الوطني وتأكيد حقوق المواطنة للمجتمع.

وتدخل المشير وطالب الجميع بالتوصل إلى اقتراحات محددة تمكننا من الخروج من المأزق، وشدد الفريق سامي عنان على أهمية إنهاء هذه الأزمة سريعًا.

أما د. صفوت عبدالغني (ممثل حزب البناء والتنمية) فقد أشار إلى أن أزمة الخلاف على الدستور والجمعية هي أزمة مفتعلة، يجب علاجها سريعًا.

وتدخلتُ في هذا الوقت وطرحت صيغة من ثلاث نقاط هي حصيلة نقاش الحاضرين تؤكد: ضرورة إجراء تغييرات من داخل الجمعية التأسيسية بما يسمح بتمثيل عناصر غير منتمية لحزبي الحرية والعدالة والنور، الالتزام بوثيقتي الأزهر والتحالف الديمقراطي في وضع الدستور، والاستعانة بلجان نوعية وفنية لمساعدة الجمعية التأسيسية على إنجاز مهمتها.

وطالب أحمد سعيد (رئيس حزب المصريين الأحرار) بمراجعة معايير اختيار الجمعية التأسيسية، وإعطاء الفرصة لمشاركة جميع أطياف المجتمع، ووضع الحلول التي تضمن إنهاء هذه الأزمة.

وأكد د. عماد عبدالغفور (رئيس حزب النور) الترحيب بمشاركة الجميع، وطالب بعدم التشكيك والتوقف عن الصراعات الداخلية والتوصل إلى اتفاق بين الجميع.

وأكد ممدوح محمد محمود (رئيس حزب الحرية) أن كل ما يهمنا هو مصلحة مصر، وقال: يجب تفعيل الاقتراحات التي طُرحت لتتحول إلى اتفاق ينهي هذه الأزمة.

وقال الفريق سامي إننا يجب أن نخرج من الاجتماع باتفاق موحد، ينهي الحديث عن دستور موازٍ أو غير ذلك ويعهد للجمعية التأسيسية - بعد الاتفاق- بإنجاز مهمتها.

وقال رئيس حزب الاتحاد: إن ما يحدث ظاهرة صحية، وطالب باحترام مبدأ الفصل بين السلطات.

وأكد د. حسام بدراوي (رئيس حزب الاتحاد) أهمية التوافق، وحذَّر من مغبة الاختلاف، وأشار إلى أن الدستور يجب أن يعبر عن جميع قوى المجتمع ويؤكد ثوابته. وتحدث د. صلاح حسب الله (رئيس حزب المواطن مصري) فقال مخاطبًا المشير طنطاوي: أنقل اليكم ثقتنا جميعًا في دوركم الوطني، وأود أن أؤكد هنا أنه كان أمام حزب الحرية والعدالة فرصة تاريخية لإدارة قضية الدستور والجمعية التأسيسية بأسلوب المشاركة. لقد تقدمنا باقتراحات بمعايير لاختيار وانتخاب الجمعية التأسيسية، إلَّا أن أحدًا لم يولها الاهتمام، وما حدث أن الحرية والعدالة اتفق مع حزب النور على 50٪+50٪ للجمعية التأسيسية، وقد كنت أتوقع أن يكون الحرية والعدالة قد تعلم الدرس، ولكن الواقع أنه يتحمل مسئولية هذه الأزمة كاملة، ولذلك يجب البحث عن حل سريع لهذه الأزمة.

وقال الفريق سامي عنان: الشعب المصري شعب واعٍ ولن يسمح بعودة عقارب الساعة إلى الوراء، هناك وثيقة الأزهر التي ارتضاها الجميع، وفيها ما يؤكد مدنية الدولة، ولذلك يتوجب الاسترشاد بها إلى جانب الوثائق الأخرى. إن كل ما نريده هو التوصل إلى حل.

وأمام الجدل والخلاف حول مضمون التغييرات التي يجب أن تطال تشكيل الجمعية التأسيسية، اقترح البعض عقد جلسة أخرى، حتى يتمكن حزبا الحرية والعدالة والنور من التوصل إلى موقف محدد عبر التشاور مع عناصر الحزبين، وقد وافق المشير على ذلك وطلب من الجميع المحافظة على سرية هذا الاجتماع لحين التوصل إلى اتفاق في الاجتماع التالي الذي تقرر عقده يوم الخميس 29 من مارس 2012.

البحث عن مخرج

كانت التطورات في الشارع المصري تنبيء بالمزيد من الأزمات، وكانت جماعة الإخوان تسعى بكل ما تملك إلى عرقلة الوصول إلى وضع دستور جديد بعيدًا عن أغلبيتها في عضوية الجمعية التأسيسية التي بدأت تمارس مهامها بالفعل.

لقد سعى المجلس العسكري إلى إنهاء الأزمة سريعًا، كان المشير يدرك حجم العقبات، وقد جمعني لقاء مطول مع رئيس الأركان الفريق سامي عنان لدراسة الموقف من جميع أبعاده قبيل الاجتماع الثاني لقادة الأحزاب وعدد من النواب المستقلين مع المجلس العسكري.

في يوم الخميس 29 من مارس 2012 كان الاجتماع الثاني والذي استمر لأكثر من أربع ساعات تقريبًا.. كان المشير يريد الحسم سريعًا في هذا اللقاء، لقد قال: «أملي أن نخرج من هذا اللقاء بنتائج محددة وإيجابية، الشعب كله ينتظر أن يسمع حلولًا منطقية ومرضية، نود أن نعرف اليوم نتيجة عودتكم للقواعد حتى نستطيع أن نبلور رؤية موحدة نعلنها للمواطنين».

طلب د.محمد مرسي (رئيس حزب الحرية والعدالة) الكلمة.. وقال: نحن نحرص على التواصل للانتهاء مما تحدثنا فيه في المرة السابقة، وإنني أقول هنا إنه لا يمكن تصور أن ينفرد حزب أو فصيل واحد بوضع الدستور، ولكن النصوص لابد أن تكون معبرة عن كل الشعب، وهنا أود أن أؤكد أن ما اتفقنا عليه منذ فترة من قواعد كلية وعامة للدستور نحن متفقون عليها، خصوصًا الأبواب الأربعة الأولى التي تتضمن الحقوق والواجبات والمواطنة.

أما عن المادة الثانية التي تؤكد أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع فستبقى كما هي دون تغيير، وليس لدينا مانع من تأكيد حقوق غير المسلمين من أصحاب الديانات السماوية الأخرى.

وأكد د.محمد مرسي «أن هناك خلافًا قد طرأ بين الإخوان وبعض السلفيين الذين يرفضون كلمة مبادئ الشريعة ويقولون إن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، ولكننا في طريقنا لحل هذه المشكلة».

وقال: «لقد عانينا سابقًا الديكتاتورية والقمع، ولذلك نحن نسعى إلى الاتفاق مع الجميع، فالمعاناة لم تكن معاناة أفراد وإنما معاناة وطن بأكمله».

وقال د.مرسي: «كما قلت سابقًا إنني أتعهد أمامكم بأن ما تم الاتفاق عليه سابقًا سوف نلتزم به، أما عن بقية الأبواب التي سيتضمنها الدستور ومنها الباب الخامس، فقد قلنا في لقاءات سابقة إن هناك ثلاثة أمور أساسية في الباب الخامس:

1 - نظام الدولة، وقد كنا نتمنى أن يكون النظام الذي سيتضمنه الدستور الجديد نظامًا برلمانيًا إلّا أننا وبعد مناقشات مطولة ارتأينا أن الوقت غير مناسب الآن، والمطلوب هو نظام يوازن بين الحكومة والرئيس للمرور من عنق الزجاجة، واتفقنا على أن يحكمنا في هذه الفترة الانتقالية «النظام المختلط».

2 - أما عن مهام الرئيس وصلاحياته بعد الانتخابات، فنحن نتمنى الانتهاء من الدستور قبل انتخابات الرئاسة، فإذا لم يكن ذلك، فالمطلوب أن نحدد مهام الرئيس في الفترة الانتقالية، حتى لا نعود إلى ماضٍ لا نريده.

3 - أما عن وضع القوات المسلحة، فنحن جميعًا حريصون كل الحرص على أن تكون قواتنا المسلحة في أحسن حالاتها، قوية وفاعلة ومستقرة، ونحن لن نتردد ولن نتراجع في دعمها وتقويتها في إطار قوانين عامة وخاصة بهم، وتبقى مسألة صياغة النصوص، لقد قال المشير طنطاوي

«إننا لا نريد مميزات للقوات المسلحة تختص بها عن غيرها»، وما سوف يقترحه الجيش سوف يكون مثار اهتمام واحترام، ونحن لن ننسى للجيش دوره وحمايته للثورة والدفاع عنها.

4 - هناك أيضًا قضية الموقف من مجلس الشورى، ونحن نرى ضرورة تقويته وتفعيله مستقبلا.

وقال رئيس حزب الحرية والعدالة: «أعود مجددًا لتأكيد ضرورة التنوع السياسي، فهذا أمر مطلوب وضروري؛ لأنه لا يمكن للوطن أن يمضي باتجاه واحد».

أما عن مطالب الأقباط، فهذه قضية أساسية بالنسبة لنا جميعًا، لقد كانت هناك مكالمة بيني وبين الأنبا «أرميا» لمعرفة اتجاهات ومطالب الأقباط من الدستور الجديد، وأود أن أؤكد هنا أنه لن تكون هناك أزمة بأي شكل من الأشكال، خصوصًا أننا متفقون على هوية الوطن، وحتى لو اختلفنا في الوسائل لكننا لن نختلف حول المبادئ والأصول».

وقال د. مرسي: «أما عن الجمعية التأسيسية وما طُرح خلال اللقاء الماضي، فأنا أقول لكم: كم بذلنا من جهد في الـ48 ساعة الماضية لإعادة اللُحمة مرة أخرى وإنهاء هذه الأزمة، وقد تم تكوين لجنة من 9 أعضاء من بينها عناصر لا تنتمي للحرية والعدالة، واتفقنا على أن يعطوا لأنفسهم فرصة ليروا ماذا سيفعلون في إنهاء هذه الأزمة، ومن بين أعضاء هذه اللجنة: د. عمرو حمزاوي ود. محمد البلتاجي وعصام سلطان وحاتم عزام ود. وحيد عبدالمجيد وغيرهم، وقد تحدثت معهم وطالبت ببذل كل الجهود لبحث السبل التي تضمن عدم السيطرة في الجمعية التأسيسية، وسوف يلتقون مرة أخرى في الثالثة من بعد ظهر السبت المقبل لكي يعود الجميع إلى الطاولة نفسها ويدرسوا القوائم والحالة القانونية، وهنا أقول: لدينا 20 احتياطيًا في حصة البرلمان و20 احتياطيًا في حصة الشخصيات العامة والهيئات، ولدينا 7 تعدوا الـ50٪ على رأسهم: د. حازم الببلاوي، وبالتالي يمكن أن يدخل إلى عضوية اللجنة، ولكي نُدخل شخصًا آخر

مـن الاحتياطي من غير المحسوبين على الحرية والعدالـة أو النور يتوجب علينا تخطي 15 احتياطيًا الآخرين، أي أن 15 شـخصًا لابد أن ينسـحبوا، هذا معناه أن يعاود المجلسـان انتخاب الاحتياطي بسـبب ضرورة حصول الشـخص المرشح على نسبة 50٪+1 من مجموع الأصوات».

وقـال د.محمد مرسـي: «أما بالنسـبة لقائمـة الاحتياطي من داخـل البرلمان، فهنـاك النائـب محمد العمدة وهو يحتـل رقم (11) في القائمـة؛ لأنه حصل على 81 صوتًا فقط وبذلك لم يتعد نسـبة الـ(50٪+1) أما كل الأسماء التي سبقته فهم جميعًا أعضاء في الحرية والعدالة والنور، وهذا معناه أن العشرة يجب أن ينسحبوا كما أن الانتخاب لابد أن يعاد مرة أخرى».

وهنـا تدخلـتُ وقلـتُ: إن نسـبة الــ(50٪+1) إن كانـت قـد انطبقـت علـى المرشـحين الأساسـيين ليس ضروريًا أن تنطبق علـى الاحتياطيين، ومن ثم يحق ضـم هذه الشـخصيات مباشـرة إلـى القائمة الأساسـية بعد تنـازل الآخرين الذين ينتمون إليكم.

وأكمل د.مرسـي حديثه بالقول: «أعود مرة أخـرى إلى توفيق الأوضاع، وهنا نحـن نعترف ونقول قد تكـون هناك بعض الأخطاء في البدايـة، نحن نعترف بها، ولكن إذا أردنا التغيير فلابد من العودة للمجلسين».

وقـال: «لقد طُـرح في الاجتمـاع الماضي اقتراح بإنشـاء لجـان نوعية ونحن مسـتعدون لذلـك، كمـا أننا مسـتعدون لأن نطلـب من أحـد الإخوة تـرك مكانه فـي عضوية الجمعية التأسيسـية لدخول د.حـازم الببلاوي، وأنا شـخصيًا أبديت استعدادي للجلوس مع جميع الغاضبين والاستماع إلى آرائهم».

وتحـدث بعد ذلك المهندس أبـو العلا ماضي (رئيس حزب الوسـط) وقال: أؤكد أن الاحتياطي يجب ألَّا يلتزم بنسـبة الـ(50٪+1) ، وهنا لديَّ اقتراح محدد بعـد أن درسـت القائمة وأسـماء الأساسـيين والاحتياطي، هناك ثلاثـة نواب في الاحتياطـي يمكـن أن يحلوا محل آخرين هـم «عماد جاد ومحمد العمدة وباسـل عادل».

أما عن قائمة الشخصيات العامة والهيئات في الاحتياطي فهي تتضمن: د.حازم الببلاوي ود.رباب المهدي ود.على الصاوي وسمير مرقس وهاني سري الدين ومحمد محسوب، وهؤلاء يمكن أن يحلوا على الفور محل أسماء ممن ينتمون للحرية والعدالة أو النور، وساعتها سيعود المنسحبون مرة أخرى إلى عضوية اللجنة.

وقال معتز محمد محمود (ممثل حزب الحرية): اقتراحي المحدد هنا مع ضرورة إجراء التغيير في اللجنة بهدف التوافق، إلَّا أن المطلوب بشكل عاجل هو:

- أن تبدأ اللجنة في ممارسة مهام عملها وتنتهي من إعداد الدستور.

- بعدها تجتمع القوى السياسية وتقوم بالتصويت على الدستور تمهيدًا لطرحه على الاستفتاء العام.

وتحدث د.رفعت السعيد (رئيس حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي) وقال: لقد استمعت أخيرًا إلى تصريح من د.سعد الكتاتني تضمن إنذارًا للمنسحبين وقال «سنمهلهم 5 أيام، وإذا لم يحضروا سنأخذ بدائل عنهم، ولا أحد يستطيع التدخل في شئون اللجنة التأسيسية».

وهنا تدخل محمد أنور عصمت السادات وقال: «كنت حاضرًا الاجتماع وهذا غير صحيح، الدكتور الكتاتني لم يقل ذلك».

وأكمل د.رفعت السعيد (رئيس حزب التجمع) حديثه بالقول: «أليس غريبًا ما نسمعه الآن؟ هل معقول أن يقتصر الأمر فقط على دخول د.حازم الببلاوي كما يقول د.محمد مرسي؟ مطلوب العودة للبداية، وهنا أعود وأقرر أنه ليس من حق مجلس الشعب أن يضع دستورًا وليس له الحق أيضًا في انتخاب الجمعية التأسيسية، أنا شخصيًا واحد من الموقعين على مذكرة أُرسلت لسيادة المشير تؤكد هذا الرأي، أما ما يقال، فهذا لا يليق، واضح أن هناك إصرارًا على الموقف».

وتحدث الفريق سامي عنان قائلًا: نحن لن نحجر على رأي، وإذا كان الغرض هو الوصول إلى حلول، فيجب أن تكون لدينا مقترحات.

وقال د.رفعت السعيد: الحلول يجب أن تكون من الطرفين.

وتحدث محمد أنور عصمت السادات (رئيس حزب الإصلاح والتنمية) بالقول: «خلال اجتماع الجمعية التأسيسية، كثيرون تحدثوا عن القلق في الشارع المصري ومنهم من هم محسوبون على التيار الإسلامي، وقالوا: لابد من محاولة إعادة المنسحبين، وقد تم طرح تشكيل لجان نوعية وموقع إلكتروني ومجموعات من خارج المائة، كما طُرحت أيضًا فكرة اعتذار البعض من الإسلاميين، وهذا يمكن أن يكون حلًا.. والأربعاء المقبل سيتقدم أعضاء الجمعية التأسيسية باقتراحات محددة في هذا الصدد وسنقوم بتقديم مقترحات لإعداد لائحة داخلية للجمعية التأسيسية».

وانتقد د. أحمد سعيد (رئيس حزب المصريين الأحرار) الموقف الذي أعلنه د.محمد مرسي، وقال: إنني لا أرى جدية في علاج المشكلة من الجذور.

وقال د.صلاح حسب الله (رئيس حزب المواطن مصري): أتصور أن هناك عدم تقدير لحجم الأزمة، لقد اختصر د.محمد مرسي الأمر في اسم أو اثنين، لقد جاء اعتذار المحكمة الدستورية عن عدم المشاركة في الجمعية التأسيسية ليؤكد أن هناك خطأ كبيرًا، والحلول التي تقدم بها د.محمد مرسي لا تمثل حلًا وإنما هي تؤكد أن هناك إصرارًا على المضي في الطريق ذاته.

وقال أحمد الفضالي (رئيس حزب السلام الديمقراطي): المادة (60) من الإعلان الدستوري هي مادة قاصرة لا تلبي الحاجة الشعبية لدستور يعبر عن قوى المجتمع، مطلوب من المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن يُصدر إعلانًا بتفسير هذه المادة متضمنًا ضوابط تشكيل اللجنة التأسيسية، أما غير ذلك فلن يؤدي إلى نتيجة، وأنا أحذر من خطورة الموقف.

وقال ناجي الشهابي (رئيس حزب الجيل): إن كلام د.محمد مرسي فيه بعض الإيجابيات، ولكن يجب الاتفاق على أن يكون للجان النوعية المزمع تشكيلها من قانونيين ومتخصصين حق الفيتو على مقترحات الدستور، بذلك نضمن وجود مرجعية متفق عليها.

وقال النائب محمد الصاوي: نحن نريد تهدئة الموقف وليس إشعال الشارع، ولذلك يتوجب التوصل إلى رؤية توافقية.

وقال د.مصطفى النجار رئيس حزب العدل: أنا أري أن ما يجرى حاليًا هو تطبيع مع الخطأ، وليس بحثًا عن حلول صحيحة، في البداية قيل 40٪ من داخل البرلمان و60٪ من خارجه، ثم بعد ذلك فوجئنا بأن النسبة أصبحت 50٪+50٪ واقتراحي هنا أن يتم تعليق عمل اللجنة التأسيسية انتظارًا للحكم القضائي المتوقع صدوره يوم 10 أبريل.

وتحدث المهندس محمد سامي (رئيس حزب الكرامة) وقال: دستور 71 صدر بقرار سيادي، فلماذا لا نحيل الأمر للمحكمة الدستورية؟ قضية الأمن القومي المصري هي مسئولية المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وهو صاحب شرعية، ولو احتكمنا إلى الشارع فإن شعبية المجلس الأعلى للقوات المسلحة سيثبت أنها أعلى من شعبية أي حزب سياسي، إن المطلوب هو سحب هذا الاختصاص بموجب مرسوم إعلان دستوري يضمن تمثيل القوى والأحزاب السياسية والأقباط في الجمعية التأسيسية.

وقال د.صفوت عبدالغني (ممثل حزب البناء والتنمية): إن التلويح بالقوة الشعبية خطر شديد، جميعكم وافقتم على التبديل والتغيير، فماذا حدث؟ إن من يقولون الآن إننا لم نكن موافقين مجافون للحقيقة، ولكن مع ذلك أقول إنه يجب تجاوز هذه الأزمة، بدخول مجموعة لتحل محل مجموعة أخرى، وأنا هنا أطالب الأقلية والأغلبية بشيء من المرونة.

ووجّه المشير طنطاوي كلامه إلى الدكتور محمد مرسي قائلًا له: ما رأيك الآن يا دكتور محمد؟!

قال د.محمد مرسي: ما أستطيع قوله قد قلته بكل وضوح وشفافية في إطار ما اتفقنا عليه، ونحن محتاجون لمزيد من الثقة في بعضنا البعض، إنني أدرك أن المرحلة الانتقالية هي فترة صعبة، تحدث فيها أخطاء وتجاوزات، وأنا أؤكد أن لدينا بعض الأخطاء وغيرنا كذلك، غير أننا متفقون على المبادئ، وهناك آليات عمل، لقد احتكمنا إلى الشعب والكل قال كلمته، وبالتالي نحن في حاجة للمزيد من الممارسة.

وقال د.السيد البدوي (رئيس حزب الوفد): ليس لدينا رفاهية في الوقت ولا في اللجوء للمحكمة الدستورية ولا غيرها، نحن نريد الوصول إلى نتيجة بأسرع ما يمكن، أنا لست قلقًا من المنتج النهائي للدستور، أنا واثق من التزامهم بذلك، بما يضمن دولة وطنية ديمقراطية حديثة أساسها حقوق المواطنة وتجرم التمييز بين المصريين، غير أن المطروح الآن هو أزمة ثقة حقيقية تقول بأن المنتج النهائي لن يكون معبرًا؛ ولذلك أقترح تشكيل لجنة فنية من 25 عضوًا يتم اختيارهم من رؤساء المحاكم العليا وأساتذة الحقوق وبعض الرموز العامة يكون لها حق الاعتراض على أي نص دستوري، ويُعاد النص مرة أخرى إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة ويصدر به قرار من المجلس.

نظر المشير طنطاوي: إلى د. محمد مرسي وقال: هل توافق على ذلك يا د.مرسي؟

رد د.مرسي: أنا لا أريد أن أكون سببًا في عدم الاتفاق من جهة، كما أننا لا نستطيع أن نلزم مجلسي الشعب والشورى من جهة أخرى، ممكن نقول، نطالب، نتمنى، ولكن دون إلزام للمجلسين، أنا واجبي أن ألتزم بما قلت عن الدستور، إن كنت أنا مكونًا من مكونات وضع هذا الدستور فأنا ملتزم بذلك، إنني أريد أن أُعلي من قيمة الاستفتاء على الدستور، فالضمانة الحقيقية هي الشعب، ولا أستطيع أو أملك أن أصادر إرادة مجلسي الشعب والشورى، بل

لا نملك حتى الانتقاص من الإجراءات التي تمت طبقًا للإعلان الدستوري، وبإرادة شعبية خولت للبرلمان أن يتخذ من الإجراءات ما يعبر عن هذا الشعب.

قال المشير طنطاوى: هذا دستور لكل الأجيال، نحن نريده دستورًا للحاضر والمستقبل ولكل المصريين بلا استثناء.

قال د.محمد مرسى: وأنا ملتزم أمامكم جميعًا بالمبادئ العامة، ودستور مصر يجب أن يعبر عن مصر كلها، وملتزم بالمبادئ والوثائق التي سبق أن جرى التوقيع عليها سواء ما يتعلق بوثيقة الأزهر أو وثيقة التحالف الديمقراطي وغيرها.

قال الفريق سامي عنان: المطلوب الاتفاق على الثوابت الأساسية التي تشكل اتفاقًا بين الجميع، وإذا جاء قرار القضاء مؤيدًا لقرار مجلسي الشعب أو الشورى أو رافضًا له، فيجب احترام حكم القضاء في كل الأحوال، ولكن المطلوب حاليًا على الأقل هو إحداث بعض التوازنات داخل التشكيلة الحالية للجمعية التأسيسية، ويجب أن ينصبَّ الحوار الآن على عملية الإحلال، وإذا وصلنا إلى هذا الحل التوافقي، نكون بذلك قد حققنا هدفًا مهمًا، أما حكم القضاء فعند صدوره سوف يلقى الاحترام في كل الأحوال.

قال د.نبيل دعبس: لقد ناقشنا الأمر داخل الحزب، واتفقنا على أنه لابد من الإحلال وتشكيل لجان نوعية ولجان للمراجعة.

قال د.عادل القلا (ممثل حزب مصر العربي الاشتراكي): لقد بذلنا جهدًا كبيرًا يجب أن يُتوج باتفاق واضح، مطلوب أن نعدل داخل الجمعية التأسيسية شريطة عدم الاخلال بالوضع القانوني.

قال د. حسام بدراوي (رئيس حزب الاتحاد): يجب التوصل إلى اتفاق واضح ومحدد يُنهي هذه الأزمة، ويضع حدًا للخلاف، وأظن أن هناك اقتراحات جادة قيلت يجب الأخذ بها.

وقال عمر المختار صميدة (رئيس حزب الاتحاد العربي): أطالب بالإسراع بتشكيل اللجان النوعية ووضع حد لهذا الخلاف.

أبو العلا ماضي: أمامنا ثلاثة خيارات:

1- ليس في الإمكان أبدع مما كان.

2-التعديل والتغيير.

3- تعليق عمل الجمعية التأسيسية.

واقتراحي هو دخول 3 من مجلس الشعب و6 من الشخصيات العام.

وقال د.أيمن نور (زعيم حزب غد الثورة): أود أن أتوجه بالشكر أولًا وأود القول إن 7٪ من التشريعات العادية تنشأ داخل البرلمان وأن 93٪ تأتي من خارجه، الجهات الفنية المختصة تنشئ الفكرة ثم تعرضها على البرلمان، والوثيقة التشريعية عادة ما تكون لأهل الصنعة، وكذلك صناعة الدستور لن تتم بواسطة مجموعة متفرقة من هنا أو هناك وإنما عبر لجنة فنية متخصصة، وأنا مع ضرورة الحل والتوافق السريع؛ لأن هناك أزمة تتصاعد.

وهنا تقدمت باقتراح مكون من ثلاث نقاط هي حصيلة الحوار خلال الجولتين، وهو:

اتفق الحاضرون على مطالبة الجمعية التأسيسية بالآتي:

أولا: بحث السبل الكفيلة بإيجاد وتمثيل فاعل لجميع الأحزاب والقوى السياسية والمجتمع المدني والشخصيات العامة، بما يضمن مشاركة عدد مناسب منهم ممن تم انتخابهم في قوائم الاحتياطيين في عضوية الجمعية التأسيسية المكلفة بوضع الدستور وبما يحقق التوازن المأمول في عضوية اللجنة.

ثانيًا: تأكيد ما سبق أن اتفقت عليه الأحزاب والقوى السياسية والشعبية من مبادئ عامة لصياغة الدستور، شريطة أن تكون وثيقتا الأزهر والتحالف الديمقراطي للأحزاب والقوى السياسية مرجعية أساسية لمواد الدستور مؤسسة لدولة وطنية ديمقراطية دستورية حديثة أساسها المواطنة وسيادة القانون، وتكفل حرية الفكر وحرية العقيدة وتجرم التمييز بين المصريين على أساس الدين أو

العِرق أو الجنس، وتكفل حرية ممارسة الشعائر الدينية وتدعم الوحدة الوطنية.

ثالثًا: المطالبة بالبدء في تشكيل لجان نوعية فنية تكون مهمتها: معاونة الجمعية التأسيسية وتقديم جميع الخبرات الفنية في إعداد وصياغة ومراجعة النصوص الدستورية، بما يضمن التوازن ويحقق المصلحة الوطنية في جميع النصوص والمواد الدستورية.

وقد جرى حوار حول الاقتراح المطروح وتم الاتفاق في النهاية على مضمون ما تضمنه، وقد أثنى المشير طنطاوي والفريق سامي عنان على هذا التوافق، وتم الاتفاق على تكليفي بإعلانه على الشعب، وانتهى الاجتماع بعد أربع ساعات متواصلة لتصبح الكرة في ملعب حزبي الحرية والعدالة والنور.

خطوتان إلى الخلف

جاء الاجتماع الثالث في 15 من أبريل 2012، ليتضمن حوارًا وجدلًا حول المضامين ذاتها، إلّا أن صدور حكم من محكمة القضاء الإداري بحل الجمعية التأسيسية للدستور قد أضاف على جدول الأعمال عبئًا كبيرًا..

وفي هذا الاجتماع كان المشير طنطاوي يرى أنه ليس من المتصور إجراء انتخابات رئاسية دون وضع دستور للبلاد؛ لأن ذلك أمر خطير وقد يجرُّنا إلى مشكلات عديدة.

لقد وافق عدد كبير من الحاضرين لهذا الاجتماع على ما طرحه المشير، بل إن ممثلي الحرية والعدالة والنور لم يرفضوا هذا الحديث، وإنما كان حديثهم يدور حول ضرورة البحث عن مخرج للأزمة بعد حكم محكمة القضاء الإداري.

كان الصحفيون موجودين في فناء مبنى وزارة الدفاع ينتظرون البيان الصادر عن اجتماع المجلس العسكري بقادة الأحزاب والنواب المستقلين.

وفي المؤتمر الصحفي نقلتُ للصحفيين رؤية المشير، التي فسرها البعض بأنه لن تكون هناك انتخابات لرئاسة الجمهورية دون التوصل إلى وضع دستور جديد.

.. وقامت الدنيا ولم تقعد

لقد بدأ المحللون السياسيون وبعض قيادات الأحزاب يناقشون الأمر، كل من وجهة نظره، في وسائل الإعلام والمنتديات الفكرية، وبدأ كل يفسر تصريح المشير طنطاوي وفقًا لرؤيته.

هناك مَنْ رأى أن ما طرحه المشير هو الخيار السليم وأنه لا يُعقل أن تجرى انتخابات لرئاسة الجمهورية دون النص على سلطات الرئيس وتحديد طبيعة النظام السياسي الحاكم بالبلاد «رئاسي - مختلط - برلمانى».

وآخرون رأوا على الجانب الآخر أن الهدف من وراء طرح هذا الشرط هو وضع الجميع أمام خيار واحد ووحيد، وهو تأجيل انتخابات الرئاسة؛ لضمان استمرار الأزمة، ومن ثم ضمان بقاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مقعد الحكم! وبالرغم من أن المشير أكد خلال عدة اجتماعات وتصريحات سابقة أن المجلس الأعلى سوف يسلم السلطة لإدارة مدنية منتخبة في نهاية شهر يونية المقبل، فإن البعض لا يزال مُصرًّا على تفسير الكلمات والمقولات وفقا لما يراه متوافقًا مع رؤيته ومواقفه.

لقد أعلن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي على لسان حسين عبدالرازق (عضو المكتب السياسى) في اليوم التالي لهذا الاجتماع «أنه كان من المنطقي أن يتم وضع الدستور قبل انتخابات مجلسي الشعب والشورى، وقبل انتخابات رئاسة الجمهورية، إلَّا أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة تمسك بهذا التسلسل غير المنطقى» وقال عبدالرازق «إنني لا أمانع في وضع الدستور قبل انتخابات الرئاسة حتى يتسنى لنا أن نعرف نظام الحكم في مصر وهل سيكون برلمانيًا أم رئاسيًا أم مختلطًا»، وأوضح «أنه يجب على الأحزاب الاتفاق على رؤية مشتركة تضمن تشكيل لجنة تأسيسية تضم كل طوائف الشعب المصري حتى يتسنى وضع الدستور قبل موعد إجراء انتخابات الرئاسة».

لقد أثار اجتماع المشير حسين طنطاوي والفريق سامي عنان وعدد من أعضاء المجلس مع رؤساء الأحزاب وبعض النواب المستقلين ردود فعل متضاربة داخل حزب الحرية والعدالة، ففي الوقت الذي أيد فيه د.محمد مرسي رئيس الحزب المقررات التي توصل إليها الاجتماع، أعلن د.محمد البلتاجي (عضو الهيئة العليا للحزب) أن أزمة الجمعية التأسيسية للدستور هي فرصة للتوافق

وتصحيح الأخطاء السابقة، بعيدًا عن مرجعية المجلس العسكري ودون الدخول في أخطاء جديدة.

وزعم البلتاجي أن اجتماع المجلس العسكري مع رؤساء الأحزاب السياسية يوم 15 من أبريل قد وقع في ثلاثة أخطاء:

أولا: استدعاء المجلس العسكري للدخول في موضوع هو دستوري ومن اختصاص مجلسي الشعب والشورى.

ثانيًا: الحديث عن حتمية الانتهاء من وضع الدستور قبل الانتخابات الرئاسية، وهو الأمر الذي يستدعي عوامل القلق فيما وراءه.

ثالثًا: القبول بالتشكيل الكامل من خارج المجلسين، وهو انتقال غير مبرَّر من مغالاة في تمثيل المجلسين إلى استبعاد تام للبرلمان.

لقد كان هذا الكلام مناقضًا تمامًا لما صرح به د.محمد مرسي (رئيس حزب الحرية والعدالة) في المؤتمر الصحفي الذي أعقب اللقاء مع المجلس العسكري؛ حيث قال: «نحن متفقون على أن اللجنة يجب أن تمثل كل شرائح الشعب المصري، وسنعمل بأسرع ما يمكن لإنهاء وضع الدستور في الموعد المحدد».

لقد طلب مني الدكتور محمد مرسي وآخرون الاتصال على الفور بالدكتور سعد الكتاتني (رئيس مجلس الشعب) لتحديد موعد لعقد اللقاء الذي جرى الاتفاق عليه خلال الاجتماع وبحيث يشارك رؤساء الأحزاب الممثلة بالبرلمان وبعض النواب المستقلين مع رؤساء الهيئات البرلمانية للأحزاب داخل مجلسي الشعب والشورى للاتفاق حول قواعد تشكيل الجمعية التأسيسية، ثم العودة مرة أخري يوم الأحد 21 من أبريل 2012 للاجتماع مع رئيس المجلس الأعلى وإعلان ما تم التوصل إليه تمهيدًا لتوجيه الدعوة من قِبل رئيس المجلس الأعلى إلى مجلسي الشعب والشورى للانعقاد وانتخاب الجمعية التأسيسية والبدء فورًا في إعداد الدستور.

يومها قلت للدكتور محمد مرسي: لماذا لا تبلغه أنت بما تم الاتفاق عليه، فقال لي: أنا أعرف أنه صديقك وسيقبل بالأمر على الفور طالما أن بيننا اتفاقًا.

بعد انتهاء أعمال اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة مع رؤساء الأحزاب والنواب، كان طبيعيًا أن نتحدث إلى وسائل الإعلام، مضى المشاركون جميعًا إلى حيث تقف وسائل الإعلام، في هذا الوقت طلبت من المشير طنطاوي أن يجلس مع د. محمد مرسي لإنهاء حالة التوتر التي جاءت على خلفية الخلاف الحاد بين الإخوان والمجلس العسكري فقال لي المشير إنه ملتزم بموعد آخر، وقال لي سأكلف اللواء عبد الفتاح السيسي واللواء محمد العصار واللواء ممدوح شاهين بالجلوس معه بشرط أن تحضر أنت الاجتماع معهم ، وبالفعل جلسنا معًا في الصالون الملحق بقاعة الاجتماعات بمكتب المشير.. وحضرنا بالفعل وبدأ الاجتماع بكلمة مني عن ضرورة إنهاء الأزمة وقلت إن د. مرسي لديه رؤية والمجلس العسكري لديه رؤية، ومن المهم التوصل إلى قاسم مشترك ثم تركت الاجتماع وخرجت للمشاركة في الموعد الصحفي .

قبيل أن ينتهي المؤتمر الصحفي بقليل، جاء د.محمد مرسي بعد أن أنهى اجتماعه مع القادة العسكريين وكان مرتاحًا من هذا اللقاء.

بعد انتهاء المؤتمر الصحفي وانصراف العديد من القيادات الحزبية بدأنا نتجول أنا والدكتور محمد مرسي في حديقة وزارة الدفاع، كان الدكتور مرسي قلقًا من التطورات المتوقعة في الفترة المقبلة.

- قال لي: هل تعتقد أن «أصحابك» جادون في تسليم السلطة، وكان يقصد أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة.
- قلت له: أنا أعتقد أنهم جادون، وأنا أقول لك هذا الكلام بكل ثقة.
- قال لي: إذن لماذا يفتعلون الأزمات مع الإخوان؟
- قلت له: هم لا يفتعلون أزمة يادكتور، ولكن هناك أطراف في الجماعة تتعمد استفزاز المجلس العسكري، أنا أعتقد جازمًا أن المجلس العسكري ليس صاحب مصلحة في نجاح هذا الشخص أو ذاك.

- قال لي: ولكن مجريات الأحداث ربما تغير توجهاتهم.

- قلت له: أريد أن أحكي لك حكاية ياد.مرسي .. أثناء انتخابات مجلس الشورى، كنت في اليوم التالي مع الفريق سامي عنان في مكتبه، سألته من سيفوز في مجلس الشورى ياسيادة الفريق، فقال لي: الحرية والعدالة طبعًا، ليست هناك قوى أخرى يمكن أن تنافسهم في الوقت الحالي، لقد سألتني ابنتي أثناء ذهابها للإدلاء بصوتها عن الحزب الذي تعطيه صوتها، فقلت لها: الحرية والعدالة طبعًا.

- قال د.مرسي: معقولة؟

- قلت له: هذه هي حقيقة الأمور، لا أحد لديه موقف مسبق منكم.

كان انطباع د.مرسي عن المشير والفريق عنان جيِّدا، قال أنا أثق فيهما، كما أنه أشاد بمن شاركوه اللقاء منذ قليل من قادة المجلس العسكري.

تواعدنا على التواصل، وقال سنبقى على اتصال إلى حين انتهاء أزمة الجمعية التأسيسية، ولو حدث أي جديد مع د.سعد الكتاتني ضعني معك في الصورة.

كنت في يوم الثلاثاء 17 من أبريل 2012 التقيتُ رئيس مجلس الشعب وأبلغته بالقرارات التي تم اتخاذها، خصوصًا ما يتعلق منها بالاجتماع المشترك بحضور رؤساء الأحزاب ورؤساء الهيئات البرلمانية، واقترحت عقد اللقاء على الفور يوم الأربعاء 18 من أبريل.. إلَّا أن د.الكتاتني طلب أن يكون الاجتماع في الحادية عشرة من صباح الخميس 19 من أبريل نظرًا لأنشغاله في جلسات المجلس.

وأمام هذه التطورات كان أمام المجلس الأعلى للقوات المسلحة أحد خيارين:

- إمَّا إلغاء الاجتماع الذي كان مقررًا عقده يوم الأحد 21 أبريل مع الأحزاب الممثلة في البرلمان وبعض النواب المستقلين، بسبب عدم تمكنهم

من الاجتماع مع بقية الأطراف للتوصل إلى اتفاق حول معايير تشكيل الدستورية يتم الإعلان عنه يوم الأحد.

- وإمَّا الاستمرار في عقد الاجتماع، انطلاقًا من مسئولية المجلس الأعلى عن إنهاء هذه الأزمة، وبدء الخطوات العملية لوضع الدستور في موعده المحدد، والانتهاء منه قبل الانتخابات الرئاسية.

وبعد مناقشات ومداولات قرر المجلس الأعلى الاستمرار في دعوة الأحزاب للاجتماع، إلَّا أنه طلب إرجاء الموعد إلى الخميس 26 من أبريل وذلك للاستماع إلى وجهات نظر عدد من الفقهاء وأساتذة القانون الذين اجتمع بهم الفريق سامي عنان (رئيس الأركان) مساء الأحد 21 من أبريل وظل حتى وقت متأخر من صباح اليوم التالي.

كان الاتجاه السائد داخل حزب الحرية والعدالة حتى هذا الوقت هو عدم إعلان الموقف النهائي من قضية الدستور وموعده، إلَّا بعد فترة من الوقت، ولحين مناقشة الأمر من جميع أبعاده.

وبالفعل جاء الرد على لسان المهندس خيرت الشاطر (النائب الأول لمرشد الإخوان المسلمين)، الذي أكد خلال حديث تليفزيوني مع برنامج الحقيقة على قناة دريم مساء يوم 24 من أبريل 2012 أن الجماعة استقرت على ضرورة إعداد الدستور بعد انتخابات الرئاسة، لأنه من المستحيل عمليًا الانتهاء من وضع الدستور خلال شهرين، خصوصًا أن هناك مواد كثيرة ذات صيغة خلافية، مثل النظام الرئاسي، أم البرلماني، وكذلك نسبة العمال والفلاحين التي يعترض عليها البعض ويؤيدها البعض الآخر.

وقال الشاطر إن تأجيل وضع الدستور لن يعطل الانتخابات الرئاسية حيث يمكن أن يستمد رئيس الجمهورية القادم سلطاته من الإعلان الدستوري بديلًا عن المجلس العسكري إلى أن يتم تحديد صلاحياته وفقًا للدستور.

وأشار إلى أن الهيئة التأسيسية التي ستجتمع قبل الانتخابات الرئاسية يمكن أن تضع بابًا للدستور يتعلق بالمرحلة الانتقالية، وأنه سينجم عن ذلك أنه في حال تأييد رئيس الجمهورية المنتخب للنظام الرئاسي، وكانت الهيئة التأسيسية للدستور قد قررت النظام المختلط، هنا يقبل الرئيس أم يغير رأيه أو يتم إجراء انتخابات جديدة!!

لقد حسم هذا الموقف الجدل الذي كان يدور حول حقيقة موقف الإخوان المسلمين وحزبها الحرية والعدالة، وبدا أن هناك اتجاهًا قويًّا بتأجيل وضع الدستور إلى ما بعد انتخابات الرئاسة، وهو عكس ما كان يصرح به د.محمد مرسي (رئيس حزب الحرية والعدالة) في أوقات سابقة!!.

أما الدكتور محمد البرادعي فقد أعلن بدوره عن موقفه بالقول: «إن انتخاب رئيس جديد لمصر وفقًا للإعلان الدستوري يحمل في طياته ثغرات جوهرية، متسائلًا: «من هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ومَنْ سيعلن الحرب»؟.

وطالب البرادعي الأحزاب الممثلة بالبرلمان بسرعة الانتهاء من كتابة الدستور قبل إجراء انتخابات الرئاسة.. محذرًا من الاستخفاف بأهمية الدستور!!

لم يكن المشير طنطاوي بعيدًا عن هذا الرأي ففي أكثر من لقاء معه أكد المشير طنطاوي أن المجلس الأعلى مصمم على تسليم السلطة في 30 من يونية المقبل، وأن انتخابات الرئاسة لابد أن تجرى في موعدها.. ولكن بشرط وضع الدستور أولًا، كان من الواضح أن المجلس الأعلى غير راضٍ تمامًا عن تأجيل وضع الدستور إلى ما بعد انتخابات الرئاسة، ومصمم على تسليم السلطة في الموعد المحدد وهو نفس ما أكده الفريق سامي عنان خلال لقائه يوم الأحد 21 من أبريل 2012 مع عدد من خبراء القانون وأساتذة القانون الدستوري؛ حيث أعلن أنه لا تراجع عن إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها المحدد وتسليم السلطة في موعد أقصاه 30 يونية المقبل، مشيرًا إلى أن القوات المسلحة غير طامعة في السلطة وأن هدفها الرئيسي هو العبور بالبلاد إلى بر الأمان.

وفـي الوقـت الذي صرح فيه مصـدر قضائي لصحيفة الأهرام بأن دسـتور 71 مازال قائمًا وفقًا لحكم المحكمة الإدارية العليا في 17 من مارس من عام 2011، وأنه وفقًا لذلك يمكن العمل بهذا الدسـتور إلى فترة من الوقت، فإن المشـاركين فـي اللقاء مع الفريق سـامي عنـان رفضوا دعوة بعض التيارات إلى إحياء دسـتور 1971 كدستور مؤقت والعمل به لحين كتابة الدستور الجديد!

لقد بدا واضحًا خلال هذا اللقاء أن العديد من أساتذة القانون يفضلون إدخال تعديـلات علـى الإعـلان الدسـتوري المعمول بـه حاليًا لتحديد سـلطات رئيس الجمهوريـة واختصاصاته، وهو ما يعني أن الرأي الغالب في هذا الاجتماع الذي حضره ثلاثون من الفقهاء الدسـتوريين يقضي بضرورة التمهل في وضع الدستور بهـدف الاتفاق علـى رؤية مجتمعيـة لإعداد دسـتور معبر عن آمـال وطموحات المصريين.

لقد وضح من خلال المناقشـات أن هناك إصرارًا على أن تشمل المعايير التي سـيتم الاتفاق عليها، فيما يتعلق بتشكيل الجمعية التأسيسية ضرورة انتخاب هذه الجمعيـة من خارج أعضـاء البرلمان، وبما يضمن تمثيـلًا حقيقيًا لقوى المجتمع المدني.. غير أن ممثلي التيار الإسلامي كان لهم رأي آخر.

البحث عن حـل

في مســاء الأربعاء 25 من أبريل 2012، أجرى الإعلامي أحمد منصور حديثًا مع د.سعد الكتاتني (رئيس مجلس الشعب) بثته قناة الجزيرة الفضائية، وقد وجه الكتاتنـي في هذا الحديث إنذارًا أخيرًا للحكومة وأمهلها موعدًا لا يتجاوز الأحد 29 أبريـل 2012 لكـي تعلن عن اسـتقالتها، وإذا لم تقدم هذه الاسـتقالة، فيجب على المجلس العسكري أن يقيل هذه الحكومة، وإلَّا فإن البرلمان سوف يبدأ بعد هذا اليوم إجراءات سحب الثقة منها، وهدد بأن المجلس لن يتعامل معها نهائيًّا.

كنــت قد تعمدت عدم الكشـف عـن تفاصيل اللقـاء الثلاثي الـذي جرى بين الجنـزوري ود.الكتاتنـي بحضور الفريق سـامي عنان يوم 22 مـن مارس 2012، رغـم أننـي كنت أعرف تفاصيلـه كاملة من خـلال الثلاثة الذيـن رووا لي الوقائع ذاتهـا.. فإنني فوجئت بالدكتـور الكتاتني يعلن في الحديث مـع قناة الجزيرة عن هـذا اللقاء الثلاثي للمرة الأولى، وفاجأني وفاجأ الـرأي العام بالقول إن الدكتور الجنزوري هدده بحل مجلس الشعب عندما قال له أمام الفريق «سامي عنان» «إن قرار حل المجلس موجود في درج المحكمة الدستورية، ممكن أن يصدر في أي وقت» وأشـار إلى أنه لا يعتبر هذا الأمر تهديدًا من الجنزوري وإنما اسـتقواء منه بالمجلس العسكري.

وفي هذا المســاء اتصل بـي الدكتور الجنزوري وحكي لـي تفاصيل الحديث الذي لم أكن قد شـاهدته على شاشـة «قناة الجزيرة»، وراح الجنزوري يؤكد عدم صحـة ما أثـاره الكتاتني من أنه هدد بأن قرار حل مجلس الشـعب يقبع في أدراج

المحكمة الدستورية، ثم دعاني إلى اللقاء يوم الجمعة 27 من أبريل 2012 مع مجلس إدارة الاتحاد العام لعمال مصر، وهو اللقاء الذي رتبت له مع رئيس الوزراء بعد أن طلب مني ذلك رئيس الاتحاد د.أحمد عبدالظاهر. حاولت الاعتذار عن عدم الحضور لارتباطي بموعد سابق، إلَّا أن الدكتور الجنزوري أصر على حضوري هذا اللقاء الذي عُقد قبل صلاة الجمعة.

قبلها كنت قد اتصلت بالفريق سامي عنان وسألته عن التهديد الذي تحدث عنه د.سعد الكتاتني فقال: إن ذلك لم يحدث، بل إن كلام د.الجنزوري كان عابرًا، ولم يكن يقصد من ورائه أي تهديدات، بل كان كلامًا مرسلا حول ما يتردد عن وجود مؤشرات قد تدفع المحكمة الدستورية إلى الأخذ بالطعن المرفوع من المحكمة الإدارية العليا حول بطلان قانون انتخاب مجلسي الشعب والشورى.

وفي يوم الجمعة حضرت اللقاء الذي عُقد بين الجنزوري والاتحاد العام لعمال مصر في وقت مبكر من الصباح، في بداية اللقاء تحدث الدكتور الجنزوري عن الأزمة الراهنة مع نواب حزب الحرية والعدالة في البرلمان، فشرح الموقف تفصيليًا ثم تعرض لحديث د.سعد الكتاتني مع قناة الجزيرة وقال:

«إن ما ذكره الدكتور سعد الكتاتني في حديثه لقناة الجزيرة لا أساس له من الصحة، وقال: أنا لم أهدد الكتاتني في لقائي معه بحضور الفريق سامي عنان بحل مجلس الشعب، هذا لم يحدث، وما قاله أمر لا يقبله منطق ولا عقل». وقال: «كيف أقول إن الحكم بحل مجلس الشعب في أدراج المحكمة الدستورية، وأنا لا أعلم ولا أحد يعلم قرار المحكمة؟!.. هذا غير حقيقي، وأنا أستشهد بشهادة الفريق سامي عنان».

وقال الجنزوري بلغة حاسمة: «أنا لن أستقيل كما يطلبون، والحَكَم بيننا هو الإعلان الدستوري الذي لا يعطي الحق للبرلمان في سحب الثقة، وأن ما يجري ضد الحكومة هو صدام مدبر وله أهدافه».

وقد طلبت الكلمة في هذا اللقاء ورويت ما سمعته من الدكتور الجنزوري بعد انتهاء الاجتماع في 23 من مارس 2012 وما سمعته من الدكتور سعد الكتاتني صبيحة عقد اللقاء المشترك لمجلسي الشعب والشورى في 24 من مارس نفسه بقاعة المؤتمرات لانتخاب الجمعية التأسيسية، وكذلك ما سمعته من الفريق سامي عنان، وكلها روايات أشارت إلى أن لغة الجنزوري لم تحوِ تهديدًا أو تلميحًا بذلك، بل كانت حديثًا عاديًا لا أكثر.

استأذنت رئيس الوزراء ومضيت، حيث كنت مرتبطًا بصلاة الجمعة مع أبناء دائرتي الانتخابية في حلوان، بينما استمر لقاء الجنزوري بأعضاء مجلس إدارة الاتحاد العام لعمال مصر، ثم أعقبه بعد الصلاة باجتماع آخر مع اتحاد النقابات العمالية المستقلة.

في يوم الجمعة 28 من أبريل 2012 عاد الدكتور سعد الكتاتني للرد على تصريحات الجنزوري عندما راح يؤكد في بيان صحفي نفيه لما ردده رئيس الحكومة من أنه هدده بحل مجلس الشعب واستشهد بالفريق سامي عنان رئيس الأركان، وقال إنه أثناء اللقاء الذي جمعه بالجنزوري في حضور الفريق عنان قال للجنزوري: «إن الإعلان الدستوري وإن كان قد خلا من حق البرلمان في سحب الثقة، إلَّا أن الأعراف البرلمانية، بل دستور 71 منحا البرلمان حق رفض بيان الحكومة، وعلى الحكومة التي يتم رفض بيانها أن تستقيل احترامًا لرغبة الشعب، وإن لم تفعل هي ذلك فعلى المجلس العسكري أن يقوم بإقالتها استجابةً أيضًا للشعب واحترامًا لبرلمانه المنتخب».

وقال: هنا رد الدكتور الجنزوري بالقول «إن الطعن المقدم لحل البرلمان موجود في أدراج المحكمة الدستورية ويمكن إخراجه في أي وقت»، وهو ما رد عليه رئيس مجلس الشعب بأنه لا أحد يستطيع حل البرلمان إلَّا البرلمان نفسه؛ لأن الإعلان الدستوري عندما لم يمنح حق سحب الثقة من الحكومة لم يمنح المجلس العسكري حق حل البرلمان أيضًا. وأوضح أنه إذا صدر بالفعل حكم من المحكمة الدستورية العليا فإن الجهة الوحيدة التي تستطيع حل البرلمان هي

البرلمان نفسه الذي يمكن أن يناقش الحكم ويمكن أن ينفذه احترامًا لأحكام القضاء، وحتى لا يكون برلمان الثورة المنتخب مثل برلمانات الحزب الوطني المزورة التي كانت تضرب بأحكام القضاء عرض الحائط.

ومع اشتداد الحملة الإعلامية، التي راحت تحلل وتدقق وتستخدم لغة الإثارة أحيانًا، بدا أن البلاد أمام أزمة عنيفة تهدد الاستقرار السياسي في البلاد.

وفي يوم الأحد 29 من أبريل 2012 كانت اللجنة التشريعية بمجلس الشعب قد عقدت اجتماعًا في وقت مبكر من الصباح أعلنت فيه تحفظها على الاتفاق الذي تم التوصل إليه بعد ظهر السبت 28 من أبريل حول تشكيل الجمعية التأسيسية بحضور رؤساء الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان وفي مقدمتهم: د.عصام العريان وحسين إبراهيم عن حزب الحرية والعدالة مع رئيس المجلس العسكري ونائبه وعدد من أعضاء المجلس وعدد من النواب المستقلين.

كان الرفض يقوم على حجة أن البرلمان هو صاحب القرار الوحيد بمقتضي المادة (60) من الإعلان الدستوري، وأن اللجنة التشريعية لن تسمح بأي تدخل من أية جهة كانت في الاختصاص المفوض لها من مجلس الشعب بالاتفاق مع الأحزاب وقوي المجتمع المدني حول المعايير التي تضمن تشكيل الجمعية التأسيسية في ضوء حكم محكمة القضاء الإداري.

في هذا الوقت التقيت د.سعد الكتاتني (رئيس المجلس) وكان حاضرًا معه حسين إبراهيم (رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الحرية والعدالة) وتساءلت عن مغزى قرار اللجنة التشريعية في مواجهة الاتفاق الذي تم التوصل إليه بالأمس، فكانت الإجابة: «هذه وجهة نظرهم».

وبينما الحوار كان مستمرًا دخل علينا وزير شئون مجلسي الشعب والشورى المستشار محمد عطية وانتحى بالدكتور سعد الكتاتني جانبًا ودار بينهما حوار حول مدى قانونية سحب الثقة من الحكومة، خصوصًا أن المجلس أعلن أنه سوف يناقش ثلاثة استجوابات ضد الحكومة يوم الإثنين 30 من أبريل 2012 بعدها تبدأ إجراءات سحب الثقة، ثم عرفت بعد ذلك أن ممثل الحكومة قال

للكتاتني: «أعرف أنكم أعلنتم أنكم لن تتعاملوا مع الحكومة، وأنا سأبقى في غرفة الحكومة المجاورة للقاعة العامة للمجلس، وإذا أردتم حضوري أنا جاهز».

وخلال الجلسة تصاعدت الأوضاع سريعًا، وتحدث رئيس المجلس عن موقف الحكومة ورفضها تقديم الاستقالة، وأُعطيت الكلمة لعدد من النواب للتعبير عن رأيهم، وبدا أن هناك تيارين أساسيين:

- الأول يطالب باستقالة الحكومة أو إقالتها من المجلس العسكري.

- والثاني يرفض بيان الحكومة، لكنه يطالب بعدم سحب الثقة منها، وتركها تمارس مهامها حتى الانتخابات الرئاسية.

وقد تحدث النائب أمين اسكندر مطالبًا بضرورة المصالحة ولم الشمل، وتحدثتُ من بعده أطالب بالمبادرة ذاتها، إلّا أن الدكتور الكتاتني قاطعني بشدة بالقول: أنت تعرف من هو المسئول عن هذه الأزمة، وعندما قلت له: كلنا متهمون والوطن مستهدف.. ثار نواب حزب الأغلبية وقال الكتاتني: «المجلس ليس متهمًا» وتصاعدت المشادة، فقرر أن يقطع كلمتي وأن يمنح الكلمة على الفور للنائب محمود السقا (رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد).

في هذا الوقت تقدم كل من حسين إبراهيم ود.عصام العريان باقتراح يقضي بتعليق جلسات المجلس لمدة أسبوع لممارسة الضغط على الحكومة وإجبارها على الاستقالة، وأخذ د. الكتاتني الرأي وطرح الاقتراح على المجلس فوافقت الأغلبية ممثلة في نواب حزب الحرية والعدالة، وثار الآخرون، وقرر عدد كبير من الأعضاء - في مقدمتهم نواب حزب النور - الاعتصام داخل قاعة البرلمان احتجاجًا على هذا القرار.

بعدها بقليل التقى وفد من عدد كبير من النواب الدكتور سعد الكتاتني وأعربوا عن احتجاجهم على هذا الموقف الذي جرى دون التشاور مع أحد، مما استدعى من د.الكتاتني الاعتذار عن الطريقة التي جرى بها اتخاذ القرار، غير أن هناك أكثر من 190 نائبًا وقَّعوا على وثيقة يعلنون فيها رفضهم ما جرى، ويطالبون الدكتور الكتاتني بالاعتذار.

الاجتماع الحاسم

في 28 من أبريل كان الاجتماع الرابع للأحزاب الممثَّلة بالبرلمان وبعض المستقلين، مع رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ونائبه وعدد من أعضاء المجلس العسكري لبحث أزمة تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور.

كانت الاجتماعات الثلاثة الماضية قد مهدت لهذا اللقاء الأخير الذي صمم المشاركون فيه على إنهاء الأزمة وفتح الطريق أمام بدء الخطوات العملية لإجراء انتخابات الجمعية التأسيسية المكلفة بوضع الدستور، والانتهاء منه في أسرع وقت وقبيل إجراء الانتخابات الرئاسية.

منذ بداية الاجتماع، الذي شارك فيه نحو 20 حزبًا إضافة إلى أربعة من المستقلين هم: مصطفى بكري وياسر القاضي وماريان ملاك ومحمد أبو حامد، كان المشير طنطاوي واضحًا ومحددًا في كلمته عندما قال: «لقد طلبنا المرة الماضية معرفة رأيكم النهائي فيما يتعلق بتشكيل الجمعية التأسيسية حتى ننتهي سريعًا من هذه الخطوة ولا نتأخر في وضع الدستور والانتهاء منه».

نظر المشير إلى الحاضرين وقال: عندما نتأخر في وضع الدستور، فهذا لن يكون مقبولاً، نحن نريد وبأسرع ما يمكن الانتهاء من أعمال الجمعية التأسيسية، ولذلك أنا أسألكم: ماذا فعلتم؟ وهل أنجزتم ما وعدتم به في المرة الماضية؟!

كان المشير يقصد بسؤاله معرفة ما تم التوصل إليه في ضوء التعهد الذي أخذه الحاضرون على أنفسهم في الاجتماع السابق الذي عُقد يوم الأحد 15 من أبريل 2012 مع ممثلي الهيئات البرلمانية للأحزاب وبمشاركة رئيسي مجلسي الشعب

والشورى للتوصل إلى اتفاق حول معايير اختيار الجمعية التأسيسية في ضوء حكم القضاء الإداري الذي قضى ببطلان إجراءات انتخاب الجمعية التأسيسية، لمخالفتها لنص المادة 60 من الإعلان الدستوري.

وكانت الاجابة أن ما تعهد به الحاضرون لم يتحقق؛ لأن الاجتماع المقصود لم يحدث من الأساس بعد أن جرى إسناد بحث هذه القضية إلى اللجنة التشريعية بمجلس الشعب، والتي كُلفت بعقد 4 جلسات استماع للأحزاب وقوى المجتمع المدني للاستماع إلى وجهات نظرها تمهيدًا لاعتماد هذه الإجراءات والقواعد التي سيجرى بمقتضاها تشكيل الجمعية التأسيسية.

في هذا الوقت ، كانت هناك اجتماعات أخرى تجري بعيدًا عن اجتماعات اللجنة التشريعية، وشارك في هذه الاجتماعات العديد من الأحزاب والقوى السياسية وكان في مقدمتها حزبا الحرية والعدالة والنور السلفي .

طلب د. أيمن نور الكلمة من المشير طنطاوي، وراح يشرح تفاصيل ما جرى خلال هذا اللقاءات، حيث أكد أن هناك خلافًا في وجهات النظر على نسبة التصويت على المواد الدستورية الخلافية، وأن هناك من يصر على نسبة 50٪+1 وكان يقصد بذلك حزبي الحرية والعدالة، والنور، وبقية القوى كانت تصر على أن التصويت يجب أن يتم بنسبة الثلثين والثلث، وكان الهدف من وراء ذلك هو ضمان موافقة الأغلبية المطلقة على المواد الدستورية المختلف عليها.

واستكمل د.السيد البدوي الحديث بالقول: لقد قطعنا شوطًا كبيرًا في طريق التوافق، بعد أن وصلنا إلى معايير الاختيار التي حددها بنسب قال إنها لقيت تجاوبًا من الجميع: الأحزاب وقوى المجتمع المدني، وأساتذة القانون الدستوري والقضاة والاتحادات والنقابات والهيئات والمؤسسات الدينية، بما يفضي إلى تمثيل يشمل هذه المؤسسات جميعًا.

وقال البدوي : إن المشاركين جميعًا أكدوا على أن التوافق يجب أن يكون هو الأساس، وأن الاختلاف فقط هو في نسبة التصويت على المواد الدستورية،

لاسيما بعد أن بدا أن غالبية الحاضرين يرفضون التصويت لصالح الرأي الحاسم في المواد الدستورية بنسبة 50٪+1، غير أن نائب رئيس حزب الحرية والعدالة، د.عصام العريان، الذي حضر الاجتماع ومعه زعيم الأكثرية الإخوانية داخل البرلمان حسين إبراهيم، حاول دفع النقاش باتجاه آخر عندما تحدث عن الدستور وضرورات إنجازه، وقال: لدينا رؤيتان:

الأولى: تقول بضرورة إنجاز الدستور على وجه السرعة.

والثانية: تقول بإنجاز الدستور برؤية كاملة.

وقال إن الجمعية التأسيسية هي وحدها التي ستحسم هذه الرؤية وكان يعني بذلك أنه لا يجب العجلة في وضع الدستور بغض النظر عن انتخابات الرئاسة.

وعلى الفور تدخل المشير طنطاوي مؤكدًا أن الهدف الرئيسي هو إنجاز الدستور وبسرعة، وقال بلغة حاسمة: «ليس لدينا وقت، ونحن لا نريد أن نلجأ لأي وسيلة أخرى لتشكيل التأسيسية».

كان المشير طنطاوي يقصد بكلماته تلك أنه إذا لم يتم إنجاز تشكيل الجمعية التأسيسية على الفور، فقد يلجأ إلى استخدام سلطته في إصدار إعلان دستوري ملحق بالمادة 60 من الإعلان الصادر في 30 من مارس 2011، يحدد فيه الإجراءات والقواعد الخاصة بتشكيل الجمعية التأسيسية، لكن الأهم من ذلك أن المشير بدا أشد حماسة هذه المرة لضرورات إنجاز الدستور قبيل الانتخابات الرئاسية المقبلة، وهو ما أكده خلال الاجتماع الماضي.

وعندما تحدث أحد المشاركين عن أن المهندس خيرت الشاطر (نائب المرشد العام للإخوان المسلمين) طالب في حديث تليفزيوني بتأجيل وضع الدستور إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية رد عليه فورًا د.عصام العريان وحسين إبراهيم بالقول: لم نسمع عن هذا التصريح، الحزب ليس ضد إنجاز الدستور قبل الانتخابات الرئاسية إذا كانت الظروف مواتية!!

انتقل د.السيد البدوي بالحوار الدائر إلى منطقة أخرى أكثر صراحة ووضوحًا، عندما قال: «دعونا نتكلم بصراحة، هناك حالة من عدم الثقة بين الجميع، هي السبب في تلك الأزمة التي مازالت مستمرة»، غير أن الفريق سامي عنان تدخل في الحوار الدائر بقوله: «مادمتم اتفقتم على النسب والأعضاء فلنبدأ ولننح القضايا الخلافية جانبًا ومنها نسبة التصويت المرجحة»، أما المشير طنطاوي فقد بدا أنه يريد الحسم السريع هذه المرة وقال: «نحن ننتظر الموقف النهائي منكم اليوم، ولابد من الإنجاز».

كان الدكتور رفعت السعيد (رئيس حزب التجمع) يبدو على النقيض من موقف حزبي الحرية والعدالة والنور، حيث قال: «إن هذا الاجتماع يمثل مرحلة خطيرة من تاريخ مصر، وعلينا جميعًا أن نكون عند مستوى المسئولية»، وأضاف: «لقد جرى في السابق اتخاذ خطوات عديدة هي التي أدت بنا إلى ما نحن فيه، وقد قلت للزملاء إننا لن نصل لأية نتيجة طالما ظلت الحال كذلك، ونحن في وضع صعب جدًّا»!!

وراح د.السعيد يطلق كلماته في مواجهة الحاضرين من قيادة وأعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالقول: «من يتحمل المسئولية التاريخية عن هذا الوطن في تلك المرحلة يجب أيضًا أن يتحمل مسئولية اللحظة الراهنة، وإذا كانت الترتيبات الأولى قد أخطأت، فإن مصر الآن في خطر حقيقي».

هنا تدخل المشير طنطاوي وقال: «بالفعل مصر في خطر حقيقي، ونحن لسنا في وضع طبيعي، وعلى الجميع أن يدرك ذلك».

واستكمل رفعت السعيد حديثه بتحميل التيار الإسلامي مسئولية ما آلت إليه الأوضاع وقال: بوضوح أقول لهم: «انجزوا الدستور وحدكم وتحملوا المسئولية التاريخية»، ثم أضاف «إن التيار الإسلامي يريد وضع نص انتقالي في الدستور، يحصن به مجلسي الشعب والشورى من الحل وذلك لشل يد المحكمة الدستورية العليا عن إصدار حكمها الذي قد يُفضي إلى حل مجلسي الشعب والشورى استنادًا إلى عدم دستورية قانون الانتخاب.

فـي هـذا الوقـت بـدا أن حالة مـن التوتـر بـدأت تسـود الاجتماع، كمـا ظهر الامتعاض على وجوه رموز التيار الإسلامي المشاركين في هذا الاجتماع.

وأمـام الجـدل الذي ثـار بين الحاضرين حـول الاجتماعات التـي عُقدت في وقت سـابق بين الأحزاب للتوصل إلى صيغة مقبولة لتشكيل الجمعية التأسيسية، والانتقادات التي وجهها د. رفعت السـعيد في هذا الصدد، هدد د. السـيد البدوي بانسحاب حزب الوفد من الجمعية التأسيسية إذا استمرت الخلافات على حالها، إلَّا أن تدخل المشير والأحزاب الأخرى حال دون ذلك.

ولـم يختلـف كل مـن المهندس محمد سـامي «حـزب الكرامـة» ود. صلاح حسـب اللـه «حـزب المواطـن المصـرى» ود. ممـدوح محمـد محمـود «حزب الحرية» وغيرهم مع الرؤية التي تدعو إلى التوافق وفي الوقت نفسـه رفض نسـبة الـ(50٪+1) فـي التصويت لحسـم الموقـف من المـواد الدسـتورية المختلف عليها، حيث أشـار جميعهم إلى رفض مبدأ احتكار القرار في الجمعية التأسيسـية بهذه الطريقة، وكان حديث د. صلاح حسب الله واضحًا عندما تحدث عن قضية الإقصـاء، وكان يقصـد بذلـك القـرار الـذي اتُخذ بإقصـاء بعض الأحـزاب التي أسـماها البعض «بأحزاب الفلول» عن التمثيل في الجمعية التأسيسية، وقال: «إن طرح مسـألة الإقصـاء يعني التفتيش في النيات ضد أحـزاب جاءت إلى البرلمان بإرادة شـعبية بهدف عزلها، كما أن اشـتراط حصول الحزب على مقاعد للتمثيل في الجمعية التأسيسية هو أيضًا تجاهل متعمد لهذه الأحزاب وتعجيز لها».

لقد كان من رأي الفريق سامي عنان «أن أزمة الثقة لابد أن تنتهي»، وقال: «أنا لسـت مع العبارات الرنانة» الفلول أو غيره ، وقال:« مادام الحزب حاز على الثقة الشـعبية ونجح في الحصول على مقاعد في مجلس الشـعب بإرادة شعبية، فعلينا ألَّا نسـتخدم هذه المصطلحات، حتى لا نزيد مـن أزمة الثقة بين الجميع، وهو ما ينطبق بالضبط على القول بنسـبة الثلثين، لو كانت لدينا الرغبة الحقيقية لحل هذه المشـكلة لتم حسـم الأمر سـريعًا، وقال: إنني أحـذر من هذه السياسـة، علينا أن ندرك أن الوطن يحتاج إلى جهود الجميع، فالوطن باقٍ ونحن زائلون»!!

وأمـام هذا التصعيد في لغة الحوار طالب سـيف الله فهمـي (حزب الاتحاد) بتأجيل الجلسـة، وانتقد ناجي الشهابي «حزب الجيل» عدم تنفيذ الوعود التي تم الاتفاق عليها، وقال إن أزمة الثقة عميقة، وهناك من لا يريد أخذ الأمر بجدية.

فـي هـذه اللحظـة أدرك المشـير أن الأمور قـد لا تمضي نحـو تحقيق الهدف المطلـوب فقـال بوضـوح وحسـم: «إذا كان هناك مـن لديهم النيـة لعرقلة إنجاز الدستور، فنحن لن نقف صامتين».

وقـال ناجي الشـهابي (رئيس حزب الجيل): «إن إجراء الانتخابات الرئاسـية دون دسـتور مغامرة كبيرة»، وطالب المجلس الأعلى للقوات المسـلحة بإعمال سلطاته والتصدي للمشكلة، وإلا سيندم الجميع!!

كان د.عصام العريان يراقب الحوار، ويسـتمع إلى الآراء المطروحة بإصغاء، وعندما بدأ كلمته اسـتهلها بالقول: لقد تسـبب حكـم القضـاء الإداري في تعطيل أعمـال الجمعية التأسيسـية ومع ذلك نحن تعهدنا بتنفيـذ الحكم، نحن الآن أمام وضع لا يحتمل التعطيل، وأمامنا الآن مساران أساسيان:

الأول: يريد إنجاز الدستور.

الثاني: تفتيش في النيات.

واسـتكمل حديثه بالقول: نعم هناك أزمة ثقة موجـودة، ولكن ليس أمامنا من خيار سـوى أن نسـير معًا لإنجاز هذه المهمة الوطنية اسـتنادًا إلى وثيقتَيْ الأزهر والتحالـف الديمقراطـي، وهـو الرأي نفسـه الذي أكده حسـين إبراهيـم «الحرية والعدالـة» ود.عماد عبدالغفـور «حزب النور»، فالجميع كان يؤكد أننا أمام لحظة تاريخية.. مبديًا الاستعداد لإنهاء هذه الأزمة.

ولـم تختلف الآراء الأخرى عن الطرح ذاته، وهـو ما عبر عنه أحمد الفضالي «السلام الديمقراطى» ود.نبيل دعبس «مصر الحديثة» وأنور السـادات »الإصلاح والتنميـة« وعمـر المختار صميدة «الاتحـاد العربي» ود.ممـدوح محمد محمود «الحرية».

وعندما تحدثتُ عن أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يتراخى في إصدار بعض القرارات المهمة في هذا الصدد، مما يزيد من استمرار الأزمة وأن المجلس العسكري يتحمل مسئولية ما آلت إليه الأوضاع، أطلق المشير طنطاوي كلماته من القلب عندما خرج عن هدوئه المعتاد وقال: «أنا أعرف مسئولياتي جيدًا، وأعرف رأيك الذي عبرت عنه قبل ذلك أكثر من مرة في الفضائيات، ولكن أريد أن أقول لك وأقول للجميع: إنني عندما أتخذ قراري أتخذه بوعي وحرص شديد لصالح مصر والمصريين، أنا أعرف تاريخ هذا الشعب من أيام رمسيس حتى الآن، هذا شعب عظيم، صاحب تاريخ وصاحب حضارة، وهو شعب أصيل، لا يمكن أبدًا أن ننسى مواقفه، أنا أختلف مع الذين يتهمون الشعب المصري كذا وكذا، هذا كلام كذب وغير مضبوط الشعب المصري شعب عظيم، يعرف مسئولياته ويعرف دوره، ومصر ستظل عظيمة بشعبها، ونحن أبدًا لن نيأس ولن نتردد ولن نستسلم.

وأريد أن أطمئنكم أن قواتكم المسلحة ستبقى وفية لهذا الشعب، لقد استُشهد لنا الكثيرون في الحرب، دفاعًا عن مصر، نحن نعرف قدر مصر، وسنظل نحافظ عليها، مهما أساء البعض إلينا، أنا أقرأ بعض العبارات على الحوائط التي تسيء إلينا، لكننا أبدًا لن نتخلى عن هذا الشعب ولن نتخلى عن مصر، وأقول لكم: إن الضباط والجنود تحملوا الكثير، ومع ذلك هم في قمة الانضباط والإحساس بالمسئولية لأنهم مصريون يا سادة، وطنيون، يعرفون قيمة هذ البلد، وهم مستعدون للتضحية بكل ما يملكون.

أقول لكم: أولادكم في القوات المسلحة بخير، يعرفون مسئوليتهم، ويعرفون أنهم يدافعون عن مصر، مصر التي ستبقى مرفوعة الرأس ولن تسقط أبدًا..

أنا حسين طنطاوي مصري ابن مصري، وأعرف مسئولياتي، وأنا أعرف جيِّدًا ماذا أفعل، يطالبني البعض كثيرًا بالتدخل وحسم الأمور، وأريد أن أقول لكم: لقد أخذنا على أنفسنا عهدًا بأن نحمي هذا الشعب، ولن نعتدي على أحد، ولن نطلق رصاصة على أحد؛ لأن ذلك لو حدث لا تقولوا لي ليبيا أو سوريا أو غيرها، سنخسر جميعًا».

كان الصمت يلف الجميع، توقفنا جميعا عن الجدل، واستمر المشير في كلماته التي تخرج من القلب، وقال: «عليكم أن تتوافقوا، لا تختلفوا؛ لأن مصر تحتاج إلى جهاد الجميع، لا نريد أن نصوم ونفطر على بصلة، نريد بكل هذا أن يفطر المصريون على «تورتة» تليق بهم وبتاريخهم.. إنني لا أتكلم كثيرًا، ولكنني أحدثكم من القلب» وأقول لكم: «حافظوا على مصر، مصر حتروح منّا، حنضيع، أنتم لا تتخيلون يا سادة إيه اللي ممكن يحصل، لن يكون هناك فائز ولا مغلوب، مصر هي التي ستعاني، وشعبها هو الذي سيدفع الثمن، إن كل أمنيتنا في القوات المسلحة هي أن نعبر لبر الأمان، ليس لدينا مطامع خاصة، ونريد أن نسلم السلطة لرئيس منتخب في 30 يونية المقبل، ساعدونا على أن نحقق حلم المصريين، أنا لديَّ ثقة أننا سنعبر لبر الأمان، ومصر ستظل عظيمة، ونحن لا نعرف اليأس ولا الإحباط، مصطفى كامل قال في يوم ما بعد أن شعر بالإحباط وحدَّة الأزمات: «لا يأس مع الحياة ولا حياة مع اليأس» ،كان زعيمًا وطنيًا يحب مصر، ولذلك ظل يناضل ولم ييأس، الموقف نفسه وقفه سعد زغلول الزعيم الوطني الذي قال «الحق فوق القوة»، نعم الحق سينتصر مهما كان الأمر، هناك عظماء كثيرون قالوا هذا الكلام قبل وبعد مصطفى كامل وسعد زغلول.

إنني أرجوكم ألَّا تُحبَطوا وألَّا تيأسوا، لو كان الأمر كذلك لكان من باب أولى «أن أكون أول المحبَطين»، ولكنني لن أترك مصر إلَّا شهيدًا، فالوطن في دمي، كما هو في دمكم جميعًا، وأنا لا أريد شيئًا، ولن أيأس، ولن أُحبَط أبدًا».

واستكمل حديثه بالقول: «لقد نصحني البعض وقالوا لي إيه اللي دخَّلك في المشكلة دي، وجعل البعض يتطاول عليك وعلى القوات المسلحة، وقالوا هذا شعب فيه وفيه؟ فقلت لهم: أنتم لا تعرفون شعب مصر، هذا شعب عظيم وأنا احترمه، وهذا الشعب سيتوافق حتمًا وسيخرج بالبلد من أزمتها، وسيحافظ على مصر، صدقوني أنا لا أتكلم كلامًا رومانسيًا، أنا أتكلم من القلب وللقلب».

وقال بلهجة حاسمة: «أريدكم أن تتفقوا؛ لأنه لم يعد لدينا وقت، عاوزين بلدنا تقف، عاوزين شعبنا يحس بالتغيير للأفضل، عاوزين نحافظ على مصر،

لا نأخذ قراراتنا في الجيش إلَّا بعد نقاش طويل، والقرارات تكون دائمًا لمصلحة مصر وليس لمصلحة أحد آخر، نحن لا نريد أن نتكلم، لكن سيأتي يوم تعرفون فيه الدور الحقيقي للقوات المسلحة، نحن لا نمنُّ على أحد، هذا الشعب له في رقابنا دين كبير، ونحن أبناؤه، وسنبقي مخلصين له».

أحيانًا يأتي البعض ويقول: لماذا تصمت أمام المظاهرات التي تسيء إليكم؟ لقد وصل الأمر بالبعض إلى أن يكتب شتائم وإهانات ضدنا على مدرعات الجيش وعلى الحوائط، ولكن كنت أقول لهم: استحالة أن نكون في مواجهة مع أحد من شعبنا العظيم، مهما حدث سأتحمل كل شيء، وأدعوكم أن تتحملوا معي كل ما يجري، البعض كان يتهمنا بالضعف، وكنت أقول لهم: هذا ليس ضعفًا، ما أسهل أن أصدر القرار، ولكن ما أصعب النتائج، سأتحمل الشتائم وكل شيء من أجل مصر، ولن يخرجني أحد عن إيماني بهذا البلد العظيم.

يا سادة: الجيش المصري سيبقى مخلصًا لمصر، أمنية كل ضابط وكل جندي أن يقدم روحه فداء لهذا البلد، ولن نسمح لأحد باستفزازنا، أو جرِّنا لمشكلات أو أزمات مع الشعب.. أنا واثق فيكم جميعًا، فكيف لا تثقون أنتم في بعضكم البعض، أرجوكم.. فلنضع مصلحة مصر فوق كل اعتبار، وأن نتوافق جميعًا ونخرج من هذه الأزمة».

كانت كلمات المشير مؤثرة للغاية، تحدث بتلقائية وببساطة، عهدها فيه كل من عرفوه، كانت كلماته تقطر حبًا لهذا الوطن، طلبت الكلمة وتحدثت وقلت: «في زمن مبارك، وفي أكثر من لقاء، في الأفراح وبعض المناسبات، عندما كنت أسأل المشير عن أحوال البلد كان يقول لي: أنا اتخنقت، البلد بتضيع مننا أمام أعيننا، نحن لن نسمح بالتوريث أبدًا وسنواجه كل الذين يسعون إلى نهب البلد وتدميرها».

تحدث د.صفوت عبدالغني «التنمية والبناء» حول سبل الخروج من الأزمة، وتحدث د.عصام العريان ود. مصطفى النجار وماريان ملاك وجميعهم أجمعوا

على ضرورة التوافق فورًا، وعندما تحدث ياسر القاضي حول ما يردده الشارع عن وجود اتفاق سابق بين المجلس العسكري والإخوان، قال المشير بوضوح: «نحن لم نتفق مع أحد، نحن نقف مع مصر، وليس لنا أي مصلحة مع أي تيار، مصلحتنا الوحيدة هي في تنفيذ خارطة الطريق»، وقال المشير: «يؤسفني أن يردد البعض هذا الكلام، نحن في حاجة إلى موقف موحد، بدلًا من ترديد الشائعات التي لا أصل لها ولا أساس، وهي شائعات لن تنتهي أبدًا».

كانت الساعات تمضي سريعًا، وفجأة كان هناك اتصال عاجل من وزير الخارجية المصري للمشير أبلغه فيه أن المملكة العربية السعودية قررت سحب سفيرها «أحمد القطان» من القاهرة وإغلاق مبنى السفارة والقنصليات السعودية، احتجاجًا على الإساءات والمظاهرات التي وُجهت ضد المملكة وقياداتها اعتراضًا على توقيف الناشط السياسي «أحمد الجيزاوى» في السعودية بتهمة جلب حبوب مخدرة.

طلب المشير من الفريق سامي عنان مواصلة الحوار، وانصرف هو إلى غرفة جانبية يجرى من خلالها الاتصالات بالسلطات السعودية والملك عبدالله بن عبدالعزيز لإنهاء هذه الأزمة والسعي إلى تطويقها.

كان المشير غاضبًا للغاية جراء ما حدث، وعندما ذهبت إليه أسأله عن كيفية تلافي ما حدث، قال: «هذه مصيبة.. السعودية بلد عربي شقيق يقف معنا في كل الأزمات، فكيف تصل الأمور بيننا إلى هذا الحد؟ أنا أحاول الاتصال بالملك لإنهاء هذه المشكلة سريعًا، الناس يجب أن تقدر المصلحة العليا للبلاد».

استمرت الاتصالات التي كان يجريها المشير فترة من الوقت، وأعقب ذلك اتصالات جرت بين رئيس الحكومة د.كمال الجنزوري والفريق سامي عنان لبحث سبل تطويق هذه الأزمة.. كانت وكالات الأنباء قد طيَّرت خبر سحب السفير السعودي أحمد القطان من القاهرة، وبعد عودة المشير إلى مائدة الاجتماع، اقترحت إصدار بيان باسم الأحزاب المشاركة في الاجتماع وسيلة للمساعدة في رأب الصدع، ووافق رؤساء الأحزاب جميعًا على البيان الذي تضمن التعبير

عن قلق رؤساء الأحزاب جراء قرار سحب السفير السعودي وإغلاق السفارة، كما أعربوا عن رفضهم وإدانتهم توجيه أية إساءات إلى المملكة السعودية شعبًا وقيادة وناشدوا خادم الحرمين الشريفين إنهاء هذه المشكلة، وأشادوا بدور السعودية في تنمية العلاقات مع مصر واحتضان العاملين المصريين.

استمرت المناقشات بعد ذلك، حيث تم التوصل قبيل إنهاء الاجتماع في نحو السادسة مساء بقليل إلى خمس نقاط كانت محل اتفاق بين جميع المشاركين وهي:

- الاتفاق على المعايير والنسب التي تم إقرارها من الأحزاب السياسية، والتي تحدد نسب الأحزاب وقوي المجتمع المدني في الجمعية التأسيسية في إطار تنفيذ حكم محكمة القضاء الإداري.
- تجري الموافقة على المواد الدستورية عن طريق التصويت بنسبة 67 صوتًا في المرحلة الأولى، وإذا لم يتيسر ذلك تنخفض النسبة إلى 57 صوتًا بعد التصويت الأول بنحو 48 ساعة.
- يتم الالتزام بالترشيحات المقدمة من الأحزاب وقوى المجتمع المدني، بحيث يجري الانتخاب في إطارها.
- التوصية بسرعة إصدار الدستور قبيل انتخابات رئاسة الجمهورية.
- يدعو رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة مجلسي الشعب والشورى للانعقاد لاختيار الجمعية التأسيسية على الفور.

وخلال المؤتمر الصحفي وقف رؤساء الأحزاب وممثلوها والنواب المستقلون جنبًا إلى جنب ،معبرين عن روح التوافق ومؤكدين الحرص الشديد على الالتزام بكل ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع، تمهيدًا للانتهاء من وضع الدستور قبل إجراء انتخابات الرئاسة المقبلة في 23 و24 من مايو 2012، وتم تشكيل لجنة للمتابعة من عدد من الأعضاء.

وهكـذا مضـت الأمور، وبـدا للحاضريـن، وكأن هناك خطوات جادة سـوف تعقب هذا الاجتماع للانتهاء من أزمة وضع الدستور، غير أن التطورات السياسية والبرلمانية لم تفضِ إلى ذلك.

ففـي اليـوم التالي لهـذا الاجتمـاع، أي الأحد 29 من أبريـل 2012، اجتمعت اللجنة التشريعية والدستورية بمجلس الشعب وقررت التحفظ على الاتفاق الذي أبرمته الأحزاب السياسية حول معايير تشكيل الجمعية التأسيسية في حضور عدد مـن قـادة المجلس العسـكري، وراح العديد مـن أعضاء اللجنة يهاجمون بشـدة تدخـل المجلس العسـكري في أمور هي من صلاحيات اللجنـة المكلفة من قِبل مجلس الشعب لوضع معايير تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور.

كانت اللجنة التشـريعية بمجلس الشـعب قد بدأت في عقد جلسـات استماع للأحزاب وأسـاتذة القانون والعديد من قـوى المجتمع المدني لمعرفة رأيهم في المعاييـر المقترحـة، إلَّا أن اللجنـة حتى يـوم الأربعاء 9 مايـو 2012، لم تكن قد انتهـت مـن مهمتها، علمًـا بأنه لم يكن باقيًا على بدء الانتخابات الرئاسـية سـوى أسبوعين فقط.

كانت الأجواء تشـير إلى احتمالية تصاعد أزمة الجمعية التأسيسية وتشكيلها، حيـث سـبق أن قاطع العديد من الأحزاب إحدى جلسـات الاسـتماع التي دعت إليها اللجنة التشـريعية بمجلس الشعب، بينما راحت القوى والأحزاب المشكلة للجبهـة الوطنية التي دعا إلى تشـكيلها حـزب الوفد تواصـل اجتماعاتها وتطرح رؤيتها في المقابل.

وفـي يوم السـبت 5 مـن مايـو 2012 كان رئيس مجلس الشـعب قـد دعا إلى اجتماع للجنة العامة للمجلس، لدراسـة الأوضاع الراهنة، ومنها ما يتعلق بعلاقة مجلـس الشـعب بالمجلس العسـكري والحكومـة، وقد اقتـرح في نهايـة اللقاء تشـكيل وفـد لمقابلة رئيس وأعضـاء المجلس الأعلى للقوات المسـلحة لبحث التطورات الحالية والموقف من أزمة الحكومة والبرلمان.

وتم الاتفاق على تشكيل اللجنة من هيئة مكتب المجلس المكون من الرئيس والوكيلين، علاوة على ممثلي أكبر سبعة أحزاب داخل البرلمان.

وفي العاشرة من صباح اليوم التالي جرى اللقاء الذي حضره المشير طنطاوي ونائبه الفريق سامي عنان، علاوة على عدد من أعضاء المجلس، حيث دار النقاش حول أربع قضايا أساسية:

-الموقف من الجمعية التأسيسية لوضع الدستور.

- الأزمة الراهنة بين الحكومة والبرلمان.

- الفترة الانتقالية وتسليم السلطة في الموعد المحدد.

- أحداث العباسية وتداعياتها.

وعقب الاجتماع، وبعد انتهاء الجلسة الأولى لمجلس الشعب في يوم الأحد 6 من مايو 2012، دعا رئيس المجلس أعضاء اللجنة العامة لإطلاعهم على فحوى اللقاء، وكان أبرز ما فيه هو تأكيد المجلس العسكري تسليم السلطة في موعدها المحدد، مع ضرورة وضع الدستور قبل انتخاب رئيس الجمهورية.

وطبقًا للمناقشات التي جرت، فقد تطرق الأمر إلى اقتراح من المجلس الأعلى يفيد بأنه في حال عدم التمكن من وضع الدستور في المدة المحددة، يتوجب إصدار إعلان دستوري ملحق يحدد صلاحيات واختصاصات رئيس الجمهورية، ومن بين هذه الصلاحيات: حق البرلمان في سحب الثقة من الحكومة، وحق رئيس الجمهورية في حل البرلمان.

لم يلق هذا الاقتراحَ قبولًا لدى العديد من النواب - خصوصًا المنتمين منهم إلى حزب الحرية والعدالة - حيث اعتبر البعض أن هذا الأمر لا يدخل ضمن اختصاصات المجلس العسكري، وأن ما تضمنته المادة 56 من الإعلان الدستوري التي تحدد اختصاصات المجلس الأعلى كافية وحدها لتحديد

سلطات رئيس الجمهورية لحين وضع الدستور، في حين رأى آخرون أن هذه المادة غير كافية لتحديد سلطات واختصاصات الرئيس المنتخب.

كان البعض يرى أن إصدار إعلان دستوري ملحق لتحديد اختصاصات رئيس الجمهورية هو فقط الخيار الوحيد لعدم عودة دستور 1971، الذي جرى وقف العمل به بعد نجاح الثورة مباشرة، وأنه من الصعوبة بمكان إجراء انتخابات الرئاسة دون وجود هذا الإعلان المكمل، حال عدم التوصل إلى وضع دستور جديد قبيل انتخابات الرئاسة.

وقد أشار أصحاب هذا الرأي إلى أن أي إعلان دستوري تكميلي جديد لابد أن يؤكد حق رئيس الجمهورية في حل البرلمان، في مقابل أن يكون للبرلمان حق سحب الثقة من الحكومة، ناهيك عن الصلاحيات الأخرى التي يتوجب أن يتضمنهما الإعلان الدستوري المكمل.

وفي مقابل ذلك كان هناك سؤال مطروح: هل من حق المجلس العسكري أن يصدر إعلانًا دستوريًا تكميليًا في ظل وجود مجلس الشعب؟، وكانت الإجابة هنا تتحدد في رأيين متقابلين:

الأول: يقر بأنه يجوز للمجلس العسكري الذي سبق له أن أصدر الإعلان الدستوري في 30 من مارس 2011، أن يصدر إعلانًا دستوريًّا مكملًا استنادًا إلى قاعدة توازي الأشكال في علم القانون الدستوري، على اعتبار أن المجلس وحده هو الذي يملك إضافة أو تعديل مواد الإعلان الدستوري عدا المواد التسع التي تم استفتاء الشعب عليها.. شريطة عرض هذا الإعلان التكميلي للاستفتاء على الشعب.

الثاني: يرى أن المجلس العسكري لا يجوز له أن يُصدر إعلانًا دستوريًّا جديدًا يحدد مهام واختصاصات الرئيس؛ على اعتبار أن ذلك من اختصاص الجمعية التأسيسية للدستور وحدها، والتي يحق لها ذلك حال تشكيلها.

وهكذا استمرت الأزمة بين أصحاب التوجهات المختلفة. فالذين كانوا يرون وضع الدستور قبل انتخابات الرئاسة يؤكدون استحالة إجراء الانتخابات دون دستور يحدد الصلاحيات، ويلقون بالكرة في ملعب مجلس الشعب الذي لم ينتهِ بعدُ من وضع المعايير الخاصة بتشكيل الجمعية التأسيسية.

والذين كانوا يرون تأجيل وضع الدستور - لأن الفترة المتبقية لم تعد كافية - يعتبرون أن هذا هو الخيار الوحيد المتاح أمامهم، ومع ذلك فهم يرفضون صدور إعلان دستوري تكميلي يعطي لرئيس الجمهورية المقبل حق حل البرلمان؛ لأنهم يتخوفون من صدور قرار بالحل مع أية أزمة تنشب بين البرلمان والسلطة التنفيذية، وما أكثر هذه الأزمات حاليًا، كما أن تيارًا عريضًا في هذا الاتجاه يرى أن مجلس الشعب هو وحده المسئول عن مراجعة حكم الدستورية العليا إذا ما أصدرت حكمًا بحل البرلمان وليس رئيس الجمهورية.

بينما كان هناك تيار آخر كان يرى أن المجلس العسكري لابد أن يستخدم سلطته وأن يُصدر إعلانًا دستوريًا مكملًا يحدد اختصاصات الرئيس؛ إنقاذًا للبلاد، وخوفًا من مخاطر انتخاب رئيس بلا صلاحيات، وهو أمر قد يدفع إلى شلّ يده عن الحكم، أو تحويله إلى ديكتاتور جديد في البلاد.

لعبة شد الحبل

في العاشـرة والنصـف من صباح الاثنيـن 30 من أبريـل 2012، كان موعدي مـع د.كمال الجنـزوري رئيس الوزراء في مقـر الهيئة العامة للاستثمار، تأخرت قليلًا عن موعدي بسبب الأحداث المتفاقمة في ميدان العباسية، حيث جرى قطع العديـد مـن الطرق، وكانت الأحداث تتصاعد بين سـاعة وأخـرى في صباح هذا اليوم.

تحـدث معـي الدكتـور الجنزوري فـي تفاصيل اللقـاء الذي جـرى بينه وبين المشـير طنطاوي ورئيس الأركان سـامي عنان، والذي اسـتمر من السـاعة الثانية والنصف إلى الرابعة من عصر اليوم السابق 29 من أبريل 2012.

وقـد أكد لي الجنزوري أن المشـير فاتحـه في مدى اسـتعداده للقبول بإجراء تعديـل وزاري يجـري بمقتضـاه ضـم عـدد محدود مـن الوزراء بهدف إسـكات الأصوات التي تطالب بتغيير الحكومة في البرلمان.

- قـال الجنـزوري: لقد قلـت له في هذا اللقاء، إن هذا غيـر ممكن، لأنه يعني استجابة لمن يهددون ويتوعدون ويحاولون فرض إرادتهم على الجميع.

كان الجنـزوري منفعلًا للغاية، لأنه تعرض لضغط عصبي شـديد خلال الأيام التي سبقت هذا اللقاء، في الوقت الذي كان يبذل فيه كل الجهود من أجل الخروج من الأزمة الاقتصادية الخانقة وضمان تحقيق الأمن والاستقرار في ربوع البلاد.

شعر الجنزوري بارتفاع كبير في ضغطه في هذا الوقت، فطلب له المشير كوبًا من عصير الليمون، وقال له: خلاص.. خلاص لن يكون هناك أي تعديل أو تغيير.

- قال الجنزوري: يمكنك إقالتي ياسيادة المشير وسأذهب إلى منزلي، ولكن لا يتوجب الاستجابة لهذه المطالب بعد كل ما تعرضت إليه.

- هنا قال المشير: خلاص إحنا حنمشي مع بعض، هانت خلاص.

حاول الفريق سامي عنان تهدئة الجنزوري، خوفًا على صحته، وطمأنه إلى أن المجلس العسكري كله يكن له كل التقدير والاحترام، وأن كل ما قصده المشير هو فقط البحث عن حل ينهي الأزمة المتفاقمة بين الحكومة والبرلمان.

- قلت للدكتور الجنزوري: إذن أنت مطمئن إلى تعهدات المشير.

- قال: لقد تعهد لي بأنه لن يكون هناك أي تعديل وزاري لأنه ليس من المعقول أن أغير وزير أو اثنين لنأتي ببديل عنهما لمدة شهرين، هذا غير مقبول.

في يوم الخميس 3 من مايو 2012 سافرت إلى السعودية ضمن وفد من مجلسي الشعب والشورى وعدد من الشخصيات السياسية والعامة وذلك لبحث مشكلة المواطن المصري «أحمد الجيزاوي» الذي تم القبض عليه في المملكة بتهمة حيازة كميات من الحبوب المخدرة، وبعد انتهاء الزيارة ومقابلة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز كان موعد عودتنا إلى القاهرة في اليوم التالي 4 مايو.. كان يترأس الوفد الدكتور سعد الكتاتني رئيس مجلس الشعب، وقد تحدثنا معًا أنا والدكتور الكتاتني ونحن عائدان على الطائرة عن السبل الكفيلة بإنهاء الأزمة بين الحكومة والبرلمان.

- لقد قال لي د.الكتاتني في هذا الوقت، أنا على استعداد للقبول بحل معقول مع رئيس الوزراء.

- قلت له: كيف ذلك وأنتم تصرون على استقالة الحكومة أو إقالتها؟

- قال: خلاص.. نحن لا نريد إقالة أو استقالة.. فليبق الجنزوري ولتكن حكومته، حكومة تسيير أعمال.

سعدت بكلام د.سعد الكتاتني، أدركت أن الأزمة في طريقها إلى الحل بعد فترة من الشد والجذب، وقلت له: سأتصل بالدكتور الجنزوري وأبلغه بهذا الحل.

وبالفعل ما إن عدت إلى القاهرة حتى اتصلت بالدكتور الجنزوري وأبلغته بالحوار الذي جرى بيني وبين الدكتور سعد الكتاتني، فقال لي «ياريت تكون الصيغة تجديد الثقة في الحكومة، بدلًا من حكومة تسيير أعمال».

وراح الجنزوري يشرح لي الفارق بين تجديد الثقة في الحكومة الحالية وبين حكومة تسيير الأعمال، ثم قال لي: أنا سأطلب من الدكتورة فايزة أبو النجا تتصل بك و تبلغك بنتائج لقائها الذي جرى اليوم السبت مع الدكتور سعد الكتاتني.

اتفقت أنا ود.فايزة أبو النجا هاتفيًا على الصيغة التي يمكن أن تمثل مخرجًا للحل، شرحت لها موقف د.الكتاتني وقلت لها إنه لن يقتنع بمسألة تجديد الثقة، وأنا أرى أن صيغة حكومة تسيير الأعمال يمكن أن تمثل مخرجًا للأزمة، كما أن المدة المتبقية على انتخابات رئيس الجمهورية لا تتعدى أسابيع قليلة.

تحدثت مع الفريق سامي عنان رئيس الأركان، أبلغته بتفاصيل الاتصالات التي أجريتها، فقد حدثني أكثر من مرة قبل ذلك عن ضرورة إيجاد حل وسط بين الجانبين، طلب مني إرسال الصيغة المقترحة على فاكسه الخاص لعرضها على المشير، وأبدى موافقته عليها.

بعد قليل حدثتني د.فايزة أبو النجا وقالت لي: إن د.الجنزوري لايزال معترضًا على صيغة حكومة «تسيير الأعمال» وأن الصيغة الوحيدة التي يمكن أن يقبل بها، هي صيغة «تجديد الثقة في الحكومة الحالية» وكانت الصيغة التي أملتني إياها د.فايزة أبو النجا تحتوي على مادة واحدة تقول: قرر رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة:

مادة 1: تجديد الثقة في الحكومة الحالية برئاسة د. كمال الجنزوري وتكليفها بالاستمرار في أداء مهمتها حتى نهاية الفترة الانتقالية وانتخاب رئيس جديد للبلاد.

حدثتني الوزيرة فايزة أبو النجا في الحادية عشرة من مساء السبت 5 من مايو 2012 وأبلغتني أن الدكتور الجنزوري يقترح عقد لقاء مشترك يحضره هو والدكتور الكتاتني مع المشير طنطاوي يصدر في أعقابه هذا البيان المقترح والذي يقضي باستمرار الحكومة حتى نهاية الفترة الانتقالية».

- أبلغت الفريق سامي عنان في اليوم التالي بمضمون هذه الاتصالات والاقتراح المقدم بعقد اللقاء المشترك، فقال لي: إنه سيبلغ المشير طنطاوي بهذه الصيغة، وسيبلغني بالنتيجة بعد ذلك.

وفي يوم السبت 5 من مايو 2012، كان رئيس مجلس الشعب قد دعا إلى اجتماع طارئ للجنة العامة للمجلس، وبالفعل عقد الاجتماع في الموعد المحدد، حيث ناقش الأزمة بين الحكومة والبرلمان وكان من رأي رئيس المجلس والعديد من النواب ضرورة عقد لقاء عاجل مع رئيس وأعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

وبالفعل في اليوم التالي الأحد 6 من مايو 2012 عقد الاجتماع في الساعة العاشرة صباحًا بحضور رئيس مجلس الشعب والوكيلين وسبعة من ممثلي أكبر الأحزاب السياسية في البرلمان، وحضر على الجانب الآخر المشير حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى والفريق سامي عنان نائب رئيس المجلس الأعلى وعدد من أعضاء المجلس الأعلى.

لقد دار الحوار حول النقاط الأربع التي جرى الاتفاق عليها في اجتماع اللجنة العامة والمتعلقة بتشكيل الجمعية التأسيسية للدستور، وما يتردد عن عزم المجلس الأعلى إصدار إعلان دستوري يحدد اختصاصات رئيس الجمهورية في حال عدم إنجاز وضع الدستور في الموعد المحدد، وكذلك مناقشة أحداث العباسية، إضافة إلى الأزمة الراهنة بين الحكومة والبرلمان.

لقد كانت تلك القضية تحديدًا هي العنوان الأهم في المباحثات بين الجانبين، وكان المطلب المحدد لوفد البرلمان استقالة الحكومة أو إقالتها أو إجراء تعديل وزاري أو إعادة تكليفها بوصفها وزارة تسيير أعمال.

وفي أعقاب الاجتماع الذي استمر قرابة الساعة ونصف الساعة التقى رئيس مجلس الشعب أعضاء اللجنة العامة وأبلغهم بمضمون ما تم التوصل إليه مع المجلس العسكري من توصيات وكان من أبرزها احتمالية صدور قرار بتعديل وزاري.

كان رئيس المجلس يتحدث هذه المرة بلغة واثقة، ويبدو أن رئيس الأركان الفريق سامي عنان قد أكد له ذلك خلال اللقاء- كما قال- مما دعاه إلى الطلب من أعضاء اللجنة عدم تسريب الخبر إلى وسائل الإعلام.

كان اللواء ممدوح شاهين عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد سبق أن ناقش الأمر مع رئيس مجلس الشعب، وجرى الاتفاق معه على أن يطرح قضية التعديل الوزاري على رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، كما أن اتصالًا أجراه اللواء ممدوح شاهين بالدكتور الكتاتني أثناء اجتماعه بعدد من النواب أكد فيه شاهين الوعد ذاته.

كان الدكتور كمال الجنزوري رئيس الوزراء مجتمعًا في هذا الوقت مع المشير طنطاوي والفريق سامي عنان، منذ الثانية والنصف حتى الرابعة من بعد الظهر، ويومها رفض الدكتور الجنزوري إجراء أي تعديل وزاري خصوصًا أنه أشار إلى أن أحدًا لن يقبل تولى الوزارة ولم يبق من عمر الفترة الانتقالية سوى أسابيع معدودة.

لقد قرر المشير تجميد الحديث عن أي تعديل أو تغيير وزاري، ولكن بعد أن أعاد رئيس مجلس الشعب طرح الأمر مرة أخرى، باعتباره المخرج الوحيد للأزمة الناشبة بين الحكومة والبرلمان ووعد المشير بدراسة الأمر مجددًا ، ووضح أنه أقرب إلى الموافقة على التعديل الوزاري المحدود.

في هـذا الوقـت كلـف المشـير طنطـاوي نائبـه الفريق سـامي عنـان بإجراء الاتصـالات اللازمـة مع الدكتور كمال الجنـزوري والتوصل معه إلى حل مقبول ينهي هذه الأزمة.

وبالفعل أجرى الفريق سامي عنان العديد من الاتصالات مع رئيس الحكومة وكان الخيـار المطـروح الذي يمكـن قبوله، هو إجراء تعديـل وزاري محدود في أسرع وقت ممكن.

كانت العقبة الرئيسة هي في الاستجوابات المقدمة وعددها ثلاثة استجوابات، وكانـت موجهة جميعها إلى وزير الزراعة ، وأغلبها كان يدور حول قضايا سـابقة علـى تولى الوزيـر لمهام منصبه، بل إن بعضها يرجع إلـى عام 2007 أي في عهد النظام السابق.

وقد جاء سفر وزير الزراعة صباح يوم الإثنين 7 من مايو 2012 لحضور مؤتمر لـوزراء الزراعة في دولة الإمارات العربيـة مخرجًا مقبولًا لهذه الأزمة وإمعانًا في تأكيد المصداقية وخوفًا من التشـكيك في الأمر، راح رئيس مجلس الشعب يذكر في حديثه عن أسـباب تأجيل الاستجوابات رقم الطائرة وساعة السفر، وتاريخه، عل ذلك أن يقنع المستجوبين الذين أصر بعضهم على ضرورة استجواب الوزير بغـض النظر عن محاولات التأجيل التي سـعي إليها رئيس المجلس أكثر من مرة بهدف تجاوز الأزمة مع الحكومة.

كان البرلمـان الـذي رفض بيـان الحكومة، يـود تغييـر وزراء بأعينهم وكانت هناك قوى داخل البرلمان تطلب بشـكل محـدد إبعاد وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم، بالرغم من الجهود التي كان يبذلها والنجاحات التي حققها.

وقـد أكد الدكتور الجنزوري أكثر من مرة تمسـكه باللواء محمد إبراهيم وهو الأمر نفســه الذي أكده رئيس المجلس الأعلى للقوات المسـلحة، بهدف تحقيق الأمن والاسـتقرار واسـتكمال الجهود المبذولة وصولًا إلـى القضاء على أعمال البلطجة ووضع حد للانفلات الأمني في البلاد.

وفي يوم الأربعاء 9 من مايو 2012، عقد مجلس الوزراء اجتماعه الأسبوعي برئاسة د. كمال الجنزوري ، كان الدكتور الجنزوري قد اتفق قبيل عقد هذا الاجتماع مع الفريق سامي عنان على الانتهاء من التعديل، مساء الثلاثاء 8 من مايو.

لقد أبلغ الفريق عنان الدكتور الجنزوري بأنه هو وحده صاحب القرار في التعديل الوزاري في إطار الوزارات التي يراها، وأكد أن هدف المجلس الأعلى للقوات المسلحة هو فقط إنهاء الأزمة المتفاقمة بين الحكومة والبرلمان.

لقد طلب الدكتور الجنزوري من الجهات المعنية ترشيح عدد من الأسماء ليحلّوا محل وزراء: التعليم العالي د. حسين خالد والقوى العاملة د.فتحي فكري والثقافة د.شاكر عبدالحميد وشئون مجلسي الشعب والشورى المستشار محمد عطية.. وقد جاءت الترشيحات منذ صباح الثلاثاء وبعد إجراء التحريات اللازمة حول الأسماء المرشحة، بدأ الدكتور الجنزوري في الاستقرار على عدد من الأسماء التي سوف تتولى المناصب الوزارية المحددة.

وخلال اجتماع لمجلس الوزراء في 9 من مايو 2012 عرض الدكتور الجنزوري تقريرًا يتضمن إنجازات الحكومة خلال الفترة الماضية وطلب من الدكتورة فايزة أبو النجا أن تعرض هذا التقرير خلال المؤتمر الصحفي الذي يتم عقده في أعقاب الاجتماع.

وانتقل الدكتور الجنزوري بعد ذلك إلى قضية التعديل الوزاري المقترح، وتحدث عن أسباب هذا التعديل الذي جاء في إطار إنهاء الأزمة بين الحكومة والبرلمان.

وقد دار نقاش حول ذلك الأمر، حيث رحب كل الوزراء الذين جرى الاتفاق على خروجهم من الوزارة بهذا القرار، وأكدوا أنهم قاموا بأدوارهم التي كلفوا بها وسعوا إلى إنهاء كثير من الأزمات العالقة، إلَّا أنهم طلبوا من الدكتور الجنزوري أن يلقي تقرير الأداء عن الفترة السابقة بنفسه في المؤتمر الصحفي باعتبار ذلك نوعًا من التكريم للوزراء وأداء وزاراتهم.

وبالفعل وافق الجنزوري على هذا المطلب، وألقي البيان الذي تضمن العديد من الحقائق والإنجازات التي حققتها الحكومة في الفترة الماضية.

وبعد هذا البيان بدأ أمين عام مجلس الوزراء يجري اتصالاته بالوزراء المرشحين ، فكان أول المعتذرين هو الدكتور محمود كبيش عميد كلية الحقوق بجامعة القاهرة والذي أبلغ محدثه بأنه يفضل البقاء في منصب العمادة على أن يتولى الوزارة، مقدمًا شكره على ثقة رئيس الحكومة فيه.. فتم الاتصال بالدكتور عمر سالم أستاذ الحقوق الذي وافق على تولى منصب وزير الدولة لشئون مجلسي الشعب والشورى.

وتردد د. صابر عرب في قبول المنصب الوزاري كوزير للثقافة إلّا أنه حسم أمره في اليوم التالي وقبل المنصب، رغم تردد شائعات أن د.أحمد مجاهد ربما يكون هو المرشح البديل حال إصرار د. صابر عرب على رفض تولي المنصب.

واختار رئيس الوزراء محمد رفعت حسن وكيل أول وزارة القوى العاملة بالقاهرة لتولي منصب وزير القوى العاملة خلفًا للوزير السابق د.فتحي فكري الذي اعتذر عن الاستمرار في موقعه لأسباب صحية، وأبقى رئيس الوزراء على المستشار محمد عطية في منصب وزير التنمية المحلية بعد أن اعتذر عن استمراره في منصب وزير الدولة لشئون مجلسي الشعب والشورى .

وهكذا جاء التعديل الوزاري على قاعدة «لا غالب ولا مغلوب» وبدا للرأي العام في الشارع أن المسألة لا تخرج عن كونها عملية «شد وجذب» انتهت إلى لا شيء!!

في الثامنة من مساء الأربعاء 9 من مايو 2012 تحدثت مع الدكتور كمال الجنزوري وقال لي إنه جرى الاتفاق مع المشير ورئيس الأركان على إجراء تغيير وزاري محدود لإنهاء الأزمة، وقال لي إن التغيير سوف يشمل وزراء التعليم العالي والقوى العاملة وشئون مجلسي الشعب والشورى والثقافة، وقال لي سأشرح لك تفاصيل ما حدث، خلال لقائنا يوم الجمعية 11 من مايو 2102.

وفـي يوم الجمعة 11 مايو 2012، قال لي الدكتور الجنزوري إن السـبب وراء هـذا التعديل الـوزاري الذي فوض في إجرائـه واختيار وزرائه هـو محاولة إنهاء الأزمة وإيجاد مخرج لتعهدات نواب حزب الحرية والعدالة أمام الرأي العام بعد أن أكدوا أنهم لن يقبلوا سوي بتغيير أو تعديل الوزارة.

- وقـال الجنـزورى: لقـد علمـت أن اللواء ممدوح شـاهين عضـو المجلس الأعلى للقوات المسلحة للشئون القانونية قد أعطى وعدًا للدكتور الكتاتني أثناء وجوده في مجلس الشعب بأن المشير سيجري تعديلًا وزاريًا قريبًا.

- وقـال الجنـزوري: إن الكتاتنـي عندما ذهب ومعه وفد من مجلس الشـعب للقـاء المشـير طنطـاوي، ذكره بوعـد ممدوح شـاهين إليه، وقال لـه إنه في موقـف صعب ولابد من تفادي الأزمـة بإجراء تعديل وزاري يكون مخرجًا للجميع.

- وقـال لي د.الجنزورى: لقد اتصل بي الفريق سـامي عنـان لإقناعي بالأمر، وقـال لي اختر ما تريد من الـوزراء، فأنت المفوض، وقال عندما فكرت في الأمر طلبت من الأجهزة الرقابية ترشيح عدد من الوزراء، وهناك من اعتذر منهـم.

وقـال: لقد أبلغـت مجلس الـوزراء في الاجتماع الأسـبوعي يـوم 9 من مايو 2012 بكافة التفاصيل.

شعرت بغصة في حلق د.الجنزوري إلَّا أنه قبل بالأمر لتجاوز الأزمة، خصوصًا أن البلاد كانت تمر بظروف صعبة.

كانـت التطورات تمضي سـريعة، وفـي مجلس الشـعب كان رئيس المجلس د.سـعد الكتاتني قد أعلن في جلسـة المجلس يوم الاثنين 14 من مايو 2012 عن تضامـن المجلس مـع البلاغ المقدم من النائب عصام سـلطان ضد أحمد شـفيق واتهامـه بمنح جمـال وعلاء مبارك أراضي من جمعيـة الطيارين أثناء تولِّي أحمد

شفيق أمانة الصندوق فيها في بداية الثمانينيات، ويومها قلت لرئيس المجلس إن المجلس بانضمامه لعصام سلطان ضد أحمد شفيق أصبح طرفًا وهذا أمر لا يصح، لاسيما أن شفيق مرشح في الانتخابات الرئاسية في مواجهة مرشح جماعة الإخوان المسلمين.

في يوم الخميس 17 من مايو نفسه كان موعدي مع د.الجنزوري في الثانية والنصف من بعد الظهر في مكتبه في الهيئة العامة للاستثمار إلَّا أن الازدحام الذي كانت تكتظ به الشوارع، لم يمكنني من الوصول إليه في الموعد المحدد، فقررت الاعتذار، وأبلغني الدكتور الجنزوري أنه مسافر إلى لندن وسيعود يوم السبت المقبل 19 من مايو 2012.

في هذا اليوم نفسه اتصلت بالفريق سامي عنان في وقت متأخر من المساء استفسر منه عن خبر أذاعته قناة الجزيرة يقول: «إن المشير طنطاوي أنذر الأحزاب السياسية لمدة يومين للانتهاء من تشكيل الجمعية التأسيسية»، إلَّا أن الفريق نفى لي ذلك جملة وتفصيلًا، وقال إن كل ما جرى هو فقط ما حدث خلال اجتماع المجلس العسكري مع الأحزاب.

حلم الشاطر

كان حلم «خيرت الشاطر» بالترشح لرئاسة الجمهورية يحمل أكثر من دلالة، لقد كان الرجل على ثقة بأن الظروف باتت مهيأة للسيطرة على الدولة المصرية واقتناص المنصب في ظل ضعف بقية القوى السياسية ومرشحي الرئاسة الذين أعلنوا عن أنفسهم، كما أن الإخوان على ثقة بأن المجلس العسكري لن يتدخل وسيصدق في وعوده بإجراء انتخابات رئاسية نزيهة، كما حدث خلال انتخابات مجلسي الشعب والشورى.

وكان خيرت الشاطر قد استطاع «جس نبض» الأمريكيين من خلال اللقاءات المتعددة التي أجراها مع السفيرة الأمريكية بالقاهرة وكبار المسئولين الأمريكيين والغربيين الذين زاروا مصر في مرحلة ما بعد الثورة». وطمأنهم جميعًا على التزام جماعة الإخوان المسلمين باتفاقية السلام مع إسرائيل والحرص على المصالح الأمريكية في المنطقة.

كان خيرت الشاطر يدرك أن هناك من يرى أن الوقت غير مناسب لترشح الإخوان للرئاسة؛ لأن ذلك قد يحمل مخاطر كبيرة في الوقت الراهن، خصوصًا أن البلاد تعيش أزمة خانقة، ويجب على الإخوان المسلمين ألَّا يتحملوا المسئولية وحدهم، لأنهم؛ لن ينجحوا بكل تأكيد.

وكان هؤلاء يرون أن تشكيل حكومة ائتلافية بقيادة حزب الحرية والعدالة يجب أن يحتل الأولوية على غيره في الفترة الراهنة.

لم يكن خيرت الشاطر مقتنعًا بهذا الطرح، وراح يحرك عناصره في كل اتجاه لإقناع المعارضين في الجماعة بقبول ترشيحه لمنصب الرئيس؛ حيث كان قد تكتم هذا الأمر طيلة الشهور الماضية منتظرًا اللحظة المناسبة لطرحه والحصول على موافقة الجماعة.

وقد طلب الشاطر في شهر مارس من عام 2011 من عدد من قيادات الجماعة بذل جهودهم لدى المجلس العسكري للتصديق على حصوله على العفو الشامل من الحكم الصادر في حقه باتهامه بغسيل الأموال والانتماء إلى جماعة محظورة تهدف إلى قلب نظام الحكم.

وقد بدأت هذه المحاولات على يد محسن راضي (عضو الجماعة، النائب السابق بمجلس الشعب) الذي أجرى خلال شهر مارس 2011 اتصالات باللواء محسن الفنجري (عضو المجلس العسكري) وطلب منه ضرورة إقناع المشير بإصدار قرار بالعفو الشامل عن المهندس خيرت الشاطر.

كان خيرت الشاطر يُعد العدة في سرية تامة، إلَّا أنه كان ينتظر هذه اللحظة بفارغ الصبر، وكان هو مهندس الخطة التكتيكية في التعامل مع المجلس العسكري والسعي إلى ممارسة الضغوط عليه تارة ومحاولة احتوائه وطمأنته تارة أخرى..!!

كان يحفز شباب الجماعة والعناصر المرتبطة به على ضرورة ممارسة المزيد من الضغوط مع اقتراب فترة الترشح للانتخابات الرئاسية؛ لحسم الأمر وإجبار قيادة الإخوان على التراجع عن تصريحاتها الإعلامية بعدم الترشح لرئاسة الجمهورية في هذه الفترة.

في هذا الوقت أطلقت مجموعة من شباب الإخوان صفحة على «الفيس بوك» تحت عنوان «أنا إخوان وهانتخب مرشح إسلامي»، حيث قال الشباب على صفحتهم «إننا نرفض تصريحات المرشد الذي يرفض ترشح الإخوان على منصب الرئيس ونخالفه الرأي، رغم أننا نحبه، ولكن الحق أحب إلينا من

أنفسنا»، وراحوا يستشهدون بكلمات لمؤسس الجماعة الشيخ حسن البنا قال فيها «إن القول بأن الجهر بالعودة إلى نظام الإسلام يخيف الدول الأجنبية والأمم الغربية فتتألب علينا وتتجمع ضدنا، ولا طاقة لنا بها، ولا قدرة لنا عليها، هذا منتهى الوهن، وغاية الفساد في التقدير وقصر النظر؛ لأنه لن يجدينا شيئًا عندهم أن نتنصل من الإسلام، ولن يزيدهم فينا بغضًا أن نعلن تمسكنا به والاهتداء بهديه».

كانت كل المؤشرات حتى هذا الوقت تشير قبل ذلك إلى أن هناك احتمالًا أن يعلن الإخوان المسلمون تأييدهم ترشيح السيد منصور حسن وزير الإعلام الأسبق، لقد دار بيننا حوار طويل قبل ذلك، طالبته خلاله بأن يرشح نفسه لمنصب رئيس الجمهورية، أبلغني أنه سيفكر في الأمر جديًّا، وتواعدنا على الاتصال معًا.. كان منصور حسن حتى وقت قريب رئيسًا للمجلس الاستشاري، إلَّا أنه قرر الاستقالة من موقعه، تحدثت مع الفريق سامي عنان حول ترشح منصور حسن، فأبلغني أنه يرفض الترشح، قلت له: لقد حاورته وكان أقرب إلى الموافقة، قال لي: نتمنى ذلك وإن كنا لن نتدخل لصالح أحد على حساب الآخرين.

حتى هذا الوقت لم تكن جماعة الإخوان المسلمين قد حسمت أمرها وقررت الترشح لانتخابات الرئاسة، ولذلك حدثني السيد منصور حسن وقال لي: لقد قررت الترشح وأرجو مقابلتك على الفور.

ذهبت إلى السيد منصور حسن في منزله، وعقدنا جلسة مطولة، وقال لي: سيكون لي لقاء مع المشير طنطاوي والفريق سامي عنان، لقد طلبت لقاءهما لهذا الغرض، قلت له: «لن يكون للمجلس العسكري موقف مساند لك، ستسمع كلامًا جميلًا، ولكن على أرض الواقع لن يفعلوا شيئًا؛ لأن لديهم حساسية شديدة في مثل هذه الأمور»، قال لي: «وأنا لا أريد شيئًا، ولكن من باب الاحترام والعلاقة التي ربطتني بهم في الفترة الماضية أردت أن أحيطهم علمًا، وأظن أن غالبية المرشحين فعلوا ذلك».

في اليوم التالي اتصل بي السيد منصور حسن وأحاطني علمًا باللقاء الذي جرى مع المشير ورئيس الأركان، وقال لي: كل ما سمعته منهم «ربنا يوفقك!!».

كان السيد منصور حسن يراهن على موقف الإخوان المسلمين، غير أن الإخوان كانوا في هذا الوقت يجرون اتصالات بالمستشارين حسام الغرياني ومحمود مكي وطارق البشري وجميعهم رفضوا الترشح لمنصب الرئيس، هكذا أبلغني المرشد العام للجماعة د. محمد بديع خلال لقاء لي معه بمقر الجماعة في المقطم.

في هذه الأثناء قال كارم رضوان - عضو مجلس شورى الجماعة في هذا الوقت -: «إنه من الوارد طرح مرشح من داخل الجماعة أو من المرشحين الحاليين أو ترك المسألة لحين غلق باب الطعون»، واستبعد أيضا لجوء الجماعة لترك الباب مفتوحًا لأعضائها لاختيار مَنْ سيدعمونه من المرشحين الآخرين.

وقال رضوان: «إن مسألة الدفع بالمهندس خيرت الشاطر النائب الأول للمرشد العام للجماعة واردة، وكذلك الدفع بأحد قيادات حزب الحرية والعدالة».

كانت الأنباء جميعها تشير إلى احتمال حسم الأمر لصالح اختيار المهندس خيرت الشاطر مرشحًا للجماعة لمنصب رئيس الجمهورية، إلَّا أن المعارضة لهذا الاقتراح لم تكن هينة.

لقد جرت مناقشات ساخنة في وقت سابق، تخللتها تحذيرات من قيادات مهمة داخل الجماعة من خطورة الإقدام على هذه الخطوة وتحمل تبعاتها، غير أن هذه الأصوات ذهبت سدًى فيما بعد. كان أنصار هذا الاتجاه يستندون إلى القرار الذي أصدره مجلس شورى الجماعة في وقت سابق وأعلن رفضه تقديم مرشح للرئاسة، مستندًا في هذا الوقت إلى عدة اعتبارات، أبرزها: إن الجماعة ترى أن الوقت الراهن غير مناسب للدفع بمرشح للرئاسة؛ لما يمكن أن يتركه هذا القرار من آثار سلبية بالداخل أو الخارج قد تنعكس على طبيعة الأوضاع السائدة في البلاد في هذه الفترة التاريخية تحديدًا.

- تحبذ أن يكون المرشح لمنصب رئيس الجمهورية في هذه الفترة مرشحًا توافقيًا وليس إسلاميًا، على اعتبار أن ذلك من شأنه أن يبدد مخاوف الكثيرين، سواء كانت قوى سياسية أو اجتماعية أو دينية لا يتوجب الاستهانة برأيها.

- لا تريد أن تظهر أمام الرأي العام، وكأنها تعيد إنتاج الحزب الوطني «المنحل» في التكويش على السلطة واحتكارها وفرض السيطرة على جميع المواقع المهمة والمؤثرة «البرلمان الحكومة رئاسة الجمهورية»؛ لأن ذلك سيؤثر بالسلب على شعبية الإخوان.

- تخوف من تكرار سيناريو «حركة المقاومة الإسلامية حماس»؛ حيث رحب العالم في البداية بفوزها الكاسح في الانتخابات التشريعية، وبعد أن شرعت في تشكيل الحكومة برئاسة إسماعيل هنية، بدأت الحرب تستعر ضدها، من الحصار إلى التصفية!!

لكل هذه الأسباب وغيرها التي كانت مجالًا للنقاش داخل مجلس شورى الجماعة تم رفض الفكرة بغالبية الأصوات، غير أنه وبعد التطورات التي شهدتها البلاد والأزمة المتصاعدة مع الحكومة، جرى طرح الفكرة مجددًا أمام مجلس شورى الجماعة الذي ناقشها في أكثر من اجتماع.

قبيل طرح هذه الفكرة ومع تصاعد الأزمة بين جماعة الإخوان وحزبها الحرية والعدالة من جانب، وحكومة الدكتور كمال الجنزوري من جانب آخر، قرر خيرت الشاطر التوجه إلى المجلس العسكري، حيث التقى في البداية الفريق سامي عنان (رئيس الأركان) وعرض عليه الفكرة التي تقول بأن الإخوان لديهم استعداد لجلب استثمارات وقروض تصل إلى مائتي مليار دولار إذا ما مُكنوا من تشكيل الحكومة، يومها طلب الفريق سامي عنان مهلة من الوقت لعرض الأمر على المشير طنطاوي وتحديد موعد للقاء.

وبالفعل التقى المشير والفريق وبعض أعضاء المجلس العسكري المهندس خيرت الشاطر ود. محمد مرسي وأعيد طرح الاقتراح مجددًا، فوعد المشير بدراسة الأمر وشكّل لجنة من أعضاء المجلس العسكري لهذا الغرض.

واجتمعت اللجنة التي ضمت 9 يمكن تسميتهم بممثلين عن الحمائم والصقور داخل المجلس العسكري، هناك من كان يرى منحهم الفرصة لإثبات مدى جديتهم، بينما رأي آخرون أن هذه الوعود ليست لها ضمانات تؤكدها، وأن حكومة الجنزوري تؤدي مهامها بكل نزاهة وإخلاص، وأن تشكيل الإخوان للحكومة في هذا الوقت تحديدًا وقبيل انتخابات الرئاسة يمكن أن يؤثر على مسار الانتخابات بشكل أو بآخر.

يومها لم يكن في ذهن الإخوان الترشح لمنصب رئاسة الجمهورية، وكان الاتجاه هو تشكيل الحكومة؛ حتى لا تتحمل الجماعة تبعة المشكلات التي تعيشها البلاد والملقاة على كاهل الرئيس المنتظر بالأساس.

عندما عُرضت نتيجة الحوارات التي أجرتها اللجنة المشكَّلة من المجلس العسكري على المشير حسين طنطاوي كان من رأيه: رفض اقتراح تولى جماعة الإخوان تشكيل الحكومة في هذا الوقت، واستمرار حكومة الجنزوري في أداء مهامها، وقال: «عندما يجري انتخاب رئيس جمهورية جديد سيكون هو المسئول عن اختيار الحكومة الجديدة، وسواء جاء بها من الإخوان أو من غيرهم فستكون تلك هي مسئوليته، أما أنا فلن أتحمل مسئولية تشكيل حكومة إخوانية، بينما الإعلان الدستوري الصادر في 30 من مارس أو غيره لا يعطيهم هذا الحق».

خلال شهر مارس 2012، بدأت اجتماعات مجلس شورى الإخوان تأخذ منحى جديدًا ومختلفًا، لقد أدرك الإخوان أنه لا يوجد بين المرشحين الرئاسيين حصان رابح حتى هذا الوقت، وأن المجلس العسكري مصمم على إجهاض حلم الإخوان بتشكيل حكومة برئاسة إخواني، كما أن الاقتراح الذي جرى التقدم به للمجلس العسكري تم رفضه، وهكذا كان قرار الحسم باتجاه وجهة النظر القائلة بضرورة التقدم بمرشح للإخوان ينافس على مقعد الرئيس.

وبعد اجتماعات عديدة، ونقاشات مطولة، وحوارات مع قوى إسلامية وسلفية، أعلن د.محمد بديع (المرشد العام لجماعة الإخوان) مساء السبت 31 من مارس 2012 عن قرار مجلس شورى الجماعة بترشيح المهندس خيرت

الشاطر لانتخابات الرئاسة، إذ وافق على الترشيح 56 عضوًا من أعضاء مجلس شورى الجماعة البالغ 108 أعضاء، بينما اعترض 52 عضوًا على الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية، وهو أمر أحدث ردود فعل عديدة داخل الجماعة وخارجها.. كان أبرزها إعلان د.كمال الهلباوي (مسئول التنظيم الدولي السابق للإخوان) استقالته على الهواء؛ اعتراضًا على القرار من خلال برنامج العاشرة مساء على قناة دريم.

لم يكن هناك تبرير مقنع للتراجع عن قرار عدم ترشيح إسلامي أو إخواني للانتخابات الرئاسية، غير أن د.محمود حسين (الأمين العام للجماعة) برر هذا الموقف بالقول: «إن تراجع الجماعة عن قرارها السابق جاء بسبب أن الوضع في مصر أصبح مقلقًا، مع محاولات عرقلة عمل الجمعية التأسيسية لإعداد الدستور والدفع بمرشحين محسوبين على النظام السابق، بالإضافة إلى رفض المجلس العسكري إقالة الحكومة».

وقال الأمين العام للجماعة: «إن الجماعة لاحظت خلال الأيام الماضية وجود تهديد لإجهاض الثورة المصرية، وأن الجماعة حاولت التواصل مع جميع التيارات السياسية، وتشاورت مع العديد من الشخصيات غير المنتمية للجماعة بشأن الترشح، لكنهم اعتذروا لظروف خاصة بهم، وأنه من خلال شعور الجماعة بمخطط إجهاض الثورة كان قرارنا الدفع بمرشح للرئاسة».

وقال الدكتور محمد مرسي (رئيس حزب الحرية والعدالة الذي لم يكن ترشح بعدُ احتياطيًا للمهندس خيرت الشاطر): «إن هذا الموقف ليس تغييرًا لمبادئ الإخوان، ولكن هذا القرار جاء وفقًا للمستجدات الداخلية والخارجية التي دفعت الجماعة لاتخاذه».

أما جماعة الإخوان فقد أصدرت بيانًا بررت فيه تراجعها عن وعدها السابق، إلَّا أن البيان كان مجرد تبريرات لم تقنع أحدًا.



سامي عنان خيار اللحظة الأخيرة

قبيل إغلاق باب الترشيح للانتخابات الرئاسية بقليل، أدرك المجلس الأعلى للقوات المسلحة من خلال المعلومات المتوافرة لديه، أن الأمر قد يُحسم لمصلحة مرشح الإخوان المسلمين في نهاية الأمر، خصوصًا أن الإخوان وحدهم يمتلكون القوة الأكثر تنظيمًا.

حتى هذا الوقت لم يكن اللواء عمر سليمان قد قرر الترشح، كانت المعلومات تتردد، إلَّا أن الرجل لم يكن قد حسم خياره الأخير.

وأمام تطورات الأحداث التي كانت تشهدها البلاد في هذا الوقت، أدرك قادة الجيش أن إصرار المشير على عدم السماح لأي منهم بالترشح لانتخابات الرئاسة، ربما يكون سببًا في دفع البلاد إلى مزيد من المشكلات والأزمات والفوضى، لا سيما إذا نجح مرشح جماعة الإخوان، وأصبحت الدولة بأسرها في قبضتهم.

كان الفريق سامي عنان يقرأ خريطة المستقبل جيدًا، كان يحذر ولكنه كان دومًا ينصاع لتعليمات المشير طنطاوي، ويرفض الخروج عليها، مهما كانت درجة الخلاف في وجهات النظر، وكان أخطر ما يقلق الفريق سامي هو شعوره بأن وصول التيار الإسلامي للحكم، قد يؤدي إلى زيادة حدة الانقسام في البلاد، وقد ينهي الدولة المدنية إلى الأبد، ويضع البلاد على شفا نزاع وانقسام قد يؤدي إلى اندلاع حروب أهلية بين المصريين.

فى 16 من أغسطس 2011، كان الفريق سامي عنان قد طلب منّي اختيار مجموعة من المثقفين أصحاب الرأي، يمثلون جميع التيارات بمن فيهم المعارضون لأداء المجلس العسكري، ليناقش معهم القضايا المطروحة، ويستمع إلى تصوراتهم حول آفاق المرحلة المقبلة.

وبالفعل قمت بإعداد كشف لنخبة من المثقفين لدعوتهم، استمرارًا لحوار سابق جري قبل ذلك مع آخرين، بمبني وزارة الدفاع وبحضور الفريق سامي وعدد من أعضاء المجلس العسكري. في هذا الاجتماع الذي عُقد في فندق «الماسا» قال الفريق سامي عنان : إن مدنية الدولة قضية أمن قومي، وهي خط أحمر، لن نسمح بتجاوزه، وقال «إن المجلس الأعلى مصمم على تسليم مقاليد البلاد لرئيس منتخب، وإن الجيش سوق يبقي حارسًا لحماية الدستور، ولن نسمح لأية سلطة بأن تجور على حق هذا الشعب».

لقد تحدثت مع الفريق سامي قبيل الانتخابات الرئاسية الأخيرة عندما طلب منّي الترشح أكثر من مرة لانتخابات الرئاسة، فاعتذرت، وقلت له : «لماذا لا تترشح أنت؟» فقال لي : «ليس لديَّ مانع، المهم أن يوافق المشير على ذلك».

كان المشير يرفض ترشيح أي من أعضاء المجلس العسكري لانتخابات الرئاسة، ورغم الضغوط التي مورست عليه، والتحذير من خطورة المرحلة المقبلة، في ظل التوترات والأزمات التي كانت تسود البلاد فإنه ظل ولفترة طويلة يرفض ذلك.

وقبيل الانتخابات الرئاسية بقليل، كنت في لقاء مع المشير طنطاوي في مكتبه في وزارة الدفاع، ثم انضم إلينا بعد قليل الفريق سامي عنان، وفي هذا اللقاء كان المشير طنطاوي قلقًا على مستقبل مصر، خصوصًا أنه أدرك أن الإخوان حتمًا سيحسمون الانتخابات الرئاسية لصالحهم.

•• سألني : ما رأيك في الفترة المقبلة؟!

• قلت له : يا سيادة المشير.. الإخوان قادمون، وأنا أخاف أنهم لو وصلوا إلى السلطة فلن يتركوها، وسيحمّلكم التاريخ المسئولية الكاملة عما ستصل إليه أحوال البلاد.

•• قال المشير : واحنا إيه ذنبنا؟ أنا أشاركك القلق لأنه من الخطر الشديد أن تسقط البلد في يد تيار واحد، لكن قل لي : ما العمل.. إيه المخرج؟

•• قلت له : أنا أعرف نبل أهدافك ومقاصدك، وأدرك أنك لن تسمح بتزوير الانتخابات لصالح مرشح ضد آخر مهما كان، ولكن أتخوف من أنه إذا سقطت البلد في يد الإخوان، فلن تعود إلينا مرة أخرى، لأنهم إذا جاءوا فلن يتركوها إلّا بثمن فادح، لكن لابد من مخرج.لقد كانوا هم أنفسهم يقولون إنه ليس من المصلحة أن يكون رئيس الدولة في هذه الفترة منتميًا إلى التيار الإسلامي، ولكنهم تراجعوا في موقفهم، وأنا أتوقع أن يفوز مرشحهم محمد مرسي!!

ثم قلت : إنني أذكر للفريق سامي عنان مقولة قالها لي عقب اجتماع للمجلس العسكري مع الأحزاب، عندما تم استبعاد خيرت الشاطر من الترشيح، لقد قال لي ساعتها : « إن الجولة الأولي من الانتخابات سوف تسفر عن إعادة بين د.محمد مرسي، ود.عبد المنعم أبو الفتوح» والخيار سيكون بين الاثنين ولا ثالث لهما!!

• هنا تحدث الفريق سامي عنان وقال : وأنا أكرر مرة أخرى والأيام بيننا، النتيجة ستكون محصورة بين الاثنين، والاثنان ينتميان إلى مدرسة الإخوان المسلمين، ولكن ما الحل؟!

كانت تلك هي المرة الأولى التي أشعر فيها بقلق عارم يعتري المشير ورئيس الأركان، كان مبعث القلق هو الخوف على مصر في مرحلة ما بعد انتخاب الرئيس، الذي حتمًا سيكون إخوانيًّا أو منتميًا للمدرسة الإخوانية الفكرية.

كان المشير يشعر بأن إجراء الانتخابات الرئاسية دون وجود دستور سيفتح الباب أمام مخاطر شتي، حاول كثيرًا، لكنه كان دومًا يستجيب للمناورات والمراوغات التي كان يقوم بها الإخوان خلال اجتماعات المجلس العسكري

مـع الأحزاب، يوافقون، ثـم يترددون، ثم يطلبون التعديـلات، ثم ينتظرون الإذن مـن قياداتهم، ثم يطرحون نقطة خلافية، فينتهـي الاجتماع دون التوصل إلى حل ينهـي هـذه الأزمة، ويدفع إلى خطـوات للانتهاء من الاتفاق على معايير تشـكيل الجمعية التأسيسية وبدء إعداد الدستور.

في أكثر من مرة كان المشير يؤكد وبحزم «أنه لا انتخابات رئاسية دون دستور»، لكنه الآن وجد نفسه أمام خيار واحد ووحيد، لابد من إجراء الانتخابات الرئاسية لتسليم السلطة في الموعد الذي قطعه على نفسه.

كان الموقف محيرًا أمام المشـير، فهو وعد في وقت سـابق بتسليم السلطة فى 30 مـن يونيـة 2012 لكنه أيضًا يجد نفسـه في موقع الحيرة، لأنـه أيضًا وعد بعدم إجراء انتخابات رئاسية قبل الانتهاء من وضع الدستور.

• قلت للمشير : ولكن لابد أن يكون هناك حل لهذه المعضلة، لا يجب إجراء الانتخابـات دون دسـتور، لأنـه إذا تُـرك الأمر بلا حسـم، فالرئيس المقبل «الإسلامي» ستكون له الكلمة العليا على الدستور !!

•• قـال الفريـق سـامي عنـان : كل مـا تقوله نحـن متفقون عليـه، ولكن كيف الطريق؟ ما الحل؟

•• قلت : لقد سـمعت أن هناك اتجاهًا لمد الفترة الانتقالية عدة شـهور لحين إنجاز الدستور.

•• قال المشـير : لكن هذا أمر ليس سـهلًا، أنت تعرف أن هناك من يتربصون بنا، وأنت تعرف أننا لسنا طامعين في سلطة أو مركز.

• قلـت للمشـير : أتذكـر مقولتك التـي قلتها لنـا في حضور وفـد من مجلس الشعب برئاسة د.الكتاتني، عندما قلت «ربنا ما يحكم عليَّ أكون رئيس».

ابتسـم المشير، صمت، لـم يعلق، ولكن الفريق سـامي عنان قـال : » البعض يطلـب منا أن نمد الفتـرة الانتقالية لحين الانتهاء من الدسـتور، ولكن الأمر ليس سهلًا».

ثم أردف الفريق سامي: حتى لو قبلنا بذلك، هل تضمن أن يقبل هؤلاء الذين لا يتوقفون عن الهتاف «يسقط.. يسقط حكم العسكر»؟

• قلت للفريق : بصراحة لا أضمن موقفهم، هناك حالة احتقان وتحريض ضد المجلس العسكري، وهو مخطط، هدفه بالأساس ممارسة الضغوط ضد الجيش، لتذهب السلطة إلى يد الإخوان. لكن هناك طرق عديدة، من بينها استفتاء الشعب على استمراركم لفترة من الوقت، لحين الانتهاء من الدستور.

أدرك المشير أن هناك مشكلة حقيقية ستضاف إلى مجمل المشكلات المتفاقمة في البلاد، لم يعطِ ردًا حول الاقتراح، وبعد مناقشة مطولة حول الجمعية التأسيسية وإمكانية تشكيلها في ضوء الاجتماعات التي جرت بين المجلس العسكري والأحزاب، كان موعد الاجتماع قد قارب على الانتهاء.

في هذا الوقت، أدركت أن المشير يشعر بقلق حقيقي على الأوضاع في البلاد، قلت له : يا سيادة المشير، لقد أبلغتك أكثر من مرة رسالة من الأستاذ هيكل تقول «نجاحك في خطابك » ، وأنه دون مواجهة الشعب بالحقائق وإشراكه فيها، فأنت بذلك تترك مساحة للفراغ ستملأها الشائعات والتحليلات المغرضة والمعلومات الكاذبة، الشعب يحبك، والشعب مع الجيش، لكنه يريد أن يسمعك، عبد الناصر كان يواجه تحديات عديدة، ومؤامرات خطيرة وعندما لجأ إلى الناس، وخاطبهم، واقترب منهم، انتصر على الجميع، الناس تريد أن تسمعك.

•• قال المشير : حتكلم أقول إيه، أنا موش عاوز؟ !

• قلت : لاحظ معي أنك لم تجرِ حديثًا صحفيًا أو تليفزيونيًا منذ سنوات طوال، الناس تريد أن تسمعك وتراك.

•• استمر الحوار لفترة من الوقت وفي نهايته قال لي : طيب خلاص أنا موافق، قل لي ما اقتراحك؟ !

• قلت للمشير : اقتراحي أن يتم إجراء حوار للتليفزيون بحيث تقوم عدة فضائيات بإذاعته إلى جانب التليفزيون المصري.

•• قال : ومَنْ سيكون معك في إجراء هذا الحوار؟

• طرحت على المشير العديد من الأسماء، وفي النهاية جرى الاتفاق على أن يقوم بإجراء الحوار كل من الكاتب الصحفي صلاح منتصر ورئيس تحرير الأخبار ياسر رزق وأنا، وقال المشير للفريق سامي: ياريت تجلس أنت ومصطفي ويتم الاتفاق بينكما على المحاور الرئيسية.

هبطنا معًا أنا والفريق سامي عنان إلى الصالون الملحق بمكتبه في الدور الأول، وأثناء الهبوط من الدور الثاني إلى الأول، قال لي الفريق سامي: انت إزاي قدرت تقنع سيادة المشير بالحوار؟ ! لقد عجزنا جميعًا في المجلس العسكري عن إقناعه !!

•• قلت للفريق: أتمنى أن تكتمل هذه الخطوة، ولكن لديَّ إحساس بأن المشير ربما يعتذر في اللحظة الأخيرة !!

قضينا أكثر من ساعة أنا والفريق سامي عنان في الاتفاق على المحاور الأساسية للحوار، حتى يمكن إعداد المادة العلمية التي سوف يستند إليها المشير في حواره، وجاء إلينا اللواء يسري زكي (مدير مكتب المشير) وحصل على نسخة من المحاور وتساؤلات الشارع لعرضها على المشير، وأبلغني أن موعد إجراء الحوار بعد ثلاثة أيام من لقائي به.

مضيت بسيارتي إلى خارج مبنى وزارة الدفاع، اتصلت بالزميل ياسر رزق وأبلغته فوافق، وتواعدنا على التواصل، ثم اتصلت بالأستاذ صلاح منتصر، وأبلغته بالأمر، فوجدته مترددًا، وقال لى : أنت تعرف الحملة على المجلس العسكري وأبعادها، وسيقال إننا نحاول التسويق للمشير في هذا الوقت، ولذلك دعني أفكر في الأمر وسأرد عليك.

أدركت أن الأستاذ صلاح منتصر لا يريد أن يشارك في الحوار، هممت بإبلاغ الفريق سامي بالأمر لنتفق على شخص بديل، إلَّا أنني وجدت اللواء يسري زكي (مدير مكتب المشير) يتصل بي، كانت كلماته موجزة ومحددة.. قال لى : أستاذ مصطفى.. المشير بيقولك ياريت نؤجل الحوار إلى وقت آخر.

لـم أفاجـأ بالموقف، كنت على ثقة أن الحوار لن يكتمل، فالمشـير لا يريد أن يتحـدث للإعـلام، وقد قال لي إنه لا يريد أن يفهمه النـاس خطأ، ويقال إنه يروِّج لنفسه ليظل في موقعه.

- قلت للواء يسري زكي : يبدو أن المشير حسم الأمر، وأنا أقول إن هذا خطأ؛ لأنه لو شـرح الحقائق للناس فسـوف يرد على كل الشائعات، ويحاصر من يريدون شرًا بالجيش.

مضيت إلى منزلي، وفي اليوم التالي اتصلت بالأسـتاذ محمد حسـنين هيكل، وأبلغته أن المشـير لا يريد أن يتحدث، فكان الأسـتاذ مسـتاءً من صمت المشـير، وقال لي: خسارة، إنه يضيع الفرص الواحدة تلو الأخرى !

***

في هذا الوقت، كان القلق يساور الجميع، أصبح المشير على قناعة بأن رئيس الجمهوريـة القـادم لن يخرج عـن واحد مـن المنتمين للتيار الإسـلامي، لقد قرأ المشير سيناريو المستقبل متأخرًا، وأدرك أنه لابد أن يتصرف في الأمر، لكنه ظل مترددًا حتى اللحظة الأخيرة.

في هذا الوقت اتصل اللواء ممدوح شـاهين (المسئول عن الشئون القانونية والدستورية بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة) بالمستشار حاتم بجاتو (الأمين العام للجنة العليا للانتخابات الرئاسية) وسأله : هل يمكن أن تمد اللجنة فتح باب الترشيح لفترة من الوقت؟

• قال بجاتو : وما السبب؟

•• قال اللواء ممدوح شاهين : هناك أمر طارئ سأبلغك عنه في حينه.

تعجب المستشـار حاتم بجاتو من هذا الطلب، رد على الفور بالقول : لا أظن أنـه فـي مقدورنا مد فتـح باب الترشـيح لصالح مرشـح معين وإلَّا فنحن سـنفقد مصداقيتنا، ومع ذلك سـوف أستطلع رأي المستشار فاروق سلطان رئيس اللجنة العليا.

• قال ممدوح شاهين : أحد الأحزاب سيقدم لكم طلبًا بذلك.

اتصل المستشار حاتم بجاتو بالمستشار فاروق سلطان وأبلغه بالطلب الذي حمله إليه اللواء ممدوح شاهين، فما كان من المستشار فاروق سلطان إلَّا أن اعتذر وقال : لن نستطيع مد فترة الترشيح ولا لساعة واحدة.

في هذا الوقت وصل إلى مبني اللجنة العليا للانتخابات رامي لكح (نائب رئيس حزب الإصلاح والتنمية) ومعه الناشط السياسي إيهاب الخولي، والتقيا المستشار حاتم بجاتو وسألاه عن ترشيح الأحزاب فسألهما المستشار بجاتو : هل هناك نية لترشيح أحد من طرفكم؟

تردد رامي لكح في الإجابة، ثم بعد فترة قال : بصراحة إحنا ناويين نرشح إما رئيس الحزب محمد أنور عصمت السادات أو عمر سليمان أو المشير أو الفريق سامي عنان، لقد كان رامي قد أعد خطاب الترشيح وحصل على موافقة الفريق سامي عنان على الترشح لمنصب رئيس الجمهورية.

اتصلت بالفريق سامي عنان في هذا الوقت لأسأله عن حقيقة هذه الشائعات، فقال لي: إن رامي لكح كان موجودًا عنده في مكتبه، وإنه عرض عليه الترشح باسم الحزب لمنصب رئيس الجمهورية.

• قلت له : إذن الخبر صحيح !

•• قال لي الفريق : وإيه رأيك؟

• قلت له : ياريت، المهم الوضع القانوني، هل يجوز أم لا؟

في اليوم التالي لزيارة رامي لكح وإيهاب الخولي إلى المستشار حاتم بجاتو، كانت هناك إحدى الشخصيات العسكرية البارزة تتصل بالمستشار بجاتو وتطلب مقابلته؛ بزعم أنه يريد أن يشرب معه الشاي في مكتبه.

رحب المستشار بجاتو بالزيارة وقال للمتصل : أنا في انتظارك في مكتبي في الدور الأول في مقر اللجنة العليا للانتخاب الرئاسية بمصر الجديدة.

فـي هـذا الوقت الخميس 5 أبريـل 2012 اتصل الفريق سـامي عنان بالدكتور مصطفى الفقي وطلب منه إعداد خطاب له يلقيه بمناسـبة ترشحه لمنصب رئيس الجمهورية.

أبدى د.الفقي دهشته، لم يصدق في بداية الأمر، إلَّا أنه أثني على هذه الخطوة وبدأ في إعداد الخطاب الذي سيلقيه الفريق سامي عنان بمناسبة ترشحه لمنصب رئيس الجمهورية.

بعـد هذا الاتصـال بقليل وصل المسئول العسـكري إلى مبني اللجنـة العليا للانتخابات وسأل المستشار بجاتو بشكل واضح وصريح :

- هـل هنـاك إمكانيـة لقبول أوراق الفريق سـامي عنان حال ترشـحه لمنصب رئيس الجمهورية؟
- •• قال المستشار بجاتو : بالقطع لا يمكن.
- سأله المسئول العسكرى : ولماذا؟
- •• قـال المستشـار بجاتـو : لا يمكـن قبول أوراقـه إلَّا لو اسـتقال من الجيش نهائيًـا، ثـم إنه لابد أن يكون مقيدًا في الجـداول الانتخابية، وأنت تعرف أن بـاب القيـد في الجداول قد أُغلـق منذ فترة، وبذلك لا يكون الفريق سـامي متمتعًا بحقوقه السياسية.

أبدى المسـئول العسـكري دهشـته، لقد أصابه إحباط شـديد، ثم قـرر العودة سريعًا لإبلاغ الفريق سامي عنان بالأمر.

في عدد صحيفة الأخبار الصادر يوم الجمعة 5 من أبريل 2012 كان مانشـيت الصحيفة غريبًا، إذ حمل عنوان «لا يحق للمشير أو الفريق عنان الترشح لانتخابات رئاسة الجمهورية».

كان ذلك مؤشـرًا على حالة الجدل التي سـادت أوسـاط المجلس العسكري واللجنـة العليـا للانتخابات الرئاسـية في هـذا الوقت، خصوصًا بعـد أن حاولت عناصر من المجلس العسكري اللحاق بالفرصة الأخيرة لإنقاذ البلاد من السقوط في قبضة الإخوان.

الرجل الغامض

مـع بدايـات شـهر أبريـل 2012 كان الجـدل يدور حول أسـماء المرشـحين المتوقـع تقدمهم لانتخابات رئاسـة الجمهورية، وحتى هذا الوقت لم يكن اسـم اللـواء عمـر سـليمان النائب السـابق لرئيس الجمهوريـة مطروحًا للترشـح، وإن كانت المعلومات راحت تتردد عن مفاجأة اللحظة الأخيرة.

كان الإخوان المسـلمون ومعهم بقية التيارات الإسـلامية يتخوفون من إقدام عمر سـليمان على هذه الخطوة، فالرجل له شـعبية واسـعة، وهو ينتمي أيضًا إلى أصول صعيدية، كما أن تاريخه العسـكري وعمله في المخابرات العامة لسنوات طوال أعطاه خبرة متميزة وجعل منه رجل دولة من الطراز الأول.

دخل اسم عمر سليمان على قوائم استطلاعات الرأى لمرشحى الرئاسة فحاز علـى نسـبة مذهلة من الذين صوتوا لصالح ترشـيحه، كان الرجـل يتابع ما يجري دون أن ينطق بكلمة واحدة.

ومـع اقتـراب موعد إغـلاق باب الترشـيح فى 8 مـن أبريل 2012، كان اسـم عمر سـليمان يتردد بشدة حتى أصبح الكثيرون يسلمون بأن الرجل سيرشح نفسه بلا جدال، وأنه سـيعلن عن هذا الترشـيح بين سـاعة وأخرى، خصوصًا أن هناك عمليات لجمع التوكيلات لترشيحه تجري في العديد من المحافظات.

لقد أدلى السيد عمرو موسى (المرشح المستقل لرئاسة الجمهورية) بتصريح بثته وسـائل الإعـلام المختلفة قال فيـه: «إن المجلس الأعلى للقوات المسـلحة

قد يدفع بنائب الرئيس السابق عمر سليمان إلى السباق الرئاسي ليكون المرشح العسكري في مواجهة خيرت الشاطر مرشح جماعة الإخوان المسلمين»!.

جاء التصريح الذي أدلى به السيد عمرو موسى خلال لقائه بمجموعة «جي مورجان» العالمية للاستثمارات المالية بمقر حملته الانتخابية في الدقي ليثير التكهنات من جديد، حول ما إذا كان قرار ترشيح عمر سليمان – إن حدث – قد جاء بفعل ضغوط شعبية عديدة؟ أم أنه جاء بدعم وبطلب مباشر من المؤسسة العسكرية؟ أم هو خليط بين هذا وذاك؟

صحيح أنه ومنذ الإعلان عن ترشيح جماعة الإخوان المسلمين للمهندس خيرت الشاطر، حدث ما يمكن تسميته بحالة «استنفار» عمَّت الكثير من المؤسسات الرسمية والشعبية، إلاَّ أن قرار ترشيح اللواء عمر سليمان لا يمكن أن يكون وليد تطورات أسبوع مضى، بل إن الاستعدادات كانت تجري في صمت شديد منذ فترة، وباستثناء بعض الحملات الشعبية التي كانت تعلن عن نفسها فإن أحدًا لم يكن يستطيع أن يتكهن بالقرار سلبًا أو إيجابًا!!

كان اللواء عمر سليمان يرفض في وقت سابق مجرد التفكير في الترشح لانتخابات الرئاسة، وعندما فاتحته في الأمر أكثر من مرة، قال لي إن أوضاع البلاد أصبحت صعبة ومنفلتة وأن حال البلاد لن تستقيم إلاَّ من خلال ثلاث إجراءات أساسية وحاسمة هي:

الأول: وضع حد للفوضى السائدة في البلاد، وتطبيق القانون وتفعيله في مواجهة الجميع ودون استثناء.

الثاني: عودة الشرطة لممارسة دورها في ضبط الأوضاع الأمنية وإعادة الاستقرار إلى البلاد؛ لأن ذلك وحده هو الذي سوف يفتح الطريق أمام عودة عجلة الاقتصاد إلى مسارها الصحيح وتهيئة البلاد للاستثمارات والسياحة ووقف النزيف الحاد للاحتياطي الاستراتيجي من العملات الأجنبية.

الثالـث: تجميـد أى صراعـات إقليميـة ودولية فـي الوقت الراهـن، وحماية الحدود الإقليمية، وعدم استعداء المجتمع الدولي ضد مصر، والتوقف عن إثارة المشكلات حماية للأمن القومى في هذه الفترة التاريخية الحساسة.

يومها سـألت اللواء عمر سـليمان مجددًا وقلت لـه: مادامت الأوضاع كذلك فلماذا لا ترشح نفسك لكي تنهى هذه الحالة من الانفلات فقال لى متعجبًا: «وهل يستطيع رئيس الجمهورية في ظل الظروف الراهنة أن يفعِّل سلطته وقراراته؟ إنني لا أريد أن أكون مجرد رمز بلا فاعلية وبلا قرار، أنا لا أبحث عن الكرسي، ولا عن المنصب، وأنت لا ترضى لي أن أكون رئيسًا بلا صلاحيات».

كان عمر سـليمان في هذا اللقاء يبدو منزعجًا مما كان يسـميه بالمخاوف من حـدوث «صراع مجتمعى» يمكن أن يسـود البلاد ويدفع بهـا إلى الفوضى، وكان يقـول: إن من شـأن هذا الصراع أن يتمدد ليعم البلاد بأسـرها، لقـد انتقل الصراع من كونه صراعًا سياسـيًا بين النخبة، إلى صراع يحتكم فيه الناس إلى السـلاح في الشارع، وكان أكثر ما يزعجه في هذا هو صراع الأطراف وتحديدًا في سيناء.

كنـت أتعمـد أن أكتب كل كلمة يتفوه بها نائب الرئيس السـابق، ولكن بالقطع كنت أحترم تعهدى معه بعدم النشر؛ لأنه لم يأتِ وقت الكلام بعدُ.

في هذا الوقت انتشرت شائعات عن أن السيد عمر سليمان حزم أمره، واتخذ قراره النهائي بالترشـح لمنصب الرئيس، فعدت إلى سؤاله هاتفيًا، وكانت إجابته هذه المرة مختلفة.

- قلـت لـه: مـا صحة مـا يتردد مـن شـائعات عن ترشـحك لمنصـب رئيس الجمهورية؟

- فقـال بـكل وضـوح: أنا خادم لمصـر، يوم أن أُطلـب لأداء المسـئولية فلن أتردد.

كانـت الإجابة تحمل أكثر من تفسـير، لكنها تفهم بالتأكيد في سـياق أن هناك متغيرًا قد حدث في موقف السيد عمر سليمان من النفي إلى الاستعداد.

لقد حدث ذلك في وقت كانت فيه مجموعات من الشباب تزحف إليه وتلتقيه وتلتقط الصور الفوتوغرافية معه، وكانت التأكيدات تأتي دومًا على لسان من يقومون بتنظيم حملته الانتخابية بأن الرجل قد حسم أمره وقرر الترشح، لكنه لن يعلن عن ذلك إلاَّ في الوقت المناسب.

كان عمر سليمان يرقب الأوضاع ويتابع الأحوال، بينما راحت المجموعات المرتبطة به تنهمك في جمع التوكيلات، حتى قيل إنه استطاع بالفعل أن يتجاوز رقم الثلاثين ألفًا في أيام معدودة، وأنه لم يبق سوى الإعلان.

كان السؤال يتردد: لماذا قرر السيد عمر سليمان العدول عن موقفه، والدخول إلى السباق الرئاسي في لحظاته الأخيرة؟!

هنا يمكن التوقف أمام عدد من المتغيرات المهمة التي كان لها بشكل أو بآخر دورها في حسم الرجل قراره الذي لم يكن قد تبقى سوى الإعلان عنه في هذا الوقت:

أولا : تلقيه عددًا من استطلاعات الرأي أكدت أن نزوله إلى السباق الرئاسي قد يجعله في قلب المعادلة، بل منافسًا شرسًا لآخرين قرروا النزول، إلاَّ أن كثيرين منهم يفتقرون لتجربة «رجل الدولة» التي يتمتع بها هو أكثر من غيرة.

ثانيًا: تراجع السيد منصور حسن عن الترشح لمنصب الرئيس، ومن ثم فقد افتقدت ساحة المنافسة مرشحًا كان له حضور كبير لدى النخب السياسية ومؤسسات الدولة وقطاعات جماهيرية، ارتأت فيه مرشحًا توافقيًا في هذه الفترة التاريخية المهمة التي تمر بها البلاد.

ثالثًا : تراجع الإخوان المسلمين عن موقفهم والتقدم بمرشح رئاسي لمنصب الرئيس، وتصاعد الخلافات حول هذا القرار.

كما أدرك السيد عمر سليمان أن الدفع بالمهندس خيرت الشاطر لمنصب الرئيس لن يلقى قبولًا واسعًا في الشارع المصري، خصوصًا مع ازدياد حدة

الجدل الدائر في البلاد حول ما يمكن تسميته بسعى الإخوان إلى «احتكار السلطة» والتكويش على المناصب بهدف تغيير «جينات» الدولة المصرية.

لقد أدرك أن ذلك من شأنه أن يستنفر الكتلة الحرجة في مصر، وأن يدفعها إلى التحرك للحفاظ على منصب رئيس الجمهورية، بحيث لا يسقط في قبضة أي من القوى الدينية، خصوصًا إذا كانت هذه القوى قد بدأت الزحف على الكثير من المواقع والمناصب، وأنها تخطو نحو تشكيل حكومة ائتلافية تكون الغلبة فيها لحزبي الحرية والعدالة والنور.

ويبدو أن اللواء عمر سليمان قد بنى حساباته ليس فقط انطلاقًا من الاعتبار الداخلي، ولكن أيضًا لأنه يدرك أن هناك قوى إقليمية ودولية سوف يزعجها كثيرًا اعتلاء التيار الديني منصب رئيس أكبر دولة عربية في المنطقة.

كانت التوقعات في هذا الوقت تقول:

أولا: إذا كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد جدد تعهده أكثر من مرة - كان آخرها في لقاء المشير مع الأحزاب - بأنه لن يبقى ولو ليوم واحد بعد الثلاثين من يونية المقبل في موقعه، بل إنه يتعهد في كل الأحوال بأن الجيش سيعود إلى ثكناته، وأنه مصرٌّ على استكمال خارطة الطريق في إطار الجدول الزمني المحدد سلفًا، فهنا يمكن القول إن المجلس الأعلى وهو يُقدم على هذا القرار يهمه أيضًا - حتى وإن لم يتدخل - أن يأتي على رأس الدولة رئيس يدافع عن «مدنية» الدولة المصرية باعتبارها قضية أمن قومي، كما وصفها الفريق سامي عنان في لقاء بالمثقفين في 6 من أغسطس 2011.

ثانيًا: إن تصاعد الصراع بين جماعة الإخوان المسلمين والمجلس الأعلى للقوات المسلحة والذي عبّر عن نفسه في البيانات العنيفة التي صدرت وقتها، من شأنه أن يعطي رسالة للرأي العام بأن المجلس الأعلى لم يبرم صفقة مع الإخوان ومرشحهم خيرت الشاطر كما يحلو للبعض أن يردد، وأن يشير أيضًا، حتى وإن لم يحدث ذلك، أن المجلس الأعلى قد يكون مرتاحًا لمرشح آخر ربما يكون

الأقـرب إلـى ذلك هو اللواء عمر سـليمان، وهـذا أمر مهم لقطاعات واسـعة من المصرييـن الذيـن لا تـزال أغلبيتهـم تثق بشـكل مطلق في المؤسسـة العسـكرية باعتبارهـا المؤسسـة الوطنية الحريصـة على مصلحة البلاد وأمنهـا القومي، وهو أمر بالتأكيد سـينعكس لصالح السـيد عمر سـليمان سـواء أراد المجلس الأعلى للقوات المسلحة ذلك أم لم يرده!!

ثالثًـا: إن تدهور الأوضاع المجتمعية في البلاد، وتـردي الأحوال الاقتصادية والأمنيـة، وازدياد حدة الاحتقان المجتمعي والمخاوف من مخاطر انهيار الدولة فـي ظـل غياب القـوة التي تفعِّـل القانون، كل ذلـك يدفع بقطاعـات عريضة إلى البحث عن شخصية قوية قادرة على اتخاذ قرارات حاسمة، وفي هذا لم يكن من المصادفـة أن يطالب البعض بضرورة تولي شـخصية عسـكرية قوية حكم مصر، بل وصل الأمر إلى تمني البعض حدوث أي فعل قوي يعيد للدولة قوتها وهيبتها ويحفظ للشـارع المصري أمنه واسـتقراره واقتصاده، وفي ظل غياب هذا الفعل، يصبـح الخيـار متجهًا إلى السـيد عمر سـليمان، باعتبـاره الأقرب إلى المؤسسـة العسكرية كما يرى الكثيرون.

رابعًا: إذا كان البعض يرى أن المرحلة المقبلة هي «حبلى» بصراعات سياسية ومجتمعيـة عديدة، فإن الكثيرين لا يرغبون في حـدوث صراع مع الرئيس القادم والمؤسسـة العسـكرية التي لها احترام واسـع في الشـارع المصري، ولذلك فإن خيارات هؤلاء سـوف تصب لصالح المرشح الذي سيكون متوافقًا مع المؤسسة العسـكرية ليـس فقـط بمنطق التفاعل المشـترك لإحـداث الاسـتقرار والنهوض بالبـلاد، بـل أيضًـا لضمـان عدم وجـود تنـازع بين قمـة السـلطة التنفيذيـة وقادة المؤسسـة العسكرية، من شـأنه أن يؤدى إما إلى حدوث انقلاب عسكري أو إلى صراع قد يُفضى إلى نتائج كارثية على المجتمع بأسره.

فـي الحادية عشـرة والنصف من ظهر يـوم الخميس 5 من أبريـل 2012، كان هنـاك لقـاء مطول بيني وبين الفريق سـامي عنان في مكتبه فـي وزارة الدفاع، كان اللواء حسـن الرويني قائد المنطقة المركزية حاضرًا معنا هذا اللقاء، وكان الحوار

مفتوحًا حول تطورات الوضع الراهن في ضوء الترشيحات الخاصة بانتخابات رئاسة الجمهورية.

سألته عن مدى صحة ما يتردد عن احتمالية ترشح اللواء عمر سليمان في اللحظة الأخيرة رغم اعتذاره بالأمس الأربعاء 4 من أبريل 2012، فقال لي: لقد اتصلت به ونفى إقدامه على الترشيح للرئاسة.

كانت محاولات الفريق للترشح للرئاسة قد وصلت إلى حائط مسدود في هذا الوقت ، لكن الأمل ظل يراوده حتى اللحظة الأخيرة.

خرجت من مبنى وزارة الدفاع، والقلق يساورني، كنت أعتقد أن الأيام المقبلة سوف تحمل المزيد من المفاجآت، وأن كثرة عدد المرشحين سيفتح الطريق أمام مرشح الإخوان لتحقيق الفوز في الانتخابات الرئاسية، وأن ذلك من شأنه أن يقود البلاد إلى حالة من الاستقطاب والصراع الاجتماعي الذي سيدفع إلى مزيد من الفوضى وعدم الاستقرار.

- في يوم الجمعة 6 من أبريل 2012 التقيت مجددًا بالدكتور كمال الجنزوري في مكتبه لأكثر من ساعة، كان الحوار منصبًا حول الانتخابات الرئاسية والسيناريوهات المتوقعة.

- قلت للجنزوري : أثق تمامًا أن الجيش لن يتدخل لصالح أي طرف من الأطراف.

- قال : وأنا أعتقد ذلك أيضًا.. المشير مصمم على عدم التدخل وأيًا كانت النتيجة، فيجب أن يكون الموقف هو الالتزام بسياسة الحياد.

في هذا اللقاء قال الجنزوري: إن لديه معلومات تقول إن عمر سليمان ربما يرشح نفسه مساء اليوم ذاته، وأن عمليات جمع التوكيلات له يقوم بها أنصاره على قدم وساق.

- قلت له: لقد عرفت من الفريق سامي عنان، أنه اتصل به أمس الخميس 5 من أبريل ونفى له أنه سيرشح نفسه؟!

- قال: لقد اتخذ قراره النهائي اليوم الجمعة.

- قلت: سأتصل باللواء عمر سليمان لمعرفة حقيقة الأمر.

وفي مساء اليوم ذاته، علمت من اللواء سليمان بأنه قد قرر بالفعل أن يرشح نفسه في الانتخابات الرئاسية استجابة لطلب الكثيرين من أنصاره، خصوصًا بعد أن أكدت استطلاعات الرأي تفوقه في حالة ترشحه لمنصب الرئيس.

بعد ذلك بقليل أعلن المتحدث باسم عمر سليمان أنه قرر أن يرشح نفسه لمقعد رئيس الجمهورية، وأنه سيتقدم بأوراق ترشيحه بعد الانتهاء من التوكيلات اللازمة.

لقد أحدث قرار الإعلان ردود فعل صادمة لدى البعض، خصوصًا هؤلاء المنتمين لتيارات الإسلام السياسي من الإخوان إلى الجهاديين والجماعة الإسلامية، وانتهاء بالسلفيين على مختلف توجهاتهم، ناهيك عن الفصائل والقوى الثورية التي رأت في ترشح السيد عمر سليمان محاولة لإعادة ما تسميه بإنتاج النظام القديم.

كان عمر سليمان قد فاجأ الرأي العام بإعلان اعتذاره عن عدم الترشح لمنصب رئيس الجمهورية مساء الأربعاء الرابع من أبريل، غير أن أعضاء حملته الانتخابية رفضوا قرار الاعتذار وحشدوا الآلاف من الأنصار وزحفوا إلى ميدان العباسية، واعتصم بعضهم أمام منزله يناشدونه التراجع عن قرار الاعتذار وخوض الانتخابات الرئاسية.

وعندما قرر سليمان يوم الجمعة 6 من أبريل مراجعة موقفه، اتصل بالدكتور مصطفى الفقي وطلب منه أن يكتب له بيانًا قصيرًا يعلن فيه عودته للسباق الرئاسي، وبالفعل أعدّ الفقي هذا البيان القصير الذي أكد فيه عمر سليمان أنه يرشح نفسه استجابة للمطالب والضغوط الشعبية وسعيًا لخدمة مصر وشعبها.

ويبدو أن مصطفى الفقي هو نفسه أيضًا الذي أعد بيان الاعتذار، وكان من رأيه في هذا الوقت أن يكتفي السيد عمر سليمان بدوره في المرحلة الماضية؛ لأنه

كان يدرك أن دخوله إلى السباق الرئاسي سوف يستنفر قوى عديدة ويدفعها إلى التصعيد في وقت تشهد فيه البلاد حالة شديدة من الاحتقان بين فئات المجتمع وقوى سياسية عديدة، غير أنه رضخ لرغبة الرجل.

في يوم الخميس السادس من أبريل 2012 كان المهندس خيرت الشاطر (نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين) قد قدم أوراق ترشيحه رسميًا مدعومًا بحوالي 279 نائبًا من نواب مجلسي الشعب والشورى، في حين كانت أزمة الشيخ حازم أبو إسماعيل تتصاعد خصوصًا بعد أن أعلن مصدر قضائي أن اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية تلقت وثائق ومستندات من الخارجية الأمريكية تؤكد حصول والدة الشيخ حازم أبوإسماعيل على الجنسية الأمريكية منذ عام 2006 وأنها تمتلك جواز سفر أمريكيًا سبق لها استخدامه أكثر من مرة في زياراتها الخارجية.

حتى هذا الوقت لم تكن الحملة قد بدأت بعدُ ضد ما تردد عن ترشح عمر سليمان، ثم تراجعه، ولكن مع الإعلان عن دخوله السباق الرئاسي، انطلقت حمم بركانية، تصريحات، وتهديدات، وإنذارات، جميعها تؤكد أن الإسلاميين لن يصمتوا أمام هذا القرار.

كان الخبر ملء السمع والبصر في جميع وسائل الإعلام، وصباح السبت 7 من أبريل 2012 كانت جميع الصحف الرسمية والحزبية والخاصة تعلن في مانشيتاتها الرئيسية أن نائب الرئيس السابق قرر اللحاق بقطار الرئاسة في اللحظة الأخيرة.

لقد وجه سليمان خطابًا إلى الشعب يبرر فيه أسباب ترشيحه للانتخابات بالقول: «لقد هزتني وقفتكم القوية وإصراركم على تغيير الأمر الواقع بأيديكم، إن النداء الذي وجهتموه لي أمر، وأنا جندي لم أعصِ أمرًا طوال حياتي، فإذا ما كان هذا الأمر من الشعب المؤمن بوطنه فلا أستطيع إلَّا أن ألبي هذا النداء وأشارك في الترشح، برغم ما أوضحته لكم في بياني السابق من معوقات وصعوبات».

وقال: «إن نداءكم وتوسمكم في قدرتي هو تكليف، وتشريف ووسام على صدري، وأعدكم أن أغيِّر موقفي إذا ما استكملت التوكيلات المطلوبة خلال يوم السبت، مع وعد مني بأن أبذل كل ما أستطيع من جهد معتمدًا على الله، ثم على دعمكم، لننجز التغيير المنشود واستكمال أهداف الثورة، وتحقيق آمال الشعب المصري في الأمن والاستقرار والرخاء، والله الموفق والمستعان».

كانت تلك الكلمات هي المبرر لعودة عمر سليمان للسباق الرئاسي مرة أخرى، وهي في الوقت نفسه كانت تعطى مؤشرًا على رؤيته السياسية لواقع المجتمع وسبل تغييره.

لقد أجريت مساء اليوم التالي «السبت» اتصالًا هاتفيًا مطولا مع اللواء عمر سليمان لإجراء حوار صحفي حاولت من خلاله استكشاف الرؤية والأسباب التي دعته للتراجع عن دخول السباق الرئاسي ثم العودة مرة أخرى.

وقد أكد عمر سليمان أن التراجع انحصر في عدة أسباب، ذكر منها تعرضه للتهديد بالقتل لمنعه من الترشح، وصعوبة توافر الإمكانات المادية المطلوبة، إضافة إلى عدم وجود حزب سياسي يمكن أن يحمل على عاتقه تلك المهمة الصعبة.

كنت أدرك أن هناك سببًا آخر بالتأكيد غير تلك الأسباب التي ساقها لي اللواء عمر سليمان، فالرجل لا يخاف التهديد من أجل ما يعتقد أنه صحيح، هكذا يقول تاريخه، كما أنه رجل مخابرات ويدرك تمامًا أنه عُرضة للتهديد طوال حياته، أما عن بقية الأسباب فهي سهلة الحل عن طريق الأنصار والمريدين.

لقد أدرك الكثيرون أن هناك سببًا قويًّا هو الذي دفع الرجل إلى تغيير موقفه من الرفض يوم الأربعاء 4 من أبريل 2012 إلى الترشح مرة أخرى مساء الجمعة 6 أبريل، وقد انحصر الأمر في هذا الوقت بين ثلاثة أسباب ترددت أصداؤها في أوساط المراقبين السياسيين:

- **الأول**: أن الرجل تلقى اتصالا هاتفيًا من مسئول كبير بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة يطالبه بترشيح نفسه لمواجهة هذا الزحف الإسلامي الكاسح على مقعد الرئيس، والذي تمثل تحديدًا في ثلاثة من المرشحين هم: الشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل (القوى السلفية)، والمهندس خيرت الشاطر (مرشح جماعة الإخوان المسلمين)، والدكتور عبدالمنعم أبوالفتوح (المرشح الإسلامي المستقل).

ووفقًا لهذه الرؤية قيل إن عودة عمر سليمان سوف تمثل هزة مجتمعية وسياسية عنيفة، فالجماهير التي تعاني وضعًا اقتصاديًا صعبًا، وانفلاتًا أخلاقيًا وأمنيًا كبيرًا، باتت الآن في حاجة إلى رجل قوى يعيد إليها الأمن والاستقرار قبل حدوث الانهيار الكبير، وأن عمر سليمان يمكن أن يمثل هذه الأمنية المنشودة، بغض النظر عن كونه ينتمي للنظام السابق الذي ثارت عليه الجماهير وأسقطته.

وكانت هذه الرؤية تنطلق أيضًا من إدراك يقيني بأن عمر سليمان يمكن أن تمثل عودته «فزّاعة» للإسلاميين، فالرجل معروف بمواقفه الواضحة والرافضة للتيار الإسلامي، ومن ثم فإن عودته هي بمثابة جرس إنذار لهؤلاء الذين يتحركون على الساحة، وكأنهم وحدهم أصحاب الحل والعقد في هذا البلد.

- **ثانيًا**: كان هناك سبب آخر أشار إليه بعض الكتّاب والمحللين، وهو أن الرجل قد قرر ترشيح نفسه أملًا في استعادة دوره الذي كان قد بدأ يصعد مع توليه منصب نائب الرئيس السابق، وأنه لا يتمني أن يختم حياته محسوبًا على النظام السابق الذي وُصم بالفساد والاستبداد وأن الفرصة قد واتته ويجب استثمارها، وأنه حتى وإن لم يحقق انتصارًا نهائيًا في السباق الرئاسي، فهو بالتأكيد سوف يحصل على ملايين الأصوات التي تؤهله لاحتلال مقعد متقدم بين المرشحين، وهو أمر مهم بالنسبة إليه وبالنسبة لأسرته وعائلته.

- **ثالثًا**: أن الرجل أدرك أن الوطن في مأزق وأن ترشيح خيرت الشاطر وحازم أبو إسماعيل غيّر من جوهر ومضمون المعادلة الانتخابية، وأن فوز أحدهما في انتخابات الرئاسة يعني تغيير «جينات» الدولة المصرية و«أسلمتها» وأن ذلك من

شـأنه أن يجرَّ البلاد إلى أزمات داخلية وخارجية، وأنه بالرغم من وجود مبررات وعوائـق قانونية تحول دون قبولهما مرشـحين للانتخابات الرئاسـية فإن الإقدام علـى إبعادهمـا أو إبعاد أحدهما كفيـل بإحداث أزمات عنيفة فـي البلاد، ولذلك كان الخيار أن يدخل عمر سـليمان إلى السـباق الرئاسي وأن يتم البحث عن مبرر لإبعـاده عن هذا السـباق، في الوقت نفسـه مع إبعـاد كل من حازم أبو إسـماعيل وخيرت الشاطر.

كان الإخـوان المسـلمون قد أدركـوا أن الموانع القانونية التي تمنع اسـتمرار خيرت الشاطر في انتخابات الرئاسة هي موانع جادة، فالرجل لم يحصل بعد على حكم نهائي برد الاعتبار، ولذلك قرروا الدفع بالدكتور محمد مرسي (رئيس حزب الحرية والعدالة) إلى السباق في اللحظات الأخيرة قبل إغلاق باب الترشيح.

كان النقاش داخل مجلس شـورى الجماعـة والهيئة العليا للحزب قد تعرض لعدد من الأسماء كان من أبرزها: د.سعد الكتاتني (رئيس مجلس الشعب آنذاك) ود.محمد مرسـي، إلاَّ أن الأمر قد استقر على د.محمد مرسي الذي سبق اختياره رئيسًا لحزب الحرية والعدالة في 30 من أبريل 2011.

في هذا الوقت بدأت الشـائعات تتردد لتشـير إلى أن عمر سليمان هو المرشح الحقيقي للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، وراحت جماعة الإخوان المسلمين تشن هجومًا عنيفًا ضد المجلس العسكري، وتحمِّله مسئولية الدفع بعمر سليمان في محاولة لإعادة إنتاج النظام السابق، وبالرغم من أن سليمان أكد في تصريحات صحفية أن رجال المؤسسـة العسكرية علموا بنبأ ترشحه من وسائل الإعلام، فإن الإخـوان وجماعات سياسـية عديـدة لم تتوقف عـن اتهاماتها للمشـير طنطاوي شخصيًّا بأنه يقف وراء هذا القرار.

فـي هذا الوقـت كان المشـير طنطـاوي يحضر مناورة عسـكرية فـي المنطقة الغربية، وقد وجدها فرصة للرد على هذه الاتهامات فراح يؤكد مجددًا أن القوات المسـلحة ليس لها مرشـح في انتخابات الرئاسـة المقبلة، وأنها تقف على الحياد

من جميع المرشحين، وأنها حريصة على أن تكون نتيجة الانتخابات معبرة عن رأى وإرادة الشعب في عملية تصويت حرة ونزيهة.

كانت كلمات المشير واضحة، إلاَّ أن ذلك لم يقنع الكثيرين ممن أعلنوا الحرب على المجلس الأعلى وعلى عمر سليمان، وبدأ البعض يردد أن النية تتجه منذ الآن إلى تزوير الانتخابات الرئاسية لصالح المرشح الجديد، وأن هناك ثورة ثانية في الطريق.

كانت تصريحات عمر سليمان حول تدبير الإخوان المسلمين مؤامرة تستهدف اغتياله، قد أحدثت دويًّا كبيرًا داخل الجماعة والمجتمع، حيث أصدر الإخوان المسلمون بيانًا على لسان د.محمود عزت (الأمين العام للجماعة) أكد فيه أن اتهام عمر سليمان أعضاء ينتمون لجماعة الإخوان المسلمين بتهديده بالقتل كلام فارغ ولا يحتاج للرد، وقال: إن فتح باب العنف أو القتل أو التهديد ليس منهج الإخوان، كما أن عمر سليمان لا يمثل أى تهديد بالنسبة لهم؛ فهو مرفوض من الشعب المصرى، وكما سبق أن رفضه نائبًا للرئيس فهو يرفضه اليوم مرشحًا للرئاسة لأنه جاء ليعيد إنتاج النظام القديم مرة أخرى، وهذا لن يحدث.

لم يكن عمر سليمان ضعيفًا إلى درجة أنه لا يمثل تهديدًا للإخوان المسلمين كما جاء على لسان الأمين العام للجماعة، بل إن ترشحه أثار قلقًا وانزعاجًا شديدين بين أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، خصوصًا بعد أن أدركوا أن الرجل قد يكون منافسًا شرسًا لمرشحهم في الانتخابات الرئاسية، وأن فوزه يعني العودة مرة أخرى إلى أساليب المواجهة مع الإخوان، وقد يحرمهم من تحقيق الحلم الذي انتظروه لأكثر من ثمانين عامًا.

قانون العزل

في يوم الاثنين 10 من أبريل 2012، كانت لجنة الاقتراحات والشكاوى تناقش - على غير المتوقع - مشروعَ قانون جديدٍ تقدم به النائب عصام سلطان (رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوسط) يقضي بتعديل قانون إفساد الحياة السياسية لمنع أعضاء ورموز النظام السابق من الترشح لانتخابات الرئاسة، وبسرعة البرق تم طرح مشروع القانون فجأة على الجلسة المسائية لمجلس الشعب مساء الإثنين، وعندما حاولتُ التصدي لهذا المشروع بالطعن في عدم دستوريته كانت المواجهة معي شرسة على غير المتوقع.

كانت الأجواء تمهد لحالة من التوتر والاحتقان الشديد، لقد قرر مجلس الشعب في هذه الجلسة التي ترأسها النائب محمد عبدالعليم داود (وكيل المجلس) «حزب الوفد» إحالة مشروع القانون إلى اللجنة التشريعية صباح اليوم التالي.

وبالرغم من جميع المطالب التي ساقها ممثلو الحكومة وبعض النواب من أن القانون سيُطعن عليه بعدم الدستورية، فإن الإصرار الغريب على تمريره، عبّر بالفعل عن حجم القلق الكبير لدى جماعة الإخوان المسلمين وغيرها من القوى السياسية والشعبية التي رأت في ترشح عمر سليمان خطرًا يهددها ويهدد الثورة واستمراريتها.

ومع إصرار مجلس الشعب على المضي في إصدار قانون يقضي بعزل رموز النظام السابق، والذي خُصص تفصيلًا لإبعاد عمر سليمان، كان رجل المخابرات

القوي يمضي في حملته الانتخابية من خلال اللقاء بأنصاره وكأن شيئًا لم يحدث في المقابل، لقد تجاهل ردود الفعل، وكأنه كان يتوقعها منذ البداية.

وكانت الطامة الكبرى هي هذه الرؤية التي طرحها عمر سليمان خلال لقاء مع حملته الانتخابية، تحدث فيها عن أسباب ترشحه لرئاسة الجمهورية، لقد مثلت كلماته صدمة كبرى للمنافسين، وهم ليسوا بالقلة، كما أنها مثّلت ارتياحًا لدى آخرين.

لقد نشرت صحيفة الأهرام القاهرية في عدد الجمعة 12 من أبريل تفاصيل اللقاء بين عمر سليمان وأعضاء حملته الانتخابية، حيث حملت عناوين منسوبة إليه تقول:

- الإخوان خطفوا الثورة ومارسوا العمل المسلح بحرق الأقسام والمرافق.
- أترشح لأنزع العمامة من فوق رأس مصر وأعيد إلى الدولة هيبتها.
- سأكشف العديد من الحقائق والأسرار أمام الشعب قريبًا.
- لن أقبل أن أكون رئيس «طرطور».. ولن أخضع لمحاولات التهديد والترهيب.

كان مجلس الشعب قد وافق في جلسة الخميس 16 من أبريل 2012 على مشروع القانون الذي يحرم بعض رموز النظام من الترشح للرئاسة، وكان يوم الجمعة هو موعد الحشد للقوى الإسلامية وفي مقدمتهم الإخوان المسلمون بميدان التحرير وعدد كبير من المحافظات الأخرى، كانت المليونية التي حملت عنوان «حماية الثورة» تستهدف رجلًا واحدًا فقط هو «عمر سليمان»، حيث لقي ترشيحه انتقادًا شديدًا وشُنت في مواجهته حملة ضارية استهدفت الإطاحة به وتقديم رسالة إلى كل من يعنيهم الأمر، والتهديد بثورة ثانية في الشارع المصري.

قبل ذلك كانت صحيفة «المصري اليوم» قد نشرت استطلاعًا وضح فيه تفوق عمر سليمان بفارق كبير عن المرشح التالي له د.عبدالمنعم أبوالفتوح، ونشر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام استطلاعًا أكد فيه تفوق

عمر سليمان بفارق كبير عن بقية المرشحين، وكل ذلك كان بالنسبة للإخوان وغيرهم بمثابة نذر خطر.

كانت المعركة بالنسبة لهم، معركة «نكون أو لا نكون».

وهو الأمر الذي عبر عنه عدد من نواب البرلمان أثناء مناقشتهم قانون منع رموز النظام السابق من الترشح وحرمانهم من الحقوق السياسية، لقد تحدث بعضهم عن أن عمر سليمان جاء ليسجن الإسلاميين وينكل بهم جميعًا، وأن ترشحه خطر كبير يجب وقفه فورًا.

في هذا الوقت أعلنت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية عن استبعاد عشرة من المرشحين للانتخابات كان في مقدمتهم: عمر سليمان وحازم أبو إسماعيل وخيرت الشاطر، وقيل إن هناك نقصًا في توكيلات عمر سليمان بمحافظة أسيوط يبلغ 31 توكيلا، كان هو السبب وراء استبعاد عمر سليمان.

وبالرغم من أن سليمان تقبل الأمر بهدوء دون ضجيج، راح المرشحان حازم أبو إسماعيل وخيرت الشاطر يهددان بالنزول إلى الشارع لمواجهة ما أسمياه بإصرار اللجنة العليا للانتخابات على إبعادهما عن الترشح دون أسباب قانونية.

وفي اليوم التالي تقدم مدير الحملة الانتخابية لعمر سليمان اللواء حسين كمال بتظلم إلى اللجنة العليا للانتخابات من قرار استبعاد نائب الرئيس السابق، وأرفق بتظلمه نحو ألفي توكيل جميعها بتاريخ 8 من أبريل 2012، أي قبل إغلاق باب الترشيح بساعات قليلة، إلَّا أن اللجنة رفضت الاعتداد بها وقررت الاستمرار في قرارها السابق، وخرج عمر سليمان من السباق الرئاسي بالضبط كما خرج التسعة الآخرون.

تنفس الإخوان والتيارات الإسلامية الأخري الصعداء، أدركوا الآن أن عمر سليمان لن يعود إلى الحكم مرة أخرى، تراجعت حدة التهديدات التي أنذروا بها حكام البلاد وأعضاء اللجنة الانتخابية، بينما اكتفى بعض أنصار الشيخ حازم أبو إسماعيل بترديد الهتافات ثم الاعتصام بميدان التحرير انتظارًا للمشاركة

في مليونية العشرين من أبريل 2012 التي دعت إليها ائتلافات الثورة، وقرر الإسلاميون المشاركة فيها.

لم يكن الإخوان والإسلاميون وحدهم الذين تنفسوا الصعداء، بل إن خروج الثلاثة الكبار كان مصدر ارتياح لآخرين حتى من بين هؤلاء الذين كانوا يأملون في استمرار عمر سليمان، لم يجدوا بُدًّا من التعبير عن سعادتهم بالقول: «ليس مهمًّا خروجه من السباق، المهم أنه دخل وخرج ممسكًا بخيرت الشاطر في يده اليمني وحازم أبو إسماعيل في يده اليسري ليخرج الثلاثة دفعة واحدة من السباق»، بينما أحبط كثيرون ممن كانوا يأملون استمراره في السباق الرئاسي.

لم يقبل الإخوان المسلمون بخروج اللواء عمر سليمان فقط من السباق الرئاسي، لقد أرادوا النيل أيضًا من الفريق أحمد شفيق، وراحوا يحشدون أنصارهم لممارسة الضغط على المجلس العسكري والمحكمة الدستورية العليا واللجنة العليا للانتخابات الرئاسية للحيلولة دون استمراره في الترشح.

وبعد حالة من الجدل الشديد داخل البرلمان وخارجه حول التعديلات التي أدخلت على القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية والتي قضت بوقف مباشرة الحقوق السياسية لعدد من رموز النظام السابق، أصدرت المحكمة الدستورية العليا قرارًا يقضي بعدم اختصاصها بنظر الطلب الوارد إليها من رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة بشأن إبداء الرأي في مشروع القانون المقدَّم.

وقد جاء هذا القرار بعدم الاختصاص استنادًا إلى أن الأصل في الرقابة الدستورية أنها لاحقة وليست سابقة، بغض النظر عن دستورية أو عدم دستورية القانون. إن معنى ذلك هو عودة القانون مرة أخرى إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وهنا سيكون أمام رئيس المجلس، أحد خيارين:

- إما الموافقة، ويمكنه في هذه الحالة أيضًا التقدم إلى المحكمة الدستورية طالبًا تفسير القانون.

- وإما عدم الموافقة، وعدم الرد حيث تنص الفقرة (5) من المادة (65) من الإعلان الدستوري على حق المجلس في إصدار القوانين أو الاعتراض عليها، دون أن يكون ملزمًا بالرد على مجلس الشعب بالرفض أو الموافقة في مدة زمنية محددة كما كانت الحال في دستور 1971، حيث نصت المادة (113) من الدستور الذي جرى إلغاء العمل به على أنه «إذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون أقره مجلس الشعب رُدَّ إليه خلال 30 يومًا من تاريخ إبلاغ المجلس به، فإذا لم يرد في هذا الميعاد اعتُبر قانونًا وصدر، وإذا رُدَّ في الميعاد المحدد إلى المجلس وأُقِرَّ ثانية بأغلبية الأعضاء اعتُبر قانونًا وصدر».

لقد ثار خلاف كبير حول هذا القانون تحت قبة البرلمان وامتد إلى خارجه بين وجهتي نظر:

الأولى: تقول إن إرادة الشعب فوق القانون والدستور، وإن الشرعية الثورية تَجُبُّ الشرعية الدستورية، وإنه في مثل هذه الحالة أي حالة عزل الفلول يجب أن يتوقف الحديث عن الدستور ويجب الاحتكام إلى الثورة وقانونها.

الثانية: تقول إن هذا التشريع لا يتوخى المصلحة العامة، وإن المقصود من ورائه تحقيق مصلحة فردية أو جماعية لمجموعة من الأشخاص بقصد الإضرار بمجموعة من الناس على غير ما تقتضيه المصلحة العامة.. ناهيك عن أن مشروع هذا القانون يتعارض مع نص المادة (19) من الإعلان الدستوري، التي تقول إنه «لا جريمة ولا عقوبة إلَّا بناء على قانون، ولا تُوقَّع عقوبة إلَّا بحكم قضائي، ولا عقاب إلَّا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون».

لقد أكد د. حسام عيسي (الأستاذ بكلية الحقوق بجامعة عين شمس) معززًا وجهة النظر تلك بالقول: «إنه في حالة إقرار القانون، لا يمكن العمل به بأثر رجعي، خصوصًا بعد أن أُغلق باب الترشح وموافقة اللجنة العليا على من ترشحوا واستبعادها آخرين استنادًا لنص المادة (28) من الإعلان الدستوري

التي تجعل من قرارات اللجنة المشرفة على الانتخابات قرارات نهائية لا يجوز الطعن عليها».

لقد بات من الواضح أن مشروع هذا القانون - كما قال الكثيرون - استهدف بالأساس إبعاد عدد من رموز النظام السابق من الترشح لانتخابات رئاسة الجمهورية، فبعد أن تم إبعاد عمر سليمان (نائب الرئيس السابق) عن الترشح بسبب وجود نقص في توكيلات إحدى المحافظات الخمس عشرة، بدأت الحرب تتوجه ضد الفريق أحمد شفيق للمطالبة بعزله وتطبيق القانون عليه حال إقراره، ثم سرعان ما امتدت الحرب إلى عمرو موسى (المرشح الرئاسي، وزير الخارجية الأسبق في العهد السابق) الذي اتُّهم هو أيضًا بأنه من «الفلول» ورُفعت صوره جنبًا إلى جنب مع الفريق أحمد شفيق في مليونية «تقرير المصير وإنقاذ الثورة» للمطالبة بإبعادهما عن انتخابات الرئاسة.

لقد بدأت «الحملة» باقتراح تقدم به النائب عصام سلطان إلى لجنة الاقتراحات والشكاوى في التاسع من أبريل 2012 يقضي بمنع رموز النظام السابق من الترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة لمدة 10 سنوات بعد تعديل قانون إفساد الحياة السياسية، حيث جاء ذلك بعد الإعلان عن ترشح عمر سليمان لرئاسة الجمهورية مباشرة.

وقد أحالت اللجنة الاقتراح على الفور إلى لجنة الشئون الدستورية والتشريعية لمناقشته، وفي حالة الموافقة عليه يتم عرضه على مجلس الشعب، وقد شمل الاقتراح في بدايته منع هذه الرموز التي عملت مع الرئيس السابق لمدة 5 سنوات بعد تنحيه في 11 من فبراير 2011.

وفي الجلسة المسائية أُرسل مشروع القانون على عجل في اليوم ذاته، وقد كان ذلك أمرًا غريبًا، فقرر المجلس بدوره إحالته إلى اجتماع مشترك للجنتي الشئون الدستورية والتشريعية والاقتراحات والشكاوى لمناقشته.

كان مشروع القانون المقدم ينص على أنه «لا يجوز لمن عمل خلال السنوات الخمس الأخيرة قبل تنحي مبارك في وظيفة قيادية في الوزارات أو رئاسة الجمهورية أو جهات أمنية أو كان نائبًا في مجلس الشعب أو الشورى عن الحزب الوطني أن تُقبل أوراقه مرشحًا لرئاسة الجمهورية أو نائبًا للرئيس أو رئيس وزراء أو وزيرًا لمدة 10 سنوات».

وقد ثار جدل كبير حول مشروع القانون المقدم، فبينما طالب البعض بسرعة تطبيقه، كان صبحي صالح (وكيل اللجنة التشريعية) «حرية وعدالة» يحذر من خطورته، وقد تساءل هنا: هل يتم التجريم على أساس الأشخاص أم الأفعال أم الوظائف؟ وأشار إلى صعوبة تطبيق القانون بأثر رجعي!

لم يستمع أحد إلى صوت صبحي صالح، الذي يعد واحدًا من أهم المرجعيات القانونية لحزب الحرية والعدالة، ولذلك رفض حضور الجلسة الثانية لاجتماع اللجنة التشريعية، كما رفض حضور جلسة البرلمان التي أقرت مشروع القانون بعد إحلال المشروع المقدم من النائب عمرو حمزاوي محله.

في اليوم التالى10 من أبريل 2012 كان القضاء الإداري قد أصدر حكمًا يقضي بوقف تنفيذ قرار مجلس الشعب بتشكيل الجمعية التأسيسية للدستور وإحالة القضية إلى هيئة مفوضي الدولة؛ لإعداد تقرير بالرأي القانوني، وبالرغم من ذلك صمم مجلس الشعب على المضي في إصدار قانون يمنع رموز النظام السابق من الترشح للرئاسة وبعض المناصب القيادية الأخرى، وكأنه يكرر سيناريو الجمعية التأسيسية ذاته.

لقد جرى عقد اللقاء المشترك للجنتي الشئون الدستورية والتشريعية والاقتراحات والشكاوى صباح اليوم التالي برئاسة المستشار محمود الخضيري، وقد جرى نقاش مطول حول مشروع القانون المقدم من النائب عصام سلطان، وإن كان المشروع قد استثنى الوزراء من النص بعد إضافتهم.

لقـد اعتـرض المستشـار عـادل عبدالحميـد (وزيـر العـدل) على المشـروع المقدم بشـدة وقال: «إن هناك حقوقًا دسـتورية لا يجوز حرمان أي شخص منها، إلَّا بموجـب أحـكام قضائية بالمنع»، وحذر من شـبهة عدم الدسـتورية، وطالب بالدراسـة والتأنـي قبل إقرار مشـروع القانون، وقـال: إنني أرفض النص بشـكله الحالي.

أما الدكتور عمر الشريف (وكيل وزارة العدل لشئون التشريع) فقد أكد بدوره أن النـص المعـروض لا ينبيء عن إحكام تشـريعي جيد يمكـن من خلاله تحقيق الهـدف؛ ذلـك أن النص المعـروض أُعِـدَّ لأشـخاص بأعينهم عن فتـرات زمنية وخلال توليهم مسئولية العمل فيها، مما يخالف الإعلان الدستوري في المادتين (١٩)، (٢٠)؛ لأن العقاب لا يكون إلَّا على الأفعال اللاحقة للقانون، وليس على الأفعال السابقة لإصداره، مما يشير إلى شبهة عدم الدستورية.

وخـلال الاجتماع جرت مبارزة حادة بين غالبية كانت تؤيد مشـروع القانون، وعدد آخر محدود كانوا يرفضونه، ليس دفاعًا عن الفلول، ولكن خوفًا من شـبهة عدم الدسـتورية، وكان من أبرز هـؤلاء الرافضين: النواب محمـد العمدة (وكيل اللجنة التشـريعية) ومصطفى بكـري (عضو اللجنة العامـة للمجلس) ود.إيهاب رمزي (عضو المجلس عن حزب «الحرية») ود.محمد يونس «مستقل».

بعد التصويت على مشروع القانون من حيث المبدأ أعلن المستشار الخضيري انتهاء الجلسـة، إلَّا أنه ثبت بعد ذلك أن جلسـة أخرى قد انعقدت في غيبة غالبية الأعضاء، وفـي مقدمتهم وكيلا اللجنة صبحي صالح ومحمد العمدة، جرى فيها التصويـت علـى القانون، وعندمـا أثير هذا الموضـوع في الجلسـة العامة قيل إن اللجنة التشـريعية عقدت جلسة واحدة فقط على مرحلتين، وإن الجلسة الثانية لم تكن إلَّا امتدادًا للجلسة الأولى.

لقـد وقف المستشـار الخضيـري يعلـن رفضه التشـكيك، بينمـا كان آخرون يبدون دهشتهم من وقائع ما جرى، ولم يحسم الأمر سوى رئيس المجلس الذي

جاء بالمحضر، ليؤكد أن الجلسة الأخرى كانت امتدادًا للجلسة الأولى وسط اعتراض بعض الأعضاء على ذلك.

في هذا الاجتماع أكد د. سعد الكتاتني رئيس المجلس على أنه تبلورت من خلال الاجتماعات التي عقدها المجلس ثلاثة اقتراحات أساسية:

- **الأول**: يقضي بوقف مناقشة مشروع القانون المقدَّم وترك الشعب يقول كلمته من خلال الانتخابات.

- **الثاني**: يقضي بأن المشروع تشوبه شائبة عدم دستورية؛ ولذلك يجب وقف مناقشته على الفور.

- **الثالث**: يقضي بإدخال تعديل على المادة الثانية من قانون مباشرة الحقوق السياسية تتضمن النص على حرمان رموز النظام السابق من الترشح للانتخابات الرئاسية، وهو المشروع الذي تمت الموافقة عليه وإحالته إلى لجنتَيْ الشئون التشريعية والاقتراحات والشكاوي لمناقشته.

وقدَّم عصام سلطان (مقدِّم المشروع) في بداية الجلسة العامة الاقتراح في صورته الجديدة بعد أن وافقت عليه اللجنة التشريعية في اجتماعها الثاني؛ حيث قضى «بحظر ترشيح رموز النظام السابق للانتخابات الرئاسية لكل من عمل خلال السنوات العشر السابقة على تنحي الرئيس السابق في 11 من فبراير 2011 في وظائف رئيس الجمهورية أو نائب رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء أو رئيس الحزب الوطني الديمقراطي «المنحل» أو أمين عام له أو عضو بالمكتب السياسي للحزب أو عضوية أمانته العامة».

ولوحظ هنا أن المدة امتدت من خمس سنوات إلى عشر سنوات.. في حين تم رفض الاقتراح المقدم من النائب ممدوح إسماعيل والذي كان يقضي بأن يمتد العزل منذ بداية حكم مبارك ليشمل كل من سبق له أن تولى منصبًا من المناصب العامة في الدولة خلال فترة حكم النظام البائد من 7 أكتوبر 1981 حتى 11فبراير 2011.

وبعد مناقشات مطولة، كان هناك رأي داخل المجلس يؤكد ويشير إلى عدم الدستورية، ولذلك جرت تنحية المشروع المقدم من النائب عصام سلطان جانبًا، وبرز على السطح مشروع آخر قدمه النائب «الليبرالي» د.عمرو حمزاوي.

ويبدو أن اتصالات كانت قد جرت في وقت سابق، جرى خلالها الاتفاق على مشروع القانون الجديد ومراجعته؛ حيث اقترح المشروع إضافة بند رابع على المادة الثالثة من قانون مباشرة الحقوق السياسية بالنسبة للأشخاص الآتي ذكرهم:

- كل مَنْ عمل خلال العشر سنوات السابقة على 11 من فبراير 2011 رئيسًا للجمهورية أو نائبًا لرئيس الجمهورية أو رئيسًا للوزراء أو رئيسًا للحزب الوطني الديمقراطي «المنحل» أو أمينًا عامًا له أو كان عضوًا بمكتبه السياسي أو أمانته العامة، وذلك لمدة عشر سنوات ابتداء من التاريخ المشار إليه.

في هذه الجلسة المهمة شن العديد من النواب هجومًا كاسحًا على «عمر سليمان» المرشح لرئاسة الجمهورية، مما حدا بالنائب عبدالتواب عثمان إلى القول بأنه كان يتمنى أن يكون العزل شعبيًا؛ لأن الشعب قادر على التمييز، وقال: «إن توقيت القانون يضعنا في حرج، وكأننا نعد القانون لمكافحة عمر سليمان وأحمد شفيق».

وفي هذا اليوم احتدم الجدل الشديد بين النواب، وقد تقدمتُ بتعديل على مشروع القانون المقدَّم يقضي بوقف مباشرة الحقوق السياسية لكل من عمل خلال الفترة من أكتوبر 1981 حتى 11 من فبراير 2011 رئيسًا للجمهورية أو نائبًا لرئيس الجمهورية أو رئيسًا للحزب الوطني الديمقراطي «المنحل» أو أمينًا عامًا له أو كان عضوًا بمكتبه السياسي أو أمانته العامة أو أمانة السياسات أو هيئته البرلمانية من الترشح...إلخ.. طبقًا للدستور والقانون.

ويبدو أن عبارة «طبقًا للدستور والقانون» لم تعجب البعض، كما أن الاجتماع شهد رفضًا قويًا لإضافة كل مَنْ كانوا أعضاء في أمانة السياسات ضمن الموقوفين من مباشرة حقوقهم السياسية.. ولا أعرف السبب في ذلك، اللهم إلَّا إذا كان الأمر

وفي صباح السبت الرابع عشر من أبريل 2012 كان مشروع القانون قد وصل إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة وعُرض الأمر على المجلس في اجتماعه صباح الإثنين 16 من أبريل، وتمت إحالته إلى المحكمة الدستورية العليا لوجود شبهة في عدم دستوريته في اليوم ذاته.

كان القرار متسرعًا، يبدو أنه لم يخضع لدراسة قانونية متأنية، ذلك أن جميع القانونيين يعرفون أن الأصل في الرقابة الدستورية أنها لاحقة وليست سابقة.

وبالرغم من أن هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا سلمت تقريرها مساء الخميس 19 من أبريل 2012 إلى هيئة المحكمة وأوصت فيه برفض القانون لعدم دستوريته، فإن هيئة المحكمة أصدرت قرارًا يقضي بعدم الاختصاص استنادًا إلى أن الأصل في الرقابة الدستورية أنها لاحقة، وقدمت حيثياتها التي أعلنتها صباح السبت السابق، حيث أكدت المحكمة أنها أسست حكمها هذا على أن نص الفقرة الخامسة من المادة (28) من الإعلان الدستوري حصر حدود الرقابة القضائية للمحكمة الدستورية العليا في مشروع القانون المنظم للانتخابات الرئاسية فقط.

وقالت المحكمة في حيثياتها: «إن مد نطاقها ليشمل نصوص مشروعات أخرى يكون مجاوزًا الاختصاص الدستوري المقرر لهذه المحكمة، وإن الطلب الماثل بشأن عرض مشروع تعديل أحكام بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية يخرج عن نطاق اختصاص المحكمة».

وفي الوقت الذي طالب فيه عدد من رموز البرلمان وبعض الأحزاب والقوى السياسية بسرعة تطبيق القانون ومطالبة المجلس الأعلى بضرورة التراجع عن موقفه، وجد المجلس الأعلى للقوات المسلحة نفسه في مأزق شديد، وكان عليه أن يختار بين:

- الموافقة على القانون ونشره في الجريدة الرسمية وتحمُّل تبعات ذلك.

- أو عدم إصدار القانون من الأساس استنادًا إلى الحق الذي يعطيه له الإعلان الدستوري.

قرر المجلس العسكري الانحياز إلى الرأي الأول أي الموافقة على القانون ونشره في الجريدة الرسمية، فصدر القانون يوم 23 من أبريل ووجب العمل به اعتبارًا من اليوم التالي دون أي اعتراض من المجلس العسكري.

وعلى الفور اجتمعت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية بجلسة 24 من أبريل وقررت استبعاد أحمد شفيق من انتخابات الرئاسة على اعتبار أنه فقد شرطًا من شروط الترشح بسبب تطبيق القانون عليه كونه عمل رئيسًا للوزراء في ظل النظام السابق.

وفي يوم 25 من أبريل 2012 قام أحمد شفيق بالتظلم أمام اللجنة القضائية طالبًا إلغاء قرارها باستبعاده من سباق الانتخابات الرئاسية، وتولى الفقيه القانوني د.شوقي السيد المرافعة في هذه القضية موكلًا عن د.أحمد شفيق.

وبعد عدة ساعات تداولت فيها اللجنة الأمر قررت وقف تنفيذ قرار استبعاد المرشح د.أحمد شفيق وإحالة القانون إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في مدى دستوريته.

في هذا الوقت شن الإخوان المسلمون وبعض حلفائهم حملة عنيفة ضد اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية واتهموها بأنها لجنة إدارية وليس لديها أية صلاحيات أو اختصاصات قضائية وأنه لا يحق لها الامتناع عن تنفيذ قانون العزل.

وفي 12 من مايو 2012 أصدرت المحكمة الإدارية العليا حكمًا بإجماع الآراء يقضي بوقف تنفيذ استبعاد أحمد شفيق من السباق الرئاسي وتمت إحالة الدعوى إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل في دستورية نصوص قانون العزل السياسي.

وفي يوم الخميس 14 من يونية 2012 أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكمًا تاريخيًا يقضي بعدم دستورية قانون العزل السياسي وهو الحكم الذي كانت له ردود فعل عديدة في جميع الأوساط.

أحداث العباسية

في يوم الأربعاء 2 من مايو 2012، كان موعد رؤساء الأحزاب السياسية وعدد من نواب البرلمان مع المجلس العسكري، لم يحضر المشير حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة اللقاء كما جرت العادة خلال اللقاءات السابقة، لارتباطه بموعد سابق، كان ذلك هو الاجتماع الخامس، الذي يعقد بهدف التوصل إلى حلول متعلقة بأزمة الجمعية التأسيسية. غير أن الجميع أدركوا الآن أن الأمر لم يكن متعلقًا بأزمة الجمعية التأسيسية، وإنما بأزمة أشد وأخطر، هي أزمة الحصار الذي تفرضه بعض العناصر على وزارة الدفاع باتجاه شارع الخليفة المأمون من ناحية ميدان العباسية.

كان الزحف قد بدأ منذ السابع والعشرين من أبريل 2012، تجمهر المئات من الشباب الذين ينتمي غالبيتهم إلى المرشح الرئاسي المستبعد الشيخ حازم أبو إسماعيل، اتخذوا القرار، وأعدوا العدة، ثم بدأوا في توجيه الدعوة لآخرين من المعتصمين، والذين كانت لهم توجهات سياسية مختلفة.

لقد غاب عن هذه الجلسة عدد من قادة الأحزاب السياسية المهمة، من بينهم الحرية والعدالة والوفد والبناء والتنمية وغد الثورة والحضارة.

قبل ذلك بساعات قليلة كانت الأجواء قد ازدادت سخونة في ميدان العباسية، حيث أقام الجيش أسلاكًا شائكة أمام مبنى جامعة عين شمس للحيلولة دون تقدم المتظاهرين.

وفي يوم الاثنين الثلاثين من أبريل 2012 كانت الاشتباكات قد بدأت بين أعداد من العناصر المجهولة، وبين المعتصمين، حيث أسفرت عن اصابة العشرات من الطرفين، واستخدمت فيها الأسلحة النارية والشماريخ والطوب والحجارة.

كان أهالي العباسية الأكثر استياء جراء هذه الأحداث التي تسببت في تعطيل مصالح الكثير من المواطنين، وشلت الحياة تمامًا في هذه المنطقة، وقد بدا واضحًا في هذا الوقت، أن الأمر ليس مصادفة، وأن الاعتصام لن يفض سريعًا، وأن أحداث شارع محمد محمود تتكرر مرة أخرى.

في هذا الوقت تولت نيابة حوادث غرب القاهرة التحقيق في الأحداث التي أسفرت عن مقتل شخص وإصابة 114 آخرين، كانت إصابات أغلبهم طفيفة، ومن بين هؤلاء مصابون من «حركة 6 أبريل» التي انضمت إلى الجماعة السلفية من أنصار حازم أبو إسماعيل، وبعض الأطراف الأخرى التي وجدت في هذا الاعتصام فرصة لتصفية حساباتها مع الجيش.

كانت الأحداث تتداعي بسرعة شديدة، وكان اللقاء الذي وجه المجلس الأعلى الدعوة إليه، يستهدف -كما قال الفريق سامي عنان- قضية واحدة ووحيدة هي ما يجري في ميدان العباسية كان عدد القتلي في فجر الأربعاء 2 من مايو 2012 قد وصل إلى ستة قتلى و239 مصابًا، وكان من بين الضحايا أربعة مواطنين من أبناء منطقة العباسية، وهو أمر كان ينذر بمخاطر كبرى في هذا الوقت.

في بداية الاجتماع قال الفريق سامي عنان متسائلًا أمام هذه المشاحنات ومخاطرها، ماذا سنفعل؟ لا نريد تصرفًا فرديًا، نريد أن نسمعكم لنتعرف منكم على أنسب الطرق للخروج من هذا المأزق بما يحقن دماء المصريين، نحن لن نكون عراقًا آخر، ولن نسمح لهذه الدماء بأن تستمر هكذا، كل ما سترونه، نحن سنوافق عليه.

كان د.محمد أبو الغار رئيس الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي هو أول المتحدثين، قال: لقد حضرنا دون أن نعرف ما الحكاية، كان يفترض أن نبلغ بجدول الأعمال قبل أن نحضر، هناك ثلاثة من أكبر الأحزاب لم تحضر، ورأي الشعب غائب عن هذا الاجتماع، لقد كان د.أبو الغار يقصد أحزاب الحرية والعدالة والنور والوفد، إلّا أن رئيس حزب النور حضر بعد ذلك، همس د. أبو الغار في أذن الفريق سامي عنان وانصرف عن الاجتماع.

وقال د. رفعت السعيد رئيس حزب التجمع إن كلام د.أبو الغار صحيح، فما جرى هو استدعاء للأحزاب لمناقشة قضية فرعية هي اعتصام العباسية، وقال هنا يتبادر سؤال إلى الذهن، ولماذا لم ندع لمناقشة اعتصام التحرير مثلًا، إن أحدًا منا لا يستطيع أن يعلن أنه ضد الاعتصام، كما أن أحدًا فينا لا يقر باستخدام العنف المتبادل كما هو حادث الآن، فالاعتصام يحظر عليه قطع الطريق وتعطيل مصالح الناس.. لكننا يجب ألّا ننسى أو نتجاهل قضية الجمعية التأسيسية التي ظننا أننا جئنا من أجلها.

وكان رد الفريق سامي عنان واضحًا، قضية الجمعية التأسيسية وتشكيلها جرى الاتفاق حولها في الاجتماع السابق، والكرة الآن أصبحت في ملعب مجلس الشعب، وهو صاحب القرار فيها.

كان المشير حسين طنطاوي يستقبل في هذا الوقت السيناتور الأمريكي «جون كيري»، حيث كان الحوار يدور حول الأوضاع في مصر، والعلاقة مع الولايات المتحدة، ولذلك لم يتمكن من حضور هذا الاجتماع الذي أداره الفريق سامي عنان.

لقد جرت في هذا اللقاء نقاشات عديدة، غير أن المهندس أبو العلا ماضي رئيس حزب الوسط قدم اقتراحًا من ثلاث نقاط للخروج من هذه الأزمة هي:

- تشكيل وفد من القوى السياسية والأحزاب ورجال الدين للحوار مع المعتصمين.

- إبداء الأسف لسقوط عدد من الضحايا ومطالبة الجهات المعنية بالتحقيق سريعًا وإعلان الحقائق.

- التأكيد مجددًا على تسليم السلطة قبل 30 من يونيو 2012، مع رفض أن يتسبب الاعتصام في تعطيل مصالح المواطنين وقطع الطرق.

وبعد حوارات وآراء أكدت جميعها ضرورة تجاوز الأزمة، قال الفريق عنان بكل حسم «إننا لسنا راغبين في الاستمرار في السلطة، وأنا أقولها لكم بصراحة، إذا ما افرزت الانتخابات فوز رئيس من الجولة الأولى في 24 مايو المقبل، فسوف نسلم السلطة للرئيس المنتخب فور أدائه اليمين».

كان الفريق سامي عنان حاسمًا في كلماته، بدا من حديثه أن هناك شعورًا بالمرارة من نكران الجميل والدور الذي تحملته القوات المسلحة، قال «إننا لن نستخدم العنف أبدًا ضد شعبنا، والمجلس الأعلى تحمل الكثير من الاتهامات غير الصحيحة، لقد أصبحنا شماعة لكثير من المشاكل التي تحدث في المجتمع، ونحن ننتظر تسليم السلطة على أحر من الجمر».

وقال الفريق عنان: «إذا كان البعض يحاول جرنا للصدام، فأنا أقول لهم المؤسسة العسكرية لن تجر أبدًا إلى صدام مع الشعب، نحن مستعدون للحوار، ولكن أود أن أؤكد لكم أنه ليست لدينا أي نوايا لاستخدام العنف مهما حدث، فالقوات المسلحة لم تلجأ إلى استخدام هذا الأسلوب في أصعب الظروف، فكيف تلجأ إليه الآن».

لقد استمر الحوار على مدى ساعتين، وفي نهايته تم الاتفاق على عدد من النقاط كان من أبرزها: يهيب الحاضرون بالمعتصمين:

أولا: فتح الطرق وعدم تعطيل مصالح المواطنين مع احترام حقهم في الاعتصام والتظاهر السلمي.

ثانيًا: وقف استخدام العنف والعنف المتبادل فورًا واتخاذ الإجراءات التي من شأنها حماية الأمن والاستقرار في هذه المنطقة وغيرها من المناطق الأخرى.

ثالثًا: تشكيل وفد من الأحزاب والقوى السياسية ورجال الدين للتفاوض مع المعتصمين حول سبل إنهاء الأزمة مع دعوة مجلسي الشعب والشورى للقيام بدورهما في هذه الأزمة وتشكيل لجان للاستماع لبحث مطالب المعتصمين.

وقد وافق على هذه المطالب أحزاب النور والتجمع والمصريين الأحرار والأصالة والكرامة والإصلاح والتنمية والحرية والمواطن المصري، ومصر الحديثة، وحزب الجيل، والاتحاد المصري، وحزب مصر العربي، وحزب الجبهة الوطنية، وحزب السلام الديمقراطي وحزب الاتحاد، إضافة إلى عدد من النواب المستقلين هم: ياسر القاضي ومحمد أبو حامد وماريان ملاك ومصطفى بكري.

وفي التوقيت نفسه تقريبًا، كانت هناك بعض الأحزاب والقوى السياسية تعقد لقاء آخر أدانت خلاله أحداث العباسية، وحمل بعضها المجلس الأعلى مسئولية ما آلت إليه الأوضاع.

وقرر مسئولو حملات بعض المرشحين الرئاسيين الانطلاق في مسيرات من مسجد الفتح إلى ميدان العباسية للإعراب عن مشاركتهم للمعتصمين، بل إن أربعة من مرشحي الرئاسة هم عبدالمنعم أبو الفتوح وحمدين صباحي وخالد علي وأبو العز الحريري أعلنوا تعليق حملاتهم الانتخابية تضامنًا مع الضحايا الذين سقطوا في ميدان العباسية وتضامنًا أيضًا مع المعتصمين أمام وزارة الدفاع.

في هذا الوقت، وأمام تصاعد الأحداث حذر المجلس العسكري من أنه لن يسمح بتكرار أحداث وزارة الداخلية وشارع محمد محمود لتعطيل انتخابات الرئاسة، وجاءت التحذيرات في رسالة نشرها «أدمن» الصفحة الرسمية للمجلس العسكري والتي حملت عنوان «ماذا يريدون»؟

وقد أشارت الرسالة إلى أن الجيش حاول وبكل الطرق إقناع المعتصمين بالاحتجاج في ميدان التحرير أو على جانبي الطريق وعدم تعطيل مصالح

المواطنيـن إلَّا أنهـم رفضـوا ذلـك بشـدة، وأكدت الرسـالة: إن المشـهد واضح والصورة جلية، وسيناريو وزارة الداخلية وشارع محمد محمود تم رسمه لتعطيل انتخابـات مجلس الشـعب، أما هذه المرة فهـو لتعطيل انتخابات الرئاسـة، ومنع تشـكيل اللجنة التأسيسـية للدستور، وهو السـيناريو الذي لن نسـمح بتنفيذه، أيا كانـت القـوة السياسـية الظاهرة فيـه أو الأيـادي الخفية التي تعبث بأمن وسـلامة مصـر، وأن الانتخابـات الرئاسـية سـوف تجري فـي موعدها المحـدد، أيا كانت الظروف والضغوط والمؤامرات، وإن الدسـتور سيتم وضعه ليكون دستورًا لكل المصريين يرضى عنه جميع أبناء الشعب المصرى».

كانت الكلمات واضحة ومحددة، وتعكس الإصرار على عدم تكرار سيناريو تعطيل الانتخابات البرلمانية والأحداث التي شهدها شارع محمد محمود، والتي امتـدت إلى ميـدان التحرير والعديـد من الميادين والمناطق الأخـرى في أنحاء البلاد.

كان واضحًـا أن هنـاك قوى خفيـة لديها أهدافهـا وأجندتهـا، وأن هذه القوى تدفع ببعض الأطراف وتسـتغل المشاكل الناشبة، وتحاول الدفع بها إلى الصدام، بهـدف إشـعال الموقف وتعطيـل إجـراء الانتخابات وإبقـاء البلاد فـي حالة من السيولة والفوضى، تدفع بسقوط المؤسسات وانهيار الدولة.

كانت الاتهامات كلها في هذا الوقت تُحمِّل أنصار الشـيخ حازم أبو إسماعيل مسـئولية هـذا الاعتصام والدفع بالبـلاد إلى حالة من الفوضـى والصدام، غير أن الحقيقـة كانـت تقول إن هناك قوى عديدة بعضها معلـن وبعضها خفي، جميعهم يتخذون من اتباع حازم أبو إسماعيل ستارًا لتنفيذ أهدافهم وأجندتهم.

بعـد سـاعات من اللقاء الذي عقده الفريق سـامي عنان مع رؤسـاء الأحزاب وبعـض أعضاء البرلمان كشـف النقـاب أن ضحايا أحداث العباسـية بلغوا ثمانية أشـخاص منهم أربعة من أهالي العباسـية وواحد ينتمي إلى حركة 6 أبريل وآخر سلفي واثنان مجهولا الهوية.

ازدادت الأوضاع احتقانًا، مما دفع المشير طنطاوي إلى تكليف ثلاثة من أعضاء المجلس بعقد مؤتمر صحفي صباح الخميس 3 من مايو 2012 لتوضيح الحقائق والتحذير من خطورة تصعيد الأحداث والدفع إلى الصدام.

كان الثلاثة هم اللواء محمد العصار واللواء مختار الملا واللواء ممدوح شاهين، وقد استطاعوا بالفعل توضيح الكثير من الحقائق والرد على الكثير من الادعاءات وكشف حقيقة الأهداف الخفية من وراء الاعتصام والتحذير بكل شدة ضد كل من يحاول الاعتداء على مبنى وزارة الدفاع أو أيٍّ من المنشآت العسكرية في المنطقة.

وقبل هذا المؤتمر بساعات محدودة كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد أصدر بيانًا أكد فيه أن القوات المسلحة هي ملك للشعب ولن تكون أبدًا أداة لقهره، وحذر من أن وزارة الدفاع والمنشآت العسكرية رمز لهيبة الدولة وأن الشرف العسكري يلزم القوات المسلحة بحمايتها.

لقد قام أعضاء المجلس الأعلى بالرد على جميع الاتهامات التي كان المعتصمون وبعض رموز القوى السياسية والحزبية يرددونها لتبرير الاعتصام، ومن بينها اتهامات تتعلق بإصرار المجلس العسكري على الاستمرار في السلطة وعدم الالتزام بالموعد المحدد، وأخرى تتعلق باحتمالية تزوير الانتخابات الرئاسية، وثالثة تتعلق بالمادة «28» من الإعلان الدستوري والخاصة بالانتخابات الرئاسية.

لقد أكد اللواء محمد العصار أن المجلس العسكري يتعهد بإجراء انتخابات رئاسية نزيهة 100٪، أسوة بما جرى في الانتخابات البرلمانية وقال إنه تمت دعوة ممثلي 45 دولة وعشرات المنظمات الدولية والمحلية لمتابعة الانتخابات، وأن القوات المسلحة لا تدعم أيًّا من المرشحين الرئاسيين.

أما اللواء ممدوح شاهين فقد انبرى في توضيح الهدف من وراء المادة «28» من الإعلان الدستوري والتي استفتى عليها الشعب وتهدف إلى الحفاظ على هيبة منصب الرئيس واستقراره.

غير أن اللواء مختار الملا بعث برسالة واضحة في هذا المؤتمر أكد فيها أن الاقتراب من مقر وزارة الدفاع ممنوع، ومن يقترب هناك فلنا حق الدفاع الشرعي عن النفس، وقال «إن البلد لا يحتمل أي تصرفات متهورة ولن نسمح بأن يعتدي أحد على القوات المسلحة، بل سنحمي المهاجمين من أنفسهم».

كانت الكلمات واضحة، وكان التحذير يعني أن القوات المسلحة لن تسكت هذه المرة، لأن الأمر يتعلق بخطر داهم، وأزمة قد تدفع بالبلاد إلى الفوضى، وتعوق إتمام مهام المرحلة الانتقالية وخارطة الطريق.

على الجانب الآخر كانت الحكومة الإسرائيلية قد شكلت غرفة عمليات من عدد من القادة العسكريين ورجال الاستخبارات والخارجية الإسرائيلية لمتابعة الأحداث في مصر.

كانت قيادة الجيش الإسرائيلي قد استدعت منذ أيام قليلة عددًا كبيرًا من احتياطي الجيش الإسرائيلي وبدأت في نشر قوات على الحدود مع مصر استعدادًا للتطورات المقبلة في البلاد.

كانت الخطة الإسرائيلية تقضي أنه في حالة اقتحام مبنى وزارة الدفاع وسيادة الفوضى، يتم الدفع بقوات إسرائيلية لعبور الحدود مع مصر باتجاه سيناء، بقصد إقامة شريط حدودي بعمق 10 كيلومترات داخل سيناء وذلك بهدف حماية الأمن الإسرائيلي وخوفًا من إطلاق صواريخ من عناصر تنتمي إلى القاعدة موجودة داخل سيناء.

لقد وجدتها «إسرائيل» فرصة تاريخية للعودة إلى سيناء مرة أخرى، ولذلك سعت إلى استغلال هذه الأحداث بكل ما يمكن لإنجاز هذا الهدف وفرض أمر واقع جديد على مصر.

لقد أشارت المعلومات إلى أن الحكومة الإسرائيلية كانت قد حصلت على موافقة أمريكية بتنفيذ هذا المخطط حال مهاجمة مبنى وزارة الدفاع، وبدء سيادة

الفوضى، ويبدو أن واشنطن قد أعطت الضوء الأخضر للحكومة الإسرائيلية شريطة التنسيق المشترك، مع مراعاة تطور الأوضاع في مصر.

كان ظهور الشيخ محمد الظواهري الذي تمت تبرئة ساحته من حكم الإعدام وحوله عشرات الملثمين، قد أثار قلق أطراف عديدة بالداخل والخارج، حيث كان ظهوره العلني بمثابة بداية لنقطة تحول في مسار الصراع بين بعض القوى الإسلامية المتشددة والقوى الحاكمة في مصر.

وقد رصدت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية تنامي هذه الظاهرة في ظل غيبة من رقابة الدولة، وأكدت وجود عناصر منها قد تسللت إلى داخل سيناء، لديها أسلحة ومعدات وصواريخ وصلت إليها من ليبيا ومناطق أخرى عديدة، تهدد الأمن الإسرائيلي في الصميم.

كانت المعلومات تصل إلى القاهرة تباعًا عن التحركات والخطط الإسرائيلية، ولذلك قرر المشير طنطاوي زيارة سيناء في هذا الوقت، لم يكن الأمر فقط هدفه مجرد افتتاح لمصنع للأسمنت في وسط سيناء، بل كانت الزيارة رسالة لكل من يعنيهم الأمر تقول إن الجيش المصري في غمرة انشغاله بالأحداث الداخلية لم ولن ينسى مهمته الأساسية في حماية الحدود.

قبلها بأيام قليلة كان المشير طنطاوي يهدد في إحدي المناورات التي أجرتها القوات المسلحة بقطع كل يد تمتد إلى الأراضي المصرية، وكان هذا التهديد هو بمثابة رسالة تحذير لا تخلو من معان ودلالات.

كانت قوات الجيش الإسرائيلي تستعد للزحف باتجاه الحدود المصرية، تنتظر إشارة البدء، وكانت إشارة البدء هي اقتحام مبنى وزارة الدفاع المصرية واشتعال المعارك وتوقع حدوث انشقاقات داخل الجيش المصري، لتعم الفوضى في البلاد.

كان المشير طنطاوي ورئيس الأركان وأعضاء المجلس الأعلى يطلعون أولًا بأول على التطورات التي تصل إليهم من مصادر عديدة، وكان الوضع ينذر بخطر شديد.

وبعد ظهر الأربعاء 2 من مايو 2012 عقد اجتماع للمجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة المشير حسين طنطاوي، وكان العنوان الوحيد هو الموقف في العباسية وسبل التصدي لأية محاولة لاقتحام وزارة الدفاع.

بعد مناقشات مطولة بدأها الفريق عنان بإطلاع أعضاء المجلس على فحوى النقاشات التي جرت مع رؤساء الأحزاب والبيان الصادر عن الاجتماع تم الاتفاق على التصدي لأية محاولة تستهدف إزالة الأسلاك الشائكة واقتحام الوزارة، وكانت كلمات المشير واضحة لا يتوجب استخدام العنف ضد الشعب أبدًا أو إطلاق النيران. وكان طبيعيًا أن يجري التحذير من مغبة الإقدام على أية محاولة للاقتحام باتجاه وزارة الدفاع.

وفي يوم الجمعة 4 من مايو 2012 تزايدت أعداد المعتصمين أمام منطقة العباسية وسعى بعضهم إلى استفزاز قوات الجيش، بينما تمكن آخرون من إزالة بعض الأسلاك الشائكة.

كانت عمليات التحريض تتم علانية ومن خلف ستار، وكان الإخوان المسلمون حاضرون في هذه التظاهرات والاعتصامات، كما أنهم أقاموا منصة داخل ميدان التحرير تولت عملية التحريض منذ الصباح، وكانت رموزها تردد ذات الهتاف «يسقط يسقط حكم العسكر» وراحوا يحملون المجلس العسكري المسئولية الكاملة عن مقتل عدد من المواطنين الناشطين في أحداث العباسية.

بعد أداء صلاة الجمعة بقليل زحف جمهور كبير من مسجد النور باتجاه حاجز الأسلاك الشائكة الذي يفصل بين جنود الجيش والمتظاهرين، تمكن أحدهم من إصابة ضابط من قوة الجيش المرابطة. كانت عمليات الابتزاز والاستفزاز

قد وصلت إلى حد لا يمكن السكوت أمامه، ألفاظ بذيئة، وشتائم تعدت كل الحدود، ولذلك لم يكن هناك من خيار آخر.

لقد انطلق جنود فرقة الـ(999) العسكرية المقاتلة في مواجهة المتظاهرين حاملين العصي، وراحوا يطاردونهم حتى ميدان رمسيس.

وفي وقت زمني قصير، كانوا قد أنجزوا مهمتهم وانتهى الاعتصام من أمام ميدان العباسية، ولم يتكرر مرة أخرى حتى سَلَّمَ الجيش السلطة إلى الرئيس المنتخب.

كان الجنود قد تحركوا دون أي تعليمات من أحد، لقد شعروا بالإهانة، وظلوا يكتمون غظيهم لعدة أيام، وعندما شاهدوا الدماء تسيل من رأس أحد قادتهم، انفجر البركان.

عندما سمع المشير بما حدث، أحال الأمر للتحقيق على الفور على اعتبار أنه لم تكن هناك أوامر للضباط والجنود بالتحرك ومطاردة المتظاهرين، إلّا أنه تم حفظ القضية فيما بعد.

في هذا الوقت أصدرت جماعة الإخوان المسلمين تعليماتها إلى عناصرها في ميدان التحرير والعباسية؛ الانسحاب فورًا، فتم تفكيك المنصة الخاصة بالجماعة في ميدان التحرير، وتم الانسحاب حتى قبيل أن يصل المتظاهرون من ميدان العباسية إلى التحرير.

انطلاق الماراثون

لم يصدق المصريون حتى اللحظة الأخيرة، أن الانتخابات الرئاسية في جولتها الأولى يمكن أن تَجْري بسلام، ودون أي أحداث عنف تُذكر، كان الجيش قد انتشر في شتى أنحاء البلاد، وقد بلغ عدد القوات المشتركة من الجيش والشرطة نحو 250 ألف ضابط وجندي، وكانوا طرفًا أساسيًا في تنفيذ الإجراءات التي تضمن نزاهة العملية الانتخابية.

في20 من مايو 2012 أي قبيل الانتخابات الرئاسية بنحو ثلاثة أيام تقريبًا، كانت الاستفتاءات التي أجرتها العديد من مراكز استطلاع الرأي في البلاد قد أشارت جميعها إلى تفوق الفريق أحمد شفيق ود. عبد المنعم أبو الفتوح وحمدين صباحي وعمرو موسى، وكان مركز د. محمد مرسي متأخرًا في جميع هذه الاستطلاعات.

كانت الاستطلاعات تقول شيئًا، غير أن النتائج الانتخابية عكست واقعًا مختلفًا، فلقد تابع المصريون إعلان النتائج الانتخابية حتى وقت متأخر من صباح الجمعة 25 من مايو 2012 وكانت النتائج مبهرة للبعض وصادمة لآخرين.

توقف المراقبون كثيرًا أمام هذا الصعود المفاجئ للمرشح حمدين صباحي على حساب المرشحَيْن عمرو موسى وعبد المنعم أبو الفتوح .. وأبدوا دهشتهم من النتائج التي أسفرت عن جولة إعادة بين محمد مرسي وأحمد شفيق.

لقد كانت المؤشرات واستطلاعات الرأي تشير حتى قبيل أيام معدودة من انطلاق ماراثون انتخابات الرئاسة إلى أن د.عبد المنعم أبو الفتوح سيكون فرس

الرهان في هذه المعركة، ولم يتصور أحد أن يتراجع مركزه الانتخابي بهذه الطريقة ليحتل المركز الرابع، وهو الذي رشحته جميع استطلاعات الرأي لدخول جولة الإعادة بكل تأكيد!!

ولم يَرِدْ إلى عقول جميع المتابعين للمعركة الانتخابية أن عمرو موسى سيرتد إلى الترتيب الخامس في ضوء النتائج الأولية المعلنة، وهو أمر لم يُصِبْ الرجل وحملته بالصدمة فقط، بل أصاب كثيرين أيضًا بالذهول أمام مؤشر الصعود والهبوط الذي فاجأ الكثيرين!!

لقد قال عمرو موسى إنه ربما سيأتي وقت ليكشف فيه وقائع ما جرى، غير أن هناك مؤشرات عديدة بدأت تتضح أبعادها، وأسبابها، ترجح وتكشف عن الأسباب الحقيقية لهذا الانقلاب الذي شهدته بورصة الانتخابات الرئاسية في جولتها الأولى في هذا الوقت.

كان عمرو موسى قد بنى حساباته منذ اليوم الأول لانطلاق حملته - التي سبقت الجميع بكل تأكيد - على إمكانية تحقيق الفوز استنادًا إلى ثلاثة أسباب جوهرية:

الأول: أن الساحة السياسية بدت بعد سقوط النظام السابق مهيأة لرجل دولة من طراز مختلف اكتسب في الذاكرة المصرية شعبية واسعة، انطلاقًا من مواقفه السابقة، تجعله المؤهَّل لذلك الموقع، فقد سبق أن شغل منصب وزير الخارجية ثم الأمين العام لجامعة الدول العربية، وكان له دوره الوطني المتميز، الذي أكسبه احترامًا كبيرًا في الشارعين المصري والعربي على السواء، كما أنه كان ضحية مؤامرة، حيث جرى العصف به من موقعه إرضاءً للأمريكيين والإسرائيليين!

ثانيًا: كان موسى يرى أنه لا يمكن أن يُحسب على النظام السابق، فهو لم يرتبط بالحزب الوطني الحاكم، ولم يتورط في جرائم فساد سياسي أو اقتصادي، وظن أن هذا سيشفع له عند جمهور عريض لن يحتسبه ضمن زمرة المرتبطين بنظام مبارك الذي هوى!

ثالثًا: تمتعه «بكاريزما» وخبرة يمكن أن تدفع الكثيرين إلى تفضيله على غيره من المرشحين على منصب الرئيس.

- أما الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح - المرشح الرئاسي ذو الجذور الإخوانية- فقد كان يرى هو الآخر أنه الأحق؛ فهو لا يزال يتمتع بحيوية الشباب، كما أنه ينتمي إلى تيار عريض في الشارع المصري، له وجوده وتجربته وخبراته، وهو تيار الإخوان المسلمين، بغض النظر عن الإجراءات التنظيمية التي اتخذها مكتب الإرشاد ضده، كما أنه من المحسوبين على تيار الثورة المصرية، وله تواصل مع الائتلافات الشبابية المعبرة عنها، والأهم أنه لم يكن من رموز أو أتباع النظام السابق.

لقد استند عبد المنعم أبو الفتوح في انطلاقته منذ البداية إلى ذلك الحوار المهم والصدامي الذي جرى بينه وبين الرئيس الأسبق أنور السادات في حقبة السبعينيات، حول مشكلات مصر، وكان فيه أبو الفتوح شجاعًا وقويًا في مواجهة رئيس الدولة الذي كان حادًا وعنيفًا في مواقفه!

وجاء حمدين صباحي، ذلك القيادي الناصري الثوري، الذي يتمتع بشخصية جذابة، وكاريزما متميزة، وخطاب سياسي يستثير العواطف، ليقرر خوض المعركة، مستندًا إلى تجربته النضالية، ومعاناته الشخصية والضربات التي تلقاها من النظام السابق، وتواصله مع ثوار الميدان، الذين شاركهم انطلاقة الثورة منذ بدايتها.

أما الفريق أحمد شفيق فقد قرر هو الآخر خوض السباق الرئاسي بعد طول مراجعة، لقد ظل الرجل يدرس الموقف من جميع أبعاده، غير أنه وجد الفرصة سانحة، خصوصًا بعد خروج اللواء عمر سليمان من السباق الرئاسي.

وكان شفيق يستند إلى تاريخه العسكري، وعدم انخراطه في الحزب الوطني السابق، وإلى تجربته في وزارة الطيران التي تولى أمرها لعدة سنوات وحقق خلالها إنجازات واضحة للعيان.

لقد أدرك شفيق حاجة المصريين إلى رجل حاسم يضع حدًا للفوضى السائدة في المجتمع، ويعيد الأمن والاستقرار إلى البلاد، وكان يرى أنه الشخص المؤهل لذلك، كما أنه قدم نفسه على أنه الأكثر قدرة ووضوحًا في مواجهة تيار الإخوان المسلمين.

- أما الدكتور محمد مرسي - الذي وجد نفسه فجأة يخوض الانتخابات الرئاسية من حيث لا يحتسب، بعد استبعاد المهندس خيرت الشاطر، فقد أدرك منذ اليوم الأول أنه سيكون الحصان الرابح في هذه الانتخابات؛ لأنه يثق أنه الوحيد الذي يقف خلفه تنظيم سياسي كبير، وإمكانات مادية وطاقات بشرية هائلة.

ولذلك ما إن تقدم بأوراق ترشحه في اليوم الأخير من فتح باب الترشيح، حتى بدأت خلايا ووحدات تنظيم الإخوان المسلمين وحزبه «الحرية والعدالة» تتحرك في كل أنحاء البلاد، تدعو للرئيس المنتظر. وحتى هذا الوقت، لم تكن الصورة قد كشفت عن تفاصيلها وأبعادها كاملة، كانت كل الخيارات مفتوحة، وكانت أسهم المرشحين تتبدل صعودًا وهبوطًا، أما استطلاعات الرأي فقد كانت حتى هذا الوقت تضع عبد المنعم أبو الفتوح وعمرو موسى في المقدمة، في مقابل ذلك كان مركز كل من د.محمد مرسي وحمدين صباحي يبدو في المؤخرة .. أما أحمد شفيق فقد كان يصعد رويدًا رويدًا.

لقد جاءت المناظرة التاريخية التي جرت بين موسى وأبو الفتوح على شاشات الفضائيات لتعيد رسم الخارطة من جديد، فقد تراجعت أسهم كل منهما، بينما بدأت أسهم أحمد شفيق وحمدين صباحي تتصاعد، أما الدكتور محمد مرسي فقد ظل حتى هذا الوقت في مركز متأخر في استطلاعات الرأي، سواء تلك التي كانت تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء أو تلك التي تصدر عن مراكز دراسات وصحف ووسائل إعلام عديدة.

لم يكن أحد حتى هذا الوقت يتنبأ بصعود محمد مرسي ليدخل جولة الإعادة، فقط أولئك الذين استطاعوا قراءة المشهد جيدًا كانت لديهم قناعة مختلفة، إنهم يعرفون قوة تنظيم الإخوان وقدرته على الحشد وتوجيه الرأي العام.

لقـد كان الموقـف مـن المؤسسـة العسـكرية ومجلسـها الأعلى حاسـمًا في توجهـات الـرأي العـام، وكان د.عبـد المنعـم أبـو الفتوح هـو الأكثر تشـددًا في هـذا الموقف، وبـدأ يعطي تلميحات إلى أنه سيحاسـب المجلس العسـكري إذا ما وصـل للسـلطة، كما أنه بـدا قبيل الانتخابـات بقليل وكأنه يؤيـد حصار وزارة الدفاع والهجوم عليها.

ومـن ثم اسـتاء الكثيرون من هـذا الموقـف، واعتبروا أن صعـود عبد المنعم أبـو الفتـوح إلى منصب الرئيس من شـأنه أن يقـود إلى صراع حاد مع المؤسسـة العسـكرية، التـي لن تقبـل بتوجهاتـه، وهو أمر يمكـن أن يدفع البلاد إلى سـاحة مواجهة واسعة.

لقد شـهدت الأيام القليلة التي سـبقت الانتخابات اسـتقطابًا حـادًا لقطاعات مجتمعية واسعة، فقد انقسمت الحركة السلفية ما بين جناح مؤيد للدكتور محمد مرسـي، وآخر مؤيد للدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، وحدث الأمر نفسـه بالنسـبة لائتلافـات شـباب الثـورة التـي راح أغلبها يؤيد حمديـن صباحـي، بينما راحت مجموعات أخرى تقف إلى جانب د.عبد المنعم أبو الفتوح.

والتفّـت قوى وفاعليـات عديدة حول الفريـق أحمد شـفيق، كان الأقباط في مقدمتهـا، حيث نـال النصيب الأكبر مـن أصواتهم، وكان إلى جواره حشـود من الجماهير القلقة على مستقبل الوطن والباحثة عن أمنه واستقراره.

أما رموز الحزب الوطني ونوابه السابقون في المحافظات فقد وجدوا أنفسهم فـي قلـب المعركة مع أحمد شـفيق، إنهم يريـدون الرد على الإهانـة التي لحقت بهـم، والخروج من حالة السـلبية والتقوقع التـي فُرضت عليهـم، والتدليل أيضًا علـى عصبيتهـم القبليـة والعائليـة ونفوذهـم الواسـع، وحاجتهم إلـى رئيس دولة لا يسـعى إلى تصفية الحسـابات معهم!! كما أن هناك جمهـورًا كبيرًا من الداعين إلى الاستقرار وقفوا يساندون الفريق شفيق.

إن التاريخ سيتوقف طويلًا أمام هذا المشهد الذي يبدو أقرب إلى الحلم والخيال، والذي جرت وقائعه يومي الأربعاء والخميس 23 و 24من مايو من العام2012.

كان المصريون على موعد مع القدر، إنها أول انتخابات رئاسية تنافسية حرة منذ ولادة الدولة المصرية الحديثة، تنافس فيها 13 مرشحًا ينتمون إلى مختلف ألوان الطيف السياسي والاجتماعي، دون شروط مانعة أو تدخل من قِبل السلطة، أو سعي لمؤازرة مرشح معين.

لقد صمم المجلس الأعلى للقوات المسلحة على إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها، رغم كل المخططات التي استهدفت قطع الطريق على الانتخابات البرلمانية وعدم إتمامها. وقرر المشير طنطاوي – رئيس المجلس الأعلى – المضي قدمًا في خطة تسليم السلطة إلى رئيس منتخب. كان يعرف أن ما جرى من اعتصامات وتظاهرات في العباسية يهدف إلى عرقلة إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها، إلَّا أنه صمم على الاستمرار.

كانت هناك مخاوف عديدة من أعمال عنف ومعوقات يمكن أن تقطع الطريق على هذه الانتخابات، وكانت هناك عمليات تحريض مستمرة، تزعم أن الجيش ينوي تزوير الانتخابات لصالح أحد المرشحين من أبناء المؤسسة العسكرية، وكان المقصود بذلك الفريق أحمد شفيق. في حين كان هناك من يرى أن المجلس العسكري لن يترك السلطة بسهولة، وأنه يحضِّر لمفاجأة قد تقلب الأوضاع رأسًا على عقب.. غير أن الواقع كان شيئًا مختلفًا.

لقد مضت الانتخابات بسهولة ويسر، وصمم الجيش والشرطة والقضاء على إجرائها بنزاهة وشفافية، حيث جرى التعامل بحسم مع أي تجاوزات كانت تحدث داخل اللجان الانتخابية أو خارجها.

واستطاع المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي كان يحكم البلاد منذ 11 من فبراير 2011 أن يؤكد للمصريين جميعًا أنه أوفى بالعهد الذي قطعه على

نفسه، وأنه غير راغب في الاستمرار في السلطة أو الاستئثار بها، وأنه تحمل شتى الإهانات من قِبل بعض المتطاولين ورفض الاستجابة لمحاولة الاستفزاز؛ انتظارًا لهذا العرس التاريخي.

ظل المصريون يتابعون نتائج الانتخابات من شاشات الفضائيات والتليفزيون المصري، سهروا حتى الصباح، ووقف الكثيرون منهم مندهشين أمام هذا الصعود الكبير في أسهم المرشح الرئاسي حمدين صباحي تحديدًا، وانتظروا تحقيق مفاجأة مدوية!!

استطاع حمدين صباحي أن يتفوق في العديد من المحافظات على جميع المرشحين، بمن فيهم مرشح الإخوان المسلمين نفسه، وكان ذلك مدعاة لتساؤل كبير من بعض الأطراف السياسية!

لقد اشتبك ضياء رشوان (مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام) مع نادر بكار (المتحدث باسم حزب النور السلفي)، عندما تحدث الأخير على شاشة قناة الأوربت عن صفقة تمت بين حمدين صباحي وإحدى القوى السياسية – وكان يقصد الإخوان – هدفها مساعدة حمدين على ضرب الالتفاف الواسع حول د.عبد المنعم أبو الفتوح، حتى لا يحقق الفوز ويصبح في مواجهة د.محمد مرسي؛ لأنه بالقطع سوف يفوز على د.محمد مرسي حال وصوله إلى جولة الإعادة معه وجهًا لوجه.. هكذا كانت توحي كلماته واتهاماته.

فنّد ضياء رشوان هذه الادعاءات وراح بدوره يتحدث عن صفقات انتخابية لبعض السلفيين، ويوجه إليهم انتقادات شديدة، ويدافع عن شعبية حمدين الذي التفّ حوله الشباب من كل اتجاه، وكانوا السبب الأساسي وراء صعوده إلى المركز الثالث.

لقد اندهش البعض أيضًا من هذا الصعود الكبير للفريق أحمد شفيق الذي شُنَّت ضده حروب شديدة في وسائل الإعلام المختلفة، وجرى تصويره على أنه قاتل للشهداء، وواحد من الرجال المقربين لحسني مبارك، وأنه يسعى إلى إعادة إنتاج النظام السابق والعفو عن رموزه.

حصل الفريق شفيق على 23.9٪ من مجموع الأصوات، في حين لم يزد ما حصل عليه محمد مرسي - الذي يقف خلفه تنظيم سياسي كبير - على 24.8٪، وحصل حمدين صباحي على نسبة 20.5٪، أما د.عبد المنعم أبو الفتوح فقد تراجعت نسبة التصويت له لتصل إلى17.4٪، في حين لم يحصل عمرو موسى إلَّا على11.2٪.

ومع الإعلان الأوّلي عن هذه النتيجة، أدركت جماعة الإخوان المسلمون أن الأمر جد لا هزل فيه، وأن أحمد شفيق بات يهدد حلم الإخوان في الوصول إلى منصب رأس الدولة المصرية، فراحت تشن في مواجهته حملة شرسة، شاركتهم فيها بعض القوى الأخرى، بهدف تشويه سمعته وصورته تمهيدًا لإسقاطه في جولة الإعادة لصالح د.محمد مرسي.

وسعى الإخوان أيضًا إلى تبنى شعارات الثورة في حملتهم، حتى بدا الأمر وكأنهم وحدهم صُنَّاعها، وراحوا يجيِّشون القوى السياسية المختلفة والمرشحين الرئاسيين لمواجهة ما أسموه بعودة نظام مبارك من جديد.

وراحت الجماعة تعلن على لسان مرشحها د.محمد مرسي الاستعداد لشراكة سياسية مع جميع القوى السياسية بلا استثناء، كما وجّه حزب الحرية والعدالة «الذراع السياسية للإخوان» دعوة إلى رؤساء الأحزاب ومرشحي الرئاسة للاجتماع لتدارس الوضع في ضوء صعود أحمد شفيق إلى جولة الإعادة بأصوات تقترب من الأصوات التي حصل عليها محمد مرسي وبفارق ضئيل لا يتعدى 259 ألف صوت.

كان الإخوان يأملون من وراء هذا الاجتماع في الوصول إلى صيغة اتفاق موحد يستند إلى شراكة في الحكم في مقابل التوحد بهدف إسقاط المرشح المنافس الذي يهدد مسيرة الثورة، كما كانوا يروِّجون.

ورغم اعتذار كل من حمدين صباحي وعبد المنعم أبو الفتوح عن عدم المشاركة في هذا الاجتماع، فإن حضور الأحزاب السياسية كان ضعيفًا، واقتصر

على بعض ممثلي رؤساء هذه الأحزاب، مما خلق إحباطًا لدى المرشح الرئاسي د.محمد مرسي وجماعته.

لقد راح د. مرسي يلوح بالمناصب للمرشحَيْن الرئاسيين صباحي وأبو الفتوح وللأحزاب أيضًا، عندما أدلى بتصريحات في أعقاب هذا المؤتمر الذي عُقد يوم السبت 26 مايو 2012 حيث قال: «إنه من الممكن أن يكون هناك نائب أو أكثر في الرئاسة، وأنه ليس بالضرورة أن يكونوا منتمين إلى حزب الحرية والعدالة»، بل قال «إن رئيس الحكومة المقبلة من الممكن أن يكون من خارج الحزب أيضًا»!!

أما الدكتور محمد البلتاجي العضو البرلماني البارز في حزب الحرية والعدالة فقد اختصر المشهد بقوله: «إن الوقت الحالي يسمح بإقامة مشروع شراكة بين جميع القوى والفصائل السياسية»، وأضاف: «إن الفرصة باتت سانحة لمشروع شراكة استراتيجية حقيقية، وأن الخطر يتهددنا جميعًا»!!

كانت تلك الكلمات تعكس طبيعة الأزمة التي فرضت نفسها على جماعة الإخوان وسبل الخروج منها، خصوصًا بعد أن أدركوا أمام تدني نسبة الأصوات التي حصلوا عليها قياسًا بقوتهم التنظيمية، أنه لا خيار أمامهم سوى الحصول على دعم هذه القوى لصالح د.محمد مرسي في مقابل منح البعض منهم مقاعد رئاسية أو حكومية حال فوز الإخوان بمنصب الرئيس.

لقد أدرك الإخوان أن الأصوات التي ذهبت إلى ثلاثة من المرشحين من دعاة الدولة المدنية وهم «أحمد شفيق وحمدين صباحي وعمرو موسى» بلغت وحدها 55.6٪، وهو أمر يمثل خطرًا شديدًا على مرشحهم.. في حين بلغت نسبة الأصوات التي حصل عليها د.محمد مرسي ود.عبد المنعم أبو الفتوح مجتمعَيْن حوالى42.2٪، أما نسبة الـ2.2٪ المتبقية التي حصل عليها مرشحون آخرون فهي وإن كانت لا تزال حائرة فسوف يتجه أغلبها بالتأكيد بعيدًا عن مرشح الإخوان!!

وإذا كنا نقول إن أحدًا من المرشحين لا يستطيع أن يُلزم أيًا من منتخبيه بأن يمنح صوته لهذا الطرف أو ذاك، فإن كل الخيارات باتت مفتوحة، هناك من يرى

أن اختيار محمد مرسي بغض النظر عن الخلاف أو الاتفاق، فيه ضمانة لعدم عودة إنتاج النظام السابق بأية صورة من الصور، وأنه يتوجب: نسيان الخلافات الأيديولوجية والتاريخية في هذه اللحظة تحديدًا، وإعلاء قيم التوافق والمشاركة؛ إنقاذًا للثورة وأهدافها.

وعلى الطرف الآخر كان البعض يرى من المختلفين مع أحمد شفيق، أن انتخابه ضرورةٌ لإنقاذ البلاد من سيطرة الإخوان واستيلائهم على مفاصل الدولة المصرية وتغيير هويتها وجيناتها، وضمانةٌ لتحقيق المصالحة الوطنية والتوقف عن تصفية الحسابات ودفع البلاد إلى الأمام.

وكان أصحاب هذا الرأي يرون أن أحمد شفيق سيكون حريصًا على التخلي عن النظام السابق ورموزه وتوجهاته، وأنه من السهل اقتلاعه من الحكم حال نكوصه بوعده لهم، غير أن أحدًا لن يستطيع أن يزحزح الإخوان عن السلطة ولو لعشرات السنين إذا ما تبوءوها؛ لأنهم في هذه الحالة سيكونون قد امتلكوا ناصية السلطتين التنفيذية والتشريعية، وأنهم قد يدفعون بالبلاد إلى مشكلة حقيقية مع الداخل والخارج.

لقد بدأت الأطراف والقوى السياسية والاجتماعية المختلفة في حشد قواها إلى جانب هذا الطرف أو ذاك، وفي الوقت الذي بدا فيه الخطاب الإخواني عصبيًا وحادًا في مواجهة المنافس الآخر، راح أحمد شفيق يبعث برسائل سياسية تقول إنه مستعد للتعاون مع الجميع، خصوصًا شباب الثورة بقوله إن الثورة قد خُطفت منهم، وإنه آن الأوان ليحصلوا على حقوقهم التي أُهدرت ويتبوءوا المواقع التنفيذية التي تمكنهم من تحقيق أهداف الثورة.

وصرح أحمد شفيق في أكثر من لقاء صحفي وإعلامي عقب إعلان نتيجة الانتخابات بأنه مستعد للتعاون مع جميع القوى السياسية وتكليف حزب الأكثرية بتشكيل الحكومة المقبلة، والتواصل معها أيًا كان انتماؤه السياسي.

ويبدو أن هذه اللغة دفعت العديد من القوى التي تقف على النقيض من مواقف أحمد شفيق إلى أن تعلن استعدادها للحوار معه، وتطلب منه الضمانات الكافية التي تؤكد التزامه بأهداف الثورة وعدم العفو عن أي من رموز النظام السابق والتواصل مع الجميع دون استثناء.

وكان لافتًا للنظر صدور تصريح إعلامي منسوب للدكتور طارق فهيم (أمين حزب النور بالإسكندرية) قال فيه: «إن الحزب سيقبل بنتائج الانتخابات في حال فوز الفريق أحمد شفيق مادام قد جاء بإرادة الشعب ومن خلال صناديق الانتخابات وبشفافية كاملة ودون تدخل من أحد». وقال أيضًا: «إن الحزب سيرفض أية دعوة للخروج على الشرعية؛ لأن ذلك يعرِّض مصلحة الوطن للخطر ويُدخلنا في نفق مظلم لا نعلم كيف سنخرج منه، وبالتالي فإن الدعوة التي تطالب بالنزول إلى الشارع في حال فوز الفريق شفيق مرفوضة تمامًا ولم تصدر عنا»!!

وإلى جانب ذلك قام المهندس أشرف ثابت (وكيل مجلس الشعب السابق، عضو الهيئة العليا لحزب النور) بعدة زيارات إلى الفريق أحمد شفيق، حيث جرى التباحث معه حول الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية. كذلك الحال قام الدكتور ياسر برهامي (أحد أبرز قادة الدعوة السلفية) بزيارات متعددة إلى الفريق أحمد شفيق في هذا الوقت دون إعلان يذكر، وكانت هذه الزيارات لا تخلو من معنى ودلالة.

في هذا الوقت كان المجلس العسكري يتابع التطورات عن كثب، ولم يسعَ إلى التدخل لصالح الفريق شفيق، كما ردد بعض الذين راحوا يمارسون نوعًا من الابتزاز ضده، في إطار خطة تستهدف إرباكه وتهيئة الأجواء للتحريض الجماهيري والإقليمي والدولي ضده، واتهامه بالمشاركة في التزوير حال فوز الفريق شفيق في الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية.

كان المجلس العسكري يقف بالفعل على مسافة واحدة من جميع المرشحين، رغم علمه أن مرشح جماعة الإخوان قد يفوز في الانتخابات، إلَّا أنه رفض التُدخل في مسار العملية الانتخابية بأي شكل من الأشكال.

وفي لقاء سابق مع الفريق سامى عنان، قبيل إجراء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية بعدة أسابيع، سألته: «مَن في توقعاتك يمكن أن يحسم الانتخابات الرئاسية؟».

فقال لي: «أتوقع أن يدخل الإعادة كل من محمد مرسي وعبد المنعم أبو الفتوح، ورئيس الجمهورية لن يخرج عن أي منهما».

أبديت دهشتي، وقلت له: وهل ستقبل المؤسسة العسكرية بذلك؟ أنت تعرف أن الاثنين ينتميان في النهاية إلى جماعة الإخوان المسلمين والتي إذا ما وصلت إلى قمة السلطة في مصر فسوف تحتكرها لنفسها، وتعزل الآخرين، وتعمل على تصفية المعارضين.

• قال الفريق سامي عنان: وماذا نفعل، هل مطلوب منا أن نتدخل ونزِّور الانتخابات لصالح مرشح معين؟!

•• قلت له: لا أحد يقول ذلك، ولكن المجلس العسكري فتح الطريق منذ الأيام الأولى لجماعة الإخوان لتفرض سياستها وتمارس الابتزاز على الجميع.

• قال الفريق سامي: قرارات المجلس العسكري كانت نتاج ضغوط الأحزاب والقوى السياسية، أمامك مثلًا قانون انتخابات مجلسي الشعب والشورى، لقد تمسكنا بالمادة الخامسة التي تمنع المرشحين الحزبيين من الترشح على مقاعد المستقلين حتى لا تُصدر المحكمة الدستورية حكمًا فيما بعد ببطلان قانون الانتخابات، فيترتب على ذلك حل المجلسين، إلَّا أن الأحزاب توحدت جميعًا وطالبونا بضرورة التغيير، فكان لهم ما أرادوا، بعد أن هددوا بمقاطعة الانتخابات.

•• قلت له: ولكن الأيام المقبلة ستكون صعبة على مصر؟

• قال لي: الشعب المصري هو صاحب الاختيار .. نحن لن نتدخل؛ لأن تدخلنا تحت أي سبب أو مبرر يعني أننا نتخلى عن وعودنا بإجراء انتخابات نزيهة، وأننا نكرر ما كان يفعله النظام السابق.

أدركت في هذا الوقت أن الجيش سيقف على الحياد، ولن يقبل أبدًا أن يكون طرفًا في العملية الانتخابية لصالح أي من المرشحين، كان دوره يقتصر فقط على ضمان نزاهة الانتخابات وإجرائها في موعدها.

كان هنــاك مــن لا يصدقون بحيادية المجلس العسـكري، لقـد نجح الإخوان فـي هذا الوقت في حشـد العديد مـن القوى ضد المجلس، وراحـوا يروِّجون أن اتفاقًا قد جرى بين الفريق شفيق والمشير طنطاوي لوقوف الجيش خلف المرشح الرئاسي الذي ينتمي إلى أصول عسكرية، وهو أمر أثار انزعاج المجلس العسكري الذي كان قد حسم خياراته منذ اليوم الأول لتسلمه السلطة من الرئيس السابق فى 11 من فبراير من عام 2011.

لقـد مارس الإخوان في هذا الوقت إرهابًا مكشـوفًا ضد الجميع بلا اسـتثناء، وقد انطلقت شـعاراتهم التي تهـدد وتتوعد، وتتهم المجلس العسـكري واللجنة العليـا للانتخابـات بالاسـتعداد لتزويـر الجولـة الثانية مـن الانتخابـات من أجل إنجاح المرشح الرئاسى أحمد شفيق.

في هذا الوقت جمعني أكثر من لقاء بالكاتب والمفكر محمد حسـنين هيكل، حيث كان الأسـتاذ قلقًا على الأوضاع في البلاد في ضوء حدة الاسـتقطاب الذي كان سائدًا في هذا الوقت.

لقد كان رأي الأسـتاذ هيكل الذي عبر عنه في حديث صحفي نشـرته صحيفة الأهرام القاهرية فى 20 من مايو 2011 أي قبيل إجراء الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية محددًا على الوجه التالي:

- أن الصـورة التي وصلت إليها الأوضاع في مصر حتى هذا الوقت أصبحت مقلقة وحافلة بنُذر الخطر، وقد أخذتنا من الواقع إلى حافة الهاوية.
- أن من سيُكتب له الفوز من المرشَحِيْن الرئاسيين يحتاج إلى معجزة لينجح في مهمته، وما سـمعناه لم يشف غليلًا فمعظمه أقرب إلى الإعلان، وهناك من يقول إنه قادر وهناك من يتصور أن لديه ما يؤهله.

- أن كلًا من هؤلاء المرشحِين قد يكون صادقًا فيما يتصور، ولكنني أظن من مجمل ما سمعت أنه ليس لدى واحد منهم فهم كامل للحقيقة أو معرفة كافية بالظروف أو رؤية واضحة لتحقيق ما يتصوره ويعلنه، وخشيتي الحقيقية أنهم في حاجة إلى معجزة.

لم يكن الأستاذ متفائلًا في هذا الوقت، بما فيه الكفاية، ويبدو أن الأحداث التي شهدتها البلاد بعد انتخابات الرئاسة وحالة الارتباك والعشوائية والتخبط التي سيطرت على القرار السياسي في مصر، أكدت صحة هذه المخاوف ورسَّخت مصداقيتها.

هل تم إسقاط شفيق؟!

في الرابع عشر من شهر يونية 2012 أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكمين على جانب كبير من الأهمية.

- الأول يقضي بعدم دستورية بعض مواد قانون انتخابات مجلس الشعب وبطلان عضوية ثلث أعضائه، مما ينصرف إلى بقية أعضاء المجلس؛ وذلك لتعارض القانون مع مبدأيْ المساواة وتكافؤ الفرص اللذين نص عليهما الإعلان الدستوري.
- والثاني يقضي بعدم دستورية قانون العزل السياسي الذي يمنع رموز النظام السابق من خوض الانتخابات، بما يعني استمرار المرشح أحمد شفيق في خوض الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية.

وفي هذا الوقت عقد المجلس العسكري اجتماعًا مهمًا لمناقشة الحكمين الصادرين وقرر الالتزام بتنفيذ حكم حل مجلس الشعب.. أما الحكم الآخر فهو ملزم للجنة العليا للانتخابات، كما أصدر بيانًا أكد فيه أن الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها يومي السبت والأحد 16، 17 من يونية 2012 سوف تجري في موعدها المحدد.

في هذا الوقت راحت جماعة الإخوان المسلمين تمارس إرهابًا وتحريضًا ضد المجلس العسكري، إذ أصدرت بيانًا بعد قرار المحكمة بحل مجلس الشعب بقليل أكدت فيه «أن قرار المجلس العسكري بحل البرلمان هو انتزاع للسلطة التشريعية بغير حق، إضافة للسلطة التنفيذية التي من المفروض تسليمها

للسلطة المدنية بعد أسبوعين». وقال البيان «إن ما حدث يمثل انقلابًا على المسيرة الديمقراطية برمتها ويعيدنا إلى نقطة الصفر من جديد».

وشددت الجماعة في بيانها على أن كوادرها لن يقفوا متفرجين على محاولات القضاء على أهداف الثورة في الحرية والديمقراطية والعدل والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية التي توحد الشعب بكل أطيافه، وكلنا ثقة أن هذه اللُحمة الوطنية ستعود في مواجهة أعداء الثورة من جديد».

رفض المجلس العسكري الانجرار إلى محاولات الصدام مع جماعة الإخوان، وراح يكمل استعداداته الأمنية لإجراء الانتخابات الرئاسية في أجواء تتسم بالحيدة .

كانت السفيرة الأمريكية لا تكف عن اتصالاتها بجماعة الإخوان المسلمين والمرشح الرئاسي د.محمد مرسي في الفترة التي فصلت بين الإعلان عن نتائج الجولة الأولى وإعلان نتائج الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية.

في هذا الوقت كان د.سعد الدين إبراهيم، عالم الاجتماع المعروف قد كتب مقالًا في صحيفة المصري اليوم، يطرح فيه عددًا من المطالب على المرشح الرئاسي أحمد شفيق، وقد قام أحمد شفيق بالاتصال به في هذا الوقت، والتقيا معًا في منزل أحمد شفيق. ثم طلب أحمد شفيق من د.سعد الدين إبراهيم أن يتولى صياغة بيانه الانتخابي لإلقائه وإعلانه قبل بدء الجولة الثانية للانتخابات.

وفي أحد اللقاءات سأل الفريق أحمد شفيق الدكتور سعد الدين إبراهيم عن سر اللقاءات التي تجريها السفيرة الأمريكية بجماعة الإخوان، وكذلك سفر وفد من الجماعة إلى أمريكا في هذا الوقت الحساس.

لم يجد سعد الدين إبراهيم من إجابة شافية على ما يجري، غير أنه قال لأحمد شفيق: وهل أنت مستعد لمقابلة السفيرة الأمريكية؟ فقال شفيق: «نحن منفتحون على الجميع».

وقد نقل سعد الدين إبراهيم الرسالة إلى السفيرة الأمريكية فأجرت اتصالًا بالفريق شفيق وأبدت رغبتها في مقابلته، فرحب بها، فقامت على الفور بزيارته في منزله.

وخلال اللقاء عاتب الفريق شفيق السفيرة الأمريكية على انحيازها وانحياز إدارتها لجماعة الإخوان ومرشحها الرئاسي وطالبها بالتزام سياسة الحياد.

نفت السفيرة ذلك، وقالت إن موقفنا واضح، نحن نتصل بالجميع، ولكن لا نتدخل في العملية الانتخابية من قريب أو بعيد.

لاحظت السفيرة الأمريكية «آن باترسون» أن كلامها لم يقنع الفريق شفيق، إلَّا أنها راحت تردد ذات الموقف مرة أخرى.

في هذا الوقت كانت الحملات الإعلامية المغرضة قد وصلت إلى مدى غير مسبوق من الادعاءات الكاذبة ضد الفريق أحمد شفيق، وإحراق مقراته والتهديد بقتله حال فوزه في الانتخابات الرئاسية، وكان الإخوان يقفون وراء هذه الحملات، ويدفعون ببعض المتحالفين معهم إلى شن هذه الحملات وتحريض الجماهير وكتابة العبارات المسيئة على الحوائط والتي تتهم الفريق شفيق بأنه قاتل ومعاد للثورة وواحد من أبرز فلول النظام السابق.

وفي هذا الوقت أعلن د.عبد المنعم أبو الفتوح وقوفه مع د.محمد مرسي وراح يشن حملة عنيفة ويسدد اتهامات ظالمة ضد الفريق أحمد شفيق، متناسيًا أنه كان قد أجرى اتصالًا بقناة الجزيرة يوم 31 يناير 2011، أثناء الثورة قال فيه: «الرئيس يجب أن يرحل واقترح ترشيح أي من العناصر الوطنية في النظام سواء كان اللواء عمر سليمان أو الفريق أحمد شفيق».

أما حمدين صباحي المرشح الذي حصل علي المركز الثالث في الجولة الأولى للانتخابات، فقد التزم الصمت ورفض جميع النصائح التي طالبته بالوقوف مع الفريق أحمد شفيق، والذي أبدى استعداده باختيار حمدين صباحي في منصب نائب الرئيس حال فوزه في الانتخابات.

وكان هناك حزب «عصير الليمون» هؤلاء الذين طالبوا المعارضين للإخوان من النخبة والجماهير بأن يعصروا على أنفسهم ليمونة ويمنحوا أصواتهم للمرشح الإخواني محمد مرسي خوفًا من فوز مرشح «الفلول» أحمد شفيق.

وكان من الغريب أن يكون من بين هؤلاء عناصر عرفت بمواقفها الليبرالية والسياسية المعادية لجماعة الإخوان المسلمين وللتيارات الدينية.

***

مضى اليوم الأول من الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية، يوم السبت السادس عشر من يونية 2012، وفي اليوم التالي، أُغلقت اللجان الانتخابية في الحادية عشرة مساء، وظل بعضها يفتح أبوابه حتى الواحدة صباحًا لتكدس الناخبين.

في صباح هذا اليوم كانت وصلت معلومات إلى اللجنة الانتخابية الرئاسية تفيد بوجود تجاوزات صارخة في بعض اللجان في عدد من المحافظات.

وقد صرح المستشار حاتم بجاتو (الأمين العام للجنة الانتخابية الرئاسية) قائلًا: «إن اليوم الثاني للانتخابات شهد عدة مخالفات انتخابية، منها ضبط محاولات تسريب أوراق إلى خارج اللجان الانتخابية لبدء عملية التزوير بما يسمى «الورقة الدوارة»، إضافة إلى العثور على عدد من الدفاتر التي تحمل أوراقًا مسودة لصالح مرشح بعينه وصل عددها إلى ألفي ورقة وأغلبها كان في محافظة الشرقية.

وشدد المستشار بجاتو على أنه تم ضبط البطاقات الانتخابية المسودة قبل استخدامها، وقال إن جميع أوراق الانتخابات المخالفة طُبعت في المطابع الأميرية، وإن كل المخالفات التي وردت إلينا وتشكل جريمة أحلناها للنيابة العامة.

في هذا الوقت كانت معلومات قد تسربت إلى المجلس العسكري تفيد بطباعة حوالي مليون و800 ألف بطاقة انتخابية جرى تزويرها في المطابع الأميرية لصالح المرشح محمد مرسي، كما وصلت إلى المجلس معلومات

تفيد بمنع بعض الناخبين الأقباط في محافظتَيْ المنيا وقنا من التصويت، بعد أن تلقوا تهديدات من عناصر تنتمي إلى جماعة الإخوان، إضافة إلى دخول شحنات حبر سري جرى استخدامه في اللجان التي تفوق فيها المرشح الرئاسي أحمد شفيق في الجولة الأولى من الانتخابات، وهو حبر من شأنه أن يخفي الكلمات المكتوبة به بعد ثلث الساعة تقريبًا من استعماله.

وبعد التصريحات التي أدلى بها المستشار حاتم بجاتو معترفًا فيها بهذه التجاوزات، تدارس أعضاء المجلس العسكري «المصغر» هذه التقارير، فطلب المشير طنطاوي من الفريق سامي عنان واللواء ممدوح شاهين الاتصال بالمستشارين فاروق سلطان وحاتم بجاتو لمعرفة حقيقة ما يشاع، وقام الفريق عنان بفتح «اسبيكر» التليفون الأرضي الموجود في القاعة ليُسمع نص المكالمة للمشير وللمجتمعين، وأبلغ الفريق سامي المستشار فاروق سلطان بالمعلومات المتوافرة لدى المجلس العسكري، وقال له: هناك توافق بين المعلومات التي وصلت إلينا والمعلومات التي أدلى بها المستشار بجاتو، وإذا قررتم إلغاء جولة الانتخابات وإعادتها مرة أخرى وفق شروط جديدة تضمن نزاهتها، فنحن ليس لدينا مانع.

هنا قال المستشار فاروق سلطان: إن كل ما لدينا من معلومات لا يتجاوز ما ذكره المستشار حاتم بجاتو، وإن البطاقات الانتخابية التي تم ضبطها لا تزيد على ألفي بطاقة، وهو أمر لن يؤثر على نتيجة الانتخابات، ونحن من جانبنا سنرصد بقية التجاوزات ونرسلها إلى الجهات الأمنية والرقابية للتحقيق، وسنلغي أي لجنة انتخابية تثبت فيها هذه التجاوزات.

كانت المعلومات التي وصلت إلى المجلس العسكري أكبر بكثير مما صرح به المستشار بجاتو، إلَّا أن المشير استمع إلى المكالمة فأشار بيده للفريق عنان معتبرًا أن الأمر انتهى عند هذا الحد، رفض ممارسة أي ضغوط على رئيس اللجنة العليا لإلغاء الانتخابات وارتضى بتفسيره للأمور.

أنهى الفريق سـامي عنان المكالمة ووضع سماعة الهاتف، حيث سادت حالة مـن القلق الشـديد جراء التقاريـر والمعلومات الـواردة والتي تشـير إلى حدوث تجاوزات كبيرة في العملية الانتخابية.

حتـى هذا الوقت كان المشير طنطاوي متمسـكًا بعدم الانحياز لمرشـح ضد آخر، لقد كان يعتقد أن فوز أي من المرشـحين سيكون تعبيرًا عن اختيار الشعب، وأنـه لن يتدخـل من قريب أو بعيـد، كان يقول دائمًا: «الشـعب يتحمل مسـئولية اختياره».

كانت معلومات عديدة تتردد في هذا الوقت، تقول إن المشـير طنطاوي وجد نفسـه بين خيارين، أحلاهما مُرٌّ بالنسـبة له، غير أنه لم يحاول التدخل أو ممارسة أي ضغوط لصالح هذا الطرف أو ذاك لعدة أسباب:

- **الأول:** أن تدخل المجلس العسـكري لصالح أي من الطرفين يمكن أن يثير أزمات ومشـكلات عديدة داخل الأوسـاط المجتمعية، خصوصًـا أن هناك حالة اسـتنفار من قِبل قوى عديدة ضد المجلس العسـكري، وتنتظر الفرصة المناسـبة لإثارة الرأي العام ضده.

- **الثانـي:** أن المجلس العسـكري، إذا قرر التدخل، فمـن المؤكد أنه لن يقف إلـى جانب مرشـح الإخوان، بل سـيقف بالقطع - مهما كانـت التحفظات - إلى جانب الفريق أحمد شـفيق المرشـح المنافس، وهذا يعني أن الإخوان المسلمين وحلفاءهـم سـيجدونها فرصـة للتحريـض ضـد المجلـس العسـكري وتوجيـه الاتهامات إليه وإثارة الفوضى في البلاد والسعي إلى الاصطدام به.

- **الثالث:** أن المجلس العسكري ورئيسه المشير طنطاوي أخذوا على أنفسهم عهـدًا منذ البداية بالوقوف علـى الحياد في المعركة الانتخابيـة، وثبتت مصداقية ذلـك مـن خـلال انتخابات مجلسـي الشـعب والشـورى، ومن ثم لـن يكون من المقبول أو المعقول التدخل لصالح مرشح ضد آخر في الانتخابات الرئاسية..

- **الرابـع**: أن التدخـل لدعـم أحـد المرشـحين يعني فتـح الباب أمـام تدخل الولايـات المتحـدة والمجتمـع الدولـي في شـئون مصر، وفـرض عقوبات ضد البلاد، قد تؤدي إلى مخاطر شـتى على تسـليح الجيش وحاجته إلى قطع الغيار، وكذلك قطع المعونة الاقتصادية والعسـكرية المقدمة من الولايات المتحدة إلى مصر، وهو أمر يمكن أن يدفع البلاد إلى مرحلة خطيرة، لن تقف عند حدود قطع المعونات.

- **الخامـس**: أن اللجنـة العليا للانتخابات الرئاسـية لا يمكـن أن تقبل تدخلًا مباشـرًا أو غير مباشر من المجلس العسـكري لصالح أحد المرشحين؛ لأن ذلك يضع اللجنة هدفًا للمتربصين والمضارين من جراء ذلك.

- **السـادس**: أن المشـير طنطاوي وغالبية أعضاء المجلس العسكري كانوا قد عقدوا العزم على تسـليم السـلطة فى 30 مـن يونية 2012 إلـى الرئيس المنتخب دون أن يكـون لديهم طمع في الحكم، وهو أمـر دفعهم إلى التعامل مع مجريات الأحـداث وكأنهـا تحصيـل حاصل، يلعبون فيهـا فقط دور المحايد بين الشـعب والمرشـحين، خصوصًـا بعد أن تعـرض المجلس العسـكري في أوقات سـابقة لإهانات غير مبرَّرة، وشـتائم تعدت كل الحدود، ولم يكن أمام أحد منهم سـوى الانتظار بفارغ الصبر، لتسليم السلطة والانصراف بعيدًا عن شئون الحكم، ولذلك تركوا الأمر للخيار الشعبي الذي سيكون عليه تحمل مسئولية الاختيار.

لقـد كان لـدى البعض قناعة بـأن فوز الدكتور محمد مرسـي سـيضع جماعة الإخوان المسلمين أمام اختبار حاسم في مواجهة الشعب: فإذا استطاعت الجماعة حكم البلاد وترسيخ مبادئ العدل والديمقراطية وتحقيق الأمن والاستقرار، فهذا سـيدفع إلى المزيد من الالتفاف الشعبي حولها، أما إذا فشلت الجماعة في حكم البـلاد واسـتخدمت أسـاليب الإقصاء وتصفية الحسـابات وعجـزت عن تحقيق الاسـتقرار والنهوض الاقتصادي، فهي بذلك تكون قد كشفت عن عجزها وعدم قدرتها على الحكم وإنقاذ البلاد، وسـاعتها سـيواجهها الشـعب وتخسر شعبيتها إلى الأبد.

لقد كان هناك من يرى أنه في حال نجاح مرشح الإخوان المسلمين في انتخابات الرئاسة، سوف تتكشف الحقائق سلبًا أو إيجابًا، وأنه مهما كانت الخسائر، فالإيجابيات ستكون أكبر، وسينعكس النموذج المصري في كل الأحوال على مستقبل مختلف التيارات الإسلامية في العالم العربي بأسره وليس في مصر وحدها.

كان السؤال المطروح في هذا الوقت، من بعض أعضاء المجلس العسكري: ولكن ماذا إذا اتُّهم المشير والمجلس الأعلى بتسليم السلطة إلى الإخوان حال نجاح د.محمد مرسي؟ وكانت الإجابة من المشير: دعوا التاريخ يحكم، لقد تحملنا الكثير، ومستعدون أن نتحمل ما هو أكثر. وقال: دعونا ننتظر، إذا نجح الرئيس أيًا كانت هويته وفشل في إدارة شئون البلاد، هنا، سيخرج الشعب عن بكرة أبيه ليطالب الجيش بالتدخل من جديد، خصوصًا عندما يتعرض أمن البلاد للخطر، ويحدث التخبط والعشوائية في القرارات.

***

بعد إغلاق جميع اللجان أبوابها، في نهاية اليوم الثاني للانتخابات الرئاسية، اتصل المستشار حاتم بجاتو في الواحدة صباحًا ليبلغ المستشار فاروق سلطان بآخر التفاصيل، في حين بدأت النتائج تصل تباعًا إلى اللجنة العليا وإلى وسائل الإعلام.

في هذا الوقت غادر المستشار بجاتو مقر اللجنة العليا حيث كان يقيم في فندق دار الدفاع الجوى القريب من مقر اللجنة العليا، طلب من أعضاء الأمانة الرد على استفسارات الصحفيين، وظل هو يتابع التطورات بنفسه حتى الثالثة والنصف صباحًا.

وفي اليوم التالى الإثنين 18 من يونية 2012 وصل المستشار بجاتو والمستشار فاروق سلطان إلى مقر اللجنة العليا في الحادية عشرة صباحًا لمتابعة نتائج الانتخابات النهائية.

كان الاتفـاق المعلـن هو أن يتم الانتهاء من فرز اللجـان في انتخابات الإعادة يـوم 18 مـن يونية، على أن يُفتـح الباب لتلقى الطعون ابتداء مـن يوم الثلاثاء 19 مـن يونية. كانت اللجنة العليا للانتخابات قد طلبـت من جهاز الأمن العام بوزارة الداخليـة والمخابـرات العامـة والرقابـة الإداريـة إجـراء تحرياتها حـول ما تردد عـن تزوير بطاقـات انتخابية صادرة عـن المطابع الأميرية، ومنع المسـيحيين من التصويت في بعض اللجان، وغيرها من التجاوزات.

في هذا الوقت، اجتمعت اللجنة الانتخابية في صباح 18 من يونية لمتابعة آخر النتائج، وقد وصلت جميع نتائج الفرز في هذا الوقت، عدا نتيجة محافظة القاهرة وبعـض المناطـق الأخرى؛ حيث أخطـرت الأمانة العامة للانتخابات المستشـار حاتـم بجاتو والمستشـار فاروق سـلطان بـأن الدكتـور محمد مرسـي متقدم في الانتخابات بأكثر من مليون صوت.

وفـي فجر هذا اليوم، كان د. محمد مرسـي قد أعلن عن فـوزه في الانتخابات حتـى قبيل إعلان النتيجة، ثم مضى إلى ميـدان التحرير للاحتفال مع أنصاره بهذا الفوز الذي لم يُعلَن رسميًا حتى هذا الوقت.

كان الاتفاق قد جرى على إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسـية صباح الخميس 21 مـن يونية، إلا أن اللجنة العليا للانتخابات أصدرت بيانًا أكدت فيه أنها قررت الاسـتمرار في نظـر الطعـون المقدمة من المرشـحين واسـتكمال فحصها، وهو ما يتطلب مزيدًا من الوقت قبل إعلان النتيجة النهائية للانتخابات.

وأوضـحـت اللجنة أن الطعـون المقدمـة تزيد علـى 446 طعنًا أبرزهـا ـ من وجهـة نظر المحامين الموكلين عن المرشـحين ـ يتعلـق بوجود عدد من بطاقات الاقتـراع فـي الصناديـق يزيد أو يقل عـن عدد الناخبيـن الحاضرين فـي اللجان، وما تـردد عـن تصويـت بعـض المتوفين وتكـرار التصويـت من بعـض الناخبين وتوجيـه الناخبيـن والعبـث بالعديـد من بطاقـات الاقتـراع عقب طباعتهـا وقبل وصولها للقضاة المشرفين على الانتخابات.

لقد أعلنت جماعة الإخوان المسلمين على موقعها الإلكتروني الإثنين 18 من يونية أن محمد مرسي حاز على 13.732.000 ألف صوت بنسبة 52٪ مقابل 12.338.973 صوتًا للمرشح أحمد شفيق بنسبة تصل إلى نحو 48٪ قالت الجماعة إن إجمالي الأصوات الصحيحة بلغ 25.575.973 صوتًا.

في هذا الوقت راح ياسر على (المتحدث باسم حملة د.محمد مرسي) يستبق الجميع قبيل إعلان النتيجة النهائية، بالإدلاء بتصريحات للـ«بي. بي. سي» قال فيها إن مشاورات لتشكيل الحكومة الجديدة ستجري بعد أسبوع من إعلان فوز د.محمد مرسي رسميًا.

وقال إن مرسي سيختار خمسة نواب له في الرئاسة، يكون من بينهم نائب قبطي، امرأة، نائب من الشخصيات ذات الكفاءة من خارج حزب الحرية والعدالة، نائب من شباب الثورة.

وكان د.محمد مرسي بدوره قد تعامل مع النتيجة التي أعلنها الموقع الرسمي لجماعة الإخوان على أنها النتيجة النهائية ولم ينتظر إعلان النتيجة الرسمية، حيث وجّه الشكر للشعب المصري ولمن قالوا «نعم» ومن قالوا «لا»، وقال إنه سيعمل على تحقيق التوافق الوطني مع كل أطياف الشعب المصري، وتعهد بأن يقف على مسافة واحدة من الجميع ويكون خادمًا للشعب بكل فئاته.

بعد إبلاغ المستشار حاتم بجاتو بأن د.محمد مرسي متقدم في عدد الأصوات على الدكتور أحمد شفيق دون نتيجة القاهرة وبعض المناطق الأخرى، أيقن المستشار بجاتو أن الانتخابات قد حُسمت لصالح د.مرسي.

وفي ظهر 18 من يونية اصطحب المستشار بجاتو اثنين من القضاة الذين كانوا يعملون معه في الأمانة العامة للجنة الانتخابات الرئاسية، حيث ذهب ثلاثتهم إلى مبنى وزارة الخارجية الكائن على كورنيش النيل، وذلك لإعادة جمع أصوات المصريين بالخارج، حيث كانت هناك شكوى مقدمة تقول إن عمليات تصويت جماعي تمت لصالح المرشح الرئاسي محمد مرسي في السعودية وجنوب إفريقيا.

وبالفعل بدأت عملية إعادة الفرز في مبنى وزارة الخارجية من 12 ظهرًا إلى 11 مساءً، وفي هذا الوقت أصيب المستشار بجاتو بأزمة قلبية، وتم نقله إلى المستشفى، وبعد أن تحسنت حالته الصحية سأل عن آخر نتائج الفرز، فعرف أن الفارق حتى هذا الوقت كان يصل إلى ما يقارب الـ 900 ألف صوت لصالح محمد مرسى. اتفق المستشار بجاتو مع أعضاء اللجنة ومساعديهم على إعادة رصد الأصوات مرة أخرى، لمعرفة الأصوات الباطلة وإبعادها.

في هذا الوقت كانت الطعون تصل تباعًا من د.أحمد شفيق ود.محمد مرسي، وكانت اللجنة تبحث ما تضمنته هذه الطعون المقدمة أولًا بأول. تتعلّق أبرز شكاوى د.أحمد شفيق بتزوير نحو مليون وثمانمائة ألف بطاقة انتخابية صادرة عن المطابع الأميرية، ومنع المسيحيين من التصويت في بعض اللجان. كان التزوير الحاصل في الأوراق الصادرة عن المطابع الأميرية قد جاء لصالح محمد مرسي، وكان الذي أبلغ اللجنة العليا عن هذه البطاقات هو أحد القضاة المشرفين على اللجنة الرئاسية بمحافظة الشرقية في اليوم الأول للانتخاب، وكان عدد البطاقات التي جرى ضبطها هي 2500 بطاقة فقط صادرة عن المطابع الأميرية وجميعها مزورة لصالح المرشح د.محمد مرسي. في هذا الوقت أجرى المستشار فاروق سلطان اتصالًا بوزير الداخلية الأسبق اللواء محمد إبراهيم، كما أجرى المستشار حاتم بجاتو اتصالًا باللواء أحمد جمال الدين مدير الأمن العام في هذا الوقت، كما أجرى اتصالًا بوكيل إدارة الرقابة الإدارية والمخابرات العامة لإجراء التحريات اللازمة حول الشكاوى المقدمة.

بدأت عملية الفحص، كانت هناك شكوى مقدمة تفيد بمنع الأقباط في إحدى قرى محافظة المنيا «قرية دير أبو حنس» وأربع قرى أخرى في محافظة قنا. ولكن قيل إن هذه المعلومات غير صحيحة في حين أن مناطق عديدة في محافظات بحري والصعيد ، مارس فيها الإخوان إرهابًا شديدًا لمنع الناخبين وتهديدهم واستخدام أساليب الترغيب لحثهم على اختيار المرشح الرئاسي محمد مرسي، وقد رُصد في هذا الوقت توزيع أموال ضخمة على مئات الآلاف

مـن الناخبين في القرى والأرياف ، مما يمثل رشـوة انتخابيـة كانت توجب إلغاء الانتخابات في العديد من هذه اللجان.

فـي يوم الجمعـة 22 من يونية احتشـدت في ميدان التحرير حشـود غفيرة من الإسلاميين وبعض الفصائل الثورية تحت عنوان «مليونية الشرعية» وكان الهدف مـن ورائها الضغط علـى اللجنة العليا للانتخابات، حيث رفعت الشـعارات التي توجـه الاتهامـات إلـى اللجنة وتحذرهـا من إعلان فـوز أحمد شـفيق، وتطالب المجلـس العسـكري بإلغـاء الإعلان الدسـتوري المكمل وتسـليم السـلطة إلى الرئيس المقرر الإعلان عن انتخابه في وقت لاحق.

وفي اليوم ذاته عقد المرشـح الرئاسي د.أحمد شفيق مؤتمرًا صحفيًا أعلن فيه فوزه في الانتخابات، وكان أحمد سـرحان (المتحدث الرسـمي باسم حملته) قد أعلن في وقت سـابق أن تقديرات الحملة تشـير إلى تقدم شفيق بنسبة من 51.5٪ إلى 52٪ على المرشح المنافس محمد مرسي.

ظـل المستشـار حاتـم بجاتـو يلح علـى الجهـات المعنيـة لإرسـال تقاريرها الخاصـة بالاتهامات المتعلقـة بالانتخابات ولكن حتى الثالثة من صباح السـبت 23 من يونية لم تكن اللجنة قد تلقت أي ردود.

وفـي فجر هذا اليوم صعد أحد الحراس للدور العلوي بمقر اللجنة الانتخابية إلـى المستشـار حاتـم بجاتـو الـذي كان قد بدأ فـي النوم بعـد طول عنـاء، أيقظه الحـارس وقـال له إن هنـاك مندوبًا مـن النيابة العامة يريد تسـليم مظروف خاص إليه، صعد المندوب وسلم المظروف شخصيًا إلى المستشار بجاتو.

وعندمـا قـام بفتحـه وُجد أنه تقريـر مقدم من وكيـل الإدارة العامـة للمباحث الجنائيـة بـوزارة الداخليـة مكـون مـن 18 صفحة يثبـت وجود تلاعـب في طبع البطاقـات الانتخابيـة بالمطابـع الأميرية، ووجـود تزوير أرقام فـي بطاقات الرقم القومى المقيدة في كشف الحضور الانتخابي، وتسويد لبطاقات الانتخاب، ومنع للناخبيـن الأقباط من التصويت في بعض اللجان، سـعى المستشـار حاتم بجاتو

إلى استيفاء بقية المعلومات فقام بالاتصال مجددًا بالمخابرات العامة والرقابة الإدارية، فأكدا له أنه لا توجد وقائع محددة.

في هذا الوقت اجتمعت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية والمكونة من أربعة أعضاء ورئيس بالاضافة إلى أمين عام اللجنة وانقسمت في الرأي فيما بينها.

كان السؤال المطروح على أعضاء اللجنة: هل يتم استبعاد الصناديق التي عُثر فيها على البطاقات المزورة وينتهي الأمر؟ أم تعاد الانتخابات في العديد من المحافظات التي تسربت إليها هذه البطاقات من جديد؟

كان هناك ثلاثة من أعضاء اللجنة مع إعادة الانتخابات مجددًا، وهم:

1- المستشار عبد المعز أحمد إبراهيم (رئيس محكمة استئناف القاهرة).

2- المستشار ماهر البحيري (نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا).

3- المستشار أحمد شمس الدين خفاجي (النائب الأول لرئيس مجلس الدولة).

بينما رفض إعادة الانتخابات واكتفي باستبعاد الأصوات المزورة كل من:

1- المستشار فاروق سلطان (رئيس المحكمة الدستورية العليا ورئيس اللجنة).

2- المستشار محمد ممتاز متولي (عضو اللجنة، النائب الأول لرئيس محكمة النقض).

كانت هذه اللجان في محافظات الشرقية والغربية ومطروح والفيوم والقليوبية وعدد من محافظات الصعيد، بلغ مجموعها جميعًا 16 محافظة ، وكان عدد الأصوات التي تم رصدها في هذه اللجان يبلغ 120 ألف صوت فقط، تم استدعاء المشرف على الكمبيوتر باللجنة العليا لمعرفة ما إذا كانت هذه الأصوات ستؤثر على النتيجة العامة أم لا؟ فنفى ذلك، فقيل إنه حتى بافتراض صحة هذه الأرقام فالفارق بين مرسي وشفيق كبير ولن يؤثر استبعاد 120 ألف صوت في النتيجة

النهائيـة، ولذلـك اكتُفي باسـتبعاد أصـوات هذه اللجـان، وتـم اعتمـاد نتيجة بقية اللجان.. مع أن الصحيح في هذا الوقت كان يوجب على اللجنة إلغاء الانتخابات فـي هـذه المحافظات التي تسـربت إليهـا هذه البطاقـات التي تـم تزويرها داخل المطابع الأميرية ذاتها.

وفـي الثالثـة والنصـف من فجر يـوم الأحد 23 مـن يونيـة، كان جميع أعضاء اللجنـة قد اتفقـوا على أن د.محمد مرسـي هـو الفائز في الانتخابـات بعد إعادة جمـع الأصـوات في اللجـان الانتخابية. وحين سـأل المستشـار فاروق سـلطان المستشـار حاتم بجاتو: متى سـتكونون جاهزين تمامًا؟ ردَّ المستشـار بجاتو في الحادية عشرة والنصف من صباح الأحد 24 يونية.

في مسـاء السـبت 23 مـن يونية، وقبلـه كان المستشـار حاتم بجاتو قد سـمع عبـر التلفاز مطالب من الإعلامـي عماد الدين أديب والكاتـب الصحفي إبراهيم عيسـى ود.عمـرو حمزاوي ود.معتز عبـد الفتاح بضرورة أن يتضمـن تقرير لجنة الانتخابات الأسباب والطعون التي دفعتها إلى تأخير إعلان النتيجة من الخميس 21 من يونية إلى الأحد 24 يونية.

تـم الاتفـاق بين المستشـار حاتـم بجاتو والمستشـار فاروق سـلطان على أن يتولى المستشـار بجاتو كتابة تقرير مطول يلقيه المستشـار فاروق سـلطان خلال إعلانه نتيجة الانتخابات الرئاسية يتضمن الرد على جميع هذه الملاحظات.

وفي الصباح الباكر، دخل المستشـار حاتم بجاتو إلـى إحدى الغرف الجانبية فـي الـدور الثاني، وجاء بأحـد موظفي الكمبيوتـر الذي كان يعمل معـه منذ فترة طويلة، وهو مصدر ثقة بالنسبة له، وبدأ يملي عليه التقرير الذي سيتلوه المستشار فاروق سلطان ورقة بورقة، ثم يأخذها ويراجعها بنفسه، وعندما حان موعد كتابة النتيجـة النهائية واسـم الفائز في الانتخابات الرئاسـية، عاد المستشـار بجاتو إلى غرفته في الدور الأول، وقام بكتابة النتيجة بنفسه على الكمبيوتر ودون الاستعانة بأحد.

كان يوم الأحد 24 من يونية يومًا حاسمًا في تاريخ مصر، منذ الصباح أعلن الجيش والشرطة حالة الاستنفار ورفع درجة الاستعداد في البلاد، انتشرت القوات على الطرق الرئيسة، وفُرضت إجراءات أمنية مشددة على المنشآت الحيوية، وتم نقل كميات هائلة من أموال البنوك إلى البنك المركزي، وصدرت التعليمات إلى موظفي الدولة بالانصراف سريعًا والعودة إلى منازلهم مبكرًا، وأعلن المستشار فاروق سلطان أن إعلان النتيجة النهائية سيجرى في الثالثة من عصر ذلك اليوم الأحد.

في صباح هذا اليوم وصل إلى منزل الفريق أحمد شفيق وفد من الحرس الجمهوري مكون من أربعة ضباط يرتدون الملابس المدنية، التقوا الفريق شفيق، وعاينوا الفيلا التي يقطن بها بأرض الجولف بالتجمع الخامس، وقاموا برسم خريطة لها، كما عاينوا الفيلات والشوارع القريبة والمحيطة بها.

طلب ضباط الحرس الجمهوري من الفريق شفيق أن يحدد لهم شخصًا يتعاملون معه، ساعة وصولهم إلى منزله بعد ظهر اليوم، فاستدعى أحد كبار مساعديه، والتقى الضباط، واتفقوا معه على انتظارهم أمام بوابة الجولف في الواحدة والنصف ظهرًا، وأبلغوه أن حرس الرئاسة سوف يتسلم الأمن في المنطقة بدلًا من الشركة التي تتولى ذلك.

وفي الواحدة والنصف انتظر مساعد شفيق حضور الحرس الجمهوري، إلّا أنه لم يحضر، فاتصل بقائد مجموعة الحرس التي حضرت إلى منزل شفيق في الصباح، فأخطره أن تعليمات صدرت بتوقف قافلة الحرس بالقرب من الجولف، انتظارًا لتعليمات أخرى. مضى الوقت، دون حضور، ظل مساعد شفيق منتظرًا هاتف قائد مجموعة الحرس، إلّا أن الموقف ظل على ما هو عليه.

كان الفريق أحمد شفيق قد طلب من جميع مساعديه في هذا اليوم الانتقال من غرفة العمليات التي كان قد أقامها في منزله إلى قاعة تم استئجارها بفندق «جي دبليو ماريوت» القريب من منزله بالتجمع الخامس، وقال لهم إنه سيحضر إلى هناك عقب إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية لعقد مؤتمر صحفي عالمي

يشـرح فيه سياسـاته وبرنامجه والخطوات التي سيُلزم نفسـه بها أمام الشعب بعد فوزه بمنصب رئيس الجمهورية.

وبعـد صـلاة الظهر مباشـرة كان أحمد شـفيق قـد اصطحب كريماتـه الثلاث لزيـارة قبـر زوجته التي رحلت خلال فترة ترشـحه للرئاسـة، وهنـاك بكى أحمد شفيق كثيرًا، وكأنه يقول لها «كنت أتمنى أن تشاركيني هذه اللحظة».

كان أحمـد شـفيق علـى قناعـة بـأن الأمـر قـد حُسـم لصالحـه، لقـد أكد في تصريحـات إعلامية لاحقة، أنه تلقى اتصالًا من مسـئول كبيـر أبلغه فيه بفوزه في الانتخابات الرئاسـية بنسبة 50.7٪ كما أن قناة «سي.إن.إن» الإخبارية نقلت عن الموقـع الإلكترونـي لصحيفة الأهرام باللغـة الإنجليزية في وقت سـابق من هذا اليوم خبرَ فوز أحمد شفيق بالنسبة ذاتها.

قبلهـا بيـوم واحـد، كنت قـد تلقيـت اتصـالًا من شـخص مقرب مـن اللجنة الانتخابيـة، أكـد لـي خلاله أن أحمد شـفيق فاز بالنسـبة نفسـها، وعندما اتصلت بالفريق شـفيق لأبلغه ما سـمعت قال لي: إن أحد الأشـخاص الموثوق بهم جدًّا يجلـس إلى جـواره الآن وإن له أحد الأقارب في اللجنة العليـا للانتخابات أبلغه النتيجة ذاتها بالضبط.

قبيـل إعـلان النتيجة بقليـل تردد أن أحمد شـفيق، تلقـى اتصـالًا تليفونيًا من شـخصية مهمة، تطلب منه عدم الذهاب إلى فنـدق «جي.دبليو.ماريوت» وإلغاء المؤتمر الصحفي، انتظارًا لما سوف تسفر عنه نتيجة الانتخابات.

بدأ القلق يتسرب إلى أحمد شفيق، لكنه لا يريد أن يصدق شيئًا غير ما يعتقد، ظل منتظرًا في منزله، وحوله بناته الثلاث وأزواجهن.

كان أربعـة من أعضـاء اللجنة العليا للانتخابات الرئاسـية الخمسـة (وفقًا لما سـمعته مـن أحدهـم) قد أعطـوا أصواتهم للفريق أحمد شـفيق، بينما عضو واحد فقط من الخمسة هو الذي أعطى صوته للدكتور محمد مرسي في الانتخابات.

كانت المعلومات قد أشارت قبل ذلك إلى أن بطاقات الاقتراع البالغ عددها أكثر من مليون و800 ألف بطاقة التي قيل إنه جرى تزويرها في المطابع الأميرية لصالح د. محمد مرسي قد تسللت إلى اللجان الانتخابية في نحو 16 محافظة، وأن مرسي حصل في هذه اللجان على نحو 1.5 مليون صوت باطل، وإنه إذا ما جرى إلغاء هذه اللجان فسيكون أحمد شفيق هو الفائز بنسبة تقارب النسبة التي جرى تسريبها قبل ذلك.

ورغم أن اللجنة العليا للانتخابات كانت على يقين من أن هذه البطاقات بالفعل جرى تسويدها وتوزيعها على المحافظات فإنها اكتفت فقط بشطب 120 ألف صوت مزورة لصالح د. محمد مرسي وتجاهلت هذه الأرقام الكبيرة التي تردد أنها تسربت لصالحه أيضًا، وقد تغاضت اللجنة أيضًا عن بقية الملاحظات الجوهرية التي تضمنها تقرير الأمن العام والموقَّعة باسم وكيل المباحث الجنائية.

وفي الوقت الذي كان يحتشد فيه الإعلاميون والصحفيون في مقر الهيئة العامة للاستعلامات التي ستعلن اللجنة منها نتيجة الانتخابات، كان المستشار حاتم بجاتو قد اعتمد محضر النتيجة النهائية للانتخابات من أعضاء اللجنة جميعًا في الثالثة إلَّا الثلث، وكان لتوه قد انتهى من كتابة التقرير الذي سيلقيه المستشار فاروق سلطان بعد قليل.

كان المستشار فاروق سلطان قد طلب من جميع أعضاء اللجنة العليا للانتخابات إغلاق هواتفهم نهائيًا منذ الصباح المبكر، خصوصًا بعد أن قيل إن أحد أعضاء اللجنة الخمسة قد رجح في حديث له مع مسئول كبير أن د. أحمد شفيق ربما يكون هو الفائز، وكان ذلك صباح السبت 23 من يونية، وربما كان ذلك هو سبب حالة الاستنفار التي شهدتها البلاد في هذا الوقت.

بعد الثالثة بدقائق قليلة كان أعضاء اللجنة جميعًا ورئيسها قد وصلوا إلى مبنى الهيئة العامة للاستعلامات وسط حراسة أمنية مشددة، بينما كان المستشار حاتم بجاتو لا يزال موجودًا في مكتبه بمقر اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية، حيث كان يقوم بتصوير عدة نسخ من التقرير والنتيجة المعتمدة.

ترقب الصحفيون والإعلاميون عقد المؤتمر الصحفي للجنة في الموعد المحدد، إلَّا أن الموعد قد تأخر لأكثر من خمس وأربعين دقيقة، مما دفع الكثيرين منهم إلى التساؤل عن الأسباب.

بعد وصول المستشار بجاتو إلى مقر المؤتمر الصحفي بمبنى الهيئة العامة للاستعلامات، قام بتسليم نسخة من التقرير متضمنًا النتيجة النهائية إلى المستشار فاروق سلطان، وطلب الدكتور إسماعيل خيرت رئيس الهيئة العامة للاستعلامات نسخة من التقرير لترجمتها وتسليمها للصحفيين والإعلاميين الأجانب بعد إعلانه في نهاية المؤتمر الصحفي. كنت أتابع النتيجة من التلفاز، اتصلت بي قناة المحور، ثم الحياة، قبيل إعلان النتيجة بنحو أربعين دقيقة، وقلت إن الحرس الجمهوري اتجه إلى منزل الفريق أحمد شفيق وتوقعت فوزه.

كانت لديَّ معلومات من مصادر لا يرقى إليها الشك ومن بينهم ضابط بالحرس الجمهوري، علاوة على معرفتي بالاتصال الذي جرى بالفريق أحمد شفيق صباح اليوم ذاته، قبلها حاولت الاتصال بأي من أعضاء المجلس العسكري لمعرفة أية معلومات عن النتائج، إلَّا أن كل من اتصلت بهم أقسموا إنهم لا يعرفون شيئًا، وإنه لا أحد منهم - بمن فيهم المشير - حاول الاتصال باللجنة لمعرفة أية نتائج.

كنت موجودًا في منزلي في هذا الوقت، وكان الدكتور السيد البدوي (رئيس حزب الوفد) قد أجرى اتصالًا معي قبيل إعلان النتيجة ليسألني: هل أنت متأكد مما قلته منذ قليل من أن الحرس الجمهوري اتجه إلى منزل أحمد شفيق؟ فقلت له: نعم، قال: أنا معلوماتي عكس ذلك، الدكتور محمد مرسي هو الفائز، يبدو أن الجماعة العسكريين خدعوك وحاولوا تسريب هذه المعلومة عن طريقك، قلت له: وما مصلحتهم والنتيجة اعتُمدت وستُعلن بعد دقائق؟ ثم إن أحدًا منهم لم يدلِ لي بمعلومة واحدة؛ لأنهم أكدوا أنهم لا يعرفون شيئًا بكل وضوح.

بعد ذلك بقليل اتصل بي مسئول كبير، وقال لي: لقد عرفت يقينًا أن الأمر قد حُسم لمصلحة محمد مرسي وانتهى الأمر، وحتى هذا الوقت كان يساورني الشك كثيرًا.

في الرابعة إلَّا الربع تقريبًا صعد أعضاء اللجنة إلى المنصة، صمت الجميع وتسمر المصريون أمام شاشات التلفاز، لاحظ الكثيرون أن المستشار حاتم بجاتو كان متوترًا ويظهر عليه الإعياء الشديد، وكان ذلك بسبب الإرهاق الذي اعتراه لقلة النوم والمجهود الذي بذله طيلة الأيام الماضية.

جاء دور المستشار فاروق سلطان، بدأ حديثه بمقدمة طويلة، شعر الكثيرون من خلالها أن الفائز هو أحمد شفيق، إلَّا أنه فاجأ الجميع بفوز د. محمد مرسي العياط وحصوله على 13.230.131 صوتًا أي بنسبة تبلغ نحو 51.76٪ في حين حصل الفريق أحمد شفيق على 12.347.280 صوتًا بنسبة تزيد قليلًا على الـ48٪ من مجموع الأصوات الصحيحة.

سادت الشارع المصري مشاعر متناقضة، إلَّا أن الكثيرين كانوا يتمنون للرئيس الجديد النجاح في مهمته وتحقيق الاستقرار والأمن في البلاد.

وفي مقابل ذلك كان هناك من أبدوا مخاوفهم وقلقهم من حكم الإخوان المسلمين والسعي إلى الإقصاء وتصفية الحسابات.

كان أول مَنْ اعترتهم الصدمة هو هذا الجمهور الغفير الذي خرج إلى ساحة المنصة بمدينة نصر، بعد النداء الذي وجهته باسمي وباسم الأغلبية الصامتة للتجمهر أمام المنصة مساء السبت 23 من يونية، حيث شارك نحو مليوني مواطن رفعوا شعارات التأييد للمجلس العسكري وللفريق أحمد شفيق في مواجهة عمليات الابتزاز والتهديد والتخويف التي كانت تمارسها عناصر جماعة الإخوان المسلمين وحلفاؤهم ضد اللجنة العليا للانتخابات وضد المجلس العسكري. لقد وجَّه الكثيرون في هذا الوقت اللوم إلى المجلس العسكري وحمَّلوه مسئولية فوز د. محمد مرسي، بل إن بعضهم اتهم المجلس بالتواطؤ مع الأمريكان وراح يتهم اللجنة العليا للانتخابات بتغيير النتيجة لصالح محمد مرسي، بعد أن انتشرت شائعات عن عمليات عنف وتدمير واسعة النطاق سوف تقوم بها جماعة الإخوان ومعها تيارات إسلامية وعناصر أخرى قَدِمَت من غزة، وقيل في هذا الوقت إن المشير تراجع خوفًا من انفجار الأوضاع، وإنه لهذا السبب أعلن حالة الاستعداد

القصوى، وجرى سحب الأموال من البنوك ووُضعت في البنك المركزي، ومُنح العاملون إجازة نصف يوم خوفًا من تردي الأحوال.

لقد تجاهل أصحاب هذا الرأي أن نحو 1.5 مليون سيارة تم رصدها تعبر من بوابة القاهرة والمحافظات القريبة إلى الإسكندرية والساحل الشمالي لقضاء إجازة بالمصايف تبدأ من يوم الخميس 14 يونية ثم العودة بعد انتهاء الإجازة، أي أنهم عادوا يوم الإثنين 18 يونية بينما كانت الانتخابات قد أجريت يومي السبت والأحد.

كان مجموع هذه الأصوات التي غابت عن الانتخابات وفضلت السفر إلى الشواطئ يصل إلى حوالي 3 ملايين صوت، وكان أغلبهم سيصبُّ بالتبعية لصالح المرشح أحمد شفيق.

بدأ الرئيس مرسي بعد الإعلان عن فوزه مباشرة في ممارسة سلطته، حتى قبيل أدائه القسم، التقى أعضاء المجلس العسكري، ومضى إلى القصر الجمهوري في وقت متأخر من مساء اليوم ذاته، عقد الاجتماعات، وبدأ في استقبال كبار المسئولين داخل القصر وخارجه.

وفي الاجتماع الأول الذي عقده الرئيس مرسي مع أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعد انتخابه مباشرة في مقر وزارة الدفاع كان الرئيس ودودًا للغاية، أثنى على دور الجيش ووفاء المشير بالعهد الذي قطعه على نفسه، وقال إن المجلس العسكري سوف يجد كل التعاون منه، وإنه يحتاج إلى دور القوات المسلحة في الفترة المقبلة لترسيخ الاستقرار وحماية الشرعية في البلاد، وقد استمع الرئيس إلى كلمات من المشير ورئيس الأركان تؤكد حرص المؤسسة العسكرية على التعاون مع الرئيس حتى آخر مدى.

في الحادية عشرة من صباح الأربعاء 27 من يونية، كان موعدي أنا وأحد الأصدقاء مع الفريق سامي عنان في مقر وزارة الدفاع . وفي الصالون الملحق بمكتبه جلسنا مع الفريق عنان لأكثر من ساعة ونصف الساعة تقريبًا، كان سؤالنا

المشترك: ماذا جرى؟ أكد الفريق أنه لم يكن يعلم بنتيجة الانتخابات الرئاسية حتى تم إعلانها.. نظرت إلى الصديق الذي كان يجاورني، لاحظ الفريق أنني ربما أكون غيرَ مصدقٍ لروايته، قال: «أنت تعرف صراحتي، أنا لم أقل سوى الحقيقة، هذا هو ما حدث بالضبط»!

• قلت له: ولكن هناك من يقول «إن مسئولًا كبيرًا أبلغ الفريق أحمد شفيق المرشح الرئاسي أنه هو الفائز، وهنأه في وقت مبكر من صباح الأحد 25 من يونية».

•• نظر الفريق إليَّ بدهشة، وقال: لا تصدق ذلك، لا أحد كان يعلم شيئًا، لقد تكتم أعضاء اللجنة النتيجة النهائية، ولم يُقدم أحد منا على سؤالهم؛ لأنهم ببساطة كانوا سيرفضون أي تدخل مِنْ كائن مَنْ كان.

بعد حوار مطول، تطرق للكثير من قضايا اللحظة الراهنة، ومعطيات الواقع بعد فوز د.محمد مرسي، قرر صديقي أن يغادر، وبقيت لبعض الوقت مع اللواء ممدوح شاهين، ثم سرعان ما التقيت المشير حسين طنطاوي، بحضور الفريق سامي عنان، وما أن رآني المشير حتى بادرني بالسؤال: إيه الأخبار؟

• قلت له: الأخبار عند سيادتك.

•• قال: أنا أسأل عن رأي الناس!

• قلت: الناس منقسمة في الشارع، وهناك من يرى أن شيئًا ما قد حدث في اللحظات الأخيرة.

•• قال المشير: زي إيه؟

• قلت له: يقولون إن المجلس العسكري قد تدخل، بفعل ضغوط خارجية وأجبر اللجنة العليا للانتخابات على تغيير النتيجة!

•• قال : هذا غير صحيح .. نحن لم نتدخل، ولا نستطيع أن نتدخل، لقد قالوا قبل ذلك إننا تدخلنا لدى المحكمة الدستورية لحل مجلس الشعب،

وأنا شخصيًا فوجئت، وكنت أتمنى ألّا يُحلّ مجلس الشعب، ولكن هذا هو حكم المحكمة الدستورية وهي لها حجيتها، نحن لم نتدخل في انتخابات مجلس الشعب أو الشورى، فكيف نتدخل في انتخابات الرئاسة؟

• قلت: هناك من يقول إن هناك صفقة من وراء فوز محمد مرسي؟

•• قال : هذا غير حقيقي، القوات المسلحة لا مصلحة لها في نجاح هذا أو ذاك، وأنت تعرف مواقفنا.

• قلت: وهل تعتقد يا سيادة المشير أن الناس يمكن أن تصدق أن القائمين على أمر البلاد لم يكونوا يعلمون بنتيجة الانتخابات؟ إذن لماذا هذه الإجراءات الأمنية المشددة التي تم اتخاذها صبيحة يوم إعلان النتيجة؟

•• قال: هذا دليل على أننا لم نكن نعرف النتيجة؛ لأننا افترضنا فوز مرسي أو شفيق، وقلنا: ربما تكون هناك ردود فعل غاضبة من أنصار أي من الطرفين، هذا هو دور الجيش في الحفاظ على أمن البلاد في هذا الوقت الحساس.

• قلت: معنى ذلك سيادة المشير أنك سمعت بالنتيجة مثلك مثلنا؟

•• قال: لقد كنا مجتمعين أنا وعدد من أعضاء المجلس الأعلى ورئيس الأركان الفريق سامي وكنا نتابع من شاشة التليفزيون، ذهبت إلى «الحمّام» وعدت بعد ذلك لأفاجأ بفوز د.محمد مرسي بمنصب الرئيس، هذه هي نتيجة الانتخابات، والشعب هو المسئول عن الاختيار ولست أنا!

نظر إليّ الفريق سامي وقال: ألم أقل لك ذلك منذ قليل؟

مضيت إلى منزلي في هذا الوقت، قطعت الطريق وأنا مستغرق في التفكير، سيناريو الأحداث لا يريد أن يغيب عن ذهني، رن جرس الهاتف بعد قليل، كان أحد أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة على الجانب الآخر.

• قال لي: إيه الأخبار عرفت أنك كنت مع المشير والفريق؟

•• قلت له على الفور: هل يُعقل أن المشير لم يكن يعلم نتيجة الانتخابات الرئاسية، أنا لا أصدق؟!

• قال: وأنا شخصيًا أؤكد لك أنه لم يكن يعرف حتى اللحظة الأخيرة، أنت تعرف المشير جيدًا، إنه يرفض التدخل، لقد كان معنا فعلًا، يتابع النتيجة من التليفزيون مثله مثل الآخرين.. إن أحدًا منا لم يكن يعلم شيئًا.

كانت الأنباء متناقضة، وحملات الشائعات والاتهامات ضد المشير والمجلس العسكري لا تريد أن تتوقف، كان الكثيرون يحمِّلونه المسئولية عن وصول أول مرشح إخواني للسلطة في مصر، وكانوا يدللون على ذلك بقبوله جميع إملاءات الإخوان بدءًا من عدم إصدار دستور يسبق الانتخابات، وانتهاء بالسماح لجماعة محظورة بالتحرك بكل حرية دون اتخاذ أي إجراءات قانونية في المواجهة.

وكان المشير في المقابل، يحمِّل الناخبين مسئولية الاختيار، وكان يردد دومًا القول «لقد أردتم انتخابات نزيهة، ولم يكن بوسعي أن أفعل غير ذلك.. لم نسعَ إلى سلطة، وإنما تحملنا المسئولية بأمانة وشرف في فترة تاريخية مهمة وخطيرة».

إن التاريخ سوف يكشف حقائق ووقائع ربما لم يُكشف النقاب عنها بعد، عن التهديدات الأمريكية والتدخلات التي جرت من خلف ستار، والتي كانت عاملًا مهمًا في وصول مرشح جماعة الإخوان المسلمين - التي ظلت محظورة لعقود طويلة من الزمن - إلى قمة السلطة في مصر للمرة الأولى.

أزمة القَسَم

قبيل إعلان نتيجة الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية وتحديدًا في يوم الثلاثاء 19 من يونية 2012، كانت كل المؤشرات تقول إن محكمة القضاء الإداري يحتمل أن تصدر حكمًا بحل الجمعية التأسيسية في ضوء الدعوى المرفوعة أمامها، في هذا الوقت صدرت تعليمات من المشير طنطاوي بتشكيل لجنة برئاسة د.كمال الجنزوري رئيس الوزراء للاتفاق على تشكيل جمعية تأسيسية تعكس جميع ألوان الطيف السياسي والاجتماعي في البلاد، على أن تضم عددًا من خبراء القانون والدستور وتمثل فيها المؤسسات والهيئات المعنية كافة.

وقد ضمت اللجنة إلى جانب د.الجنزوي كلا من د.فايزة أبو النجا وزيرة التخطيط والتعاون الدولي، ومنير فخري عبد النور وزير السياحة، ود.يحيى الجمل ود.فتحي فكري وزير القوى العاملة السابق، ورجائي عطية وسامح عاشور ومصطفي بكرى، ود.عبد الله المغازي وياسر القاضي وآخرين.

وكان من بين المدعويين د.حلمي الجزار ممثلاً عن جماعة الإخوان المسلمين، إلَّا أنه وبعد حضوره إلى مبنى مجلس الوزراء، عرف بالأمر، فطلب مقابلة د.كمال الجنزوري وأبدى اعتذاره عن الحضور، ثم خرج إلى وسائل الإعلام ليقول إن المجلس العسكري يشكل جمعية تأسيسية للدستور بهدف إسقاط الجمعية التأسيسية الحالية.

استمر الاجتماع لعدة ساعات، كانت نتائج الانتخابات الرئاسية تعلن تباعًا في بقية اللجان الانتخابية التي لم تكن نتيجتها قد أعلنت بشكل نهائي بعد.

بعد طول مناقشات تم الاتفاق على تشكيل جمعية تأسيسية من 100 عضو، حيث تسلم رئيس الوزراء نسخة من التشكيل وتسلمت أنا النسخة الأخرى وقد ضم التشكيل المقترح الأسماء التالية:

ممثل عن كل من:

1- المحكمة الدستورية العليا، 2- مجلس القضاء الأعلى، 3- مجلس الدولة، 4- هيئة قضايا الدولة، 5- هيئة النيابة الإدارية، 6- هيئة القضاء العسكري - من مجلس الوزراء، 7- لواء ممدوح شاهين ممثلا عن المجلس العسكري.

8- دكتور عماد حسين حسن عبد الله ممثلا عن الشرطة، 9- المستشار عادل عبد الحميد وزير العدل - من الأزهر الشريف، 10- د.حسن محمود عبد اللطيف الشافعي، 11- د.أسامة محمد العبد، 12- د.نصر فريد واصل، 13- د.عبد الدايم محمد عبد الرحمن نصر، 14- المستشار محمد محمود عبد السلام عبد اللطيف - من الكنيسة الأرثوذكسية، 15- المستشار منصف نجيب سليمان، 16- الأبا بولا، 17- الأنبا يوحنا قلته - من الكنيسة الإنجيلية:

18- د.صفوت نجيب البياضي - من أساتذة القانون:

19- د.جابر جاد نصار، 20- د.إبراهيم درويش، 21- د.أحمد كمال أبو المجد، 22- د.يحيى الجمل، 23- د.ثروت بدوي، 24- د.سعاد زكى الشرقاوي، 25 - د.رأفت فودة، 26- د.فتحي فكري، 27 - د.ماجد الحلو - من الشخصيات العامة:

28 - صلاح فضل، 29-ليلى الخواجة، 30-سكينة فؤاد، 31-عمرو موسى، 32- د.محمد سليم العوا، 33- بهاء الدين أبو شقة، 34- د.عبد الله المغازي، 35- ياسر القاضي، 36- د.هدى جمال عبد الناصر، 37- حمدين صباحي، 38- مصطفي بكرى، 39- خالد الصاوي، 40- مارجريت عازر، 41- د.أمنة نصير، 42- د.جورجيت قليني، 43- الشيخ عبد الهادي القصبي، 44- الشيخ محمد حسان، 45- المستشارة نهى الزيني، 46- د.أحمد زويل، 47- د.مجدي

يعقوب، 48- د.معتز عبد الفتاح، 49- د.هبة رؤوف، 50- أحمد ماهر، 51- د. أسامة الغزالي حرب، 52- د.عمرو الشوبكي، 53- ضياء رشوان، 54- رجائي عطية، 55- سمير مرقص، 56- الأنبا موسى، 57- أشرف ثابت، 58- سميحة أيوب، 59- محمد غنيم، 60- د.عبد العزيز حجازي، 61- المستشار أمين الريدي، 62- د.مني ذو الفقار، 63- د.محمد نور فرحات، 64- السفيرة ميرفت التلاوي، 65- د.صابر عرب، 66- إيهاب البلك - شمال سيناء، 67- جابر عوض الله مطروح، 68- راجية محمد عبد المنعم عمران، 69- جمال الغيطاني، 70- يوسف القعيد- من النقابات والاتحادات.

71- زكريا حشاد، 72- أسامة برهان، 73- سامح عاشور، 74- د.خيري عبد الدايم، 75- أشرف عبد الغفور، 76- محمد سلماوي محمد، 77- إبراهيم محمود العربي، 78- د.أحمد عبد الظاهر عثمان، 79- م.محمد زكي السويدي، 80- ممدوح الولي، 81- محاسب سمير حسن علام، 82- محمد أحمد عبد القادر، 83- محمد ماجد خلوصي، 84- د.رانيا علواني، 85- كمال أبو عيطة - من الأحزاب:

86- حزب الحرية والعدالة، 87- حزب النور، 88- حزب الوفد، 89- حزب البناء والتنمية، 90- حزب الوسط، 91- حزب الكرامة، 92- حزب الإصلاح والتنمية، 93- حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، 94- حزب التجمع، 95- حزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، 96- حزب المصريين الأحرار، 97- الجمعية الوطنية للتغيير د.عبد الجليل مصطفى، 98- حزب غد الثورة، 99- د.محمد عمارة، 100- د.مصطفي الفقي.

بعد أن ذهبت إلى المنزل تحدثت مع الفريق سامي عنان قال لي إن نسخة من التشكيل المقترح قد وصلته، وأن هذا التشكيل يعبر بالفعل عن مشاركة الجميع، دون غلبة لأي تيار بعينه وأنه حال صدور حكم من محكمة القضاء الإداري فسيصدر هذا التشكيل بمقتضى سلطة المجلس العسكري التي حددها الإعلان الدستور الصادر في 30من مارس 2011والإعلان الدستوري المكمل الصادر في 17 من يونية 2102.

في هـذا الوقت كان مقـررًا أن تنظر محكمـة القضاء الإداري أولى جلسـات نظـر الدعـاوى القضائيـة المطالبة بحـل الجمعية التأسيسـية لوضع الدسـتور في يـوم الثلاثاء 26 من يونية 2012، أي بعد الإعلان عن فوز الرئيس محمد مرسـي بيومين، إلَّا أن عددًا من أعضاء اللجنة القانونية لجماعة الإخوان المسلمين طالبوا برد المحكمة مما تسبب في تأجيل نظر القضية.

تراجعت الآمال كثيرًا، إلا أن المشير كان مصممًا علي تشكيل جمعية تأسيسية من خلال المجلس العسـكري في حال صدور حكم من القضاء الإداري، وكان علـي ثقة بأن المحكمة سـتصدر حكمها في أعقاب نظر طلـب الرد، غير أن ذلك لم يحدث حتى صدر الدسـتور، فحصن بذلك أعمال الجمعية التأسيسـية وانتهى الأمر.

كان كل شـيء يمضي سـريعًا، حالة الذهول لا تزال تسـيطر على الملايين من المصريين الذين وجدوا أنفسـهم فجأة أمام متغير تاريخي كبير، إنها المرة الأولى التي يصل فيها مرشح ينتمي إلى تنظيم سرى إلى قمة هرم السلطة في مصر.

الرئيـس نفسـه لا يكاد يصـدق الخبـر، مجموعات العمـل الرئيسـية بجماعة الإخوان المسـلمين كانت قد انهمكت في الاسـتعداد لتنفيذ خطة السـيطرة على مفاصـل البـلاد الأساسـية، كانوا يسـابقون الزمن، يتحسسـون لجميع المخاطر وردود الفعل.

لم يبقَ من الوقت سـوى ثمانٍ وأربعين سـاعة على تسـلم الرئيس مرسى مهام السـلطة فعليًـا، بعـد أداء اليمين الدسـتورية، غيـر أن الخلاف المطـروح في هذا الوقـت، كان يقـول إذا كانـت هيئـة المحكمة الدسـتورية مصرَّة علـى أن يذهب الرئيـس إلى مبنـى المحكمة في المعـادي، فلماذا لا يتم التوصل إلى حل وسط يقضي بعقد الجلسة في مكان آخر؟

علـى الفـور طلبت مؤسسـة الرئاسـة مـن هيئة المحكمـة الحضور إلـى قاعة المؤتمرات بمدينة نصر؛ لأداء القسـم أمامها بمشـاركة أعضاء مجلسـي الشـعب

والشـورى والعديد من الشـخصيات الأخـرى.. لكن المحكمـة رفضت الطلب المقدَّم، وأبلغت الرئاسـة بأنهـا لا تعقد جمعيتها العمومية إلَّا داخل أسـوار مبنى المحكمة الواقع على كورنيش النيل بالمعادي.

اضطربت مشـاعر الرئيس مرسـي، ثار وغضب، ولكن لم يكن أمامه من خيار آخـر، لقـد رفضت هيئـة المحكمة جميع الضغـوط التي مورسـت عليها وقررت إعمال القانون والقواعد على الجميع ودون استثناء.

كان الرئيـس قـد وعد قبل ذلك بأداء القَسَـم أمام مجلس الشـعب، لم يعترف بحكم المحكمة الدستورية الصادر في 14 من يونية بحل المجلس، لقد أخذ على عاتقـه مهمـة إعادة المجلس إلى السـاحة مجـددًا، قال ذلك في أكثـر من تصريح انتخابي، لقد رأى أن إصرار المحكمة على أدائه القسم أمامها فقط وداخل مبناها من شأنه أن ينال من وعده ومصداقيته أمام نواب مجلس الشعب «المنحل» وأمام جماعة الإخوان.

حـاول القصر الرئاسـي إقناع هيئة المحكمـة كثيرًا، إلَّا أنه فشـل في ذلك، تم التوصل إلى فكرة تقول بدعوة عدد من أعضاء مجلس الشعب «المنحل» وبعض الشـخصيات الأخـرى لحضـور أداء القسـم أمـام المحكمـة الدسـتورية وداخل مبناها، إلَّا أن المحكمة رفضت الطلب، وأكدت أن جلسـاتها لا يحضرها سـوى أعضائها.

لم يكن أمام الرئيس من خيار آخر، باقٍ من الزمن ساعات قليلة ليتسلم السلطة من المجلس الأعلى للقوات المسـلحة، والمحدد له في الثلاثين من يونية، أبدى الرئيـس موافقته، وقررت المحكمة عقد جمعيتها العمومية في تمام العاشـرة من صباح السبت 30 من يونية، وبدأت الاستعدادات لذلك.

كان المشير حسين طنطاوي، يتابع الأحداث أولًا بأول، لقد دعا إلى عقد جلسة للمجلـس الأعلى للقوات المسـلحة في تمام الحادية عشـرة من صباح الخميس 28 من يونية لبحث الإجراءات النهائية لتسليم السلطة للرئيس المنتخب، وخلال

الجلسة أجرى الرئيس محمد مرسي اتصالًا هاتفيًا بالمشير طنطاوي، طلب منه فيه حضوره وحضور جميع أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة الاحتفال الذي سيقام بالقاعة الرئيسة بجامعة القاهرة ظهر السبت 30 من يونية.

لقد حاول المشير في حضور المجتمعين الاعتذار عن عدم المشاركة؛ خوفًا من تطاول البعض على القوات المسلحة في هذا الاجتماع الجماهيري، كما أنه سيكون في استقبال الرئيس في الاحتفال الذي سيقام بمعسكر «الهايكستب» على طريق القاهرة ـ الإسماعيلية، إلَّا أن الرئيس قال للمشير «بضمانتي أنا شخصيًا.. لن يحدث أي تطاول من أحد على القوات المسلحة»؟ وراح الرئيس يحث على ضرورة الحضور!

بعدما أنهى الرئيس مكالمته الهاتفية، عرض المشير طنطاوي الأمر على أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة، فتقرر حضور المشير ورئيس الأركان وعدد من أعضاء المجلس الأعلى استجابة لرغبة الرئيس.

أدى الرئيس محمد مرسي صلاة الجمعة 29 من يونية بالجامع الأزهر، لقد احتشد الآلاف من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين يرددون الهتافات، ذرف الرئيس الدموع حينما راح الدكتور محمد عبد الفضيل القوصي وزير الأوقاف يذكِّر المصلِّين في خطبته بمشهد دخول الفرنسيين للجامع الأزهر بالأحذية والخيول.

لقد طالب خطيب رئيس الجمهورية بالعمل على ضرورة تحقيق العدل والديمقراطية والمساواة التي ثار من أجلها الشعب، وكان الرئيس يومئ برأسه، وكأنه يتعهد أمام الجميع بالوفاء بهذه الأهداف والسعي لتحقيقها.

غادر الرئيس الجامع الأزهر وسط هدير من الهتافات الجماهيرية التي تعلن الوقوف خلفه ودعمه ومساندته، كان الرئيس قد قرر إلقاء خطابه الأول بميدان التحرير؛ وفاءً للثورة ولشهدائها الأبرار، احتشدت التيارات الإسلامية وبعض الفصائل الثورية وأنصار الشيخ عمر عبد الرحمن استعدادًا لاستقبال الرئيس

مساء اليوم ذاته، كانت الحشود ضخمة، اكتسى ميدان التحرير بلافتات التهنئة والترحيب، وحملت اللافتات مطالب بالسعي للإفراج عن الشيخ عمر عبد الرحمن، وضرورة الثأر للشهداء، وتحقيق أهداف الثورة.

وصل الرئيس إلى ميدان التحرير في الموعد المحدد، كان حوله رجال أقوياء من الحرس الجمهوري، الذين تسلموا الميدان والمنصة من بعد صلاة الجمعة، بدا الرئيس بسيطًا وهو يصافح بعض مستقبليه، الذين كانوا يتولون الإشراف على المنصة الرئيسة بالميدان، صعد إلى المنصة سريعًا، كانت الحشود هادرة، والهتافات لا تريد أن تتوقف، وكان الرئيس يرتدي حُلة بلا رابطة عنق، أمسك بالميكروفون، ألقى بنظره على الجمع الغفير الذي ظل لعدة ساعات ينتظره في الميدان، لم يكن قد أعد خطابًا مكتوبًا، أراد أن يُحدِّث الناس من قلبه، وجهًا لوجه.

بدأ خطابه بلغة لم يتعودها الناس من رئيس الدولة عندما يخاطبهم، قال: «أيها الشعب المصري، أيها الأحباب الكرام، يا شعب مصر العظيم، أيها الواقفون في ميدان الثورة، في ميدان الحرية، في ميدان التحرير، الواقفون في كل ميادين مصر، في كل قرى وميادين محافظات مصر، يا من تشاهدوننا في البيوت، يا من تنظرون إلى هذا الموقف، أيها العالم الحر، أيها العرب، الإخوة والأخوات، الأبناء والبنات، المسلمون في مصر، المسيحيون في مصر، أيها المواطنون الكرام، إينما كنتم، أيها المصريون في داخل مصر وخارج مصر، أهلي وأحبابي، أعزتي»!

كانت هذه مصطلحات غريبة على المصريين، لقد تعود الناس عندما يخاطبهم رئيس الجمهورية أن يختصر الأمر في عبارة واحدة تتراوح بين «أيها الإخوة المواطنون، أو يا شعب مصر العظيم، وفقط، أما هذا الرئيس فقد كانت له لغته المختلفة، وحتى عندما تطرق في خطابه للفئات الاجتماعية، فقد راح يرد الاعتبار لمحافظات سبق أن سقطت منه سهوًا في خطابه الأول الذي شكر فيه أبناء الشعب بعد فوزه بمنصب الرئيس مباشرة، ومن بين هذه المحافظات: دمياط والبحيرة والقاهرة والجيزة، وكذلك الحال وجّه التحية لفئات اجتماعية

أبـدت غضبتها لأن الرئيس تجاهلها في خطابه الأول، ومن بين هؤلاء: أهل الفن والإبداع والثقافة ورجال الأعمال ومتحدو الإعاقة، وهؤلاء سـبق لهـم أن انتقدوا تجاهـل الرئيس لهم فـي خطابه الأول في الوقت الذي لم ينـس توجيه التحية فيه إلى الفئات الأخرى كافة، والتي احتفت بذلك، وراحوا يقولون: إن الرئيس تذكر سائقي «التوك توك» ولم يتذكرنا!!

لقـد توقـف المراقبون فـي هذا الوقت عند ذكـر الرئيس عبارة: «أيها الشـعب العظيم، جئت أمامكم لأنكم مصدر السلطة والشرعية التي لا تعلو عليها شرعية، أنتـم أهل الشـرعية ومصدرها وأقوى مكان فيها، من يحتمي بغيركم يخسـر ومن يَسِـرْ مـع إرادتكم ينجـح، جئت إليكـم لأننى مؤمـن تمامًا بأنكم مصدر السـلطة والشرعية، التي تعلو على الجميع، لا مكان لأحد ولا مؤسسة، ولا هيئة ولا جهة فـوق هذه الإرادة، الأمة هى مصدر السـلطات جميعًـا، هى التي تعقد وتعزل، من أجل ذلك أتيت اليوم إلى هنا، الكل يسـمعني الآن، الشعب كله يسمعني، الوزارة والحكومـة، الجيش والشـرطة، أقولها وبكل قوة: «لا سـلطة فوق هذه السـلطة، أنتم أصحاب السلطة، أنتم مصدر هذه السلطة، تمنحونها لمن تشاءون وتمنعونها عمن تشاءون».

لم تكن الكلمات السـابقة مجـرد بالونات في الهواء، أو توصيف لمسـلَّمات معروفـة، فالشـعب حقًا هـو مصدر السـلطات، هكذا نصَّت جميع الدسـاتير، إلَّا أن البعض توقف أمام هذه العبارات وراح يقول «إنها رسـالة على الهواء مباشـرة إلـى قـادة الجيـش المصري الذي لا يزال يُمسـك بالسـلطة من خـلال «الإعلان الدسـتوري المكمل» الذي نال انتقادات واسـعة من جماعات الإسلام السياسي وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين، وأيضًا من قوى ليبرالية أخرى»!

لقـد أراد الرئيس أن يحتمي بالشـعب فـي مواجهة أية محاولـة للانتقاص من سـلطاته، أراد أن يُبلغ قادة الجيش الرسـالة واضحة، بل أراد أن يقول لما يسمونه «بالدولة العميقة»: «إن الشعب يعلو على القانون والدستور، وسألجأ إليه دومًا في مواجهة أي محاولة للانتقاص من سلطاتي»؟ ولذلك راح يستكمل خطابه موجهًا

حديثه إلى الشعب للحصول على موافقته على مقولاته السابقة عندما قال: «هل أنتم ستقفون معي لنحصل على كامل حقوقنا؟ لن ينتقص أحد كائنًا من كان شيئًا من حقوقكم ما دامت هذه إرادتكم بعد إرادة الله» فكان صوت الناس يدوِّى في المقابل: نعم «موافقون»!

كانت الرسالة واضحة، لكن وضوحها تجلى بشكل أكبر، عندما قال الرئيس مخاطبًا المحتشدين بالميدان: «لن أتهاون في انتزاع أي صلاحية من صلاحيات رئيس الجمهورية، وليس من حقي أن أفرط في الصلاحيات والمهام التي اخترتموني على أساسها، هذا عقد بيني وبينكم على ذلك»!

مرت هذه الكلمات على قادة الجيش مرور الكرام، بل عندما تحدث أحد كبار الضباط مع المشير طنطاوي بقوله: «إن الرئيس يوجه رسائله إلينا، وكأننا اغتصبنا السلطة ومصرون على التمسك بها»؟ رد عليه المشير بأن الرئيس لا يقصد ذلك، وقد أبلغت الرئيس بأننا غير راغبين في التمسك بأي سلطة، بما فيها سلطة التشريع التي سنسلمها على الفور إلى مجلس الشعب الجديد عقب انتخابه مباشرة.

أدى الرئيس القَسَم أمام مئات الآلاف في ميدان التحرير «أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصًا على النظام الجمهوري، وأن أحترم الدستور والقانون، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة، وأن أحافظ على استقرار الوطن وسلامة أراضيه».

كان الرئيس بذلك يستجيب لطلب العديد من ائتلافات شباب الثورة بضرورة أن يؤدى القَسَم أمام الميدان وفاءً لأرواح الشهداء، بالضبط كما حدث مع رئيس الوزراء عصام شرف الذي تعهد أمام الميدان بالسعي لتحقيق أهداف الثورة!

لقد أطلق الرئيس في هذا الخطاب تعهدات أكد من خلالها أنه سوف يتمسك بها، لقد أزاح من أمامه حرَّاسه وهو يكشف صدره ويقول للمحتشدين: «بابي مفتوح لكم، أنا لا أرتدى قميصًا واقيًا، أؤكد لكم أنني سأعمل معكم في كل لحظة من ولايتي الرئاسية، وسأغلّب ذلك في مصالح الوطن العليا، سأرسى مبادئ الحرية والعدالة الاجتماعية وأزيل كل أشكال الظلم والتمييز، واعلموا

أن الظلـم ظلمات يوم القيامة، وأن الله ليملي للظالم حتى إذا أخذه لم يُفلته، وها نحن نرى أخذ الله للظالمين»!!

كان خطـاب الرئيس في هذا اليوم مبشـرًا وداعيًا للتفـاؤل، لقد رصدت مراكز الاستطلاع تنامي شعبية الرئيس بدرجة كبيرة عقب هذا الخطاب، بل إن كثيرًا ممن لم يعطوه أصواتهم، راحوا يراجعون أنفسـهم، ويبدون تفاؤلهم بالرئيس الجديد، الذي سـيتبنى أهداف الشـعب والثورة في النهوض والتقدم إلى الأمام، وسيكون حقًا رئيسًا لكل المصريين، لن يفرق بين الذين قالوا «نعم» والذين قالوا «لا»!

نامت البلاد على «حلم» تمنت أن يتحقق، ساد شعور لدى المصريين بأن فترة التوتر سـيعقبها هدوء، وبأن حالة الانفلات التي عاشـتها البلاد لنحو عام ونصف العام سوف تنتهي على يد الرئيس الجديد، الذي سيلملم الشتات، وينهي حروب التصفيات، ويوحد المصريين جميعًا على قلب رجل واحد!

كان الفريق أحمد شفيق المرشح الرئاسي الذي نافس الرئيس في جولة الإعادة قد أعد بيانًا مسجلًا، هنأ فيه الرئيس الجديد بتوليه مهام السلطة في البلاد، وأعلن قبوله نتائج الانتخابات الرئاسـية، لقد أذيع البيان مسـاء يوم الاثنين 25 يونية، أي بعد الإعلان عن فوز الرئيس بساعات قليلة.

وفي وقت مبكر من صباح يوم الثلاثاء 26 من يونية غادر الفريق شـفيق وبناته الثلاث القاهرة متجهين إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، وقال أحد مسـاعديه إنـه غـادر البلاد على متن طائرة تابعة لطيران الإمارات إلى «أبو ظبي»؟ ومنها إلى الأراضـي السـعودية لأداء العمـرة ثم العودة إلى الوطن لتأسـيس حزب سياسـي جديد.

لقد التقى الفريق شـفيق المشير طنطاوي المسـئول الأول في البلاد حتى هذا الوقت يوم الاثنين لاستئذانه في السفر إلى الإمارات ومنها إلى الأراضي السعودية لأداء العمرة؛ حيث لم تكن هناك أي قرارات بمنع الفريق شفيق من السفر، جرى

حوار قصير بين الطرفين، بعدها غادر الفريق شفيق مقر وزارة الدفاع، وودع المشير وعددًا من قادة الجيش، ثم مضى، وتم التكتم على الأمر، وفي صباح اليوم التالي فوجئ الكثيرون من رواد مطار القاهرة بوجود الفريق شفيق داخل صالة المطار مغادرًا على متن طائرة الإمارات المتجهة إلى «أبو ظبي»ولكن ما هي إلَّا أيام قليلة حتى قُدِّم العديد من البلاغات التي توجه إليه اتهامات بالفساد، كان من نتيجتها صدور أمر من قاضي التحقيقات بوضعه وآخرين على قوائم الترقب والوصول والمنع من السفر، ثم إحالته إلى محكمة الجنايات في أكثر من قضية، لقد كان الفريق شفيق يدرك ما يدبر له، ولذلك فضَّل البقاء في «دبي» بدولة الإمارات العربية المتحدة، ومن هناك راح يوجه رسائله التي يرد فيها على الحرب المعلنة ضده، وكذلك على بقية المواقف السياسية للنظام.

في العاشرة من صباح السبت 30 من يونية، وصل موكب الرئيس محمد مرسي إلى مبنى المحكمة الدستورية العليا بالمعادي، كان الموكب كبيرًا وضخمًا، انتشرت قوات الحرس الجمهوري في كل مكان، كان رئيس المحكمة حتى هذا الوقت هو المستشار فاروق سلطان (رئيس اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية)، وكان موعد نهاية خدمته هو الثلاثين من يونية، إنه اليوم الأخير في مسيرته القضائية.

وقف الرئيس وسط المستشارَيْن فاروق سلطان (رئيس المحكمة)، وماهر سامي(رئيس المحكمة الذي سيخلف المستشار سلطان بعد ساعات قليلة)، تم عزف السلام الجمهوري، أعقبه أداء الرئيس للقسم، قبيل أن يلقى خطابه أمام الجمعية العمومية لأعضاء المحكمة.

قبيل هذا المشهد كان لدى الرئيس إصرار على عدم نقل أداء القسم على الهواء مباشرة، خصوصًا أن جماعة الإخوان المسلمين وبعض التيارات الأخرى، قد حذرته من هذه الخطوة، التي تعني اعترافًا وتعهدًا أمامها باحترام حكمها الذي صدر بحل مجلس الشعب، وأيضًا اعترافًا بالإعلان الدستوري المكمل، الذي تراه هذه القوى بمثابة انتقاص من سلطات الرئيس.

كانت جماعة الإخوان قد دفعت بحشودها إلى ميدان التحرير منذ يوم التاسع عشر من يونية، لممارسة الضغط على اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية التي كانت تُعِدُّ لإعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية، وأيضًا بهدف الضغط لإلغاء الإعلان الدستوري المكمل.

لقد تعهد الرئيس لمكتب الإرشاد بأن يؤدي القسم أمام أعضاء مجلسي الشعب والشورى الذين سيحتشدون في الحادية عشرة من صباح اليوم بالقاعة الرئيسة بجامعة القاهرة ومعهم العديد من الرموز والشخصيات الأخرى، لذلك طلب الرئيس تسجيل القَسَم أمام المحكمة وإذاعته في وقت لاحق، بعد خطابه أمام المؤتمر الذي سيُعقد بعد قليل في جامعة القاهرة.

تبنت المستشارة تهاني الجبالي (نائب رئيس المحكمة الدستورية) وعدد آخر من المستشارين موقفًا رافضًا في مواجهة مطلب الرئيس، حيث اكتشفوا الخديعة، وأصروا على إعمال المادة (30) من الإعلان الدستوري المكمل التي توجب على الرئيس أداء القسم أمام المحكمة الدستورية العليا، في ظل غياب مجلس الشعب، جرت حوارات عديدة، انتصر فيها رأى المحكمة في نهاية الأمر، وقرر الرئيس أن يؤدى القَسَم وأن يلقى خطابًا قصيرًا تم نقله على الهواء مباشرة.

لقد وجَّه الرئيس مرسي في خطابه التحية إلى شعب مصر وإلى المحكمة وقال: «التحية من القلب إلى شعب مصر، أتوجه بالتحية الواجبة إلى المحكمة الدستورية ولرئيسها وأعضائها جميعًا، هذا الصرح، هذه المؤسسة التي نحرص عليها جميعًا، شعبًا وسلطة تنفيذية وتشريعية، وأحرص أنا على أن تبقى هذه المؤسسة، مستقلة، قوية، فاعلة، لا تشوبها شائبة».

وقال: «أحترم المحكمة الدستورية، وأحكامها، والقضاء وأحكامه ومؤسساته جميعًا، وهذا ما سنسعى إليه في المستقبل». وأضاف: «الحمد لله أن لدينا هذه المؤسسات، والحمد لله أن هذه المؤسسات بها رجال مخلصون لوطنهم وحريصون على تحقيق مصلحته ويعرفون ويفهمون معنى احترام الدستور والقانون والأحكام».

كانت الكلمات واضحة، لقد أكد خلالها الرئيس احترامه للقضاء والمحكمة الدستورية ورجالها المخلصين وأحكامها، وتعهد بالحرص عليها: مستقلة، قوية، فاعلة.

أحدث خطاب الرئيس حالة من الارتياح لدى أعضاء الجمعية العمومية للمحكمة ولدى رجال القضاء، ولدى الرأي العام، وأزال من أذهان الكثيرين مواقف الرئيس السابقة التي كشف عن بعضها خلال فترة الترشح تجاه حكم المحكمة الدستورية الصادر فى 14 من يونية بحلّ مجلس الشعب.

قطع الرئيس المسافة بين مبنى المحكمة الدستورية العليا في المعادى ومبنى جامعة القاهرة بالجيزة في مدة لم تزد على عشرين دقيقة، لكن يبدو أن الرئيس نسي تعهداته أمام المحكمة الدستورية وراح يعيد إنتاج مواقفه مجددًا أمام جمهور الحاضرين بالقاعة الكبرى لجامعة القاهرة.

قبيل أن يدلف الرئيس إلى قاعة جامعة القاهرة بقليل، دخل إلى المبنى عدد من أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة استجابة لرغبة الرئيس، وإذا بهتافات من آخر القاعة تنطلق فجأة: «يسقط يسقط حكم العسكر».

ثار اللواء حسن الرويني قائد المنطقة المركزية وعضو المجلس الأعلى، نظر إلى د.محمد البلتاجي الذي يبدو أنه كان وراء تحريك هذه الهتافات وقال له بصوت عالٍ أمام الجميع: «جرى إيه يابلتاجي.. ده احنا دافنينه سوا»؟ كانت العبارة تعني شيئًا ما، وفسر البعض مضمونها في هذا اليوم بأنها تعنى «أن اتفاقنا لم يكن كذلك وأنك تغدر بالاتفاق»!

كان معروفًا عن محمد البلتاجي، أنه اليد التي تحرك مثل هذه الهتافات وحشد التظاهرات، وقد ربطت بين البلتاجي واللواء الرويني علاقة وثيقة خلال وجودهما بميدان التحرير، خصوصًا بعد نزول الجيش والإخوان إلى الميدان فى 28 من يناير 2011 ويذكر الناس مقولة الرويني الشهيرة للبلتاجي في موقعة الجمل عندما قال له: «نزِّل الأولاد اللي فوق يا بلتاجي، بدل ما أنزلهم بالرصاص»؟ كان

الرويني يقصد مجموعات من شباب الإخوان اعتلت أسطح العمارات المحيطة بميدان التحرير في مساء اليومين الأول والثاني لموقعة الجمل، وقد وُجهت إليهم اتهامات بالمسئولية عن الأحداث في هذا الوقت.

احتدم الحوار بين البلتاجي والرويني داخل القاعة الرئيسة بجامعة القاهرة، أدرك المرشد العام للجماعة د.محمد بديع ـ الذى كان حاضرًا ـ أن الأمر يمكن أن يتطور إلى أزمة، ترك مقعده، واتجه إلى حسن الرويني، وقال له: «معلش، أنا سأنهى هذا الموضوع فورًا، انت عاوز إيه، أنا حخلي القاعة كلها تصفق للمشير بمجرد دخوله» ثم أمسك بهاتف كان فى يده، همس ببعض كلمات، وبالفعل ما إن دخل المشير إلى القاعة حتى عم التصفيق الحاد، وانطلقت الهتافات «الجيش والشعب إيد واحدة»!!

لقد تسببت الإجراءات في مشكلات عديدة، فقد حدَّثني د.محمود كبيش – عميد كلية الحقوق بجامعة القاهرة – صباح اليوم ذاته يشكو من هذه الإجراءات الأمنية التي أشعرته بالإهانة، رغم أنه من المدعوين لحضور هذا اللقاء، فقد رفض المشاركة والعودة إلى منزله.

تنفست الصعداء في هذا الوقت؛ فقد اعتذرت عن عدم المشاركة في هذه الاحتفالية، وقررت أن أشارك في احتفال تسليم السلطة فى «الهايكستب».

قبيل أن يدخل الرئيس مرسى إلى قاعة الاحتفالات بجامعة القاهرة فوجئ شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب بعدم وجود مقعد له في الصف الأول شأنه شأن الآخرين، وقف الرجل مندهشًا، يبدو أن أحد الأفراد قرر أن ينزع اسمه من فوق الكرسي المخصص له نكاية في مواقفه، أو ربما هناك تعمد لإهانة الرجل أمام هذا الجمع من البشر.

حاول البعض أن يبحث له عن كرسي في أحد الصفوف الخلفية، إلَّا أن شيخ الأزهر قرر الانسحاب وفضَّل أن يحفظ كرامته ومكانة الأزهر، وألَّا يعرِّض نفسه والأزهر للإهانة.

حيث أدرك أن الأمر كان متعمدًا، وأن استضافته الفريق أحمد شفيق في منزل العائلة بالأقصر خلال فترة الترشح، ربما كانت هي السبب خلف ما جرى، غادر إلى مبنى المشيخة، وكان الحزن يسيطر عليه، وأثار ذلك غضبًا واستياء لدى الرأى العام.

لقد انتظر البعض من الرئيس أن يُجرى اتصالًا هاتفيًا على الفور لترضيته، إلَّا أن هذا الأمر تأخر لعدة أيام، مما أثار المزيد من الاستياء في الشارع، كما أن كاميرات التصوير رصدت بعد ذلك مصافحة الرئيس للرموز العسكرية والمدنية التي حضرت حفل تخرج طلاب إحدى الكليات العسكرية، إلَّا أن الرئيس تجاهل مصافحة شيخ الأزهر رغم وجوده بالصف الأول، وكانت كل هذه المواقف تعنى رسائل موجهة إلى موقفه السابق.

أكد الرئيس محمد مرسي في خطابه أمام الحاضرين بجامعة القاهرة العديد من المواقف المهمة المتعلقة بالأوضاع الداخلية والخارجية، إلا أن المحللين توقفوا هنا أمام أربعة مواقف تضمنها هذا الخطاب، وهى:

- الأول: الإشادة بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة حيث قال عنه: «إنه أوفي بالعهد والوعد الذي قطعه على نفسه بألَّا يكون بديلًا للإرادة الشعبية، وبأن الجيش المصري العظيم سوف يعود ليتفرغ لمهمته في حماية أمن وحدود الوطن، وقال إن القوات المسلحة ستعمل مع باقي مؤسسات الدولة في إطار الدستور والقانون».

وكان الرئيس يعني هنا أن القوات المسلحة لابد أن تعود وفورًا إلى ثكناتها، وكان يعنى أيضًا أنه سيلتزم بجميع القوانين والإعلانات الدستورية التي تحدد شكل العلاقة بينه وبين القوات المسلحة في عملها مع بقية المؤسسات، وهى تعهدات سوف نرى بعد ذلك كيف انقلب الرئيس نفسه عليها!

- ثانيًا: قال الرئيس في حديثه: «إن البرلمان المنتخب اختار جمعية دستورية وستستعين بجميع الخبراء في الاتجاهات كافة ليأتي الدستور معبرًا عن التوافق

الوطني ومرسِّخًا للدولة المدنية الديمقراطية الحديثة، ومحافظًا على قيم المجتمع وحارسًا للحريات الخاصة».

وأشار إلى أن «الدستور الجديد سيقوم على الحق والقانون، لينقل مصر إلى مصاف الدول الحديثة التي يكون الحاكم فيها أجيرًا عند الشعب».

هذا هو ثاني الوعود التي أعلنها الرئيس أمام الجمهور المحتشد بجامعة القاهرة، ثم جاء الدستور بعد ذلك مفتقدًا التوافق الذي وعد به الرئيس ووسط رفض شعبي عارم لما تضمنه من مواد انتقائية وانتقامية.

- ثالثًا: تعهد الرئيس في خطابه بعودة المؤسسات المنتخبة لأداء دورها، الأمر الذي كان يعني عودة «مجلس الشعب» وكان ذلك يعنى تحديًا واضحًا للحكم الصادر عن المحكمة الدستورية العليا، التي كان الرئيس قد أقسم أمامها قبل قليل على احترام الدستور والقانون، كما تعهد باحترام القضاء وأحكامه، وأثنى على المحكمة الدستورية رئيسًا وأعضاء.

- رابعًا: أعلن الرئيس أمام الكافة «أنه سيكون خادمًا للشعب وراعيًا للدستور والقانون، محافظًا على أمن البلاد واستقرارها، متعهدًا باستكمال الحفاظ على استقلال القضاء وبحيث يكون حكم القانون هو الفيصل، وأن يحصل كل مصري ومصرية على حقه أمام منصة العدالة العليا...».

وهي كلها أمور أكدت الأحداث التالية انقلاب الرئيس عليها وتحصين قراراته في مواجهتها.

بعد أن أنهى الرئيس مرسى خطابه، مضى متجهًا وبرفقته المشير طنطاوي إلى معسكر «الهايكستب» على طريق الإسماعيلية الصحراوي، حيث كان كبار الضباط والمسئولين في انتظاره لحضور مراسم تسليم السلطة إلى رئيس البلاد المنتخب.

في صباح هذا اليوم السبت 30 من يونية، كنت قد تلقيت اتصالاً من أمين عام رئاسة الجمهورية يؤكد فيه على ضرورة حضور مراسم تسليم السلطة إلى الرئيس

المنتخب، كان الموعد المحدد للحضور قبل الواحدة ظهرًا، وكان المكان هو معسكر الهايكستب على طريق مصر - الإسماعيلية الصحراوي.

قبيل الموعد بقليل، كنت قد وصلت إلى هناك، اصطحبني أحد كبار الضباط إلى قاعة كبار الضيوف داخل المعسكر، كان قادة الأفرع الرئيسة وكبار الضباط بوزارتي الدفاع والداخلية وعدد من كبار المسئولين قد تواجدوا في انتظار الرئيس، طال وقت الانتظار حتى بعد الرابعة مساء.

عندما وصل الرئيس وبرفقته المشير حسين طنطاوي، قام الرئيس بمصافحة كبار الحاضرين إلَّا أنه تجاهل عن عمد شيخ الأزهر ورفض السلام عليه ثم، اتجها على الفور إلى المنصة الرئيسة، وبعد السلام الجمهوري تحدث المشير حسين طنطاوي مؤكدًا دور الجيش في الحفاظ على مصر خلال المرحلة الانتقالية وقبل ذلك في حماية الثورة ثم في إجراء انتخابات نزيهة أثمرت انتخاب رئيس جمهورية ليتسلم السلطة من المجلس العسكري للقوات المسلحة.

وتحدث الرئيس محمد مرسي بكلمة مرتجلة قال فيها: «إن هذا اليوم سيكون نبراسًا للأجيال القادمة، يرون فيه القوات المسلحة تقف لتقول نعم لإرادة شعب مصر، ويسلمون السلطة فيه بكل ارتياح ورضاء، ليفوا بما عاهدوا الله سبحانه وتعالى هذا الشعب عليه».

وقال الرئيس مخاطبًا أبناء القوات المسلحة: «أشهد بالكثير مما لا يعرفه كثير من الناس، لقد كنتم دائمًا عند حسن ظن شعبكم، أشهد بأنكم كنتم دائمًا تقدرون المسئولية، وأنكم كنتم دائمًا الرجال الذين يعتمد عليهم رغم صعوبة الطريق ووعورته، أشهد لكم أمام الله وأمام الشعب ما حييت، وبعد ذلك أمام ربي في لقاء نسير إليه جميعًا، أنكم تحبون وطنكم، وأنكم تحرصون على تحقيق مصلحته وأنكم تعلون من شأنه، وأنكم ستكونون في قلبي وتحت نظري».

وقبيل أن يختتم الرئيس خطابه طلب من رجال القوات المسلحة أن يبقوا في أماكنهم بالداخل وألَّا يعودوا إلى ثكناتهم في الوقت الراهن، لأن الوطن في حاجة إليهم لحين ترتيب منظومة الأمن.

لقد جاء هذا الكلام مناقضًا لخطاب الرئيس في جامعة القاهرة الذي طالب فيه الجيش بالعودة إلى ثكناته بعد أن أدى دوره بإخلاص».. وكان ذلك مثيرًا للدهشة والاستغراب.

تناولنا الغداء في هذا اليوم، بعد انتهاء العرض العسكري، وقبيل أن يركب الرئيس سيارته ليغادر المعسكر، كان المشير طنطاوي والفريق سامي عنان يؤديان له التحية، كانت تلك هي المرة الأولى رغم أن الرئيس لم يكن قائدًا أعلى للقوات المسلحة بمقتضى الإعلان الدستوري المكمل، الصادر في 17 من يونية من العام ذاته، وهو أمر كان مثار جدل في الصحافة ووسائل الإعلام.

مضى ركب الرئيس إلى خارج المعسكر، كان المشير يودع ضيوفه، تقدمت نحوه، شعرت بالانكسار داخله، قال لي «فُكّها.. كل حاجة حتمشي تمام إن شاء الله» «لم أعلق على كلماته ومضيت بعيدًا وغادرت المعسكر».

الإعلان المكمل

بعد حلِّ مجلس الشعب في 14 من يونية 2012، تسلم المجلس الأعلى للقوات المسلحة من جديد السلطة التشريعية وأصبح هو وحده صاحب سلطة التشريع في غياب البرلمان باعتباره الهيئة التأسيسية التي تسلمت السلطة من الرئيس السابق بمقتضى الشرعية الثورية.

لقد تضمن الإعلان المكمل، المادة (30) منه فقرة ثالثة تنص على أنه «إذا كان مجلس الشعب منحلًا، أدي الرئيس اليمين أمام الجمعية العامة للمحكمة الدستورية العليا»، وكان ذلك ضروريًا للبحث عن مخرج لأداء الرئيس لليمين الدستورية بعد حل مجلس الشعب.

وتضمنت المادة (53) مكرر نصًا يمنح المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالتشكيل القائم وقت العمل بهذا الإعلان الدستوري سلطةَ تقرير كل ما يتعلق بشئون القوات المسلحة وتعيين قادتها ومد خدمتهم، ويكون لرئيسه حتى إقرار الدستور الجديد جميع السلطات المقررة في القوانين واللوائح للقائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع.

وكان هناك نص تضمنته المادة (60) مكرر من هذا الإعلان هدفه تشكيل جمعية تأسيسية تضم كل أطياف المجتمع حال صدور حكم من محكمة القضاء الإداري بحل الجمعية التأسيسية المشكَّلة لوجود شبهة بطلان في تشكيلها؛ حيث نصَّت المادة على أنه «إذا قام مانع يحول دون استكمال الجمعية التأسيسية عملها، شكَّل المجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال أسبوع جمعية تأسيسية

جديدة تمثل أطياف المجتمع لإعداد مشروع الدستور الجديد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيلها، ويُعرض مشروع الدستور على الشعب لاستفتائه في شأنه خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ الانتهاء من إعداده، وتبدأ إجراءات الانتخابات التشريعية خلال شهر من تاريخ إعلان موافقة الشعب على الدستور الجديد».

أما المادة (60) مكرر «أ» فقد نصت على أنه «إذا رأى رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة أو رئيس الوزراء أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية أو خُمس عدد أعضاء الجمعية التأسيسية أن مشروع الدستور يتضمن نصًا أو أكثر يتعارض مع أهداف الثورة ومبادئها الأساسية التي تتحقق بها المصالح العليا للبلاد أو مع ما تواتر من مبادئ في الدساتير المصرية السابقة، فلأي منهم أن يطلب من الجمعية التأسيسية إعادة النظر في هذه النصوص خلال فترة أقصاها خمسة عشر يومًا، فإذا أصرت الجمعية على رأيها، كان لأي منهم عرض الأمر على المحكمة الدستورية العليا، وتُصدر المحكمة قرارها خلال سبعة أيام من تاريخ عرض الأمر عليها».

ويكون القرار الصادر من المحكمة الدستورية العليا مُلزمًا للكافة، ويُنشر القرار بغير مصروفات في الجريدة الرسمية خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره، وفي جميع الأحوال يوقف الميعاد المحدد لعرض مشروع الدستور على الشعب لاستفتائه في شأنه والمنصوص عليه في المادة (60) من هذا الإعلان الدستوري، حتى الانتهاء من إعداد مشروع الدستور في صياغته النهائية وفقًا لأحكام هذه المادة».

هذا هو مضمون الإعلان الدستوري المكمل، والمواد التي حواها، وهي كما نرى تحوي ضمانة لإصدار دستور توافقي تكون مرجعية الخلاف فيه للمحكمة الدستورية العليا، وكذلك الأمر بالنسبة للجمعية التأسيسية في حال إعادة تشكيلها، ولكن للأسف جرى تشويه مضمون هذا الإعلان الدستوري المكمل عن عمد، وقيل إن الهدف من ورائه هو سلب اختصاصات رئيس الجمهورية،

وتجاهـل هؤلاء، عن عمـد، الأهداف الحقيقية لإصدار هذا الإعلان الدسـتوري المكمل، ومن بينها ضمان وضع دستور لكل المصريين.

في يوم السبت 14 يوليو 2012 اجتمع مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين وإلى جانب أعضاء المكتب حضر أيضًا د.سـعد الكتاتني (رئيس مجلس الشعب السـابق) ود.أحمـد فهمي (رئيـس مجلس الشـورى) ود.عصـام العريان (نائب رئيس حزب الحرية والعدالة) ومحسن راضي وأسامة سليمان وأسامة ياسين.

وصـرح محسـن راضي (عضـو الهيئة العليـا لحـزب الحرية والعدالـة) «بأن الرئيـس محمد مرسـي يـدرس إلغاء الإعلان الدسـتورى المكمل الـذي أصدره المجلس العسـكري، وإصدار إعلان دسـتوري جديد في حال صدور حكم بحل الجمعية التأسيسية وطرحه للاستفتاء على الشعب».

وقـال راضي: «إن الرئيس ناقش مع القوى السياسـية وقيادات بالجماعة هذه الفكرة، وإن اجتماع مكتب الإرشاد كان مخصصًا لمناقشة هذه القضية».

في هذا الوقت أعطى مكتب إرشاد جماعة الإخوان أعضاء الجماعة والحزب، إشارة البدء في تدشين حملة تمهد لإصدار الرئيس قرارًا بإلغاء الإعلان الدستوري المكمل، وبالفعل طالب أحمد أبو بركة (القيادي بالحرية والعدالة) الرئيس بإلغاء جميع الإعلانات الدسـتورية السـابقة التي صدرت عقب الثورة، بوصفه السـبيل الوحيد للخروج من الأزمة السياسية وحماية الجمعية التأسيسية من الحل.

لقد لعب د.محمد محسوب (القيادي بحزب الوسط) دورًا تحريضيًا واضحًا عندمـا طالب الرئيس مرسـي بالإسـراع إلى إلغـاء الإعلان الدسـتوري المكمل، حيث قال على حسـابه الشـخصي فـي (تويتر): «دكتور مرسـي.. تحـرك قبل أن يكملـوا حصـارك، أتوقع صـدور حكم قريب بعدم دسـتورية أو بطـلان انتخاب الرئيس، فالقضاء يحكم مصر، قبل أن تحكم عليه بالتطهير».

وكتـب مطالبًا الرئيس بضرورة الإلغاء الفوري للإعلان الدسـتوري المكمل: «أخشـى أن مـا اتخذه مرسـي من قرارات حتـى الآن إنما تنـاول مظاهر المرض، وعليه الانتقال لمواجهة بيت الداء بإلغاء الإعلان الدستوري المكمل».

فـي هذا الوقت دعا الشيخ حـازم أبو إسـماعيل إلى مليونية يـوم الجمعة 14 مـن يوليو 2012 ضـد الإعلان الدستوري المكمل مطالبًـا المواطنين من جميع المحافظـات بالنـزول إلى ميـدان التحرير وعـودة الاعتصام به مـرة أخرى، حتى يسـحب المجلس العسكري الإعلان الدستوري المكمل، ويتولى الرئيس محمد مرسي صلاحياته الكاملة.

وقال بلغة حاسمة: «لابد أن يترك المجلس العسكري السلطة فورًا ويعود مرة أخـرى إلى ثكناته»، وتسـاءل: «كيـف نقبل أن تكون كرامتنـا مرهونة بين يدى19 شـخصًا من العسـكري؟»، مؤكدًا أهميـة المليونية المقبلة فـي التصدي لـ«هيمنة العسكري على الحكم كي لا تدفع ثمنه الأجيال القادمة».

ولـم يكن الإخـوان بعيدين عن تحرك الشـيخ حازم أبوإسـماعيل، فقد صرح كارم رضوان (عضو الهيئة العليا لحزب الحرية والعدالة) بأنه «سيتم الدخول في اعتصـام مفتـوح، في ميدان التحرير وذلك فيما يخص عـودة البرلمان.. مؤكدًا أن أهـم المطالب إلغـاء الإعلان الدسـتوري المكمل، رفض تسـييس القضاء، تأييد قرار الدكتور محمد مرسي بعودة البرلمان، رفض حكم المحكمة الدستورية».

وقال: «سـوف نطالـب من خـلال المليونية بعـودة الجيش إلـى ثكناته، ومن المتوقع الخروج في مسيرات عقب صلاة الجمعة إلى ميدان التحرير».

وتضامنـت الجبهـة السـلفية مع مطلـب الإخـوان بإلغاء الإعلان الدسـتوري المكمـل، حيث أكد خالد سـعيد (المتحدث الإعلامي باسـم الجبهة) قائلًا: «إن الجبهة لن تترك أي فعالية لتأييد ودعم الرئيس محمد مرسـى»، لافتًا إلى أن هناك تنسـيقًا تامًا مع جماعة الإخوان المسلمين بخصوص الفعاليات المشتركة في كل الميادين.

وأعلن حزب الأصالة السلفي مشاركته في تلك المليونية، وقال د.عادل عفيفي (رئيس الحزب): «إن حزب الأصالة سيحشد أنصاره للمشاركة في تلك المليونية من أجل إلغاء الإعلان الدستوري المكمل وانتزاع صلاحيات الرئيس».

ولم يكن د.عبدالمنعم أبو الفتوح (المرشح الرئاسي السابق) بعيدًا عن هذا الاتجاه؛ فقد صرح بالقول: «إن الإعلان الدستوري المكمل هو الذي فتح الباب لكسر دولة القانون».

لم يتوقف الأمر في هذا الوقت عند حد الإسلاميين، بل إن د.حسن نافعة (أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة) صرح في الأول من يوليو أي بعد أداء الرئيس للقسم بيوم واحد بقوله: «إن الرئيس المنتخب د.محمد مرسي يحق له تعديل وإلغاء الإعلان الدستوري المكمل الذي يشُل قدرات الرئيس بعد أدائه اليمين الدستورية، ولكن هناك حاجة للمواءمة السياسية مع المجلس العسكري الذي يستطيع أن يقلب الدنيا رأسًا على عقب وينقلب وينشر الدبابات في الشارع».

في هذا الوقت ثار جدل داخل أوساط المجلس العسكري، حيث طالب العديد من أعضاء المجلس المشير طنطاوي بضرورة اتخاذ إجراءات فاعلة تحدُّ من هذا الاعتداء السافر على سلطة المجلس العسكري الممثلة في الإعلان الدستوري المكمل.

وقد حاول المشير تهدئة حالة الغضب التي سادت أوساط المجلس العسكري في هذا الوقت، مؤكدًا أنه لن يسمح بإلغاء الإعلان الدستوري المكمل إلَّا بعد الانتهاء من إعداد الدستور وانتخاب مجلس الشعب الجديد.

قبل ذلك وتحديدًا في 27 يونية 2012 صرح اللواء ممدوح شاهين (عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة للشئون القانونية) لـ«جريدة الشروق» بأن المجلس العسكري لن يتراجع عن الإعلان الدستوري المكمل الذي تنادي بإلغائه بعض القوى السياسية، وقال بلهجة حادة: «لا تراجع عن الإعلان الدستوري، فالإعلان يعني دستورًا والمجلس العسكري لن يخضع لأي ضغوط سواء من الميدان أو غيره، فالمجلس أوفى بما تعهد به بتسليم السلطة إلى الرئيس المنتخب».

فـي هذا الوقت كانـت العيون تتجه إلى محكمة القضـاء الإداري والتي كانت تنظـر دعوي تطالـب بحل الجمعية التأسيسـية وأخـرى تطالب ببطـلان الإعلان الدستوري المكمل.

لقـد أصدرت المحكمة حكمها في 19 مـن يوليو 2012 بعدم اختصاصها في نظر بطلان الإعلان الدستوري المكمل، وقالت في حيثيات الحكم: «إن الإعلان الدسـتوري المكمل باقٍ وصحيح، دون حاجة لاسـتفتاء الشـعب عليه، وإنه قائم وصادر وفقًـا للصلاحيات المخولة للمجلس العسـكري ولا يجوز إلغاؤه؛ ذلك أنـه صـدر عـن المجلس الأعلـى للقوات المسـلحة بوصفه سـلطة حكـم وليس سـلطة إدارة، وذلك بموجب الشـرعية الثورية التي كانت معقودة عليه منذ نجاح الثورة حتى تاريخ مباشرة رئيس الجمهورية ولايته، ولا رقابة للمحكمة على هذا الإعلان، باعتباره عملًا من أعمال السيادة».

وأشـارت المحكمـة في حيثيـات حكمها «إلى أنـه لا يجوز إجبـار المجلس العسـكري على إجراء اسـتفتاء على هذا الإعلان الدستوري، بحسبان أن الشعب كان قد ارتضي هذه الشـرعية منذ الإعلان الدسـتوري السـابق الصادر في 30 من مـارس مـن العام السـابق؛ حيـث إن ذلك الأمـر من صميـم أعمال السـيادة التي لا يختص القضاء الإداري بنظرها».

في هذا الوقت اسـتقبل الرئيس محمد مرسي فى19 من يوليو 2012 عددًا من رجال القانون والقضاة الحاليين والسابقين بهدف استكمال المشاورات القانونية التـي يجريهـا الرئيس لاسـتطلاع آرائهم فـي الوضـع الدسـتوري الحالي ومدى إمكانيـة إصدار إعلان دسـتوري مكمل، وكيفية التصـرف إذا صدر حكـم ببطلان الجمعية التأسيسية.

وقد حضر الاجتماع في هذا الوقت كل من: المستشار حسام الغرياني (رئيس محكمة النقض السـابق)، المستشـار أحمد شـمس الدين خفاجي (النائب الأول لرئيـس مجلس الدولة)، المستشـار أحمد مكـي ود.عاطف البنا (أسـتاذ القانون الدستوري)، المحامي الإخواني محمد طوسون (رئيس اللجنة التشريعية بمجلس

الشـورى)، إضافة إلى المستشار محمد فؤاد جاد الله (المستشار القانوني لرئيس الجمهورية).

وفي هذا اللقاء جرى التباحث حول قانونية إلغاء الإعلان الدستوري المكمل، وإصـدار إعـلان بديل، فوافق علـى ذلك عدد من الشـخصيات المشـاركة، بينما رفضه آخرون وحذروا من خطورة ذلك.

كانـت المعلومات تصل إلى المجلس العسـكري تباعًـا، وكانت النيات تؤكد أن الرئيس مرسي عازم بالفعل على إلغاء الإعلان المكمل، وأن جماعة الإخوان أعدت إعلانًا بديلًا وأن الوقت قد أزف للانتهاء من ذلك.

وفـي 17 مـن يوليـو 2012 كتب المستشـار الدكتـور عبدالفتاح مـراد (رئيس محكمة الاسـتئناف العالي بالإسـكندرية، أسـتاذ القانون الإداري والدسـتوري) مقـالًا مهمًا في صحيفة «المصري اليوم» يؤكـد فيه بطلان أي إجراء يقوم الرئيس محمد مرسي بمقتضاه بإلغاء الإعلان الدستوري المكمل الصادر في 17 من يونية 2012، وشـرح المستشار مراد عشـرة أسباب وراء عدم دستورية أي إجراء يمكن أن يُتخذ بهذا الصدد وهي:

أولا: إن الإعلان الدستوري لا يلغيه أو يُعدِّله إلَّا تشريع دستوري مثله، وعلى ذلك فإن المرتبة القانونية للقرار الذي سـوف يصدره رئيس الجمهورية لإلغاء أو تعديل الإعلان الدستوري يجب أن تكون من مرتبة التشريع الذي سوف يُلغيه أو يُعدّله نفسـها، أي أنه تشـريع دسـتوري، ولما كان الرئيس محمد مرسي لا يملك إصـدار أو إلغاء التشـريع العـادي، طبقًا للمادة 56 مكرر من الإعلان الدسـتوري المكمـل، الـذي هو أدنـى مرتبة مـن الدسـتور، وبالتالي فهـو لا يملك التشـريع الدسـتوري الأعلى من التشـريع العادي فـي المرتبة القانونيـة ولعدم وجود نص آخر يُعطي الرئيس سلطة التشريع الدستوري.

ثانيًا: إن العرف الدسـتوري المصري في الإعلانات الدسـتورية التي صدرت بعـد ثـورة 25 ينايـر قـد تواتـر على إعطـاء حـق إصـدار الإعلانات الدسـتورية

وتعديلاتها إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والذي أكد الحق الدستوري للمجلس الأعلى للقوات المسلحة في إصدار إعلانات دستورية وتعديلها.

ثالثًا: إن قضاء المحكمة الإدارية العليا – حامية الحقوق والحريّات العامة – قد تضمّن مبدأ قضائيًا تاريخيًا في أحد أحكامه الكبرى عندما تم الطعن على قرار للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، حيث قضي بأن: «المجلس الأعلى للقوات المسلحة له سلطة إدارة الحكم في البلاد بما فيها سلطة التشريع الدستوري، وذلك ليس استنادًا إلى التفويض المخوّل له من الرئيس السابق مبارك، وإنما استناد إلى سلطة الأمر الواقع».

رابعًا: إن التوازنات الدستورية الحالية بين المركز الواقعي للمجلس الأعلى للقوات المسلحة والمركز القانوني لرئيس الجمهورية أوجدت واقعًا دستوريًا هو تسليم رئيس الجمهورية بهذا الأمر الواقعي الدستوري وموافقته صراحةً وضمنًا على اقتسام السلطة في مصر حاليًا «قسمة غرماء» وذلك على النحو الذي حدده الإعلان الدستوري المكمل، ويجب على الشعب المصري- كما تحمّل من قبل المرحلة الانتقالية ـ أن يتحمّل المرحلة الحالية المكملة للمرحلة الانتقالية وذلك حتى صياغة دستور مصري جديد قبل نهاية عام 2012.

خامسًا: إنه قد ثبت من التحليلات السياسية والاستراتيجية المختلفة أنه قد حدثت تفاهمات واتفاقات فعلية في هذا الشأن بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة وبين الرئيس المنتخب، وذلك في وقت مبكر قبل إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية ذاتها.

سادسًا: إن القول بحق رئيس الجمهورية في التشريع الدستوري يتعارض مع الواقع السياسي بعد ثورة 25 يناير؛ لأن الواقع السياسي والشعبي في الشارع المصري في هذه المرحلة الانتقالية لن يتقبل من جديد صناعة رئيس ديكتاتور آخر يشرّع دستوريًا بنفسه ولنفسه.

سابعًا: يؤكد كل ما تقدّم الأمر الواقع الحالي في مصر بعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا في منازعة التنفيذ والذي قضي بوقف تنفيذ قرار رئيس

الجمهورية رقم 11 لسنة 2012، فلن يُقدم الرئيس محمد مرسي على مغامرة أخري جديدة قد يكون ثمنها كرسي الرئاسة نفسه.

ثامنًا: إن مصير قرار جديد للرئيس محمد مرسي بإلغاء الإعلان الدستوري المكمل سوف يكون مثل القرار السابق رقم 11 لسنة 2012 وهو وقف التنفيذ، ولكن في المرة المقبلة سوف يكون ذلك الوقف من اختصاص محكمة القضاء الإداري، وسوف تؤيده في ذلك يقينًا المحكمة الإدارية العليا.

تاسعًا: سوف يستمر الحظر الدستوري على السيد الرئيس في تعديل الإعلانات الدستورية أو إلغائها أو إصدار إعلانات جديدة لحين انتهاء الفترة الانتقالية والاستفتاء على الدستور الجديد وموافقة الشعب عليه ونشره في الجريدة الرسمية وصيرورته دستورًا نافذًا في مصر.

عاشرًا: «وتأسيسًا على ما تقدم فإن الرئيس محمد مرسي لا يملك تعديل أو إلغاء الإعلانات الدستورية الصادرة بعد ثورة 25 يناير، ونحن ننصحه نصيحة المخلصين -من أجل مصر- بألَّا يحاول ذلك؛ لأن المجلس الأعلى للقوات المسلحة سوف يعتبر ذلك بمثابة إعلان حرب ضده، وسوف يُفسّر ذلك بأنه خروج على الشرعية الدستورية الثابتة، التي أقسم عليها رئيس الجمهورية، وسوف يؤيده في ذلك قطاع عريض من الشعب المصري قد يزيد عددهم على أعداد الملايين التي صوتت ضد الرئيس في الانتخابات الأخيرة».

وحذر المستشار مراد في نهاية مقاله قائلًا: «إن محاولة تعديل أو إلغاء الإعلانات الدستورية هي حرب خاسرة لمن يشرع في شنِّها، وسوف تؤدي إلى أزمة دستورية أخرى جديدة أكبر من سابقتها تبعد مصر عن تحقيق أهداف ثورة 25 يناير 2011، وتحشد قوى أخرى جديدة ضد الرئيس».

كانت الأصوات القانونية والدستورية تحذر من مغبة إلغاء الإعلان الدستوري المكمل، وتعتبر أن تجاوزه يعني الحنث بالقسم، وتجاوز كل الأعراف القانونية والدستورية، إلَّا أن الأصوات التي ظلت تطالب بضرورة الإلغاء، لم تكن أفعالًا فردية، بل هي قرار اتخذته الجماعة ولم يتبق على الرئيس سوي تنفيذه.

تهديدات كلينتون وغضب المشير

بعد لقائها الرئيس محمد مرسي يوم السبت 14 من يوليو 2012، أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون أنها ستلتقي في اليوم التالي الأحد 15 من يوليو المشير حسين طنطاوي (رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة)، للتباحث بشأن: دور الجيش في حماية الأمن القومي والتحول الديمقراطي الذي حدث في مصر، وسبل تسليم السلطة.

استفزّت تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية أعضاء المجلس العسكري وقادة الجيش، وأثارت استياءً عارمًا في الشارع المصري؛ حيث بدت وكأنها تمثل انحيازًا واضحًا لطرف ضد طرف وتدخلًا سافرًا في الشئون الداخلية المصرية.

لم يكن ذلك هو الموقف الوحيد لوزيرة الخارجية الأمريكية، فقد عبرت عن تدخلها السافر في شئون البلاد قبل ذلك أكثر من مرة.

ففي العشرين من يونية 2012، وبعد إجراء الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية راحت كلينتون تمارس ضغوطها على المجلس العسكري بقصد إرهابه وإخافته، حيث قالت خلال اجتماع لها بحضور وزير الخارجية الأمريكي الأسبق «جيمس بيكر»: «نعتبر أنه من الضروري أن يفي الجيش بالوعد الذي قطعه على نفسه أمام الشعب المصري بتسليم السلطة إلى الفائز الشرعي في الانتخابات التي جرت يوم الأحد 17 من يونية».

وقالـت وزيـرة الخارجيـة الأمريكيـة: «إن مـا قامت به السـلطات العسـكرية المصرية خلال الأيام الماضية يُعَدُّ من الأمور المزعجة بوضوح».. مشيرة إلى أنه «يجب أن يتبني الجيش دورًا مناسـبًا غير دور التدخل والهيمنة أو محاولة إفسـاد السلطة الدستورية».

وقالـت: «إن العسـكريين الذين يحكمون مصر لم يكفّوا عن قول الشـيء في العلن، ثم التراجع عنه في الخفاء بطريقة ما، ولكن رسالتنا هي دائمًا نفسها: يجب أن يحترموا العملية الديمقراطية».

أما صحيفة «نيويورك تايمز» فقد راحت هي الأخرى بعد إعلان النتيجة تحرِّض على طريقتها، حيث بدأت تعليقها في هذا الوقت بالقول: «إن المشـكلات حول السـلطة سـتبدأ بعد أداء محمد مرسـي، المنتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين، اليمين الدسـتورية بوصفه أول رئيس مصري منتخب انتخابًا ديمقراطيًّا، وإن هذا ربما سـيكون إيذانًا بمرحلة جديدة من الصراع لتحديد مسـتقبل الدولة بعد عقود من الاستبداد المدعوم عسكريًّا».

وقالت: «إن أول ما يتوجب على مرسـي أن يفعله الآن هو انتزاع السـلطة من العسكر الذين حكموا مصر منذ خلع حسني مبارك».

لـم يكـن التحريـض الأمريكي ضـد الجيش المصـري وليد التـو أو اللحظة، فأمريـكا كانت دومًا تسـتهدف الجيش المصري، وليس سـرًّا أنهـا كانت تمارس هذه الضغوط على قيادة الجيش منذ تسـلمها السـلطة من الرئيس السـابق حسني مبارك.

وفي المقابل لم يكن الموقف الأمريكي من دعم جماعة الإخوان المسـلمين وليـد ثورة الخامس والعشـرين من يناير، وإنما يمتـد هذا الموقف إلى عام 2005 تحديـدًا، عندما أعلنـت وزيرة الخارجية الأمريكية الأسـبق «كونداليزا رايس» أن الولايات المتحدة ليست ضد وصول الإسلاميين للسلطة في مصر.

وعندما جاء الرئيس الأمريكي باراك أوباما ليلقي خطابه إلى العالم العربي والإسلامي من جامعة القاهرة في4 يونية 2009، كان لديه تصميم على دعوة ممثلي جماعة الإخوان المسلمين (المحظورة) لحضور الخطاب والجلوس في الصفوف الأولى، وهو ما دفع الباحث الأمريكي «رايموند ستوك» الذي أعد بحثًا لمعهد دراسات الشئون الخارجية الأمريكية إلى القول: «إن دعوة أوباما لهذه الجماعة وفي هذا الوقت كانت تعني إشارة ضمنية بإقصاء مبارك الذي استضاف أوباما رسميًا، وهو ما دفعه إلى عدم حضور الخطاب».

وقال الباحث الأمريكي: «إن مصر فهمت هذه الدعوة على أن أوباما يقول للإسلاميين (أنتم المستقبل)، وهو ما أثار غضب القاهرة في هذا الوقت».

ولم تنس واشنطن للمجلس العسكري موقفه من قضية التمويل الأجنبي، فقد كان المجلس هو الذي وقف خلف إثارة هذه القضية التي أساءت إلى سمعة الولايات المتحدة داخل مصر وعرقلت مخططاتها لإثارة الفوضى بعد نجاح الثورة المصرية، حيث كانت الإدارة الأمريكية تراهن في هذه الفترة على إثارة القلاقل في البلاد، مما يؤدي إلى انتشار العنف وتراجع سلطة الدولة وتفكيك مؤسساتها.

لقد كلف المجلس العسكري في الأشهر الأولى التي تلت نجاح الثورة وتحديدًا في شهر يونية من عام 2011 بتشكيل لجنة تقصي حقائق حول التمويل الأجنبي لعدد من منظمات المجتمع المدني العاملة في مجالات تنمية الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ لوضع حد للأموال التي تتدفق والأيدي التي تعبث داخل البلاد. وبالفعل شكلت حكومة د.عصام شرف هذه اللجنة التي كان أحد أبرز أعضائها د.فايزة أبو النجا؛ حيث أعدت هذه اللجنة تقريرًا خطيرًا أكد أن الأموال التي وصلت إلى هذه المنظمات في الفترة من فبراير إلى نوفبر2011، قد بلغت حوالي 1200 مليون جنيه، وأن هناك عددًا من المنظمات الأجنبية التي تلعب دورًا مشبوهًا في عملية التحريض على إثارة القلاقل ودفع الأموال، من بينها:

المعهـد الجمهوري الدولـي الأمريكي، المعهد الديمقراطـي القومي الأمريكي، منظمة بيت الحرية الأمريكي (فريدم هاوس) وغيرها.

وعندمـا قـررت الجهـات المعنيـة فـي الخامـس مـن فبرايـر 2012 إحالـة 44 متهمًـا مـن المصرييـن والأجانب من بينهـم نجل وزير النقـل الأمريكي إلى محكمة الجنايات وحظرت سفر بعضهم وداهمت مقرات 17 منظمة أهلية أجنبية ومحلية، تسـبب ذلك في حدوث أزمة عنيفة بيـن الحكومة الأمريكية والمجلس العسكري الذي حمّلته المسئولية عن هذه الإجراءات، وراحت الإدارة الأمريكية فـي هذا الوقت تحرض جميع الدوائر الغربية والإقليمية على ممارسـة ضغوطها على المجلس العسـكري بهدف إجبـاره على التراجع، وقـف إحالة هذه القضية للمحاكمة، السماح لجميع الموقوفين بالسفر إلى بلادهـم.

سـبق ذلك وبالتحديد فـي الرابع من فبراير 2012 أن التقـت هيلاري كلينتون علـى هامش مؤتمـر أمني دولي عُقد فـي ميونخ وزير الخارجيـة المصري محمد كامـل عمـرو، حيث أدلت بتصريحـات صحفية عقب هـذا اللقـاء قالت فيها: «إن الحملـة الأمنيـة التي يشـنها الحكام العسـكريون فـي مصر على منظمـات أهلية أمريكيـة ومحليـة تدعـو للديمقراطية من شـأنها أن تهدد المعونـات التي تقدمها واشنطن لمصر».

وقالـت كلينتون: «نحن واضحـون جدًّا، ونرى أن هناك مشـكلات تنجم عن هـذا الموقـف من الممكن أن تؤثـر على علاقتنا مع مصر، ونحـن لا نريد ذلك». وأضافـت كلينتـون: «لقـد عملنـا بـدأب خـلال العـام المنصرم علـى تخصيص المسـاعدة المالية وغيرها من أشـكال الدعـم للإصلاحات السياسية والاقتصادية في مصر، وسيتعين علينا مراجعة هذه الأمور بشكل دقيق عندما يحين وقت اتخاذ القـرار، كـي نقر إذا كنا سـنخصص هذه الأمـوال من حكومتنـا أم لا في ظل هذه الظروف».

واستطردت كلينتون: «إن الولايات المتحدة لا ترى أي مبرر للمداهمات التي قامت بها السـلطات المصريـة لمقرات منظمات أهلية في مصر، والتي اسـتولت

خلالها على وثائق وأجهزة كمبيوتر إلى جانب قرارها بمنع عدد من الموظفين الأمريكيين من السفر»!

وفي هذا السياق أذكر أن المشير طنطاوي قال لي «الولايات المتحدة تمارس ضغوطًا وتهديدات ضد مصر على خلفية قضية التمويل الأجنبي، وصلت إلى حد قطع المعونة العسكرية عن مصر، ووقف توريد قطع الغيار للأسلحة المصرية».

كانت المعلومات تتدفق إلى المشير طنطاوي حول الإجراءات التي تعتزم واشنطن القيام بها ضد مصر بالاشتراك مع حلفائها الغربيين على وجه التحديد، وكان المشير في المقابل يقول: «المهم أننا أوقفنا تدفق الأموال المشبوهة التي تأتي بطرق غير مشروعة بهدف إثارة القلاقل في البلاد».

كان الهدف من هذا الوقت هو تقديم رسالة قوية للأمريكيين مفادها أن «المجلس العسكري يعرف طبيعة الدور الخفي لهذه الأموال وهذه التحركات التي تستهدف إيقاع البلاد في حالة من الفوضى التي يمكن أن تؤدي إلى انهيار الدولة وتصدُّع أركانها....».

لقد جاءت كلينتون هذه المرة (14 من يوليو 2012) أي بعد تسلم الرئيس محمد مرسي مهام السلطة بنحو نصف شهر، لتقول: «إنه قد حان الوقت ليسلم المجلس العسكري السلطة كاملة إلى الرئيس المنتخب». وقد عبرت عن ذلك في التصريح الذي أطلقته عقب لقائها الرئيس مرسي، وقبيل لقائها المشير طنطاوي في اليوم التالي عندما راحت تقول: «نحن ندعم عودة الجيش لأداء مهامه في حفظ الأمن القومي المصرى».

قبيل أن تصل كلينتون إلى القاهرة، كانت جماعة الإخوان المسلمين قد حرضت على الدعوة إلى مليونية تحمل عنوان «إسقاط الإعلان الدستوري المكمل»، وتولى الدعوة حركة «حازمون» التي يتزعمها الشيخ حازم أبو إسماعيل، وإلى جواره شاركت «حركة 6 أبريل» التي كان لها موقفها الرافض لدور المجلس العسكري، وشارك أيضًا في هذه المليونية بعض القوى الأخرى.

كان الهدف واضحًا، يتلخص في ممارسة المزيد من الضغط على المجلس العسكري لتسليم السلطة كاملة غير منقوصة إلى الرئيس مرسي، عبر إلغاء الإعلان الدستوري المكمل، بغض النظر عن مدى دستورية وشرعية هذا الإجراء من عدمها.

وفي صباح الأحد 15 من يوليو كان موعد لقاء الوزيرة الأمريكية مع المشير طنطاوي بمقر وزارة الدفاع، حيث حضر اللقاء عدد من أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة، في مقدمتهم اللواء عبدالفتاح السيسي (عضو المجلس، مدير المخابرات الحربية)، اللواء محمد العصار (عضو المجلس، المسئول عن ملف التسليح مع الولايات المتحدة) وآخرون، ولوحظ عدم حضور الفريق سامي عنان (رئيس الأركان) هذا اللقاء.

استمر اللقاء قرابة الساعة، حيث بدأ بكلمة ترحيب من المشير طنطاوي، ردت عليها وزيرة الخارجية الأمريكية بتوجيه الشكر إلى الجيش المصري على وقوفه مع الثورة وتصميمه على إجراء انتخابات نزيهة وتسليمه السلطة للرئيس المنتخب، إلَّا أنها قالت: نتمنى أن يتم تسليم السلطة كاملة إلى الرئيس في أقرب وقت ممكن، ليعود الجيش إلى ممارسة دوره في حماية البلاد.

- قال المشير طنطاوي: نحن كنا صادقين في وعودنا، ورغم جميع الضغوط التي مورست علينا، والمؤامرات التي استهدفت إفشالنا فإننا صممنا على إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية بنزاهة وشرف، رفضنا الانحياز لأي طرف على حساب الديمقراطية والشفافية، وسلمنا السلطة في موعدها.

- وعلقت كلينتون بالقول: ولكن حتى الآن لم يجرِ تسليم السلطة كاملة للرئيس المنتخب.

- وقال المشير: الجيش ليس طامعًا في السلطة.. نحن مسئولون عن السلطة التشريعية بمقتضى الإعلان الدستوري الصادر في 30 من مارس 2011، في حال غياب مجلس الشعب، فور انتخاب مجلس الشعب الجديد في ضوء الدستور الجديد، سوف نسلم السلطة التشريعية على الفور إلى البرلمان.

- وقالت كلينتون: ولماذا لا يجري تسليمها إلى الرئيس المنتخب؟!

- وقال المشير: الرئيس مسئول فقط عن السلطة التنفيذية، أما السلطة التشريعية في غياب مجلس الشعب فهي تبقي في حوزة المجلس العسكري إلى حين انتخاب المجلس، وقد فعلنا ذلك من قبل في 23 يناير الماضي حين سلمناها للمجلس المنتخب، ولكن بعد حل المجلس عادت السلطة مرة أخرى إلى المجلس العسكري.

- قالت كلينتون: ولكن هذا الوضع لا يلقي قبولًا في الشارع المصري، ومن شأنه إعاقة خطط الرئيس المنتخب في تحقيق الديمقراطية.

- رد المشير: الرئيس له كل الصلاحيات التنفيذية، ولكن التشريع في هذه الفترة هو من اختصاص المجلس العسكري.

- قالت كلينتون: إنهم يشكون من خطورة الإعلان الدستوري المكمل، ويرون أن المجلس العسكري يسعى إلى الانتقاص من سلطات الرئيس المنتخب.

- قال المشير: هذا ليس صحيحًا، نحن ندعم الرئيس ونقلنا إليه السلطة كاملة في 30 من يونية الماضي، والإعلان المكمل جاء لتنظيم بعض الأمور الخاصة بأداء الرئيس للقَسَم، واختصاصات رئيس المجلس العسكري داخل الجيش، وكذلك حقه في تشكيل جمعية تأسيسية للدستور حال صدور حكم من محكمة القضاء الإداري ببطلان الجمعية الحالية.

- وقالت كلينتون: ولكن هناك اتهامات بأنكم تدخلتم لحل مجلس الشعب.

- قال المشير: المحكمة الدستورية هي التي أصدرت الحكم، ولا علاقة للمجلس العسكري بأحكام القضاء، ودورنا اقتصر فقط على إصدار قرار تنفيذي لهذا الحكم الباتّ والنهائي، ولكن ما يثار حول وجود دور للمجلس العسكري أمر غير صحيح بالمرة.

- وقالت كلينتون: وأنا أود أن أعرب لك عن قلق الولايات المتحدة من إصرار المجلس العسكري على التدخل في شئون الحكم ومحاولة الانتقاص من سلطات الرئيس المنتخب.

- قال المشير: نحن نرفض هذا الكلام، ونرفض التدخل في العلاقة بين الجيش ورئيس الدولة، أنا لا أرى مشكلة، وعلاقتنا بالرئيس جيدة، وكنا صادقين مع الشعب المصري في كل الوعود، ولا أفهم معنى محاولات التحريض ضد الجيش.

- وقالت كلينتون: نحن لا نسعى إلى التحريض، ولكننا نسعي إلى وضع حد للمشكلات الناشبة بين المجلس العسكري ورئيس الدولة.

- قال المشير: لا توجد أي مشكلات من الأساس، ليس لنا أي مطمع في السلطة، وقد وفّينا بتعهداتنا، ولا يحق لأحد أن يحدد لنا دورنا في بلدنا.. نحن نعترض على تصريحك أمس بدعوة الجيش إلى تسليم السلطة والعودة إلى دوره في حماية الأمن القومي، نحن لم نسعَ إلى السلطة، السلطة جاءت إلينا وأنتم اتصلتم في هذا الوقت، وقلتم إنكم لستم معترضين على تولى الجيش مهام السلطة في البلاد عقب تنحي الرئيس السابق، ولذلك لا نفهم معنى هذا التحريض، وتصوير الجيش وكأنه اغتصب سلطة الرئيس.. حقائق الوضع عكس ذلك تمامًا.

- وقالت كلينتون: نحن على ثقة أنكم ستسلمون السلطة التي في حوزتكم في أقرب فرصة إلى الرئيس.

- قال المشير: نحن لدينا إعلان دستوري يحدد اختصاصاتنا، والجيش مسئول عن حماية البلاد وأمنها، وراعٍ لتجربتها إلى أن يتم الانتهاء من وضع الدستور، ثم تُجرى انتخابات مجلس الشعب، ساعتها سوف نعود إلى ثكناتنا.

- وقالت كلينتون: لكن ذلك من شأنه أن يفتح الطريق أمام صراع مفتوح.. لقد شاهدت مظاهرات كبيرة في ميدان التحرير تطالبكم بتسليم السلطة وإلغاء الإعلان الدستوري المكمل.

- قال المشير: نحن نعرف مَنْ يحرك هذه المظاهرات، لكن مسئوليتنا عن مراقبة وضع الدستور هي مسئولية تتعلق بأمن هذا البلد وحقوق فئاته المختلفة والحرص على مدنية الدولة المصرية، نحن لن نسمح لتيار واحد بأن يتولى وضع الدستور أو التحكم في مصير البلد، هذا من صميم مسئوليتنا.

- وقالت كلينتون: ولكن الرئيس يشكو من أن كثيرًا من اختصاصاته لا تزال في حوزتكم.

- قال المشير: هذا غير صحيح، ومع ذلك فالعلاقة بيننا وبين الرئيس جيدة للغاية، وهو يعرف تمامًا أن السلطة التشريعية ليست من اختصاصاته، ثم إننا سنسلمها إلى مجلس الشعب بمجرد انتخابه كما قلت.

- وتساءلت كلينتون: ومتى سيتم انتخابه؟!

- قال المشير: بعد انتهاء الجمعية التأسيسية من وضع الدستور الجديد على الفور، هذه أمور جرى تحديدها، نحن الأحرص على تسليم اختصاص التشريع إلى أصحابه الحقيقيين.

- وقالت كلينتون: لقد كان لقائي مع الرئيس مرسي بالأمس مثمرًا، وقد تحدثت معه عن حقوق المرأة والأقليات وتطوير العملية السياسية وحقوق الإنسان، وكان متفهمًا لكل ذلك، ولكن الإعلان الدستوري المكمل ربما يحدُّ من طموحاته.

- قال المشير: لا علاقة للإعلان الدستوري المكمل بممارسة الرئيس اختصاصاته ومهامه بالكامل، المسألة لن تزيد على أشهر قليلة ونسلم الاختصاصات للبرلمان، وساعتها سيتم إلغاءَ الإعلان الدستوري المكمل فور الانتهاء من وضع الدستور.

- وقالت كلينتون: إن كل ما نهدف إليه هو أن تنتهي هذه الأزمة سريعًا، والولايات المتحدة تدعم ضرورة الإسراع في نقل السلطة كاملة إلى الرئيس، حتى تشهد البلاد استقرارًا وتنتهي الصراعات على الحكم.

- قال المشير: لا توجد لدينا صراعات، هذا أمر داخلي، لا علاقة لكم به، مصر قادرة على حل مشكلاتها بنفسها، والمصريون لديهم حساسية خاصة من التدخل في شئونهم الداخلية، وأنا أقترح أن ننتقل إلى بقية المواضيع.

وبالفعل تحدثت كلينتون عن عدد من الخطوات الأمريكية التي تهدف إلى دعم الاقتصاد المصري ومن بينها: تفعيل اتفاق مبادلة الديون مع مصر بمبلغ مليار دولار بهدف شطب هذا المبلغ، تمويل مشروعات تستهدف خلق فرص عمل في مجالات الإبداع والتكنولوجيا.. كما جرى الحديث حول إنشاء صندوق برأسمال 60 مليون دولار لدعم المؤسسات التجارية المتوسطة والصغيرة، وتقديم قرض إلى مصر بقيمة 250 مليون دولار.

انتهى اللقاء بين المشير طنطاوي والوفد الأمريكي برئاسة وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، وقام المشير بتوديعها، ثم اتجه فورًا بعد ذلك لحضور حفل تسليم وتسلم قيادة الجيش الثاني الميداني في الإسماعيلية.

وقد ألقى المشير كلمة أمام قادة وضباط الجيش الثاني بهذه المناسبة، حيث قال: «لا شيء يثني القوات المسلحة عن دورها في حماية مصر وشعبها، وإن مصر لن تسقط، وإنها لكل المصريين وليست لمجموعة بعينها، وإن القوات المسلحة لن تسمح بذلك».

كانت تلك الكلمات تعني موقفًا واضحًا من الجيش تجاه ما تشهده البلاد.. لقد أراد المشير طنطاوي أن يبعث برسالة للجميع، للأمريكيين وللرئيس ولجماعة الإخوان وللشعب المصري فحواها «أن الجيش لن يسمح لجماعة الإخوان بالسيطرة على مفاصل البلاد وفرض هيمنتها».

في هذا الوقت عقد مكتب الإرشاد بجماعة الإخوان اجتماعًا خاصًا لمناقشة دلالات هذا التصريح الذي أدلى به المشير وأبعاده، وخلصت المناقشات إلى ضرورة التحرك سريعًا لإلغاء الإعلان الدستوري المكمل، وهو أمر لن يتم إلَّا بإبعاد المشير طنطاوي ورئيس الأركان سامي عنان والقادة الأساسيين للجيش المصري.. ولكن كان السؤال: كيف يتم ذلك؟ وما السند والمبرر لإقناع فئات كبيرة من الشعب المصري لاتزال ترى أن الجيش هو عنصر التوازن وصمام الأمان في مواجهة الرئيس وجماعة الإخوان؟!

أزمـات تتصـاعـد

فـي منتصـف يوليـو 2012، كانـت الأزمـة المكتومـة بيـن مؤسسـة الرئاسـة والمجلـس الأعلى للقوات المسـلحة، قد بدأت تتصاعد، بين رئيس يسـعى إلى الاسـتئثار بالسلطة التشريعية جنبًا إلى جنب مع سـلطته التنفيذية، ومجلس أعلى للقوات المسـلحة لايزال متمسـكًا بالسـلطة التشـريعية بوصفه الهيئة التأسيسـية المعنية بهذا الأمر، خصوصًا بعد حل مجلس الشعب في 14 من يونية 2012.

كانـت محكمـة القضـاء الإداري قـد أجّلـت نظـر طلـب رد المحكمـة التـي تنظـر بطـلان الجمعية التأسيسـية إلى 30 مـن يوليو مـن العام ذاته، بعـد أن تقدم عـدد من المحاميـن الإخوان وبعض مؤيديهـم بطلب الرد بهـدف الحيلولة دون إصدار المحكمة حكمها في القضية المنظورة أمامها ببطلان الجمعية التأسيسـية للدستور.

لقد سعى رئيس الجمهورية إلى قطع الطريق على تفعيل حكم القضاء الإداري حـال صـدوره، وذلـك بإعـادة مجلـس الشـعب (المنحل) إلـى الحيـاة مجددًا، متحديًـا بذلك حكم المحكمة الدسـتورية العليا، وهو ما تسـبب في ثورة قضائية وجماهيريـة عارمة في مواجهـة الرئيس وجماعة الإخوان المسـلمين التي ينتمي إليهـا، والتـي قيل إنها كانت وراء هـذا القرار بدعم أمريكي مكشـوف عبرت عنه السـفيرة الأمريكية في مصر (آن باترسـون) التي طالبت بضرورة عودة البرلمان، وكذلـك التصريحات المؤيدة التي أطلقها «ويليام بيرنز» مسـاعد وزير الخارجية الأمريكية عقب لقائه بالرئيس محمد مرسي.

ورغم ردود الفعل وحدَّة الانتقادات، فإن الرئيس ظل مصرًّا على قراره بعودة مجلس الشعب، حيث عقد المجلس في اليوم التالي اجتماعًا اقتصر على خطاب تلاه د.سعد الكتاتني رئيس المجلس (المنحل)، ثم جرى تعليق جلسات المجلس إلى وقت لاحق.

في هذا الوقت لجأ عدد من المحامين والسياسيين إلى رفع استشكال منازعة في التنفيذ أمام المحكمة الدستورية العليا التي أصدرت حكمها في اليوم التالي باستمرار تنفيذ حكمها الصادر في 14 من يونية الذي قضى بحل مجلس الشعب.

وتزامن مع هذا صدور بيان عن رئاسة الجمهورية أكد التزام الرئيس بتنفيذ حكم المحكمة الدستورية بوقف تنفيذ القرار الجمهوري رقم 11 لسنة 2012 الخاص بسحب قرار حل مجلس الشعب وعودته لأداء عمله وإجراء انتخابات مبكرة خلال 60 يومًا من وضع الدستور الجديد وقانون انتخاب مجلس الشعب.

وقد أشار البيان إلى «أن الرئيس مرسي أكد احترامه البالغ للدستور والقانون، وتقديره للسلطة القضائية ولقضاة مصر الشرفاء، والالتزام بالأحكام التي تصدر من القضاء المصري، والحرص البالغ على إدارة العلاقة بين سلطات الدولة ومنع أي صدام بينها».

وفي ضوء ذلك صدر العديد من المواقف التي ترحب باحترام الرئيس حكم المحكمة الدستورية، وتأكد الكافة من أن الرئيس قرر إغلاق هذه الصفحة، والتسليم بالحكم النهائي الصادر عن المحكمة الدستورية.

كان هذا هو الاعتقاد السائد لدى الجميع، إلَّا أن المستشار محمد فؤاد جاد الله (المستشار القانوني لرئيس الجمهورية) فاجأ الجميع بتصريح تليفزيوني أكد فيه «أن قرار رئيس الجمهورية بعودة مجلس الشعب وإلغاء قرار المشير مازال ساريًا».. وأوضح أن الرئيس نفذ حكم الدستورية بحل المجلس وفي الوقت نفسه عالج الفراغ التشريعي بإعلانه إجراء انتخابات مبكرة عقب الانتهاء من

وضع الدستور.. وفاجأ الجميع بالقول: «إن بيان الرئاسة الذي أكد احترام حكم المحكمة الدستورية بوقف قرار الرئيس بعودة البرلمان لا يعتبر تراجعًا، بل إنه تأكيد لقرار الرئيس مع احترام حكم المحكمة، وإنه يجري البحث عن التنفيذ الأمثل لقرار المحكمة الدستورية ببطلان بعض البنود الخاصة بقانون الانتخاب وليس القانون الكامل»!

لقد أثار هذا التصريح حالة عارمة من الرفض والاستياء، إلَّا أن الرأي العام توقف كثيرًا أمام ما أكده مستشار الرئيس بالحديث عن قرب صدور قرار من الرئيس يقضي بإلغاء الإعلان الدستوري المكمل، وقوله «إن سلطات الرئيس لا تقتصر على تعديل هذا الإعلان فحسب، بل يستطيع إلغاءه؛ لأن الشعب لم يُستفتَ عليه أيضًا»!

وحين سأل مندوب صحيفة «الشروق» المستقلة اللواء ممدوح شاهين (عضو المجلس العسكري للشئون القانونية والدستورية، ممثل المجلس في الجمعية التأسيسية) حول هذا التصريح أكد بما لا يدع مجالًا للجدل أو النقاش «أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة هو صاحب الحق الوحيد في تشكيل الجمعية التأسيسية حال صدور حكم من القضاء الإداري ببطلان هذه الجمعية؛ استنادًا إلى الإعلان الدستوري المكمل»!

وقال اللواء شاهين حرفيًا: «إنه في حال صدور حكم من القضاء الإداري ببطلان التأسيسية الثلاثاء المقبل فإن المجلس العسكري سيتحرك على الفور لتشكيل جمعية تأسيسية جديدة دون انتظار لما ستسفر عنه إجراءات الطعن على الحكم، طبقًا لما خوله له الإعلان الدستوري المكمل....»!

وأضاف اللواء ممدوح شاهين: «إن الإعلان المكمل أعطي للمجلس العسكري صلاحيات وضع تشكيل جديد للجمعية التأسيسية إذا ما واجه التشكيل الحالي أي معوقات».

إلَّا أن هذا التصريح أثار حفيظة الكثيرين من قادة جماعة الإخوان المسلمين الذين راحوا يهددون ويتوعدون، كما دشنوا حملة شرسة في مواجهة محكمة

القضاء الإداري التي وافقت على عدة طلبات مقدمة بتقصير جلسة المحكمة لنظر القضية المحدد لها 4 من سبتمبر المقبل وضمِّها إلى جلسة 17 من يوليو.

وصدرت تحذيرات أخرى موجهة للمجلس العسكري تحوي لغة تهديدية لا تخلو من دلالة في حال إقدامه على تنفيذ أي حكم قضائي يقضي ببطلان تشكيل الجمعية التأسيسية وتشكيل جمعية جديدة بديلة، بالرغم من أن اللواء شاهين أكد ان المجلس العسكري سوف يستند في أي من قراراته إلى الإعلان المكمل، وفي المقدمة منه المادة 60 مكرر.

لقد نصَّت المادة (60 مكرر) من الإعلان الدستوري المكمل على أنه «إذا قام مانع يحول دون استكمال الجمعية التأسيسية عملها، يقوم المجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال أسبوع بتشكيل جمعية تأسيسية جديدة تمثل أطياف المجتمع، لإعداد مشروع الدستور الجديد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الانتهاء من إعداده، ويتم الاستفتاء عليه خلال 15 يومًا من تاريخ الانتهاء من إعداده، وتبدأ إجراءات الانتخابات التشريعية خلال شهر من تاريخ إعلان موافقة الشعب على الدستور الجديد».

كان طبيعيًّا والحال كذلك أن يتدارس الرئيس الموقف مع عدد من كبار شيوخ القضاء للوصول إلى حل فيما يتعلق بقرار عودة مجلس الشعب أو إصدار إعلان دستوري مكمل يحول دون إصدار المجلس العسكري تشكيلًا جديدًا للجمعية التأسيسية حال صدور حكم القضاء الإداري بالبطلان، إلَّا أنه لم ينجح في إقناعهم بذلك، بل وجد معارضة شديدة، مستندة إلى الأحكام وقواعد الدستور والقانون.

حاول الرئيس في هذا الوقت أن يبحث عن حل وسط، إلَّا أنه وأمام الضغوط الصادرة من جماعة الإخوان المسلمين ومحاولة التحريض السافرة من الإدارة الأمريكية لم يجد أمامه من خيار سوى ترجيح الرضوخ لمطلب مكتب الإرشاد بضرورة إلغاء الإعلان الدستوري المكمل وإصدار إعلان بديل؛ لقطع الطريق على المجلس العسكري، غير أن الرئيس أعد العدة وانتظر اللحظة المناسبة.

في هذا الوقت كانت محكمة النقض قد أصدرت حكمًا مهمًا أعلنت فيه رفضها الطلب الذي تقدم به د. سعد الكتاتني رئيس مجلس الشعب (المنحل) والخاص بنظر صحة العضوية.

وبدلًا من أن يرتدع المدافعون عن عودة مجلس الشعب وتحدي حكم الدستورية، راحوا يقولون: «إنه وبعد صدور حكم محكمة النقض تكون القضية قد عادت إلى البرلمان مرة أخرى، وهو صاحب القرار النهائي فيها».

وهكذا سادت محاولات التسويف والادعاءات الكاذبة على حساب الحقائق الدامغة، بينما راح عدد من أساتذة القانون الدستوري يروِّجون لهذه الرؤية غير عابئين بالأحكام القضائية الباتَّة والنهائية.

في مساء اليوم ذاته السبت اجتمع مكتب الإرشاد بجماعة الإخوان المسلمين، وكان الهدف المعلن هو بحث اعتماد إعلان دستوري جديد بديل للإعلان الدستوري المكمل وعرضه على الرئيس محمد مرسي لاتخاذ القرار الحاسم عقب عودته من المشاركة في القمة الإفريقية بأديس أبابا.

لقد قررت الجماعة أن تخوض المعركة حتى آخر مدى وأن تحول دون أن يفعّل المجلس العسكري صلاحياته بتشكيل جمعية تأسيسية جديدة حال صدور حكم من محكمة القضاء الإداري، وقد قررت جماعة الإخوان التحرك في هذا الاتجاه عبر العديد من الأساليب والطرق، كان أبرزها:

- تشكيل لجنة من الجماعة وبمشاركة عدد من الفقهاء الدستوريين لإعداد مسودة إلغاء الإعلان الدستوري المكمل واستبدال إعلان آخر به يُصدره الرئيس قبيل صدور الحكم المتوقع من القضاء الإداري الثلاثاء المقبل.
- التمسك بعودة مجلس الشعب لممارسة مهامه وسلطاته لحين إجراء انتخابات برلمانية جديدة، واستمرار المعركة مع المحكمة الدستورية العليا ونادي القضاة.

- الدعـوة إلـى حشـد جماهيري واسـع في القاهـرة والمحافظـات لمواجهة الأحكام المتوقعة، مع تكثيف الحشد أمام مجلس الدولة صبيحة نظر قضية بطلان التأسيسية يوم الثلاثاء 17 من يوليو.
- بحـث إجـراء اسـتفتاء عاجل على قـرار الرئيس بعـودة البرلمان لممارسـة مهامه واختصاصاته، وغض البصر عن جميع الدعاوى التي تحذر من عدم دستورية الاستفتاء على حكم الدستورية العليا.
- السـعي إلى اسـتقطاب العديد من الأحزاب والقوى السياسـية لصالح هذا المشروع، ودفعها إلى التمسك بالجمعية التأسيسية الحالية، واعتبار الحكم المتوقع صدوره من محكمة القضاء الإداري حكمًا أوليًا قابلًا للطعن!

وفـي ضـوء ذلك بـات من المتوقع حـدوث تصعيـد بين الجانبين العسـكري والرئاسي، وهنا وجد المجلس الأعلى نفسه أمام خيار من اثنين:

- إمـا أن يتمسـك بالإعلان الدسـتوري المكمـل ويبدأ في تشـكيل الجمعية التأسيسـية حال صدور حكم بذلك، مسـتندًا في ذلك إلى وضع دسـتوري وقانونـي آل إليه عقب حكم المحكمة الدسـتورية ببطلان مجلس الشـعب وحله، وهو بذلك لا يستطيع التفريط في هذه المسئولية أيًا ما كان الأمر!
- وإما أن يتراجع وينكسـر ويقف صامتًا أمام خطة إلغاء الإعلان الدسـتوري المكمل بقرار من رئيس الجمهورية الذي لا يحق له ذلك، فيحدث الانهيار الكبيـر، وهـو مـا يمكن أن يـؤدي إلى عـزل المجلس العسـكري بمجمله، ووضع السـلطة التشـريعية كاملة في يـد الرئيس، الذي سـيجمع بذلك بين السـلطة التنفيذية والتشـريعية، حتـى وإن كان ذلك غير جائـز من الناحيتين القانونية والدستورية.

كان الاعتقاد السائد أنه في الحالة الأولى، أي إذا ما تمسك المجلس العسكري بمسـئولياته الدسـتورية، فسـوف يحافظ علـى أمن البـلاد واسـتقرارها القانوني والدسـتوري، ولا يسـمح لسلطة بالتغول على سلطة أخرى، ومن ثم يبعث الأمل

في النفوس بعد سلسلة مواقف يعتبرها الكثيرون بمثابة إخفاقات واستجابة لعمليات الابتزاز السياسي، ومن بينها الاستجابة للتعديلات التي أُجريت على قانون الانتخابات الذي ثبت عدم دستوريته!

وفي هذه المرة ربما وجد المجلس الأعلى نفسه وجهًا لوجه في مواجهة الرئيس، وهو أمر حاول أن يتحاشاه كثيرًا، غير أن هناك إصرارًا من قِبل بعض مَنْ يديرون الأمور من خلف ستار على دفع الأمور نحو الصدام، واستخدام سياسة ليّ الذراع وفرض الأمر الواقع وتركيع المجلس العسكري وإهانته وإذلاله أمام الجميع، وهو أمر لن يقبل به الجيش المصري.

لقد بدا أن الكثيرين داخل المجلس العسكري لم يعد في مقدورهم القبول بهذه السياسة التي كانت سببًا في تردي الأوضاع الأمنية والسياسية، واستمرار سياسة الابتزاز بغرض تحقيق مكاسب سياسية لحساب تيار بعينه على حساب المصلحة الوطنية للبلاد، ومن هنا كان الاعتقاد السائد أنه لن يكون أمام المجلس في هذه المرة إلَّا التمسك بالشرعية والدستور والقانون مهما كان الثمن في المقابل، وهو ما يرجح حدوث تصعيد سياسي، ثم سرعان ما تهدأ الأحوال.

في حين أن الاعتقاد الثاني كان يتبلور في أنه في حال تراجع المجلس العسكري عن التمسك بحقوقه والخضوع لعملية الابتزاز المدعومة أمريكيًّا، فهنا يمكن أن تنفجر الأوضاع في وجه المجلس العسكري والرئيس على السواء، وساعتها سوف يتأكد للجميع صدق ما قيل عن وجود صفقات بين المجلس العسكري والإخوان، حتى وإن لم توجد من الأساس.

كانت الضغوط تتزايد، وكانت واشنطن حاضرة في المشهد السياسي بأبعاده المختلفة، فقد صدر العديد من التصريحات الأمريكية التي طالبت الجيش المصري بتسليم السلطة مكتملة الصلاحيات غير منقوصة إلى الرئيس المنتخب، وكانت هذه التصريحات تثير استفزازًا كبيرًا لدى المشير ولدى قادة الجيش، ليس فقط لأنها تنحاز لطرف ضد الآخر، وإنما لأنها أيضًا تمثل تدخلًا سافرًا في شئون البلاد.

كان الكثيرون يعرفون حقائق العلاقة بين الولايات المتحدة وجماعة الإخوان، وأنها ليست وليدة التو أو اللحظة، لكنها تعود بجذورها إلى حوارات ولقاءات سابقة، لعب فيها الساسة الأمريكيون دورًا محوريًا، وكذلك الحال أعضاء الكونجرس الأمريكي من الحزبين الجمهوري والديمقراطي.

وكان المهندس خيرت الشاطر أحد أبرز دعاة توثيق العلاقة بين جماعة الإخوان والإدارة الأمريكية؛ حيث إنه التقى خلال عامي 2011، 2012 العديد من كبار المسئولين الأمريكيين، وكان محورًا للتفاوض معهم حول مدى التزام الجماعة بالمطالب الأمريكية المتعلقة بالموقف من اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية، الإسرائيلية، والمصالح الأمريكية والصراعات الإقليمية.

لقد وصلت العلاقة بين الطرفين إلى حد التحالف الاستراتيجي، وهو ما عبّر عنه المهندس خيرت الشاطر بوضوح في حديث أدلى به لصحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية عندما قال: «نسعى إلى تحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة».

كانت التقارير التي ترسلها السفيرة الأمريكية في القاهرة «آن باترسون» إلى وزارة الخارجية الأمريكية تكشف عن انحياز واضح لجماعة الإخوان، إنه انحياز مرتبط بالخطة الأمريكية للمساعدة على وصول الإسلاميين للحكم في دول العالم العربي، ومن هنا كان يمكن فهم أبعاد الضغوط الأمريكية التي تمارسها على المجلس العسكري لتسليم السلطة كاملة إلى الرئيس المنتخب وإبعاد الجيش عن السياسة والعودة إلى الثكنات.

في مساء السبت 14 من يوليو 2012 كان الرئيس محمد مرسي يستقبل وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون التي وصلت إلى القاهرة في زيارة كان عنوانها «متابعة تطور العلاقات الثنائية بين البلدين وبحث المستجدات على الساحة»، إلّا أن حقيقة الأمر كانت أكبر من ذلك.

لقد جاءت كلينتون إلى مصر لتستكمل مهمتها في دعم جماعة الإخوان، ولتمارس أشد أنواع الضغوط على المجلس العسكري بهدف التخلي عن السلطة نهائيًا وتسليم السلطة التشريعية إلى رئيس الجمهورية حتى يستطيع الانفراد بالقرارات وتكريس سلطته في البلاد.

وفي لقاء هيلاري كلينتون مع الرئيس مرسي مساء اليوم ذاته تطرق الحوار إلى الأوضاع في مصر والعلاقة بين المجلس العسكري ورئاسة الجمهورية في الفترة الراهنة.

لقد كان من رأي هيلاري كلينتون أن الرئيس لابد أن يدير البلاد بسلطات كاملة، وأن دور الجيش يجب أن يكون مقصورًا على حماية الأمن القومي للبلاد، وأكدت للرئيس أن الولايات المتحدة تدعم حقه في انتزاع الصلاحيات التشريعية من المجلس العسكري.

وعقب هذا اللقاء، عقدت هيلاري كلينتون مؤتمرًا صحفيًا بحضور وزير الخارجية المصري محمد كامل عمرو، وعندما سُئلت عن الخلاف بين المجلس العسكري ومؤسسة الرئاسة راحت تطلق كلماتها دون لياقة وتفرض نفسها وصية على طريقة إدارة شئون البلاد.

لقد قالت كلينتون: «إن مهمة الجيش تقتصر على حماية حدود البلاد فقط.. أي أنه لا يحق له أن يكون طرفًا في إدارة شئون الدولة، وأن عليه أن يسلم جميع صلاحياته إلى رئيس الجمهورية طواعية».

وفي هذا المؤتمر الصحفي وعدت كلينتون، أنها ستطرح القضية على المشير حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال لقائهما في اليوم التالي للتوصل إلى حل مرضٍ بصددها.

ترافق هذا مع إطلاق الإعلامي توفيق عكاشة من خلال برنامجه «مصر اليوم» الذي يقدمه على شاشة قناة «الفراعين» دعوة للجماهير للاحتشاد أمام فندق «الفورسيزون» مساء اليوم ذاته، اعتراضًا على الموقف الأمريكي الداعم لجماعة

الإخوان ورئيسها في مواجهة موقف المجلس العسكري وقطاعات كبيرة من الشعب المصري.

وبالفعل احتشد عشرات الآلاف من المواطنين أمام الفندق ورددوا هتافاتهم الغاضبة ضد الإدارة الأمريكية ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، وقد أجبرت هذه التظاهرة الضخمة الوزيرة الأمريكية على الانتظار مطولًا خارج الفندق، حتى أُتيحت لها الفرصة للدخول من أحد الأبواب الخلفية، بينما ظلت الهتافات تدوي في أذنيها حتى وقت متأخر من ذلك المساء.

نوبة صحيان

في الرابع والعشرين من يوليو 2012 كلف الرئيس محمد مرسي د. هشام قنديل بتشكيل الحكومة خلفًا للحكومة التي ترأسها الدكتور كمال الجنزوري،أحدث اختيار قنديل صدمة كبيرة في الشارع؛ فالرجل لم يكن له تاريخ معروف في العمل السياسي أو الاقتصادي، كان مسئولًا عن المكتب الفني لوزير الري الأسبق، ثم جرى اختياره وزيرًا للري في عهد حكومة الدكتور الجنزوري.

لقد رافق د.هشام قنديل إبان توليه منصبه الوزاري بوزارة الري الرئيس مرسي خلال مشاركته في القمة الإفريقية في أديس أبابا.

كان معروفًا قبل ذلك بأنه من العناصر المقربة لجماعة الإخوان المسلمين، ويبدو أن ذلك كان سببًا رئيسيًا وراء اختياره لمنصب رئيس الحكومة وتكليفه بتشكيلها.

وفي الثاني من شهر أغسطس 2012، أعلن رئيس الوزراء عن تشكيل الحكومة، التي ضمت عددًا محدودًا من التشكيل السابق كان أبرزهم: وزير الدفاع المشير حسين طنطاوي ووزير الخارجية محمد كامل عمرو، ووزير المالية ممتاز السعيد.

لقد أثار مشهد المشير طنطاوي وهو يؤدي القسم أمام الرئيس دهشة الكثيرين؛ ذلك أن الإعلان الدستوري المكمل ينص على أن رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة هو المسئول عن تعيين وزير الدفاع وبقية المناصب العسكرية الأخرى، وعندما حضر المشير اجتماع مجلس الوزراء الذي ترأسه

الرئيس د.محمد مرسي، كان المشهد مؤلمًا للكثيرين، الذين أدركوا أن موعد الإطاحة بالمشير قد اقترب، وأن تراجعه بهذا الشكل يمكن أن يدفع الرئيس إلى عزله عن موقعه، خصوصًا أن المشير رفض نصائح عديدة من رفاقه.

كانت الحكومة الجديدة صدمة للكثيرين، لقد خلت من أي وجوه غير تلك المرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين أو بعض التكنوقراط، وقد جاء التشكيل مخالفًا للوعد الذي قطعه الرئيس محمد مرسي على نفسه بتشكيل حكومة ائتلافية تضم تيارات وأحزابًا وشخصيات سياسية عديدة.

كان أخطر ما في تشكيل هذه الحكومة في هذا الوقت هو تلك الأزمة التي نشبت بين السلفيين وجماعة الإخوان المسلمين ورئيس الدولة، فقد أدرك حزب النور وبقية القوى الإسلامية أنهم تعرضوا لخديعة كبرى من الإخوان، بعد أن تخلوا عن وعودهم بضم عدد كبير من مرشحيهم إلى الحكومة الجديدة.

لم تكن تلك هي الأزمة الأولى، بل كانت نتاجًا لأزمات عديدة بعضها معلن، وبعضها جرى من خلف ستار، غير أن حزب النور أدرك أن الإخوان لن يسمحوا لهم ولا لغيرهم بالمشاركة في السلطة، سواء داخل مؤسسة الرئاسة أو الحكومة أو حتى في مواقع المحافظين.

كانت الأزمة الأولى التي ظهرت ملامحها على الأرض قد جاءت عقب الخلاف الذي نشب بين حزب الحرية والعدالة وحزب النور تجاه حكومة الدكتور الجنزوري، فعلى حين كان الحرية والعدالة يسعى إلى سحب الثقة من حكومة الجنزوري بعد البيان الذي ألقاه أمام البرلمان في شهر مارس2012، كان نواب حزب النور يرون أنهم وإن كانوا يعترضون على بيان الحكومة وما تضمنه من رؤي وأولويات إلَّا أنهم يحبذون في الوقت ذاته استمرار الحكومة لحين إجراء انتخابات الرئاسة وتسلم الرئيس مهام السلطة في البلاد.

وقد سعت قيادات حزب الحرية والعدالة وممثلو الحزب بالبرلمان إلى محاولة إقناع حزب النور ونوابه بضرورة التوحد مع موقف الحرية والعدالة

لسحب الثقة من الحكومة ومقاطعتها والضغط على المجلس العسكري لإقالتها، إلَّا أن حزب النور كان واضحًا في موقفه منذ اللحظات الأولى.

وقد انطلق حزب النور من رؤية تقول: «إن الأجدى هو إجراء تعديلات في برنامج وخطة الحكومة، بدلًا من إقالتها، خصوصًا أنه لا يوجد سند دستوري لإقالتها وسحب الثقة منها، ومن ثم لا يتوجب تبني هذا الخيار».

كان حزب النور يعرف أن هدف حزب الحرية والعدالة في هذا الوقت هو إقالة الحكومة حتى يتمكن هو - باعتباره حزب الأكثرية - من تشكيلها، خوفًا من احتمال صدور حكم من المحكمة الدستورية العليا بحل مجلس الشعب استنادًا إلى عدم دستورية قانون الانتخابات، وكان أيضًا يرى أداء الحكومة مرضيًا بغض النظر عن أي تحفظات.

وأمام إصرار حزب النور اضطر حزب الحرية والعدالة إلى التراجع وراح يبحث لنفسه عن مخرج لحفظ ماء الوجه فطلب رئيس مجلس الشعب وقتها من المجلس العسكري إجراء تغيير ولو محدود في الحكومة حتى يمكن إسكات بعض الأصوات المتشددة داخل البرلمان، وحدث ذلك، وانتهت الأزمة، حتى وإن بقي العداء والمقاطعة للجنزوري وحكومته حتى اليوم الأخير.

لم ينس حزب الحرية والعدالة لحزب النور ونوابه هذا الموقف، حيث شهدت العلاقة توترًا واضحًا، وعندما قرر حزب الحرية والعدالة مقاطعة اجتماعات الأحزاب مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة عقب حادث العباسية، كان د.عماد عبدالغفور (رئيس حزب النور) وممثلا الحزب د.يونس مخيون والسيد خليفة يصرون على حضور هذه الاجتماعات التي استهدفت الاتفاق على تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور.

وفي الوقت الذي سعى فيه نواب حزب الحرية والعدالة إلى التصعيد ضد المجلس العسكري وأطلقوا العنان للبعض منهم لاتهام المجلس بخيانة الثورة ورفض تسليم السلطة، كان نواب حزب النور أكثر عقلانية في طرحهم ورؤيتهم، وهو ما أكسبهم احترامًا كبيرًا في الشارع المصري.

مواقف عديدة ومتعددة كان الخلاف فيها واضحًا تحت قبة البرلمان، بدا فيها السلفيون أكثر تحررًا من قبضة الإخوان التي أرادوا فرضها، وتعاملوا مع نواب حزب النور وكأنهم تابعون، ليس أمامهم من خيار سوى أن يرددوا كل ما يتفوه به نواب الإخوان ويوافقوهم عليه.

وفي كل هذه الخلافات التي نشبت تحت قبة مجلس الشعب، والتي كانت غالبيتها خلافات مكتومة، ظهر فيها السلفيون أكثر حرصًا على تجاوز اللحظة الحرجة في علاقاتهم مع الحرية والعدالة، بالرغم من قناعتهم بأن الإخوان يتعاملون معهم بمنطق العلاقة التنافسية أكثر من كونها علاقة تحالفية.

منذ أن بدأ الحديث عن تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور كان حزب النور وبعض قوى السلفية الأخرى يرون أن المادة الثانية من الدستور قد تكون هي العقبة الكئود في علاقتهم مع حزب الحرية والعدالة والقوى السياسية الأخرى.

لقد قال ممثل حزب النور النائب السابق «السيد خليفة» في الاجتماع الأخير للأحزاب مع المجلس العسكري: «إن هدفنا بالأساس من وراء ما نسعى إليه من تحقيق أغلبية للتيار الإسلامي في تشكيل الجمعية التأسيسية هو التمكن من تطبيق أحكام الشريعة، خصوصًا أن الجماهير انتخبتنا من أجل تحقيق هذا الهدف».

لقد أكد العديد من نواب حزب النور أنهم حصلوا على وعد من د. محمد مرسي خلال فترة الانتخابات بتطبيق أحكام الشريعة تدريجيًّا، وقيل إن الكلام كان يدور حول تطبيق الأحكام وليس المبادئ.

وخلال المناقشات التي جرت في الجمعية التأسيسية للدستور حدث الخلاف بين الطرفين؛ فقد كان حزب النور وحلفاؤه يطالبون بأن تتضمن المادة الثانية أن تكون أحكام الشريعة الإسلامية وليس مبادئها هي أساس التشريع على عكس الإخوان.

وعندما احتدم الخلاف بين الطرفين وتصاعد تم اللجوء إلى شيخ الأزهر فتم التوصل إلى صيغة وسطية حول نص هذه المادة في الدستور الذي كان

يجري إعداده تضمن الاحتفاظ بالصيغة نفسها التي نص عليها دستور 1971، مع التوصل إلى تحديد واضح لمعنى مبادئ الشريعة، بحيث تنص على اعتبار القرآن والسنة هما أهم روافد هذه المبادئ.

وقد شهد الاجتماع الذي عقدته مشيخة الأزهر مع ممثلين عن الإخوان والسلفيين انتقادات واضحة وجهها السلفيون إلى الإخوان؛ حيث اتهموهم بالتراجع عن الوعد الذي قطعوه على أنفسهم باستبدال عبارة «مبادئ الشريعة» بعبارة «أحكام الشريعة» في الدستور الجديد، وهو ما نفاه الإخوان وسط ذهول السلفيين.

وإذا كان الإخوان قد استجابوا لمطلب السلفيين بعدم التطرق إلى مصطلح «مدنية» الدولة في الدستور الجديد إلَّا أن موقفهم من قضية «الأحكام» أحدث غصة في نفوس السلفيين تجاه الإخوان! قبيل أن يتم التوصل إلى صيغة المادة(219) من الدستور التي نالت رضا السلفيين والتيارات الإسلامية الأخرى فيما بعد.

كانت الخلافات الرئاسية أيضًا نقطة خلافية بين الجانبين؛ فقد أعلن حزب النور مبكرًا موقفه من الانتخابات بتأييده بشكل واضح وصريح للدكتور عبدالمنعم أبو الفتوح باعتباره الأقرب إليهم فكريًا.

وقد ترك هذا الموقف انطباعًا سلبيًا لدى جماعة الإخوان التي كانت تأمل في تأييد حزب النور لمرشحها الدكتور محمد مرسي في الجولة الأولى، وهو أمر دفع العديد من كوادر الإخوان إلى توجيه انتقادات حادة إلى موقف حزب النور.

وبالرغم من أن حزب النور أعلن دعمه الدكتور محمد مرسي في انتخابات الإعادة، فإن الإخوان ظلوا على موقفهم تجاه حزب النور.. معتبرين أنه تخلى عن تحالفه معهم في الجولة الأولى.

لقد كان لهذا الموقف تداعياته على العلاقة المشتركة بين الجانبين، الأمر الذي دفع نادر بكار (المتحدث باسم حزب النور) إلى القول تعليقًا على ذلك: «ليس من المقبول الغمز واللمز في أي من علماء الدعوة السلفية وقيادات حزب النور؛ لأن ذلك باب للفتنة، لابد أن يُغلق؛ لأن النقد لو كان موضوعيًّا سنقبله أما إذا كان لمجرد التجريح فليس مقبولًا».

وقال بكار: «إن ما أُثير من لغط حول اختيارات علماء الدعوة السلفية والهيئة البرلمانية لحزب النور لعبدالمنعم أبوالفتوح تم بالتصويت»، وقال: «إنه من المفارقات أن يتحدث البعض عن الذي يقبل أبو الفتوح أو يرفض في الوقت الذي لم نسأل فيه الإخوان عن الـ52 عضوًا الذين لم يوافقوا على نزول خيرت الشاطر للرئاسة من أعضاء مجلس شورى الجماعة ومن بعده د.محمد مرسى»، مشيرًا إلى أن من أبجديات العمل بالشورى أن يلتزم الجميع بقرارات الأغلبية.

في هذا الوقت وبعد أن أخذت الأزمة بُعدًا جديدًا في الخلاف رد د.محمود حسين (الأمين العام لجماعة الإخوان المسلمين) على ذلك بالقول: «إن الإخوان حريصون على التنافس الشريف في أي عملية ديمقراطية، وضد الإساءة لأي شخص أو فصيل، وليس بين الجماعة والسلفيين أي عداوة، فحزب النور أعلن تأييده الدكتور أبو الفتوح، لكن العديد من السلفيين بل الأغلبية أيدوا مرشح الإخوان وحزبها الحرية والعدالة د.محمد مرسي، وكل فصيل له الحق في دعم من يراه مناسبًا».

وعندما ظهر الدكتور محمد مرسي في مؤتمر صحفي وسط مجموعة من السياسيين قيل إنهم شكلوا جبهة وطنية لدعمه واتفقوا معه على برنامج سياسي محدد حال فوزه في انتخابات الرئاسة، لوحظ في هذا الوقت غياب الحليف الأساسي للإخوان: حزب النور.

لم يتطرق المراقبون إلى هذا الغياب ربما لأنهم اعتبروا أن هذا اللقاء – الذي ضم ممثلين عن قوى وتيارات سياسية وشبابية – له غرض محدد وهو إعلان هذه

الجبهة انضمامها إلى بقية حلفاء الإخوان المسلمين، غير أن الوقائع التي تلت أكدت وجود تعمد عدم دعوة حزب النور إلى هذا المؤتمر الصحفي.

كان حزب النور والسلفيون في هذا الوقت قد احتشدوا جنبًا إلى جنب مع الإخوان المسلمين في مليونية واعتصام مفتوح بهدف معلن هو إسقاط الإعلان الدستوري المكمل، وبهدف غير معلن هو الضغط على اللجنة العليا للانتخابات وعلى المجلس العسكري بقصد التسليم بفوز د.محمد مرسي برئاسة الجمهورية، إلَّا أن السلفيين فوجئوا بانسحاب المعتصمين من الإخوان عقب الإعلان عن فوز د.محمد مرسي مباشرة وتخلوا على الفور عن مطلب الإعلان الدستوري المكمل، وهو أمر أثار استياء السلفيين والعديد من القوى التي رابضت في ميدان التحرير.

وكان أيضًا من الأمور التي أثارت غضب السلفيين في الميدان أن الخطبة التي ألقاها الرئيس محمد مرسي عقب الإعلان عن فوزه سعت إلى طمأنة المطالبين بمدنية الدولة على حساب المطالبين بتطبيق الشريعة.

ورغم أن د.مرسي حاول في خطاب ميدان التحرير كسب تعاطف السلفيين وأعضاء الجماعة الإسلامية بالحديث عن سعيه للإفراج عن الشيخ عمر عبدالرحمن المسجون في الولايات المتحدة، فإنه سرعان ما تراجع عن هذا المطلب بعد الانتقادات الأمريكية الصارخة التي وُجهت له، وهو ما دعا المتحدث الرسمي باسم الرئاسة «ياسر على» إلى القول «إن حديث مرسي عن عمر عبدالرحمن كان من منطلق إنساني، وإن الرئيس يحترم أحكام القضاء».

وكانت قضية نواب الرئيس واحدة من القضايا الخلافية بين السلفيين والإخوان؛ فقد وعد الرئيس محمد مرسي أثناء جولاته الانتخابية أنه سيعين نائبًا له عن الأقباط ونائبة عن النساء عقب فوزه في الانتخابات.

وقد أثارت هذه التصريحات تحفظات السلفيين ورفضهم لها، وقيل إنهم تلقوا في هذا الوقت تطمينات بعدم حدوث ذلك، وأن هذه الوعود لن تخرج عن كونها وعودًا انتخابية.

وبعد نجاح د.مرسي، عاد الحديث مرة أخرى يتردد عن تعيين النائب القبطي والنائبة «المرأة»، فراح السلفيون يستنكرون هذه الوعود ويعلنون رفضهم لها، مما اضطر الشيخ ياسر برهامي (نائب رئيس جماعة الدعوة السلفية) إلى إصدار فتوى تفيد بعدم جواز إسناد منصب نائب الرئيس إلى قبطي أو امرأة، وأكد أن منصب نائب الرئيس ولاية أكيدة خصوصًا مع وجود الصلاحيات، فلا تجوز تولية هذا المنصب - الذي يقوم صاحبه مقام رئيس الدولة عند غيابه لأي سبب- لغير المسلم أو المرأة، وإنما يمكن أن يكونا مستشارَيْن للرئيس!

عندما كلف الرئيس د.هشام قنديل بتشكيل الحكومة الجديدة خلفًا لحكومة الجنزوري بدأت الاتصالات مع حزب النور ضمن اتصالات أخرى أجراها حزب الحرية والعدالة وقيادات مقربة من رئيس الجمهورية د.محمد مرسي؛ بهدف التوصل إلى تشكيل فريق متجانس يعبر عن جميع القوى الوطنية في هذا الوقت بالغ الأهمية، وكان أبلغ تعبير عن الحالة التي وصل إليها الأمر هو البيان الذي أصدره حزب النور يوم الجمعة 2 من أغسطس 2012 وشدد فيه على موقفه الثابت بالدعوة إلى توحيد الصفوف وتضافر جهود جميع القوى الوطنية، مع السعي الدائم لتشكيل حكومة ائتلاف وطني بحسب أوزان القوى السياسية ووضعها في المجتمع.

لقد أشار الحزب في بيانه إلى عدد من الحقائق، كان مرجعها - كما يقول - إلى أن الأوضاع التي صاحبت تشكيل الوزارة الحالية انتهجت نهجًا بعيدًا عن ذلك المفهوم، وأبرز هذه الحقائق هي:

- أنه مع الإدراك التام ووفقًا للإعلان الدستوري الذي يعطي لرئيس الجمهورية الحق في التكليف بتشكيل الحكومة واختيار الوزراء، إلَّا أن حزب النور كان يرى أن الأفضل في المرحلة الحالية هو مشاركة جميع القوى السياسية في إدارة المرحلة الحالية؛ ضمانًا للالتحام الوطني في النهوض بالبلاد من كبوتها وعلاج الأزمات المزمنة.

لقد كان التشكيل الوزاري كما يرى حزب النور فرصة تاريخية مهمة في هذا التوقيت تحديدًا، بقصد فتح الطريق أمام مشاركة شعبية ووطنية أوسع لإدارة ملفات الأزمة في هذه الفترة التاريخية الصعبة، خصوصًا أن البلاد تواجه تحديات عديدة ومشكلات تبدو أكثر خطورة مما يعتقد البعض.

- وتعلقت النقطة الثانية التي تحدث عنها البيان بتوافق جميع القوى الوطنية التي أسهمت بصدق وإخلاص في إنجاح د.محمد مرسي في انتخابات الرئاسة؛ حيث تم الاتفاق بين هذه القوى على التكاتف والتشارك في تحمل المسئولية وإدارة مؤسسات الدولة بعيدًا عن أساليب الإقصاء والتهميش التي كان يمارسها النظام البائد معها.

كانت تلك هي الحقيقة الثانية التي تحدث عنها بيان حزب النور، وقد أراد الحزب أن يؤكد من خلال طرحها أن الإخوان قد نكثوا العهد، وتخلوا عن الوعد وقرروا أن يتحملوا المسئولية وحدهم دون السماح بمشاركة آخرين معهم ولو بالتشاور.

- وأشارت النقطة الثالثة التي تضمنها البيان إلى «أن قيادات حزب النور فوجئت بعد خطاب تنصيب الرئيس بالانقطاع الكامل عن عملية التفاهم والتواصل سواء مع مؤسسة الرئاسة أو مع حزب الحرية والعدالة؛ حيث تم التجاهل التام لأي تنسيق أو مبادرة تشاور أو مجرد استطلاع للرأي أو محاولة التعرف على الكفاءات العلمية والفنية والإدارية لحزب النور وجميع القوى السياسية، والذي نرى أنه سيؤثر سلبًا على مجريات الأمور، في وقت نتطلع فيه إلى العمل بروح جديدة تتناسب مع متطلبات وآمال الشعب المصرى».

- وأكدت النقطة الأخيرة في هذا البيان أن حزب النور «يجدد إعلانه أن أبناء الحزب جاهزون للعطاء، مستعدون للبذل في أي موقع وفي كل ميدان، ويعلن بوضوح أنه يمد يده لجميع القوى الوطنية للتنسيق والتعاون من

أجل تكوين جبهة موحدة لمواجهة المستجدات على الساحة» وكان ذلك متغيرًا جديدًا.

لقد أثار هذا الموقف حفيظة جماعة الإخوان المسلمين، إلَّا أنهم لم يردوا أو يسعوا إلى الاتصال بالحزب لترضيته، بل من الواضح أنهم شعروا بأن حزب النور بات يشكل عبئًا عليهم، فتعاملوا معهم بمقولة «بركة يا جامع».

لقد دفع هذا الخلاف المهندس أشرف ثابت وكيل مجلس الشعب السابق عن حزب النور إلى إعلان رفضه واستنكاره التشكيل الوزاري، كما أن د. طارق السهري (وكيل مجلس الشورى) قال معلقًا على موقف حزب النور في مواجهة الإخوان: «ليس لدينا أزمة في تشكيل جبهة معارضة مع الأحزاب الليبرالية ضد الحكومة الجديدة إذا كان هذا في مصلحة البلاد».

وقال السهري: «إن تشكيل حكومة قنديل غير مفهوم».. متسائلًا عن سر التحول الغريب للإخوان من الهجوم على حكومة الجنزوري إلى الاستعانة ببعض أعضائها في الحكومة الجديدة.. معتبرًا أن هذا يتناقض مع موقف حزب الحرية والعدالة الذي شنَّ حملة شعواء في مجلس الشعب قبل حله للمطالبة برحيل حكومة الجنزوري.

وقال السهري: «إن حزب النور تلقى أكثر من وعد من الحرية والعدالة ومن د.مرسي بتولي وزارات معينة، وأن النور تقدم بمجموعة من الكفاءات للاستعانة بهم في الحكومة، إلَّا أننا فوجئنا بهذا التشكيل الصادم».

أما أحمد الشريف (النائب السلفي السابق) فقد كان أكثر حدة في رؤيته لما جرى عندما وصف حكومة قنديل بأنها «حكومة الحزب الوطني الإخواني لا سلفي ولا تلفي، وأن من يجلس على الكرسي فيها إما إخواني أو نصراني أو علماني».

جاءت هذه التصريحات معبرة عن صدمة السلفيين إزاء الخدعة التي تعرضوا لها من جماعة الإخوان المسلمين ومن الرئيس نفسه، إذ اعتبروا أن ما جرى يمثل

إهانـة للتيار الذي تحالف معهـم، وتراجعًا متعمدًا عن الوعـود التي قطعوها لهم وأبلغوهم إياها، وهو أمر تسـبب في حالة سـخط عارمة داخل القواعد السـلفية، وأكد لهم أن الإخوان يريدون احتكار كل شيء وإقصاء الآخرين بعد أن يستنفدوا أغراضهم منهم.

لقـد أكـدت الأحـداث أن جماعـة الإخوان قـد تعمدت هـذا الموقـف لعدة أسباب:

- **الأول**: أن هناك انتخابات لمجلس الشـعب سوف يتم إجراؤها بعد الانتهاء من وضع الدسـتور الجديد، وقد تجرى على الأكثر في القريب العاجل، ومن ثم لا مـكان للتنسـيق مع السـلفيين أو غيرهم، وإنمـا هي معركة شرسة يريدون من خلالها ضمان تشكيل الحكومة المقبلة عبر امتلاكهم الأغلبية في البرلمان.

- **الثانـي**: أن تصريحـات قد صدرت عن قياديين بجماعـة الإخوان أكدت أن الحكومـة الحاليـة مؤقتة وأن عمرها لن يزيد على أشـهر معـدودة، وأن الحكومة المقبلة ستكون حكومة إخوانية كاملة، وهو ما يعني استبعاد الجميع وقطع الطريق على السلفيين وغيرهم؛ لعدم المطالبة بأي مقاعد أو كراسٍ وزارية.

- **الثالـث**: أن الإخوان أرادوا من خلال هذا الموقف أن يردوا الصاع صاعين لحزب النور والسـلفيين الذين لم يقفوا مع مرشـح الإخوان فـي الجولة الأولى، كمـا أن مواقفهم الخلافية مع الإخوان خلال الفتـرة الماضية لا يمكن أن يُكافأوا عليهـا، بـل العكس هـو الصحيح، وهي رسـالة تعني أن الإخـوان إذا تمكنوا فلن يتسـامحوا؛ لأنهم يريدون الآخرين مجرد تابعين لهم، ليس أمامهم سـوى السمع والطاعة.

وهكـذا يمكـن القـول إن الإخـوان قد خسـروا آخـر حلفائهم بفعل سـعيهم الـدءوب للاحتكار وإقصـاء الآخرين؛ لأن الهدف هو «أخونـة الدولة»، وهو أمر يملي عليهم استبعاد الآخرين، حتى يكونوا هم أصحاب الحل والعقد.

لغز رفح

قبيل إجراء الانتخابات الرئاسية بقليل، ثارت ضجة حول الزيارة التي قام بها مدير المخابرات العسكرية القطرية أحمد بن ناصر بن جاسم آل ثاني سرًّا إلى مصر في نهاية شهر مايو 2012.

كنت قد تقدمت بطلب عاجل إلى رئيس مجلس الشعب لمناقشة أبعاد هذه الزيارة وأهدافها، وما تردد حول لقاء المسئول القطري بقيادات إخوانية وسياسية ومرشحين للرئاسة في إحدى ڤيلات مصر الجديدة.

● التقيت في هذا الوقت بالدكتور سعد الكتاتني رئيس مجلس الشعب، وسألته لماذا لا تجري مناقشة هذا الطلب العاجل على الفور، خصوصًا أن الرأي العام منشغل بهذه القضية، ويريد أن يعرف أسباب هذه الزياة السرية.

●● أجابني بالقول: نحن لسنا ضد مناقشة الطلب العاجل الذي تقدمت به، لكننا بالأساس ننتظر الموافقة النهائية من الحكومة على مناقشة هذا الطلب.

● قلت له: ولكنك تعرف أهمية هذا الطلب، وأنا أتخوف من مراوغات الحكومة!!

●● قال: هذه قضية مهمة وخطيرة، ولابد أن توضح فيها الحقائق، لأنها أصبحت قضية رأي عام.

● قلت له: ولكن من حقي أن أسأل الحكومة تحت قبة البرلمان، لماذا التأخير.

●● فقال لي: وأنا ليس لدي أي مانع.

وبالفعل عندما أثرت القضية في جلسة البرلمان، رد عليّ ممثل الحكومة د.عمر سالم وزير شئون مجلسي الشعب والشورى بالقول إنه ينتظر رد الجهات المعنية على هذا الطلب، وساعتها ستقول الحكومة إنها مستعدة للمناقشة.

وخلال الاستراحة بين الجلسة الأولى والثانية لمجلس الشعب، طلب الوزير عمر سالم مقابلتي على انفراد وفي غرفة الحكومة المجاورة لقاعة البرلمان.

ذهبت إليه، كان الرجل ودودًا ومتفهمًا للمطلب الذي تقدمت به، إلَّا أنه قال لي: إن الموضوع حساس، وأن هناك جهات عديدة في الدولة اتخذت الإجراءات اللازمة، وترى أن مناقشة الموضوع تحت قبة البرلمان ربما تزيد من تعقد المشكلة.

● قلت له: ولكن البرلمان هو ممثل الشعب، وأنا على ثقة أن زيارة المسئول القطري ليست بريئة، وإلَّا ما دخل البلاد سرًا.. ناهيك عن إقامته في شقته الخاصة دون إخطار المخابرات العامة أو الحربية.

●● قال الوزير عمر سالم: ولكن الأجهزة المعنية لم تقدم للحكومة أي رد حول تفاصيل هذه الزيارة وأسبابها والإجراءات التي اتخذت بصددها.

وعلى الفور قام الوزير عمر سالم بالاتصال بمدير المخابرات العامة اللواء مراد موافي، وتحدث معه حول القضية المطروحة، ثم أعطاني سماعة الهاتف لأتحدث مع اللواء موافي.

لم تكن تلك هي المرة الأولى التي أتحدث فيها مع مدير المخابرات العامة الذي تولى منصبه في أعقاب اختيار اللواء عمر سليمان نائبًا لرئيس الجمهورية في 29 من يناير 2011، لقد سبق أن التقيته لقاء مطولًا من قبل استمر لأكثر من ساعتين، بهدف معرفة آخر التطورات والمشاكل والأزمات التي تحاصر البلاد منذ سقوط النظام السابق.

تواعدنا علي اللقاء في ذات اليوم، وكان موعدي معه الثالثة ظهرًا في مبنى المخابرات العامة بحدائق القبة، لقد بدا لي اللواء موافي في هذا اللقاء محبطًا، وكأنه كان يرى المستقبل أمام عينيه.

● كان سؤالي: لماذا لا تريدون الحديث عن زيارة مدير المخابرات العسكرية القطرية، هذه قضية أمن قومي؟

●● قال اللواء موافي: لقد فوجئنا بهذه الزيارة، وتمت متابعتها، وقد تولى اللواء عبد الفتاح السيسي مدير المخابرات الحربية استدعاء المسئول القطري وحذره وعنفه!

● قلت: ولكن تحركاته تطرح علامات استفهام عديدة، فهي أولًا تأتي قبل انتخابات الرئاسة، وهي ثانيًا جاءت بشكل سري، والأخطر أنه التقى قيادات كبرى من جماعة الإخوان وبعض القوى السياسية الأخرى.

●● قال: اللواء السيسي استدعاه إلي مكتبه، وكان حادًا معه.

● قلت: الحكومة القطرية تلعب دورًا مشبوهًا علي الساحة المصرية، وتتدخل في شئون البلاد تدخلًا سافرًا، وأنا كنت أتمنى أن تطرح الحقائق كاملة تحت قبة البرلمان.

●● قال: هذه القضية، المشير وحده، هو صاحب القرار فيها، وأظن أنهم يفضلون معالجة الأمر بعيدًا عن البرلمان وعن الإعلام.

***

أدركت أن اللواء مراد موافي، أراد أن يقول لي إن الأمر ليس في حوزته، وأن القرار الوحيد هو في يد رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وأن المشير يفضل إنهاء الأزمة بعيدًا عن المناقشة العلنية.

وفي وقت لاحق فيما بعد، كنت قد تحدثت مع اللواء عبد الفتاح السيسي مدير المخابرات الحربية حول هذه القضية، فأكد لي بالفعل أنه استدعى مدير

المخابـرات العسـكرية القطريـة وعنفـه وأكـد لـه رفض مصـر لهـذه التحركات والزيارات السرية وحذره من تكرارها.

***

- كانـت القضية الثانية التي أثرتها مع مدير المخابرات العامة في هذا اللقاء، هي قضية تردي الأوضاع الأمنية في سـيناء، كانت أحداث العنف التي تجري في هـذه البقعة من الأرض المصرية، تثير مخاوف الكثيرين على المسـتقبل، وتطرح علامات استفهام كثيرة عن الحاضر، ومجريات الأمور هناك.

● قلت للواء مراد موافي: إلي متى سـتبقى الأوضاع في سـيناء خارج السيطرة الأمنية، لقد اختطف في أعقاب الثورة ثلاثة من ضباط الشـرطة المصريين، وحتى الآن لم يتم العثور عليهم، كما أن أحداث العنف لا تتوقف هناك؟!

●● قـال اللـواء موافي: الأوضاع في سـيناء تنذر بخطورة شـديدة، وأنا أعرف هـذه الحقائق، منذ كنت محافظًا لشـمال سـيناء، بل وقبـل ذلك خلال فترة عملـي مديـرًا للمخابـرات الحربيـة، إلَّا أن الموقـف الآن لم يعـد يحتمل، التقارير التي تصلنا تنذر بتطورات أخطر في الفترة المقبلة.

● قلت: وهل جرى إبلاغ المشير طنطاوي بهذه التقارير؟

●● طبعًا بالقطع، نحن نبلغه بالحقائق أولًا بأول.

● قلت: وما رد فعله؟

●● قـال: كان هنـاك اتفـاق علـى القيـام بحملـة واسـعة أكثر من مـرة، ولكن تطـورات الأوضـاع الداخليـة في البـلاد، واسـتمرار المليونيـات المعادية للمجلس العسكري، وأعمال العنف، كانت جميعها سببًا في تأجيل العملية الواسعة داخل سيناء.

● قلـت: لكـن الموقف الآن ينـذر بكارثة كبـرى، وأنت تعرف أن«إسـرائيل» تنتظر بالمرصاد؟

●● قال: يا ريت عندما تلتقي مع المشير تبلغه بذلك، مطلوب حسم الأمر سريعًا في سيناء، وإلَّا فلن نستطيع محاصرة العناصر الإرهابية التي بدأت تنتشر هناك، وتتواصل مع الجماعات التكفيرية داخل قطاع غزة، حيث يجري التواصل بينهما عبر الإنفاق المفتوحة بين الجانبين.

استمر اللقاء مع اللواء موافي أكثر من ساعة من الوقت.

وكان الرجل يبدو شديد القلق علي التطورات الجارية في سيناء، وكان من أنصار الحسم السريع مهما كانت التداعيات.

انصرفت في نحو الرابعة والربع من بعد عصر هذا اليوم، ومضيت من مبنى المخابرات العامة إلي مبنى مجلس الشعب، وذلك للمشاركة في الجلسة المسائية، حاولت بعد ذلك مع د.سعد الكتاتني رئيس المجلس طرح قضية زيارة مدير الاستخبارات القطرية مجددًا، إلَّا أنه قال لي: نحن في انتظار رد الحكومة، ولا أستطيع طرح القضية، إلَّا بعد أن تبلغني باستعدادها للرد علي ما أثير.

أدركت في هذا الوقت، أنه لا أمل في طرح القضية مجددًا، فلجأت إلي الفضائيات والصحف ومواقع التواصل الاجتماعي لإثارة القضية علي أوسع نطاق.

***

كانت أحداث العنف في سيناء تتوالى، عمليات إرهابية يجري تنفيذها في مناطق متعددة، غير أن الخطر الأكبر تمثل في وصول هذه الجماعات المتطرفة إلي قلب مدينة العريش، حيث هوجمت أقسام الشرطة، واستشهد العديد من الضباط والجنود، وعم الرعب وعمليات خطف السيارات واحتجاز المواطنين، والسيطرة على شوارع رئيسية داخل المدينة، ثم التمكن من الاختفاء والهروب بطريقة مريبة.

قبل ذلك بفترة وجيزة، كان اللواء أحمد جمال الدين مدير الأمن العام قد تلقى تكليفًا من وزير الداخلية الأسبق اللواء محمد إبراهيم بترأس وفد أمني كبير، والقيام بمتابعة الأوضاع على الطبيعة في سيناء.

كان التكليف صادرًا بالأساس من المشير طنطاوي لوزير الداخلية، ولذلك صدرت التعليمات بتعاون الجيش مع قوات الأمن التي تصدت لهذه المسئولية، وقامت بحصار بعض مواقع هذه الجماعات داخل مناطق سيناء المختلفة، إلَّا أن قوات الأمن لم تتمكن من القضاء عليها، فقد انتشرت هذه الجماعات في دروب جبلية يصعب الوصول إليها، كما أن الأنفاق بين سيناء وغزة ساعدت هذه العناصر الإرهابية في الهروب إلي داخل القطاع بعيدًا عن ملاحقات رجال الأمن المصريين.

عندما عاد اللواء أحمد جمال الدين بعد عدة أيام قضاها في سيناء قدم تقريرًا إلى وزير الداخلية، الذي رفعه بدوره إلى المشير حسين طنطاوي، حيث تضمن هذا التقرير عدة نقاط:

- إن الموقف في سيناء يزداد خطورة يومًا عن يوم، وأن قوات الأمن وحدها لن تستطيع القضاء على هذه العناصر الإرهابية التي انتشرت في مناطق جبلية واسعة وصعبة داخل أرجاء سيناء، وأن الجيش لابد أن يتدخل جنبًا إلي جنب مع قوات الشرطة قبل أن تنفلت الأوضاع وتصبح سيناء خارج السيطرة.
- إن هناك تعاونًا بين التنظيمات السلفية الجهادية المصرية التي توحدت في إطار تنظيم واسع، وبين بعض المنظمات التكفيرية في قطاع غزة، وأن الأنفاق تسهل من تواصل هذا التعاون المشترك والإمداد بالسلاح والقيام بعمليات مشتركة وتوفير سبل الهروب بعيدًا عن عيون الشرطة المصرية.
- إنه يتوقع زيادة حدة العمليات الإرهابية في سيناء، حال الصمت على هذه الجماعات، وأن هذه الجماعات لديها مخططات انفصالية تهدد الأمن القومي في الصميم، وأنه ينصح بضرورة التحرك السريع.

كان المجلس العسكري قد ناقش هذه التطورات أكثر من مرة، وكان الجيش الثاني الميداني على أهبة الاستعداد للتدخل، إلَّا أن المشير ظل يتخوف من هذه

المغامرة، في وقت كان الجيش فيه مشغولًا بأحداث الداخل، كما أن إدخال طائرات ومعدات عسكرية ثقيلة إلي هذه المنطقة الحدودية يحتاج إلي موافقة مسبقة من الحكومة الإسرائيلية وفقًا لما نصت عليه اتفاقية السلام المصرية ـ الإسرائيلية.

لقد جرى تأجيل حسم الملف، إلي أن وقعت الكارثة الكبرى في مساء الخامس من أغسطس 2012.

كانت الخطة قد جرى إعدادها مسبقًا، وكان الهدف هذه المرة هو القيام بعملية مزدوجة، قتل جنود مصريين، والقيام بعملية عسكرية داخل الحدود مع «إسرائيل».

قبلها كانت الحكومة الإسرائيلية قد حذرت رعاياها داخل سيناء من أعمال إرهابية متوقعة بعد أن رصدت تحركات ونشاطًا غير عادي لبعض الجماعات المتطرفة علي الحدود مع سيناء.

وقد طلبت الحكومة الإسرائيلية من جميع رعاياها مغادرة سيناء فورًا والعودة إلي «إسرائيل» بأقصى سرعة.

في هذا الوقت قدم اللواء مراد موافي مدير المخابرات العامة تقريرًا عاجلًا إلى رئيس الجمهورية محمد مرسي وإلى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المشير طنطاوي، ركز فيه علي عدد من النقاط أبرزها:

- أنه توافرت للمخابرات العامة معلومات تقول إن هناك عناصر متطرفة مصرية وفلسطينية تعد للقيام بعملية عسكرية كبرى تستهدف الجنود المصريين داخل سيناء، وأن هذه العناصر مدربة تدريبًا جيدًا، وأنها تستهدف من وراء هذه العملية نشر الفوضى وفرض سيطرتها الأمنية علي سيناء.

- إن لدى الحكومة الإسرائيلية وأجهزتها المعنية معلومات تتوافق مع المعلومات الواردة إلي المخابرات العامة، وأن هناك اتفاقًا بين تنظيم

الجماعــة الجهاديــة الســلفية المصرية وبيــن تنظيم« جلجلــة» التكفيري في فلسطين على القيام بهذه العملية المشتركة.

- إنــه ينصح برفع درجة اليقظة والاســتعداد واســتخدام أســلوب المبادءة في الهجــوم لإفشــال هــذا المخطط قبيــل وقوعــه، خصوصًــا وأن المخابرات العامة اســتمدت معلوماتها مــن عناصر مقربة من هــذا التنظيم من أبناء بدو سيناء، مما يؤكد مصداقيتها.

كان التقريــر مهمًــا وخطيــرًا، وقد تلاقى في هــذا الوقت مع تقريــر آخر أعدته المخابرات الحربية تضمن ذات المعلومات وحذر من خطورة ما هو متوقع.

***

فــي الخامــس من أغســطس 2012، كان هناك خمس وثلاثــون عنصرًا مصريًا وفلســطينيًا يلتقــون، جــاء بعضهــم عبــر الأنفاق من داخــل غــزة، وكان الآخرون ينتظرون داخل سيناء.

فــي هــذا الوقت جــرى إغــلاق الطريق مــن خان يونــس إلي رفح فــي حوالي الخامســة مســاء، أي قبيــل موعد انطــلاق مدفع الإفطار بنحو الســاعتين.. قســم المشــاركون أنفســهم إلي عدة مجموعات، تحركوا بســيارات دفــع رباعي باتجاه جنوب رفح.

كانوا يحســبون الوقت جيِّدا، لقــد اختاروا لحظة أذان المغــرب وبدء الإفطار لتنفيذ عملياتهم الدنيئة، دون وازع أو خوف أو ضمير.

كان الجنــود المصريــون يرابطــون فــي كمين «الحريــة» جنــوب منطقة رفح، وبالقــرب مــن منطقــة «كــرم أبــو ســالم» التــي تقــع داخــل الحــدود مــع القوات الإســرائيلية، لقد انتهوا منذ قليل من إعداد وجبة الإفطار، تركوا أســلحتهم جانبًا واستعدوا لتناول الإفطار في هذا الشهر الكريم.

كان النقيب «محمد» قائد الوحدة، قد قرر الإفطار مع ضباط السرية في منطقة رفح، بينما انتظر الجنود في موقعهم، وقد تركوا أسلحتهم جانبًا.

بعد دقيقة واحدة من أذان المغرب، توقفت السيارات المهاجمة، هبط منها الإرهابيون، الخمسة والثلاثون، كانوا يحملون رشاشات وأسلحة متقدمة، وأطلقوا رصاصاتهم علي الجميع، سقطت أكواب المياه من أيدي الجنود، اختلطت دماؤهم بوجبات الإفطار، لم يتمكن أحد منهم من الإمساك بسلاحه ومواجهة القتلة، لقد فاجأوهم، وقتلوهم بلا رحمة، في دقائق معدودة سقط ستة عشر شهيدًا، وأصيب سبعة آخرون.. نجوا بحياتهم عندما أدعوا الموت بعد إصابتهم بالرصاص، وظلوا بلا حراك، إلى أن غادر الإرهابيون منطقة«كمين الحرية» التي كان يرابط فيها الجنود.

كان الإرهابيون يرتدون الملابس العسكرية الزيتية، وكان أغلبهم ملثمون، إلّا أنه بعد تنفيذ العملية أماط الكثيرون منهم اللثام عن وجهه وراحوا يهتفون«الله أكبر.. النصر لنا»، وكأنهم بذلك كانوا يخوضون حربًا عسكرية ضد الأعداء.

في هذه اللحظات الصعبة، كان هناك بعض الجرحى من الجنود المصريين يحاولون متابعة المجموعة الإرهابية قبل أن تغادر المكان، بعد أن قسموا أنفسهم إلي قسمين:

- قسم استقل مدرعة الشرطة المصرية«فهد» ومضي بها متجاوزًا الحدود مع إسرائيل باتجاه منطقة «كرم أبو سالم».

- والقسم الآخر اتجه هاربًا إلى منطقة الأنفاق للعبور باتجاه قطاع غزة.

بعد قليل انتشر الخبر، فأحدث صدمة عنيفة في أوساط المصريين، في هذا الوقت دعا المشير حسين طنطاوي إلي اجتماع عاجل للمجلس الأعلي للقوات المسلحة، تدارس فيه الأمر في ضوء المعلومات الأولية التي قدمها مدير المخابرات الحربية اللواء عبد الفتاح السيسي، والذي أشار إلي وجود عناصر مصرية وفلسطينية تنتمي لتنظيمات جهادية متطرفة، خصوصًا بعد قيام إسرائيل بتدمير المدرعة«فهد» وقتل غالبية عناصرها من خلال صواريخ وجهتها طائرات حربية إسرائيلية إلي العناصر الإرهابية، التي كانت قد تخطت الحدود باتجاه منطقة كرم أبو سالم.

في هـذا الوقـت تم رصـد قيـام عناصر مـن داخـل قطاع غـزة بمعاونـة هذه المجموعة، من خلا قيامها بأعمال قصف نيران مدافع الهاون علي منطقة كرم أبو سـالـم، وهو ما أكده بيان المجلس الأعلى للقوات المسـلحة الذي أراد من خلال هذا البيان كشـف حقيقة التنسـيق بن هذه القوى وبين قوى آخرى لها نفوذ واسـع داخل قطاع غزة، واسـتخدمت طلقات الهاون لحماية هـذه المجموعة الإرهابية أثناء دخولها إلي منطقة كرم أبو سالم.

وفي هذا الوقت أيضًا بدأت الاتصالات بين المخابرات المصرية وبين الحكومة الإسرائيلية، لتسلُّم جثث الإرهابيين القتلي، لمعرفة هويتهم وانتماءاتهم.

وفـي مسـاء اليوم ذاته وجـه مصدر أمني بـوزارة الداخلية المسـئولية عن هذه الجريمة إلي جماعات تفكيرية سبق لها القيام بأعمال عنف داخل العريش ذاتها.

كانت وسـائل الإعـلام المصرية الخاصـة قد غيرت خريطـة برامجها في هذا اليـوم، وخصصـت برامج «التوك شـو» سـاعات طويلة في تحليـل الحدث ونقل مشـاعر الحـزن التي اجتاحـت الشـعب المصـري، بينما بدا التليفزيـون المصري وكأنه غير معني بما جرى، حيث جاءت التغطية الإخبارية سطحية وهامشية.

اسـتمر التليفزيون في بث برامجه العادية، الترفيهية والاجتماعية وتم التعامل مع الحادث، وكأنه حادث عادي لا يستحق تغيير الخريطة البرامجية.

وفي أعقاب الحادث مباشرة توجه الفريق سامي عنان رئيس الأركان إلى منطقة الحادث لمتابعة تطورات الأوضاع، والجهود المبذولة للقبض على الجناة وكان بصحبته اللواء أحمد يوسف قائد قوات حرس الحدود، أما رئاسة الجمهورية فقد أصدرت بيانًا علي لسان المتحدث الرسمي باسم الرئاسة د.ياسر علي أكدت فيه علي إدانتها للحادث، وقالت:«إنه لن يمر مرور الكرام دون رد مناسب»!

كانــت كلمـات البيان باهتة، لا تتناسـب مع خطورة الحـدث، والمؤامرة التي اسـتهدفت الجنود المصريين علي الحدود، لقد قـارن المصريون في هذا الوقت بين غضبة الرئيس مرسي وشدة انفعاله في مواجهة العدوان الإسرائيلي على غزة

قبل هذا الحادث بأيام قليلة وبين رد فعله علي حادث رفح، وتساءلوا في هذا الوقت، وهل دماء المصريين أضحت رخيصة إلى هذا الحد؟!

في صباح هذا اليوم الاثنين السادس من أغسطس، قام المشير طنطاوي بزيارة إلي مصابي حادث رفح الذين تم نقلهم من سيناء إلي مستشفي المعادي للقوات المسلحة، كانوا ثلاثة من المصابين هم: «حمدي فتحي علي» وهو مصاب بطلق ناري في الرأس، «ومحمود أحمد حسين» مصاب بطلق ناري في الرأس أيضًا، أما الثالث فهو «الجندي إبراهيم سعيد عبدالوهاب» وقد كان مصابًا بطلقات في الصدر والفخذ، وكان هناك أربعة آخرون من الجرحى قد جرى احتجازهم للعلاج في مستشفي كوبري القبة العسكري قام بزيارتهم في وقت لاحق.

لقد التقى المشير بالجرحى وبرفقته اللواء سمير خلف الله مدير مستشفي المعادي العسكري وعدد من الأطباء المعالجين.

- كان إبراهيم سعيد، وهو شاب مجند، ينتمي إلي إحدى القرى عندما رأى المشير طنطاوي يدخل عليه قال له: عاوزين حق مصر ياسيادة المشير.

•• رد المشير بالقول: طبعًا موش حنسيب حقكم ولا حق مصر .. أنت اسمك إيه؟!

- قال إبراهيم: أنا جندي مجند إبراهيم سعيد عبدالوهاب.

•• المشير: إيه اللي حصل؟!

- إبراهيم: إمبارح، بد آذان المغرب مباشرة، دخل علينا عدد كبير من المهاجمين، كانوا لابسين ملابس عسكرية زيتية، كانوا حوالي 35 شخصًا ضربونا بالرصاص، قبل ما نشرب الميه علشان نفطر، اترميت علي الأرض، بعد إطلاق الرصاص عليّ، عملت نفسي ميت، لكن شوفتهم وعرفتهم!

•• المشير: عرفتهم إزاي؟

- إبراهيم: يافندم أنا لي سنة ونص موجود في المكان ده واللي أنا شوفتهم، شوفت ناس منهم قبل كده، أنا عارفهم كويس وعارف لهجتهم!

•• المشير: وبعدين؟

- إبراهيم بعد ما ضربونا بالرصاص كانوا بيهنوا بعض ويهتفوا «الله أكبر .. الله أكبر»، وفضلت أتابعهم لغاية ما انقسموا نصفين، نصف أخذ المدرعة ومشيوا بها شمالًا باتجاه كفر أبو سالم، والمجموعة الثانية اتجهوا ناحية الأنفاق.

- صمت المشير لبعض الوقت، صافح الجندي الجريح وقال له: متخافش يا إبراهيم، حقكم كلكم حيرجع، واحنا لايمكن نفرط في دم ولادنا أبدًا.

***

في صباح ذات اليوم، السادس من أبريل 2012، عقد الرئيس محمد مرسي اجتماعًا بحضور عدد من كبار المسئولين من بينهم المشير حسين طنطاوي وزير الدفاع، واللواء أحمد جمال الدين وزير الداخلية، واللواء مراد موافي مدير المخابرات العامة وآخرين، واستمع الرئيس خلال هذا الاجتماع إلى تقرير من مدير المخابرات العامة، وتقرير آخر من مدير المخابرات الحربية، كما استمع إلى موقف وزير الداخلية والمعلومات المتوافرة حول الحادث.

وقد أكدت التقارير الثلاثة على أن الحادث كان مخططًا له منذ فترة، وأنه تم بتخطيط مشترك بين عناصر مصرية وعناصر فلسطينية متطرفة.

وتقرر فى هذا الاجتماع أن يكون اللواء عبدالفتاح السيسي هو حلقة الوصل بين رئاسة الجمهورية والمجلس العسكرى بترشيح من المشير طنطاوى، وذلك لإطلاع الرئاسة أولًا بأول على تطورات الأوضاع وتحريات المخابرات الحربية حول الحادث ومرتكبيه.

ودار الحوار داخل الاجتماع أيضًا حول العملية «نسر» التي تقرر القيام بها للقضاء على العناصر الإرهابية المتطرفة في سيناء، والقبض على مرتكبي جريمة

رفح، والبدء في تدمير الأنفاق التي تربط بين سيناء وقطاع غزة، لاسيما أن المعابر مفتوحة بين الجانبين، إلا أن المتحدث الرسمي باسم الرئاسة د.ياسر علي صرح بأنه لم يصدر قرار رئاسي بتدمير جميع الأنفاق بين رفح وغزة.

في هذا الوقت أعلنت القوات المسلحة عن عقدها مؤتمرًا صحفيًا في اليوم ذاته السادس من أغسطس، بمبنى إدارة الشئون المعنوية للإعلان عن تفاصيل العملية «نسر»، كما وعدت مصادر بالقوات المسلحة بالكشف عن هوية المتورطين في الحادث، لاسيما وأن مصدرًا عسكريًا مسئولًا قال لوسائل الإعلام: «إن نتائج التحقيقات حول هوية المتورطين في الحادث تضم الكثير من المفاجآت».

وقال: «إن من حق الشعب أن يعرف هذه المفاجآت التي ستعلنها القوات المسلحة بكل وضوح دون النظر لأي اعتبارات أخرى».

توقف المراقبون عند عبارتي «مفاجآت، وإعلان النتائج دون النظر لأي اعتبارات أخرى»، وكان السؤال: ماذا يقصد المسئول العسكري، بهذه العبارة التي تحمل رسائل لا تخفي على أحد؟

قبيل بدء العملية «نسر» كانت مصر قد حصلت على موافقة الحكومة الإسرائيلية على إدخال العديد من المعدات العسكرية والطائرات لمطاردة الإرهابيين داخل سيناء، وكان ذلك مؤشرًا مهمًا على أن الجيش قرر حسم الأمر هذه المرة.

وفي هذا اليوم وجه الرئيس محمد مرسي كلمة إلى الشعب قال فيها إنه أصدر أوامره للقوات المسلحة والشرطة للتحرك لمطاردة الإرهابيين والقبض عليهم، ووعد الرئيس بفرض السيطرة الكاملة على المناطق التي استُهدفت، وقال مطمئنًا ومتوعدًا في الآن ذاته: «إن سيناء آمنة، وسيدفع المتورطون الثمن غاليًا، وإن القوات المسلحة قادرة على مطاردة وملاحقة المجرمين أينما وجدوا، وأن الأمر سيتصاعد اليوم للوصول إلى نتيجة حاسمة مع هؤلاء، وسيرون كيف يكون رد الفعل على هذا الجرم».

كان الغضب عارمًا في الشوارع والبيوت، وكانت الدماء تغلي في عروق الضباط والجنود في كل أنحاء البلاد، وكان الجميع ينتظرون نتائج التحقيقات التي وعدت القوات المسلحة بإعلانها على الشعب.

في عصر اليوم ذاته قام الرئيس محمد مرسي يرافقه المشير طنطاوي ورئيس الأركان سامي عنان ووزير الداخلية اللواء أحمد جمال الدين بزيارة إلى العريش، إلّا أنه لم يتمكن من زيارة موقع الحادث، خوفًا من أي تطورات غير محسوبة.

التقى الرئيس مرسي في العريش كتيبة حرس الحدود رقم (101)، وتحدث للضباط والجنود الذين شاركوا في اللقاء، وأعرب لهم عن أسفه الشديد لسقوط الشهداء والجرحى، وقال إن المصلحة العامة تتحقق بالتوصل إلى الجناة والجهة التي تدعمهم والأخذ بالثأر لشهدائنا حماة الوطن!

في هذا الوقت صرح اللواء مراد موافي لوكالة أنباء الأناضول ولصحيفتَيْ الأخبار والوطن بأن جهاز المخابرات العامة كانت لديه معلومات مؤكدة عن وجود تهديدات بالقيام بهجوم إرهابي يستهدف وحدات عسكرية في سيناء قبل وقوع حادث رفح، وأن هذه المعلومات لم تشر إلى مكان أو توقيت الهجوم، وقال إن المخابرات العامة أبلغت الجهات المعنية بهذه المعلومات.

لقد أثار هذا التصريح حالة من الغضب الشديد لدى مؤسسة الرئاسة، ولدى المشير طنطاوي على السواء، خصوصًا أن المشير اعتبر أن الاتهام بالتقصير موجهًا إليه شخصيًا، فقام على الفور بمعاتبة اللواء مراد موافي على هذا التصريح، إلا أن اللواء موافي أكد أنه لم يقل سوى ما يرضي ضميره.

في هذا الوقت طلبت رئاسة الجمهورية من مستشارها القانوني المستشار محمد فؤاد جاد الله الرد على هذا التصريح، فأصدر تصريحًا فوريًا نفى فيه علم الرئيس محمد مرسي بالتقرير الذي قدمه مدير المخابرات العامة وحذر فيه من احتمال وقوع العملية الإرهابية.

لـم يقبـل اللـواء موافـي محاولـة تنصـل البعـض مـن المسـئولية فأصـدرت المخابـرات العامة بيانًا يرد على التصريح الذي أدلى به المستشـار فؤاد جاد الله، حيـث قال البيـان«إن جهاز المخابـرات العامة جهة معلومات فقط وليس سـلطة تنفيذية، وإن المعلومات التي كانت لديه بخصوص الحادث الإرهابي الذي وقع في سـيناء، تم ارسـالها إلى صنـاع القرار والجهات المسـئولة، وبهـذا ينتهي دور الجهاز».

وكان هذا التصريح أيضًا بمثابة استفزاز للرئيس والمشير على السواء، أو بمثابة القشة التي قصمت ظهر العلاقة بين مدير المخابرات العامة وكبار المسئولين في الدولة.

***

في السـابع من أغسـطس أُعلن عن تشـييع جثامين الشـهداء السـتة عشـر من مسـجد آل رشـدان بمدينـة نصر في جنازة عسـكرية يحضرها رئيـس الجمهورية وقادة القوات المسلحة وكبار المسئولين.

وفـي العاشـرة والنصف من صباح هذا اليوم، كنت قد مضيت إلى مسـجد آل رشـدان للمشـاركة في الجنازة التي سـتنطلق مـن هناك وصولًا إلـى قبر الجندي المجهول بجوار«المنصة» بمدينة نصر..

كان الحشـد كبيـرًا، وكان الألـم باديًا علـى الوجوه، ومع دخـول النعوش إلى سـاحة المسـجد، ارتفعـت أصـوات أهالي الشـهداء بالهتـاف الممـزوج بالبكاء والدموع..

كان المشـهد رهيبًا، ستة عشـر جثمانًا جرى لفُّها بعلم مصر، بينما بدا الذهول والحسرة على وجوه الجميع، ثم بعد قليل حضر إلى ساحة المسجد الفريق سامي عنان وعدد من القادة العسكريين، ثم حضر رئيس الوزراء د.هشام قنديل.

انتشر رجال الشرطة العسكرية يحيطون بالنعوش وكبار المسئولين، يساعدهم في ذلك عدد من ضباط الشرطة ورجال الأمن المركزي الذين احتشدوا في الخارج لتأمين سير الجنازة.

فور الانتهاء من أداء الصلاة على الجثامين، انفجر الغضب في النفوس، وأُطلقت الهتافات المعادية ضد رئيس الجمهورية وضد رئيس الوزراء، حاول رجال الحرس الخاص وضباط وجنود الشرطة العسكرية دفع رئيس الوزراء إلى خارج المسجد سريعًا، إلَّا أن جمهور الغاضبين راحوا يلقون بالأحذية على د.هشام قنديل وكادوا يفتكون به وراحوا يطاردون جميع القيادات السياسية الأخرى ومن بينهم د.عبدالمنعم أبوالفتوح الذي حاول البعض الاعتداء عليه، وتكرر هذا الاعتداء ضد آخرين ومن بينهم نادر بكار القيادي في حزب النور.

وعندما هبطت من المسجد، فوجئت بجمهور كبير يحملني على الأكتاف، لتنطلق الهتافات مدوية، تطالب بإسقاط حكم المرشد.

تم حمل النعوش الستة عشر، على متن سيارات للجيش، واتجهت جميعها ونحن خلفها باتجاه قبر الجندي المجهول، وهناك كان الضباط والجنود والقادة في انتظار وصول الرئيس، حملني المواطنون مرة أخرى على الأكتاف وراح الهتاف يشتعل من جديد، مطالبين بالثأر وإعلان نتائج التحقيقات على الفور.

كان في مقدمة الحضور هناك المشير حسين طنطاوي (رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع) والفريق سامي عنان (رئيس الأركان) وأعضاء المجلس الأعلى ود. كمال الجنزوري (رئيس الوزراء السابق)، ود. عصام شرف (رئيس الوزراء الأسبق)، والسيد عمرو موسى (المرشح الرئاسي السابق) وحمدين صباحي (المرشح الرئاسي السابق) وعدد كبير من الوزراء الحاليين والسابقين وغيرهم.

كانت درجة الحرارة مرتفعة للغاية، ظل الحاضرون ينتظرون الرئيس الذي أعلن عن مشاركته في الجنازة، انتشرت قوات الحرس الجمهوري لتحيط

بالجنازة المنتظر انطلاقها بعد قليل، كانت كل المؤشرات تقول إن الرئيس قد تحرك من القصر الرئاسي متجهًا إلى المنصة.

وفجأة بعد طول انتظار تم إبلاغنا بأن الرئيس عاد مرة أخرى إلى قصر الرئاسة، بعد أن تم قطع الطريق عليه لمنعه من المشاركة في تشييع جثامين الشهداء.

مضى موكب الجنازة، يتقدمه المشير طنطاوي، وارتفعت الهتافات، سادت حالة من الهرج والمرج، جرى على إثرها إنهاء مراسم التشييع بعد أمتار قليلة.

كان المشير يشعر بالحرج، فقد كانت الهتافات تطالبه بالتدخل وإنهاء حكم الإخوان، كانت الأجواء متوترة للغاية، بينما راح بعض المشاركين في العزاء يطاردون كل من يعرفون أنه ينتمي إلى جماعة الإخوان أو القوى المساندة لها، وقد لوحظ في هذا الوقت غياب قيادات الإخوان عن المشاركة في تشييع الجثامين.

في هذا اليوم السابع من أغسطس وجّه الرئيس محمد مرسي الدعوة لعدد من قادة الأحزاب السياسية لعقد اجتماع طارئ معهم في قصر الاتحادية لإطلاعهم على آخر التطورات الراهنة، وكان من بين الحضور: د.سعد الكتاتني«الحرية والعدالة»، د.عماد عبدالغفور«حزب النور»، أبوالعلا ماضي«حزب الوسط»، د.عصام العريان«الحرية والعدالة»، د.صفوت عبدالغني«التنمية والبناء»، د.أيمن نور«غد الثورة» وآخرون.

بدأ الرئيس الحديث بالوضع الراهن، وتعهد بالانتقام من قتلة الشهداء، وقال إنه يتابع سير التحقيقات بنفسه، وإنه لن يهدأ له بال إلّا بعد الوصول للفاعلين والمحرضين.

ثم تحدث كبار المسئولين الأمنيين والعسكريين، لإطلاع قادة الأحزاب على آخر تطورات العملية العسكرية والأمنية، التي تجري في سيناء لإعادة الأمن والاستقرار والقبض على المتورطين.

كانت وسائل الإعلام الإسرائيلية قد بدأت حملة تستهدف إلصاق التهمة بحركة حماس، لم تكن هناك معلومات مؤكدة، أو أدلة دامغة، وإنما مجرد تحليلات سياسية ترتكن إلى بعض الشواهد التي لم تتأكد صحتها حتى هذا الوقت.

في مقابل ذلك، كانت هناك اتهامات أخرى وجهها العديد من الساسة وبعض وسائل الإعلام رأت أن«إسرائيل» هي المستفيد الأول من وراء هذه الجريمة النكراء، وأنها وظّفت هذه العناصر ووفرت لها البيئة المناسبة لارتكاب جريمتها، إلا أن تلك الاتهامات لم تكن أيضًا تستند إلى معلومات وأدلة يقينية.

كانت هناك حلقة مفقودة، حول علاقة المنفذين للجريمة وبعض القوى داخل قطاع غزة، خصوصًا أنه جرى إغلاق الطريق ما بين خان يونس ورفح بعد عصر يوم تنفيذ العملية الإرهابية لتسهيل مرور الإرهابيين، وقد تساءل المحققون عن هوية هذه القوى، التي كانت تقف وراء التسهيلات التي قُدمت للمهاجمين.

وفي يوم الأربعاء 8 أغسطس دعا الرئيس لاجتماع لمجلس الدفاع الوطني برئاسته وبحضور عدد من كبار المسئولين كان من أبرزهم: رئيس الوزراء هشام قنديل والمشير طنطاوي وزير الدفاع ورئيس الأركان الفريق سامي عنان ومدير المخابرات الحربية والاستطلاع اللواء عبدالفتاح السيسي وبقية أعضاء المجلس، اعترض أحد أعضاء المجلس على عدم وجود اللواء مراد موافي مدير المخابرات العامة في الاجتماع ووجود شخص آخر، ليس عضوا بالمجلس، وهنا فأجأ الرئيس مرسي جميع الحاضرين بالقول أنه أعفى اللواء موافي من منصبة وعين بدلًا منه اللواء رأفت شحاتة الحاضر في هذا الاجتماع . كان الخبر صادمًا، سادت حالة من الدهشة والوجوم وتساءل الجميع كيف ومتى ولماذا؟

وفي هذا الاجتماع كان الرئيس غاضبًا من التصريحات التي أدلى بها مدير المخابرات العامة اللواء مراد موافي والتي طالته شخصيًّا، وكان أيضًا غاضبًا من عدم قدرة الشرطة العسكرية وقوات الأمن على السيطرة على الأوضاع الأمنية

أثناء تشييع الجثامين، مما تسبب في منعه من المشاركة في الجنازة، والاعتداء على رئيس الوزراء وآخرين.

بعد انتهاء اجتماع مجلس الدفاع الوطني بقليل، تم الإعلان عن القرارات المهمة والخطيرة، التي مهدت لأحداث الثاني عشر من أغسطس وانقلاب الرئيس على المشير وعلى المجلس العسكري.

كان أخطر هذه القرارات هو الإعلان عن عزل مدير المخابرات العامة اللواء مراد موافي من منصبه بسبب التصريحات التي أدلى بها حول التقرير المقدم من الجهاز والذي سبق حادث رفح، كما تردد في هذا الوقت.

كان القرار الثاني الذي اتخذه الرئيس محمد مرسي في أعقاب اجتماع مجلس الدفاع الوطني هو إبعاد اللواء نجيب عبدالسلام (قائد الحرس الجمهوري) والذي قيل إنه نصح الرئيس بالذهاب للمشاركة في جنازة تشييع جثامين شهداء رفح دون مراعاة للمخاطر الأمنية، وعيَّن بدلًا منه اللواء محمد زكي الذي كان قائدًا للمظلات.

وطلب الرئيس من المشير تعيين بديل لقائد الشرطة العسكرية اللواء حمدي بدين، الذي اتُّهم بالتقصير في حماية رئيس الوزراء عندما اعتُدى عليه داخل مسجد آل رشدان فعيَّن المشير بدلًا منه اللواء إبراهيم الدماطي نائب قائد الشرطة العسكرية.

وطلب الرئيس من وزير الداخلية تعيين بديل للواء ماجد مصطفى كامل قائد الأمن المركزي لاتهامه بالتقصير، فعيَّن الوزير بدلًا منه اللواء عماد كامل، وكذلك أُقيل اللواء محسن مراد مساعد الوزير لأمن القاهرة وعين بدلًا منه اللواء إسماعيل الصغير، كما أُقيل مدير شرطة رئاسة الجمهورية اللواء أحمد إيهاب؛ لأنه نصح الرئيس بعدم المشاركة في جنازة الشهداء خوفًا على حياته، وقرر الرئيس أيضًا إقالة اللواء عبدالوهاب مبروك محافظ شمال سيناء متهمًا إياه بالتقصير في أدائه وعدم التنبؤ بحادث رفح.

لقد كان قرار رئيس الجمهورية بالطلب من المشير إجراء التغييرات المطلوبة داخل المؤسسة العسكرية، بمثابة صدمة لأعضاء المجلس العسكري، الذين طلبوا من المشير رفض هذه القرارات التي تمثل بداية تدخل من الرئيس في المؤسسة العسكرية وهيكلتها، وهو أمر قد يمتد - إذا ما تم السماح به - إلى كبار المسئولين بالجيش.

كان القادة العسكريون يستندون في موقفهم إلى المادة 53 مكرر من الإعلان الدستوري المكمل الصادر في 17 يونية 2012 التي تنص على أن «المجلس الأعلى للقوات المسلحة يختص بالتشكيل القائم وقت العمل بهذا الإعلان الدستوري بتقرير كل ما يتعلق بشئون القوات المسلحة وتعيين قادتها ومد خدمتهم، ويكون لرئيسه حتى إقرار الدستور الجديد جميع السلطات المقررة في القوانين واللوائح للقائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع».

كان هذا النص عائقًا أمام رئيس الجمهورية الذي لم يكن قائدًا أعلى للجيش حتى هذا الوقت، خصوصًا أن الإعلان الدستوري الصادر في 30 من مارس 2011 أو الإعلان الدستوري المكمل لم ينص أي منهما على وجود منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة، إلَّا أن الرئيس كان يرى منذ خطابه الأول أثناء تسلمه مراسم السلطة في الهايكستب في 30 من يونية 2012 أنه هو المسئول عن الجيش وأن بإمكانه أن يأمرهم ويُصدر إليهم التعليمات.

حدثت حالة ارتباك داخل أوساط القيادات العليا للجيش في هذا الوقت، ثار عدد من أعضاء المجلس العسكري وطالبوا المشير برفض تنفيذ القرار، إلَّا أن المشير قال لهم: «يجب تفادي الأزمة وتفويت الفرصة؛ خوفًا من تردي الأوضاع المتوترة بعد حادث رفح».

وفي هذا الاجتماع الذي عقد يوم الخميس 9 من أغسطس 2012 بحضور كامل أعضاء المجلس العسكري؛ سأل أحد الأعضاء المشير طنطاوي وماذا إذا اتخذ الرئيس قرارا بإقالة قيادات الجيش؟ فوجئ المشير بالسؤال ، صمت ثم قال سيكون لكل حادث حديث ولا أظن أن الرئيس يفعلها!

كان الكثيـرون يبدون اعتراضهم في السـابق على قبول المشـير منصب وزير الدفـاع في حكومـة قنديل، وعندما ناقـش معهم الأمر طالب بعضهـم بألَّا يؤدي القَسَم أمام الرئيس؛ لأن الإعلان الدستوري المكمل يعطيه الحق في ذلك، وبعد جـدل طويل، وافق البعض على أن يؤدي المشـير القسـم، ولكـن دون إذاعته في وسائل الإعلام، واتفق الحاضرون على ألَّا يحضر المشير أي اجتماعات لمجلس الوزراء إلَّا إذا ترأسها الرئيس نفسه.

كان المشـير يحاول أن يتفادى الأزمات لكنـه حتى هذا الوقت لم يكن يعرف ماذا تخبئ له الأقدار، فقرر أن يؤدي القَسَم رغم أنه ظل لمدة ثلاثة أيام عندما أُعيد اختيـاره وزيـرًا للدفـاع في حكومة أحمد نظيـف يرفض الانضمـام إلى الحكومة شعورًا منه بالإهانة.

عندما أذاع التليفزيون المصري مشهد المشير طنطاوي وهو يقف في الطابور لأداء القسم ويقف منتظرًا أداء الآخرين لقَسَم التكليف كان الأمر مثيرًا للجميع.

وكانت الغضبة داخل المجلس العسكري كبيرة؛ فقد اعتبر البعض أن تنازلات المشـير، لن تؤدي إلَّا إلى مزيد من تغوُّل الرئيس وإسـاءة استخدامه للسلطة، بما سيؤدي إلى تطورات خطيرة في البلاد.

حـاول المشـير تهدئـة الغضـب الذي سـاد جميـع الأوسـاط العليـا للجيش المصري وكذلك الحال بالنسـبة لرجال الشرطة العسكرية، فأصدر بصفته رئيس المجلس الأعلى للقوات المسـلحة وزير الدفـاع قرارًا بتعيين اللواء حمدي بدين مسـاعدًا لوزير الدفاع لشئون سـيناء، وما إن تمت إذاعة التليفزيون المصرى لهذا الخبر حتى ثار الرئيس وطلب من المشير طنطـاوي التراجع عن هذا القرار؛ لأنه يحمـل ترقيـة وتكريمًا للـواء حمدي بدين، فاضطر المشـير إلـى التراجع وتعيين اللواء حمدي بدين ملحقًا عسكريًا بالصين.

تصاعدت حدة الاسـتياء داخـل المجلس الأعلى للقوات المسـلحة بعد هذا التراجـع الجديد، حيث أدرك الكثيرون أن خوف المشير علـى الجيش ووحدته

سيدفعه إلى مزيد من التنازلات، وكان من رأي البعض في هذا الوقت أنه من الأكرم للمشير أن يقدم استقالته احتجاجًا.

أدرك المشير أن الغضبة واسعة، التقى بعض أعضاء المجلس الأعلى، قال لهم: أرجو تفويت الفرصة، أمريكا تقف بالمرصاد، إنهم ينتظرون هذه اللحظة، لقد جاءت هيلاري كلينتون في 14 من يوليو الماضي لتصنع الأزمة وتدفع إلى التصعيد، إن المطلوب هو رأس الجيش المصري، هدفنا الأساسي الآن حماية سيناء قبل أن تضيع، لا نريد مشكلات أو أزمات داخلية، لكن كل هذا الكلام لم يقنع أحدًا، فقد أدرك الكثيرون أن سلوك المشير سوف يغري رئيس الدولة بالإطاحة به وبالإعلان الدستوري المكمل، ليتمكن من الاستيلاء على جميع مفاصل الدولة وإصدار دستور يلبي مطالب جماعة الإخوان.

وفي المخابرات العامة كان قرار إقالة اللواء مراد موافي صادمًا، وقد شهد مبنى المخابرات العامة للمرة الأولى تظاهرة حاشدة من العاملين المدنيين بالجهاز تطالب بعودة اللواء مراد موافي لمنصبه، حيث اعتبر أعضاء الجهاز أنه تعرض لظلم كبير، بلا سبب مبرَّر.

وفي اليوم نفسه أيضًا الثامن من أغسطس 2012، شهدت البلاد حدثًا آخر، إذ وافق مجلس الشورى على عدة قرارات أطاح فيها رئيس المجلس بأكثر من خمسين قيادة صحفية من رؤساء مجالس إدارات ورؤساء تحرير بالمؤسسات القومية المختلفة، اعتُبروا من أنصار النظام السابق، رغم أن بعضهم تم اختياره في أعقاب الثورة، غير أن المخطط كان يمضي سريعًا نحو أخونة الصحافة، بعد السيطرة على الإعلام الرسمي في أعقاب اختيار كادر إخواني معروف هو «صلاح عبدالمقصود» وزيرًا للإعلام.

لم ينل قرار التغييرات الصحفية اهتمامًا واسعًا في خضم الجدل الدائر حول حادث رفح وتداعياته، إلَّا أن صدور القرار في هذا الوقت تحديدًا، كان يعني أيضًا تهيئة المسرح لحدث كبير قادم في الطريق، غير أن الكافة تعاملوا مع الأمر وكأنه حدث طبيعي وليس أكثر!

في اليوم التالي التاسع من أغسطس، انتظر المصريون صدورَ بيان من القوات المسلحة يكشف عن هوية المتورطين في حادث رفح، خصوصًا بعد توجيه اتهامات ضد أطراف فلسطينية متشددة داخل قطاع غزة، عبر الشائعات التي انتشرت في الأوساط الشعبية والإعلامية في هذا الوقت.

طلب المشير طنطاوي من الرئيس مرسي الإذن بإعلان نتائج التحقيقات الأولية وأبلغه بمضمون ما توصلت إليه التحقيقات، إلَّا أن الرئيس طلب تأجيل الإعلان لحين يتم التوصل إلى المعلومات الكاملة حول هوية وأسماء جميع المتورطين.

ورغم غضبة المشير وإلحاحه الشديد، فإن الرئيس مرسي كان حاسمًا في هذا الأمر، وأصر على تأجيل إعلان التحقيقات، وهو أمر ترك علامات استفهام عديدة؟

انتظر الناس إعلان نتائج التحقيقات الأولية، إلَّا أن الصراع كان قد حسم لمصلحة ما أراده الرئيس والتزم المشير الصمت وحاول تفادي الأزمة، مما أثار استياء الكثيرين من حوله.

في هذا الوقت تساءل المصريون: ماذا حدث؟، ولماذا تم تأجيل الإعلان؟ انتشرت الشائعات في كل مكان، كانت الأجواء محتقنة، ازدادت حدة الخلافات بين المجلس العسكري والرئيس، لكنها ظلت خلافات مكتومة، ودون إعلان.

وفي هذا الوقت أيضًا تسريب معلومات تقول إن حركة«حماس» قد طلبت من كبار المسئولين المصريين تأجيل إعلان أسماء المتهمين الفلسطينيين، حتى لا يحدث أي اضطراب في العلاقات بين الشعبين المصري والفلسطيني بسبب تورط بعض العناصر الفلسطينية المتطرفة في هذا الحادث، كما أشارت التحقيقات الأولية.

ووفقًا لتصريح منسوب إلى مصدر أمني مسئول إلى صحيفة«المصري اليوم» فقد تم اتخاذ قرار التأجيل عنوة - رغم رفض المؤسسة العسكرية - لثلاثة أسباب، هي:

1- حتى تهدأ الأجواء وتتضح الحقائق أمام الشعب المصري الذي يجب ألَّا يخلط بين حركة حماس أو الفصائل الفلسطينية الأخرى وبين الجماعات الجهادية التكفيرية.

2- حتى تكتمل التحقيقات التي تجريها النيابة العسكرية في الأحداث ويتم التوصل إلى جميع الأطراف المتورطة، لاسيما أن التحقيقات توسعت بشكل كبير، وتدخلت فيها أطراف متعددة، وهو ما يتطلب مزيدًا من الوقت والجهد.

3- إعطاء الفرصة والوقت الكافيين للجهات الأمنية في حركة حماس حتى تستطيع القبض على المتهمين وتسليمهم لجهات التحقيق المصرية، حيث إن التحقيقات أثبتت أن المتهمين الفلسطينيين فرُّوا إلى قطاع غزة عبر الأنفاق بعد تنفيذ الجريمة.

لقد صرح د. ياسر علي (المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية)، في هذا الوقت بأن الرئاسة ستعلن في تقرير كامل نتائج التحقيق والمعالجة الوقائية للأحداث، غير أنه نفي ضلوع أي من المفرج عنهم من الذين صدرت بحقهم أحكام من الجماعات المتشددة في مصر فى هذه الأحداث.

وفي يوم الجمعة 10 من أغسطس، كانت هناك تجمعات جماهيرية في التحرير ومدينة نصر تطالب بإعلان نتائج التحقيقات كاملة حول حادث رفح والثأر للشهداء، بينما غاب الإخوان والسلفيون عن هذه التظاهرات التي اقتصرت على بعض الأحزاب والقوى الثورية وجمهور غفير من المواطنين.

وفي اليوم ذاته كان الرئيس محمد مرسي يؤدي صلاة الجمعة في مسجد الحصري بمدينة 6 أكتوبر، حيث ألقى خطابًا بعد انتهاء الصلاة قال فيه إنه يقود بنفسه العمليات الجارية في سيناء لتطهيرها من الإرهابيين، وإن هذه العمليات لن تتوقف حتى تستقر الأحوال الأمنية في سيناء تمامًا.

لقد توقف المراقبون أمام مقولة أطلقها الرئيس مرسي خلال هذا الخطاب عندما قال: «سأؤدب المتجاوزين من المواطنين أو الجيش أو الشرطة»، إلَّا أن أحدًا لم يكن يستطيع أن يتخيل وقائع ما شهدته الأيام التالية.

في هذا الوقت كان الإعلامي توفيق عكاشة قد أطلق تحذيرًا من شاشة قناة «الفراعين» إلى المشير طنطاوي ورئيس الأركان سامي عنان وقال لهما «أنا أحذركما.. خلال 48 ساعة ستتم الإطاحة بكما بقرار من الرئيس»، واعتبر البعض أن هذه الأقاويل هي من باب المخاوف الطبيعية وليس أكثر.

بعد انتهاء الرئيس من خطابه في مسجد الحصرى قرر السفر إلى مدينة العريش ومنها إلى رفح لمتابعة العمليات التي تقوم بها القوات المسلحة لتطهير سيناء من البؤر الإرهابية.

لقد وصل الرئيس في وقت مبكر من المساء يرافقه المشير حسين طنطاوي (وزير الدفاع) ورئيس الأركان الفريق سامي عنان، ووزير الداخلية اللواء أحمد جمال الدين، وعدد من القيادات العسكرية والأمنية.

في هذا الوقت نقلت صحيفة «الأهرام» عن مسئول أمني بارز تأكيده نجاح القوات المشتركة في عملية «نسر سيناء» في القبض على ستة من العناصر المتطرفة في مدينة الشيخ زويد يوم الخميس 10 من أغسطس وإصابة مسلحين في مناطق أخرى، وقال المصدر «إن أجهزة الأمن نجحت في تحديد شخصية قائد التنظيمات المسلحة المسئولة عن العمليات الإرهابية في سيناء، وإنه فلسطيني الجنسية وينتمي إلى ما يعرف بجيش «جلجلة» في غزة».

كان أكثر من 3500 ضابط وجندي يشاركون في عملية «نسر سيناء» تدعمهم 87 مدرعة وطائرتان هليكوبتر قتاليتان، إضافة إلى 60 مدرعة جديدة و117 آلية أخرى وصلت يوم الخميس، وكانت التوقعات تشير إلى أن عدد المسلحين حوالي 1600 مسلح ينتمون لعدة محافظات مصرية فضلًا عن انتماء آخرين لدول عربية مجاورة، وكان هؤلاء يطلقون على أنفسهم أصحاب «الرايات السوداء».

وصل الرئيس مرسي إلى العريش وسط إجراءات أمنية لم يسبق لها مثيل، توجه وكبار المسئولين إلى المنطقة الحدودية الشرقية في رفح في حوالي الخامسة من مساء اليوم ذاته10 أغسطس.

لم يكن الرئيس قد أصدر قرارًا بتعيين محافظ جديد لشمال سيناء في هذا الوقت، فكان اللواء مدحت صالح رئيس مجلس مدينة العريش في استقباله، وعندما وصل الرئيس إلى منطقة رفح اصطحب في سيارته المشير طنطاوي ورئيس الأركان سامي عنان، ووسط الجنود والضباط اعتلى كرسيًا ليخطب فيهم، وإلى جواره وقف وزير الدفاع من الناحية اليسرى ورئيس الأركان من الناحية اليمنى.

بعد انتهاء زيارة الرئيس إلى سيناء طلب من المشير طنطاوي ضرورة عقد اجتماع في الحادية عشرة من مساء اليوم ذاته للمجلس الأعلى للقوات المسلحة بحضوره شخصيًا، إلَّا أنه طلب من المشير أن يقتصر حضور الاجتماع على أعضاء المجلس الأعلى الـ18 الأساسيين مع استبعاد كل المستدعين من الخدمة والذين ضمَّهم المشير إلى المجلس العسكري طيلة الفترة السابقة، ولم يستطع المشير أن يرفض طلب الرئيس، وقرر بالفعل قصر الاجتماع على الأعضاء الأساسيين للمجلس العسكري، وكان ذلك تنازلًا جديدًا من المشير أثار استياء الكثيرين من أعضاء المجلس.

في هذا الاجتماع تحدث الرئيس عن تطورات الوضع في سيناء وعن الأسباب التي دفعته إلى عدم نشر مضمون التحقيقات الأولية في قضية استشهاد وإصابة الجنود في رفح.. وتجاهل الرئيس في حديثه أمام المجلس العسكري الحديث عن أسباب قراراته الأخيرة بإبعاد قائد الشرطة العسكرية وآخرين، إلَّا أنه تحدث مطولًا عن المؤسسة العسكرية وضرورة النهوض بها وتوفير جميع الإمكانات الضرورية لها.

كان الرئيس يستهدف من وراء هذا الاجتماع استمالة أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وكأنه يمهد الطريق أمام قرارات صعبة يريد منهم، إن لم يكونوا إلى جواره فيها، فعلى الأقل يلتزموا بسياسة الحياد.

انتهى الاجتماع في وقت متأخر من بعد منتصف الليل، بينما كانت الحشود قد انفضَّت منذ قليل من ميدان التحرير ومنطقة المنصة، وهي حشود كانت تطالب بمحاسبة المتسببين والمتورطين في ارتكاب الحادث الإرهابي ضد الجنود المصريين في رفح. لقد لوحظ حتى هذا الوقت أن رد فعل جماعة الإخوان المسلمين تجاه حادث رفح لم يكن قويًا، كما أنه تميز بعدم الاكتراث، بل إن بعض قادة الجماعة راحوا يحمِّلون المؤسسة العسكرية مسئولية ما حدث، ويطالبون المجلس العسكري بتسليم الرئيس كامل سلطاته، ولم يكن أحد يعرف كُنه هذه السلطات التي في حوزة المجلس العسكري، باستثناء سلطة التشريع، وهي سلطة أصيلة للمجلس في غياب البرلمان.

كان حادث رفح يغطي على ما عداه من أحداث. كان الناس يتساءلون في كل مكان عن هوية القتلة، ومتى يُكشف النقاب عنهم؟ كانت المعلومات الأولية تقول إن نتائج التحقيقات التي كان يُفترض إعلانها يوم الخميس 9 أغسطس 2012 تشير إلى أن الجثث الخمس التي تسلمتها مصر من إسرائيل هي لعناصر فلسطينية قُتلت وهي في طريقها إلى القيام بعملية فدائية ضد الجيش الإسرائيلي في منطقة كفر أبوسالم، كما أن مصدرًا عسكريًا مصريًا قال في هذا الوقت إن نتائج التحقيقات تضم الكثير من المفاجآت، ومن حق الشعب أن يعرفها، وسنعلنها بوضوح دون النظر إلى أي اعتبارات أخرى.

وعندما نُشر هذا التصريح أدرك المصريون أن هناك أزمة تتصاعد بين الجيش والرئاسة، وتوقف المراقبون أمام عبارة «دون النظر إلى أي اعتبارات أخرى»!

في هذا الوقت كانت قد وصلت إلى الأجهزة الاستخبارية المصرية معلومات تتحدث عن تسلل بعض العناصر الفلسطينية المتشددة إلى داخل سيناء ومصر، تحمل بطاقات الرقم القومي المصرية وتنتحل أسماء مصريين، راجعت الجهات العسكرية مصلحة الأحوال المدنية في هذا الوقت، ووضح لها أن ما تردد عن سرقة ماكينات طباعة الرقم القومي من مصلحة الأحوال المدنية في سيناء وتهريبها إلى قطاع غزة واستخدامها بشكل غير شرعي، هو أمر جد ولا هزل فيه.

في هذا الوقت صرح وزير الداخلية اللواء أحمد جمال الدين، بأن سبعة أشخاص مشتبه في تورطهم في حادث قتل الجنود المصريين على الحدود قد تم تحديد هويتهم، وكان الجيش قد قبض على 99 شخصًا ممن تدور حولهم الشبهات، وقيل إنه تم اكتشاف معلومات مهمة عن العناصر المتسللة عبر الأنفاق ببطاقات هوية مصرية، وكذلك حجم التنسيق بين العناصر الجهادية المصرية داخل سيناء وعناصر أخرى تنتمي إلى تنظيمات متطرفة داخل قطاع غزة.

كان جهاز المخابرات الحربية يقدم المعلومات أولًا بأول إلى جهات التحقيق، وقد وضع الجهاز (الذي كان يترأسه اللواء عبدالفتاح السيسي في هذا الوقت)، يده على معلومات منتهى في الخطورة، وكان من رأيه ضرورة الإعلان عن الحقائق كاملة؛ لإبراء ساحة القوات المسلحة من أي اتهامات قد تلحق بها بزعم عدم إفصاحها عن هوية القتلة.. إلَّا أن الأيام مضت دون إعلان عن هوية القتلة بعد صدور تعليمات من رئاسة الجمهورية بالانتظار تحت زعم استكمال التحقيقات، غير أن الأقدار كانت تحمل المزيد من المفاجآت.

الانقلاب الناعم

كان يوم الثاني عشر من أغسطس 2012 يومًا حاسمًا في تاريخ حكم مصر على يد أول رئيس مدني للجمهورية جرى انتخابه بعد نجاح الثورة وسقوط نظام مبارك.

كان كل شيء يمضي طبيعيًا في القصر الجمهوري، لم يكن هناك شيء مختلف يلفت الانتباه.

في هذا اليوم نشرت مواقع التواصل الاجتماعي تصريحًا للدكتور «ياسر علي» (المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية) قال فيه: «إن الحد الأقصى لإعلان اسم نائب واحد لرئيس الجمهورية على الأقل هو مطلع الشهر المقبل وفقًا للإعلان الدستوري».

وفي اليوم ذاته عقد الرئيس محمد مرسي بحضور رئيس الوزراء وعدد من الوزراء، اجتماعًا مع المحافظين، تم خلاله مناقشة العديد من القضايا والمشكلات، خصوصًا أزمة الكهرباء وتحديد مواعيد قطعها في بعض المناطق للتخفيف من حدة الضغط على المحطات، بعد أن تفاقمت المشكلة إلى حد كبير وباتت تهدد استقرار البلاد.

لاحظ المتابعون للاجتماع أن هناك تعمدًا لإطالة فترة الاجتماع، الذي استمر لنحو خمس ساعات تقريبًا، مع أن القضايا الرئيسة تمت مناقشتها في وقت قصير.

كان الرئيس يخرج ثم يعود مطالبًا المجتمعين بالاستمرار في مناقشة المشكلات التي يعانيها المواطنون مع رئيس الحكومة والوزراء المعنيين.

في الوقت نفسه كان المشير طنطاوي قد دعا أيضًا إلى اجتماع للمجلس الأعلى للقوات المسلحة في الحادية عشرة صباحًا، وذلك لمناقشة آخر تطورات الأوضاع في سيناء في ضوء التحقيقات والعمليات العسكرية التي تجري في المناطق المختلفة.

حضر غالبية أعضاء المجلس الأعلى، وإن كان البعض قد تخلف عن الحضور، وكان من أبرز الذين لم يحضروا هذا الاجتماع الفريق «مهاب مميش» قائد القوات البحرية، والذي لم يتمكن من الحضور بسبب وجود أعطال ومعوقات في الطريق من الإسكندرية إلى القاهرة، ففضل الذهاب إلى منزله بالقاهرة وأبلغ اعتذاره للأمين العام لوزارة الدفاع لإبلاغ المشير.

وكان اللواء «عبدالفتاح السيسي» (عضو المجلس الأعلى، مدير المخابرات الحربية والاستطلاع) حاضرًا هذا الاجتماع وظل موجودًا حتى الثانية ظهرًا.. كانت الأعصاب مشدودة بسبب ممارسات ومواقف الرئيس، وأيضًا تداعيات حادث رفح ورفض الرئيس الإعلان عن النتائج الأولية للتحقيقات في هذا الحادث.

منذ البداية تحدث اللواء «حسن الرويني» (عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة) مبديًا اعتراضه على قرار الرئيس مرسي بمنع أعضاء المجلس ممن هم فوق سن الخدمة من حضور اجتماع المجلس الأعلى مع الرئيس مساء الجمعة 9 من غسطس 2012.

قال الرويني: إن الإعلان الدستور المكمل يعطي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة وحده سلطة القرار، وما جرى هو تجاوز لذلك!

لم يكن اللواء الرويني وحده صاحب وجهة النظر تلك، كان هناك آخرون قد أبدوا اعتراضهم على قرار الرئيس ووجهوا اللوم إلى المشير طنطاوي لاستجابته لهذا القرار.

حاول البعض أن يحذر المشير من خطورة المرحلة المقبلة، إلّا أن المشير كان يستمع إلى هذه الآراء في صمت، ثم حاول أن يهدئ من مشاعر الغضب، مؤكدًا أن هذا الأمر لن يتكرر مرة أخرى، وأنه وافق على مطلب الرئيس، لأنه لم يُرِدْ أن يخلق أزمة بين المجلس العسكري ورئيس الجمهورية.

كانت الأجواء تنذر بحدث ما، وكانت كل المؤشرات تقول إن تهديدات الإخوان بإصدار إعلان دستوري جديد يلغي الإعلان الدستوري المكمل، هي تهديدات جادة، وأن الرئيس يتبنى هذا الموقف، وهو أمر حتمًا سيقود إلى الصدام.

بعد جدل طويل حول مواقف الرئيس من الإعلان الدستوري المكمل، والمخاوف من تردي الأوضاع والعلاقة ما بين المجلس العسكري ورئيس الدولة.. انتقل الاجتماع إلى القضية التي كانت تشغل الجميع في هذا الوقت، وهي قضية الحملة العسكرية على أوكار الإرهابيين في سيناء وآخر نتائج التحقيقات التي تجريها النيابة العسكرية حول حادث رفح.. لقد طالب أعضاء المجلس العسكري في هذا الاجتماع بضرورة إعلان الحقائق كاملة على الشعب، خصوصًا أن المؤشرات الأولية تؤكد مشاركة عناصر «فلسطينية» تنتمي إلى تنظيمات متشددة في ارتكاب هذا الحادث جنبًا إلى جنب مع العناصر الأصولية التكفيرية الموجودة في منطقة «جبل الحلال» و«المهدية» داخل سيناء.

لقد تساءل البعض عن أسباب رفض الرئيس إعلان نتائج التحقيقات، وطالبوا المشير بضرورة إعلان نتائج هذه التحقيقات حتى تبرئ القوات المسلحة ساحتها أمام الشعب وأمام التاريخ.

وعد المشير بطرح الأمر على الرئيس مجددًا، وقال إن اللواء عبدالفتاح السيسي طلب ذلك من الرئيس مرسي وحذر من خطورة التكتم على نتائج التحقيقات، لاسيما بعد إعلان القوات المسلحة في وقت لاحق أنها ستعقد مؤتمرًا صحفيًا للإعلان عن هذه النتائج.

في الثانية ظهرًا انتهى اجتماع المشير مع أعضاء المجلس الأعلى، رن جرس الهاتف.. كان المتصل على الجانب الآخر هو الرئيس محمد مرسي.

- قال الرئيس: علمت أنكم كنتم في اجتماع للمجلس العسكري، هل هناك جديد عن الوضع في سيناء؟

- أجاب المشير: نحن نتابع الأمر، والتحقيقات كشفت عن تورط جهات عديدة داخل قطاع غزة بالاشتراك مع بعض عناصر المنظمات التكفيرية في سيناء، ونحن جاهزون لإعلان الحقائق التي تم التوصل إليها.

- قال الرئيس: هذا موضوع سنناقشه معًا فيما بعد.. ما يهمني الآن أن رئيس الحكومة أبلغني أنه يحتاج إلى مليار ونصف المليار دولار فورًا لإنهاء مشكلة قطع الكهرباء، وبعض الاحتياجات الخاصة بالمواد البترولية.. أرجو توفير هذا المبلغ وبشكل عاجل من ميزانية القوات المسلحة.

- قال المشير: هذا أمر صعب.. لقد سبق أن منحنا الحكومة أكثر من 7 مليارات دولار قبل ذلك لدعم الاحتياطي الاستراتيجي من العملة الأجنبية، بل قمنا أيضًا بدفع مبالغ أخرى إليها.

- قال الرئيس: لكن الحكومة تحتاج هذا المبلغ فورًا.. عمومًا أرجو أن تحضر إلى الرئاسة لمناقشة كيفية تدبير هذا المبلغ، وأرجو أن يحضر معك الفريق سامي عنان واللواء «محمود نصر» (المسئول عن الشئون المالية بالمجلس الأعلى)، لنصل إلى حل يرضي كل الأطراف، وياريت اللواء محمود نصر يجيب معاه أبواب الميزانية الخاصة بالقوات المسلحة.

- قال المشير: متى نحضر؟

- الرئيس: موعدكم الساعة الثالثة والربع عصرًا.

كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد أنهى اجتماعه للتو، طلب المشير اللواء محمود نصر للحضور إلى مكتبه، حيث يوجد مكتب اللواء محمود نصر بالقرب من مكتب المشير في الدور الثاني في مبنى وزارة الدفاع.

واللـواء محمـود نصر، هو من العقليـات الاقتصادية المتميـزة، لديه عمق في الفهـم والرؤيـة الاقتصادية يتعـدى الكثيرين من خبراء الاقتصـاد، وكان هو أيضًا من أبرز الداعين لاسـتقالة أعضاء المجلس العسـكري بعد تسلم الرئيس للسلطة على الفور.

أبلغ المشـير طنطاوي اللواء محمود نصر بمطلب الرئيس مرسي، فقال اللواء محمـود نصـر: ولكن هذا المبلغ غيـر متوافر الآن، وقطعًا لا يمكن كسـر الوديعة الدولارية للقوات المسلحة، والتي هي مخصصة لمواجهة أي طارئ، أو احتمالية قطع المعونة الأمريكية عن مصر.

- قال المشير: ليس أمامنا خيار..

فهم اللواء محمود نصر الرسالة، وذهب على الفور إلى مكتبه لإعداد الأوراق المطلوبة عن موازنة القوات المسـلحة، وعندما أبلغ المشـير الفريق سـامي عنان باللقاء مع الرئيس تسـاءل الفريق: وما علاقتي أنا بالأمور المالية لكي أحضر هذا اللقاء؟!

- قال المشير: الرئيس كان مُصِرًّا على حضورك..

لـم يكن أمام رئيـس الأركان من خيار آخر، فأبدى موافقته على الحضور جنبًا إلى جنب مع المشير واللواء محمود نصر.

مضى الركب قبل الموعد المحدد بقليل، كان قائد الحرس الجمهوري اللواء «محمـد زكـي» في الانتظـار، طاقم الحراسـة المكلف بحراسـة المشـير ورئيس الأركان بقـي في مكانه المعتاد، بينمـا اصطحب قائد الحرس الجمهوري كلًّا من المشـير ورئيـس الأركان واللـواء محمود نصر إلى صالون كبـار الزوار في الدور الأول من مبنى القصر الجمهوري بالاتحادية.

قبل هذا الموعد بقليل أبلغ د.ياسـر على (المتحدث باسم رئاسة الجمهورية) جميـع الصحفيين والإعلاميين المعتمدين بالرئاسـة أن جدول أعمال الرئيس قد انتهـى بانتهاء اجتماعه بالمحافظين، وأن عليهم الانصراف من مقر الرئاسـة على الفور.

في هذا الوقت أيضًا جرى اتصال باللواء عبدالفتاح السيسي مدير المخابرات الحربية والاستطلاع للحضور بشكل عاجل إلى مقر رئاسة الجمهورية، كان الاتصال قد جرى باللواء السيسي بواسطة مدير مكتب رئيس الجمهورية بعد وصول المشير طنطاوي والفريق سامي عنان مباشرة.

وقد قيل له في هذا الوقت، إن اللقاء يستهدف مناقشة آخر نتائج التحقيقات في حادث رفح، وإن الرئيس يريد أن يجتمع باللواء السيسي في حضور المشير طنطاوي ورئيس الأركان سامي عنان.

ولم يكن الأمر غريبًا بالنسبة للواء عبدالفتاح السيسي، فهو كان يتردد كثيرًا على مقر رئاسة الجمهورية منذ حادث رفح تحديدًا بوصفه المسئول عن حلقة الصلة بين المجلس العسكري ورئاسة الجمهورية.

على الفور وصل اللواء السيسي إلى مقر رئاسة الجمهورية ، استقبله قائد الحرس، وكانت التعليمات إليه أن يجلسه في غرفة خاصة بعيدًا عن صالون الاستقبال الذي يجلس فيه المشير طنطاوي والفرق سامي عنان واللواء محمود نصر.

لم يكن قائد الحرس الجمهوري يعلم عن الأمر شيئًا، كان الأمر فقط مقصورًا على عدد محدود من المقربين من الرئيس مرسي، انتظر اللواء السيسي في الغرفة المحددة بالدور الأول في قصر الاتحادية، قيل له إن الاجتماع مع الرئيس سوف يبدأ بعد قليل.

كانت التعليمات تقضي بعدم حدوث أي لقاء أو اتصال بين اللواء السيسي والمشير طنطاوي في هذا الوقت، ولذلك ظل برفقته د.ياسر على المتحدث باسم الرئيس تارة، ود.أحمد عبد العاطي مدير مكتب الرئيس تارة أخرى.

كانت الرئاسة قد طلبت من جميع الصحفيين والإعلاميين الانصراف لعدم وجود أية مقابلات أخرى للرئيس في قصر الاتحادية، بينما جرى التنبيه على طاقم الفنيين في التليفزيون المصري الانتظار دون أن يشعر الآخرون.

بعد قليل حضر قائد الحرس الجمهوري ليخطر المشير ومن معه بدعوتهم إلى صلاة العصر خلف الرئيس، وبالفعل اصطحبهم قائد الحرس إلى المسجد الموجود داخل حرم قصر الاتحادية وخلال اصطحابهم إلى المسجد، قال لهم قائد الحرس إن اللواء عبد الفتاح السيسي حضر إلى القصر، وهنا بادره الفريق سامي عنان بالقول: طيب خليه يحضر للصلاة معنا.

لم يتبادر إلى ذهن الفريق أو المشير في هذا الوقت أي شك في هذا الأمر، لقد كان الاعتقاد السائد أن اللواء السيسي حضر لمتابعة ملف رفح مع كبار المسئولين برئاسة الجمهورية كما هى العادة.

تولى الرئيس إمامة المصلين لصلاة العصر، وبعد انتهاء الصلاة قام بمصافحة بعض الحاضرين داخل المسجد، ومن بينهم المشير والفريق سامي عنان واللواء محمود نصر، ولوحظ عدم حضور اللواء السيسي للصلاة، ويبدو أن أحدًا لم يخطره بذلك، بل بقى فى غرفته ومعه د.ياسر على، حتى لا يلتقي مع المشير وجهًا لوجه.

لم تكن هناك أي إجراءات غير عادية، بل حتى الموبايلات ظلت في حوزة أصحابها دون أن يطلب أحد منهم تسليمها لأمن الرئاسة أو غير ذلك.

عندما وصل المشير ومرافقوه بعد أداء صلاة العصر إلى الصالون الأرضي مجددًا، اصطحبهم قائد الحرس الجمهوري إلى الصالون العلوي الملحق بمكتب الرئيس وأبلغهم أن الرئيس سوف يحضر إليهم بعد قليل.

في هذا الوقت، مضى الرئيس إلى حيث يجلس اللواء عبدالفتاح السيسي، قال له إن المشير قدم استقالته من منصبه، وإنه أبلغه بترشيحه وزيرًا للدفاع ليحل محله، وطلب منه أن يظل الأمر سرًا، حتى لا يسمع به الفريق سامي عنان أو الآخرون، وأنه أيضًا رشح له اللواء صدقي صبحي قائد الجيش الثالث لتولي موقع رئيس الأركان بدلًا من الفريق سامي عنان، وكذلك تغيير قادة البحرية والدفاع الجوى والقوات الجوية، وسيحل محلهم رؤساء أركان هذه الأفرع.

لم يفاجأ اللواء السيسي بترشيح المشير له، فقدكان يعرف ذلك منذ وقت ليس بالقصير، لكنه أبدى دهشته من الطريقة، خصوصًا أن المشير لم يفاتحه في الأمر، رغم لقائه معه منذ قليل.

قال الرئيس للسيسي: استعد لأداء اليمين الدستورية بعد قليل، وبعدها سوف التقيك مرة أخرى بحضور المشير طنطاوي بعيدًا عن الفريق سامي عنان، والذي قطعًا أنت تعرف أنه كان يأمل أن يكون وزيرًا للدفاع، إلَّا أن المشير اختارك أنت، وأنت تعرف مدى تقديري للمشير واحترامي لمواقفه وإخلاصه، والحقيقة أن ترشيحه لك هو خير دليل على ذلك الإخلاص لمصر وللقوات المسلحة، فأنت من خيرة العناصر، كما أننا جميعًا في حاجة إلى دماء جديدة تلقى قبولًا داخل الجيش، وأنت تعرف أن المشير حاول الاستقالة أكثر من مرة، وعندما وجدته مصرًا هذه المرة وافقت على ذلك، لاسيما بعد أن رشحك لتحل محله وقال له إن اللواء« العصار» يعلم بكل هذه التطورات وهو من أشد المؤيدين لترشيحك، وإنني لهذا قررت إعادة تعيينه مساعدًا وحيدًا لوزير الدفاع وإبعاد كل من تجاوز سن الستين من أعضاء المجلس العسكري، بحيث يعود المجلس إلى وضعه الطبيعي.

لم يكن لدى اللواء السيسي أية معلومات عن الدور الذي لعبه اللواء « العصار» في ترشيحه هو والآخرين لرئيس الجمهورية ليحلوا محل القيادات الحالية، لكن اللواء « العصار» كان معروفًا أنه منفتح على الجميع، وكانت له اتصالات بجميع القوى: التيارات الشبابية والقوى الليبرالية والتيارات السلفية وجماعة الإخوان المسلمين، وربما يكون بالفعل قد استشير في مسألة الترشيحات للقيادات العسكرية الجديدة كما تردد في هذا الوقت.

***

في الدور الأول، كان كل شيء قد تم إعداده، مدير المراسم قدم للواء السيسي ورقة تحوى صيغة القسم، وكان هناك أيضًا المستشار محمود مكي ورئيس الوزراء د.هشام قنديل.

كان المستشار مكي على علم بقرار تعيينه نائبًا للرئيس، تقدم لأداء القسم، ومن بعده تقدم اللواء السيسي وبعدها التقى الرئيس باللواء السيسي الذي تمت ترقيته إلى رتبة الفريق أول، وبعد لقاء قصير بينه وبين الرئيس، طلب منه رئيس الجمهورية الانصراف إلى مكتبه بالمخابرات الحربية لإدارة الأمور داخل وزارة الدفاع، لحين قيام المشير والفريق عنان بلملمة أوراقهما من الوزارة.

كان الرئيس لا يريد حدوث لقاء مباشر بين الفريق أول السيسي وبين المشير، حتى تمضي الأمور بهدوء وتستقر الأوضاع.

انصرف الفريق أول عبدالفتاح السيسي، ولم يكن يعلم حتى هذا الوقت شيئًا سوى ما أبلغه به رئيس الجمهورية، وكان على يقين من أن أمر ترشيحه تم بالتفاهم مع المشير.

مضى من الوقت ثلث ساعة بعد الوقت المحدد سلفًا لمقابلة الرئيس في الثالثة والربع بعد عصر اليوم، تساءل المشير: هو إيه الحكاية بالضبط؟

قال الفريق عنان: من المؤكد أن الرئيس انشغل بأمر ما.

بدأ القلق يتسرب إلى الفريق سامي عنان، ظن الرجل لبعض الوقت أن هناك احتمالًا لوجود موقف ما، كان وجود اللواء السيسي في هذا الوقت مدعاة للتساؤل.

لم يحاول الفريق أن يناقش الأمر، لكنه أدرك أن شيئًا ما يجري الترتيب له من خلف ستار.

كان هناك من يشير للفريق سامي عنان بأنه ربما يكون المرشح الأكثر حظًا لتولى منصب نائب رئيس الجمهورية، بعد انتخاب الرئيس محمد مرسي، لقد وصلته إشارات ومعلومات من بعض المقربين إلى الرئيس بذلك، لكن الفريق

عنـان كان يقول دومًـا: يكفيني أنني أديـت دوري بأمانة وإخـلاص طيلة تاريخي العسـكري، كان يـدرك بالقطع أنه لن يكون وزير «الدفـاع» المقبل؛ فالقرار الذي اتُّخذ في شهر مايو يسري على الجميع ممن هو فوق السن القانونية.

بعـد قليـل دخل إلى الصالـون رئيس الوزراء د. هشـام قنديل، صافح المشـير ومن معه، وبعده بقليل جاء المستشـار محمود مكي، ولاحظ الحاضرون أن أحد المسئولين عن المراسم جاء في صحبته، وقال له: اتفضل يا سيادة النائب.

كان الخبـر غريبًـا على الجميع، لـم يكن أحد يعلم حتى وقـت قليل مضى أن المستشار محمود مكي قد أُسند إليه منصب نائب الرئيس.

لـم يعلـق أي من الحاضرين علـى الأمر، غير أنهم أدركوا أن هناك شـيئًا ما قد حدث.

بعد ذلك مباشـرة حضر الرئيس محمد مرسـي، صافح الحاضرين، وبدأ على الفـور في سـؤال اللواء محمود نصـر (عضوَ المجلس الأعلى للقوات المسـلحة للشئون المالية والاقتصادية)..

- الرئيس: هل دبرت المبلغ المطلوب يا سيادة اللواء؟

- محمـود نصر: أنا جبـت ملخص لأبواب الموازنة العامـة للجيش، بما فيها الاحتياطي.

طلـب الرئيـس الاطلاع علـى الموازنـة الخاصـة بالجيش، وراح يسـتعرض الأوراق، ويتسـاءل عن بعض الأرقام، اسـتمر الحديث حول هذا الأمر لمدة سبع دقائـق تقريبًا، وبعدها قـال: أرجو تدبير المليار ونصف المليار دولار فورًا من أي بند من البنود.

نظـر اللـواء محمود نصر للمشـير منتظـرًا التعليمـات، فقال له المشـير: رغم صعوبة ذلك، لكن حاول تتصرف.

كان التوتـر باديًـا على الرئيس بعض الشـيء، نظر إلى المشـير طنطاوي وإلى رئيس الأركان سـامي عنان وقال: أنت تعرف تقديري لك يا سيادة المشير، وأنت كذلك يا سـيادة الفريق سـامي، وتعرفان أيضًا أننا في مرحلة جديدة، وأنا كرئيس جمهورية، أقدر الدور الذي قمتما به وكذلك دور المجلس العسـكري في الثورة وتحقيق الاستقرار وإجراء انتخابات نزيهة في البلاد.

وأنا أشـهد أنكم جميعًا أديتم دوركم بكل أمانة وإخلاص، وأعرف أيضًا أنك لم تكن راغبًا في الاسـتمرار يا سـيادة المشـير؛ ولذلك أبلغكما اليوم بأن دوركما انتهـى عنـد هـذا الحد؛ لأن لـكل مرحلـة رجالهـا، ومن حقـي كرئيـس منتخب للجمهورية أن أختار أناسًـا لا يقلون وطنية عنكم لقيادة الجيش في هذه المرحلة الصعبة خصوصًا بعد حادث رفح وتداعيات هذا الحادث.

أصيـب المشـير ورئيـس الأركان بحالـة مـن الصدمـة والذهول، لـم يصدقا ما سـمعاه منذ قليل، لقد أدركا الآن أن الرئيس قد أعد لهما «فخًّا»، وأنهما تعرضا للخديعة.

- بـادر المشـير طنطـاوي بالـرد علـى الرئيـس بالقـول: ولكنْ، هنـاك إعلان دستوري مكمل يمنع عزل أي من قيادات الجيش.
- رد عليـه الرئيـس علـى الفـور وقال: لقـد ألغيت هـذا الإعلان الدسـتوري المكمل أمس، ونُشر في الجريدة الرسمية، وانتهى الأمر.
- قال المشير: ولكن ذلك غير دستوري.
- رد الرئيـس بالقول: أنا رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسـلحة ولديَّ جميع الصلاحيات، ثم إن إلغائي الإعلان الدستوري جاء تلبية لرغبة الشعب المحتشد في الميادين وأيضًا إعمالًا لسلطات رئيس الجمهورية.
- قال المشـير: ولكن سـلطة التشـريع هى فـي يد المجلس العسـكرى لحين انتخـاب مجلـس الشـعب، وأنا أرى أن هـذا القرار يمثل إهانـة، لقد طلبت

الخروج قبل ذلك بعد تسلمك السلطة ولكنك رفضت ذلك وطالبتنا بالاستمرار لحين وضع الدستور.

- قال الرئيس: هناك متغيرات طرأت، والموضوع حُسم، وقد ألغيت الإعلان الدستوري المكمل، وأصدرت قرارًا بتعيينك أنت والفريق سامي عنان مستشارين عسكريين لي، وسيكون لكما مكتبان في القصر الجمهوري، كما أنني قررت منحك قلادة النيل يا سيادة المشير وأنت وسام الجمهورية يا سيادة الفريق سامي، ولا إيه رأيك؟

- قال الفريق سامي عنان وقد أخذته الدهشة: نحن أدينا رسالتنا بشرف وكرامة، ولم نكن طامعين في سلطة، وتحملنا جميع المخاطر عند وقوفنا مع الثورة، ولذلك إذا كان هناك مصلحة عامة من وراء هذا القرار فنحن ليس لدينا اعتراض، ولكنْ هناك إعلان دستوري مكمل، لا يعطيك الحق في عزلنا بهذه الطريقة.

هنا تدخل المستشار محمود مكي الذي كان قد عُين منذ قليل نائبًا لرئيس الجمهورية وقال: من الناحية الدستورية والقانونية يحق لرئيس الجمهورية إلغاء هذا الإعلان المكمل، والذي نعرف أنه جاء في ظروف غير طبيعية، كما أنه لم يجرِ الاستفتاء عليه ولم ينل الرضا الشعبي.

أدرك المشير طنطاوي أن الأمر قد حُسم، لم يكن أمامه من خيار آخر، الرجل لم يكن طامعًا في السلطة، وكان دومًا يعلن أنه ينتظر تسليم السلطة إلى الرئيس المنتخب وبعدها سيقدم استقالته، تخوف من أن تكون معارضته سببًا في حدوث انشقاق داخل الجيش يمتد إلى حريق يطال الوطن، وهو الذي حاول تفادى ذلك طيلة الفترة الانتقالية.

وقبيل أن يغادر المشير ومن معه القصر الجمهوري، قال اللواء محمود نصر موجهًا حديثه للرئيس: وأنا أيضًا أتقدم باستقالتي يا سيادة الرئيس.

كان د. محمد مرسي يعرف جيدًا القدرات التي يتمتع بها اللواء محمود نصر، ولذلك بادر على الفور: لأ أنا محتاجك معانا يا سيادة اللواء.

ودَّع الرئيس المشير ورئيس الأركان واللواء محمود نصر، ركب المشير ورئيس الأركان في سيارة واحدة، كان الذهول يسيطر عليهما، لم يصدقا ما حدث، وما إن ركبا السيارة حتى طلب المشير من السائق تشغيل الراديو.

وبالفعل بعد دقائق معدودة، كان د.ياسر على (المتحدث باسم رئيس الجمهورية) يعلن البيان التالي:

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر فى 13 فبراير 2011 وعلى الإعلان الدستوري الصادر فى 30 مارس 2011 والاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر فى 17 يونية عام 2012 قرر رئيس الجمهورية ما يلي:

- المادة الأولى: يُلغي الإعلان الدستوري الصادر فى 17 من يونية 2012.
- المادة الثانية: يُستبدل بنص المادة (25) فقرة (2) من الإعلان الدستوري الصادر فى 30 مارس 2011 النص الآتي:

«ويباشر فور توليه مهام منصبه كامل الاختصاصات المنصوص عليها بالمادة (56) من هذا الإعلان».

- المادة الثالثة: إذا قام مانع يحول دون استكمال الجمعية التأسيسية عملها شكَّل رئيس الجمهورية خلال 15 يومًا جمعية تأسيسية جديدة تمثل أطياف المجتمع المصري بعد التشاور مع القوى الوطنية لإعداد مشروع الدستور الجديد خلال 8 أشهر من تاريخ تشكيلها، ويُعرض مشروع الدستور على الشعب لاستفتائه في شأنه خلال (30) يومًا من تاريخ الانتهاء من إعداده، وتبدأ إجراءات الانتخابات التشريعية خلال شهرين من تاريخ إعلان موافقة الشعب على الدستور الجديد.
- المادة الرابعة: يُنشر هذا الإعلان الدستوري في الجريدة الرسمية، ويُعمل به اعتبارًا من اليوم التالي من تاريخ نشره.

صدر برئاسة الجمهورية يوم الأحد 24 من رمضان 1433 هجرية الموافق 12 من أغسطس 2012.

وقال المتحدث الرسمي لرئاسة الجمهورية: إنه في إطار استكمال أهداف ثورة الخامس والعشرين من يناير وتطوير مؤسسات الدولة قرر السيد رئيس الجمهورية ما يلي:

- **أولا**: تعيين المستشار محمود محمد محمود مكي نائبًا لرئيس الجمهورية.

- **ثانيًا**: إحالة المشير محمد حسين طنطاوي (القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربي) إلى التقاعد اعتبارًا من اليوم، ومنحه قلادة النيل تقديرًا لما قدمه من خدمات جليلة للوطن وتعيينه مستشارًا لرئيس الجمهورية.

- **ثالثًا**: إحالة الفريق سامي حافظ أحمد عنان (رئيس أركان حرب القوات المسلحة) إلى التقاعد اعتبارًا من اليوم، ومنحه قلادة الجمهورية تقديرًا لما له من الكفاءة والتفاني في خدمة الوطن، كما قرر السيد الرئيس تعيينه مستشارًا له.

- **رابعًا**: قرر السيد رئيس الجمهورية إحالة الآتية أسماؤهم إلى التقاعد اعتبارًا من اليوم الثاني عشر من أغسطس وهم: الفريق مهاب محمد حسين مميش، والفريق عبد العزيز محمد سيف الدين، والفريق رضا محمود حافظ عبد المجيد.

كما قرر السيد رئيس الجمهورية ترقية اللواء أركان حرب عبدالفتاح سعيد حسين خليل السيسي إلى رتبة الفريق أول اعتبارًا من اليوم، كما قرر تعيينه قائدًا عامًا للقوات المسلحة اعتبارًا من اليوم ووزيرًا للدفاع والإنتاج الحربى.

وقرر السيد الرئيس ترقية اللواء أركان حرب صدقي صبحي سيد أحمد إلى رتبة الفريق اعتبارًا من اليوم وتعيينه رئيسًا لأركان حرب القوات المسلحة اعتبارًا من اليوم.

وقرر السيد رئيس الجمهورية أيضًا تعيين اللواء محمد سعيد العصار مساعدًا لوزير الدفاع، والسيد رضا محمود عبد الحافظ عبد المجيد وزيرًا للدولة للإنتاج الحربي.

كما قرر الرئيس تعيين السيد مهاب محمد حسين مميش رئيسًا منتدبًا لمجلس إدارة هيئة قناة السويس، والسيد عبد العزيز محمد سيف الدين رئيسًا لمجلس إدارة الهيئة العربية للتصنيع.

***

كانت تلك هي المرة الأولى التي يستمع فيها المشير طنطاوي والفريق سامي عنان إلى قرار تعيين الفريق أول عبدالفتاح السيسي في منصب وزير الدفاع والفريق صدقي صبحي في منصب رئيس الأركان.

- أحدث قرار اختيار السيسي وصدقي حالة من الطمأنينة لدى المشير طنطاوي والفريق سامي عنان، خفف من وقع الصدمة، ولكنهما ظلا يشعران بالإهانة التي سببها لهما القرار المفاجئ.

اقترب الركب من مبنى وزارة الدفاع، كان الفريق أول السيسي قد انصرف على الفور بعد أداء القسم، مضى وزير الدفاع الجديد إلى مبنى المخابرات الحربية، حيث ظل يدير الوزارة من هناك لفترة من الوقت.

وعندما وصل المشير ورئيس الأركان إلى مبنى الوزارة التفَّ حولهما القادة والضباط الذين سمعوا بالخبر من شاشة التليفزيون، وتساءل البعض عما إذا كان سيُعقد اجتماع للمجلس العسكري لتدارس الأمر، إلَّا أن المشير قال لهم: «لقد انتهى الأمر، والفريق أول السيسي ابني والفريق صدقي صبحي ابني، وأنا الذي رشحتهما، وعلينا أن نتجاوز الحدث، المهم هو الجيش وسلامته، وأنا آمن على الجيش تحت قيادة الفريق أول السيسي»، بعدها أغلق المشير باب مكتبه وراح يلملم أوراقه بمساعدة مدير مكتبه اللواء يسري زكي، وكذلك فعل الفريق سامي عنان.

كان الفريق مهاب مميش نائمًا في منزله في هذا الوقت، رن جرس الهاتف، وكان على الجانب الآخر أحد مساعديه:

- قال له: هل سمعت بالخبر؟

- تساءل الفريق مميش: خبر إيه؟

- قال له: لقد تم الإعلان منذ قليل في التليفزيون عن إعفائك من منصبك وتوليك منصب رئيس هيئة قناة السويس، وبدأ يسرد عليه بقية القرارات الأخرى.

- قال الفريق مميش: الحمد لله على كل شيء.

وما حدث مع الفريق مميش» الذي عُيِّن رئيسًا لهيئة قناة السويس، هو ذاته الذي حدث مع الفريق عبد العزيز سيف الدين (قائد قوات الدفاع الجوي) والذي عُيِّن رئيسًا للهيئة العربية للتصنيع، وأيضًا اللواء رضا حافظ (قائد القوات الجوية) الذي عُيِّن وزيرًا للدولة للإنتاج الحربي.

كان الخبر صادمًا للكثيرين، لم يتوقع الناس أن يحسم الرئيس الأمر بكل هذه السهولة، غير أن هناك من كان يرى أن القرار هو تحصيل حاصل، وأن المشير ورئيس الأركان كانا يرغبان في مغادرة الساحة في أقرب وقت ممكن، وأنه ربما لهذا السبب قبلا بهذا الوضع وكان بإمكانهما قلب المائدة على الرئيس!

في مساء اليوم ذاته كان الرئيس مرسي على موعد مع حشد من الأئمة والدعاة لحضور الاحتفال بليلة القدر، وقد ألقى الرئيس خطابًا في هذا الاحتفال تناول فيه التغييرات التي أجراها عصر اليوم ذاته لعدد من القيادات العسكرية الكبرى، حيث قال: «ما اتخذته اليوم من قرارات لم أوجهه أبدًا لأشخاص أو لإحراج مؤسسات». وأضاف: «لابد من الوفاء لمن كانوا أوفياء، وأنا قصدت مصلحة الأمة ومصلحة الشعب».

في هذا الوقت ثار جدل كبير في الشارع حول ما إذا كان ما جرى قد تم بالتفاهم بين المؤسسة العسكرية والسلطة أم تم عن طريق الخديعة كما حدث في سيناريو عزل المشير أبو غزالة عندما استدعاه مبارك وقال له: ارتدِ ملابسك المدنية وتعالَ صباحًا لأننا سنغادر إلى الأردن، وعندما وصل إلى هناك وجد نفسه يؤدي القسم

مساعدًا لرئيس الجمهورية، بينما جيء باللواء يوسف صبري أبو طالب محافظ القاهرة السابق لتولي منصب وزير الدفاع دون علم المشير أبو غزالة..؟!

لقد قال المتحدث باسم رئاسة الجمهورية د.ياسر علي: «إن قرار الرئيس بالتغيير تم بالمشاورة والتفاهم مع الأطراف المعنية»، وهو ما أكده اللواء محمد العصار (عضو المجلس العسكري، مساعد وزير الدفاع).

أما المستشار القانوني للرئيس محمد فؤاد جاد الله فقد قال بعد مرور حوالي 12 ساعة من الحدث «إن الرئيس اتخذ القرار بنفسه ودون الرجوع لأحد، وإن القادة المحالين لم يعرفوا به إلَّا بعد إصداره».

لقد توقف المراقبون أمام التصريح الذي أدلت به المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية والذي قالت فيه: «إن واشنطن كانت على علم بوجود مشاورات حول تغييرات بقادة الجيش في مصر، وما حدث كان تشاوريًا وليس انقلابيًا».

كانت كل المؤشرات في هذا الوقت تشير إلى أن هناك طرفًا ما أبلغ الإدارة الأمريكية بوقائع «خديعة الثاني عشر من أغسطس». كانت الاتهامات في البداية محصورة في احتمالية قيام أمير قطر بهذا الدور، وخصوصًا أنه التقى الرئيس مرسي على مدى ساعتين ونصف الساعة من الخامسة إلى السابعة والنصف مساء السبت 11 أغسطس، أي قبيل قرار الإقالة بساعات قليلة، وانه غادر القاهرة في مساء السبت نفسه يوم الزيارة.

غير أن المعلومات أكدت أنه لم يكن هو الذي أبلغ واشنطن ذلك، وإنما من تولى إبلاغ الإدارة الأمريكية بما سيجرى في اليوم التالي كان هو د.عصام العريان الذي كان مسئولًا حتى هذا الوقت عن ملف العلاقات الخارجية، وكان أيضًا نائبًا لرئيس حزب الحرية والعدالة ومن أكثر المقربين إلى الرئيس محمد مرسي، الذي كان وراء ترشيحه لرئاسة حزب الحرية والعدالة، إلَّا أن خيرت الشاطر رشح د.سعد الكتاتني الذي فاز بالمنصب من الجولة الأولى.

كان د.عصام العريان يتردد في سرية تامة على قصر الرئاسة خلال الفترة التي تلت حادث رفح، وكان يجلس منفردًا مع الرئيس، وكانت الشائعات تقول إنه ربما يكون مرشحًا لمنصب نائب الرئيس أو مساعده لشئون العلاقات الخارجية في هذا الوقت.

لقد تولى بنفسه إبلاغ واشنطن أن الرئيس قد اتخذ قراره بإجراء تغييرات في القيادات العسكرية، وأن الأمر يتم بالتشاور مع بعض أعضاء المجلس العسكري بهدف تولى الرئيس كامل سلطاته وإنهاء تقاسم السلطة في البلاد، كما كانت جماعة الإخوان تردد في هذا الوقت.

لم يكن الأمر غريبًا على الدكتور العريان، فعلاقته بالأمريكيين تعود إلى فترة بعيدة، إذ سبق له أن تولى ملف الحوار مع القادة المسئولين بالإدارة الأمريكية في فترات سابقة، كما أنه عقد في يوم الجمعة 8 من نوفمبر 2011 اجتماعًا مهمًا بمقر حزب الحرية والعدالة مع «وليام تايلور» مسئول ملف نقل السلطات في الشرق الأوسط دار فيه حوار حول انتخابات مجلس الشعب، ومطالب الإخوان من هذه الانتخابات.

كما تطرق الحوار إلى تعهدات جماعة الإخوان للإدارة الأمريكية فيما يخص احترامها اتفاقية السلام مع إسرائيل وغيرها من المطالب.

باختصار كانت علاقة عصام العريان بالأمريكيين قوية ووثيقة وترجع إلى سنوات سابقة، وربما كشفت زيارة العريان للولايات المتحدة في شهر نوفمبر 2012 برفقة عصام الحداد (مساعد رئيس الجمهورية للعلاقات الخارجية فيما بعد) وما أعقبها من تصريحات عن حق اللاجئين اليهود المصريين في العودة إلى مصر عن الكثير من هذه الحقائق.

أدرك الرئيس مرسي أن الأمريكيين ليسوا ضد تغيير القيادات العسكرية، لقد استمع إلى هذا الكلام قبل ذلك من وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون خلال لقائه بها فى 14 من يوليو 2012، إلَّا أن التأكيدات الجديدة التي أبلغها إليه د.عصام العريان حسمت كل شيء.

أما عن الموقف الإسرائيلي من هذه التغييرات فقد أشار الموقع الإلكتروني للقناة العاشرة الإسرائيلية أن سلسلة الإقالات وتغيير القادة المدهش الذي قام به رئيس مصر محمد مرسي في قيادات الجيش أدهش تمامًا الحكومة الإسرائيلية.

وقد أكد موقع القناة الإسرائيلية أن إسرائيل فوجئت تمامًا بهذه التعيينات، وأن ثمة أحدًا في إسرائيل لم يتوقع أن تؤدى الأحداث الإرهابية في سيناء إلى إجراء كهذا.

وأشار الموقع إلى أن الرئيس مرسي كان يخطط لهذه الخطوة منذ فترة، وأن التحرك للحكم الإسلامي في مصر حدث تدريجيًا، وأن مصر في الطريق لأن تصبح دولة إسلامية وفقًا للنموذج التركي.

في هذا الوقت راحت جماعة الإخوان تدعو إلى التظاهر في جميع المحافظات ترحيبًا بقرارات الرئيس، وزحف المئات إلى قصر الاتحادية يهتفون «حرية وعدالة - مرسي وراه رجالة».. وبدأ بعض قادة الجماعة والمرتبطين بهم يروِّجون أن قرارات الرئيس جاءت للحيلولة دون حدوث انقلاب عسكري بالتزامن مع مظاهرات 24 من أغسطس.

أما د.عصام العريان فقد كان رأيه أن «القرارات جاءت لإحباط مخططات الثورة المضادة، ولكي تفضح الذين يعملون على نشر الفوضى»، مؤكدًا أنها ارتبطت بأحداث سيناء التي أظهرت حالة من التراخي في أداء المؤسسة العسكرية وعدم الانضباط في هذا الوقت.

وراح العريان يتجنى على الحقيقة بالقول: «إن هذه القرارات كشفت الطرف الثالث الذي يعمل على إعاقة مسيرة التحول الديمقراطي للشعب المصري».. ويبدو أن هذه الادعاءات هي التي روجها لأصدقائه الأمريكيين.

كان الموقف غامضًا، فحتى هذا الوقت، لم يستطع أحد الوصول إلى المشير أو رئيس الأركان، الهواتف كانت مغلقة، كان هناك اختفاء تام لهما وللآخرين.. ويبدو أن ذلك تسبب في انتشار موجة من الشائعات دفعت ياسر على (المتحدث

الرسمي باسم الرئاسة) إلى نفي ما تردد عن وضع المشير ورئيس الأركان تحت قيد الإقامة الجبرية، وقال: إن المشير طنطاوي والفريق عنان لهما كامل التقدير، وإن الرئيس مرسي أكد في الاحتفال بليلة القدر أن القرارات التي تم اتخاذها ليس مقصودًا منها أشخاص ولا مؤسسات، ولكن تجديد الدماء، وقال إن طنطاوي وعنان تم إبلاغهما بالقرارات الجديدة السبت 11 من أغسطس قبل إعلانها.

كان كلام د.ياسر على الذي صرح به في هذا الوقت يصطدم مع حقائق الأمور، فالقرارات كانت مفاجئة، وأستطيع أن أقول بكل ثقة: إن المشير ورئيس الأركان لم يكونا على علم بهذه القرارات، وأنهما فوجئا بوقائع ما جرى.

لقد ترددت في هذا الوقت روايات عديدة، جميعها كاذبة، حول مواجهة الرئيس للمشير ورئيس الأركان بملفات عن الفساد أو تسجيلات عن انقلاب عسكري كان يجري تدبيره ضد الرئيس، وهو ما دفع المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى إصدار نفي على لسان «أدمن» صفحته لما أذاعته قناة «الحرة» الأمريكية في هذا الوقت من قيام مصدر في المخابرات الحربية بالتصريح بأكاذيب عن ملفات حساسة تخص المشير ورئيس الأركان جرى تسليمها للرئاسة ومواجهتهما بها.

ونفي المصدر العسكري في هذا الوقت أنهما قيد الإقامة الجبرية، ووصف ما نُشر وأُذيع بأنه يأتي ضمن سلسلة المغالطات والأكاذيب التي لا تهدف إلَّا إلى زعزعة الاستقرار في مصر وداخل القوات المسلحة، وأن المجلس الأعلى أكد أنه لا صحة مطلقًا لهذه الأكاذيب، وأن كلًا من المشير طنطاوي والفريق عنان يمارس حياته بصورة طبيعية، ويمارس وظيفته الجديدة التي كُلف بها مستشارًا للرئيس.

وردًا على انتشار الأكاذيب عن أن اكتشاف محاولة للانقلاب العسكري كان هو السبب وراء قرارات الرئيس قال «أدمن» صفحة المجلس العسكري: «إن المجلس العسكري أدى الأمانة وعبر بمصر إلى بر الأمان وسلمها إلى السلطة الشرعية التي انتخبها الشعب المصري، وأثبت أنه ليس طامعًا في سلطة ولا يسعى

إلى منصب «رغم ما أسماه بمزايدات الكثيرين»، وقد آن الأوان ليستريح الفارس بعد عناء الرحلة»!

وقال المصدر العسكري: «لقد حدث التغيير الطبيعي في قيادات القوات المسلحة، فتم نقل المسئولية إلى جيل جديد من أبناء مصر، ليبدأ رحلة جديدة في الحفاظ على تراب مصر وسمائها وبحارها وليتفرغ تمامًا لهذه المهمة المقدسة، وقد تم تسليم الراية من جيل أكتوبر، جيل الانتصارات والمجد والعزة إلى جيل الأبناء لمواصلة المشوار».

في هذا الوقت كان الناس مهتمين بالحديث عن وقائع ما جرى، والاتهامات الكاذبة التي رددتها عناصر من جماعة الإخوان، وتناسى الكثيرون خطورة إلغاء الإعلان الدستوري المكمل وما يمكن أن يليه من قرارات.

وقد أطلق د. محمد البرادعي (رئيس حزب الدستور) تصريحًا قال فيه: «إن تجريد المجلس العسكري من السلطة التشريعية في ظل غياب البرلمان أعطى الرئيس صلاحيات استبدادية». أما د. محمد غنيم (رئيس الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي) فقد قال: «إن صلاحيات د. محمد مرسي الآن لم تكن متاحة لفرعون».

وأقام المحامي «محمد سالم حامد» دعوى أمام محكمة القضاء الإداري ضد إلغاء الإعلان الدستوري المكمل قال فيها: «إن سلطة رئيس الجمهورية ليست منشئة للدستور، وإنما هي إحدى السلطات التي نشأت وتخضع للإعلان الدستوري، ويستمد شرعيته ودستوريته من هذا الإعلان، وإن انتخاب الرئيس مرسي جاء من خلال قانون يتطابق مع الإعلان الدستوري، هو قانون الانتخابات الرئاسية».

وقال: «إن قرار الإلغاء باطل ومنعدم؛ حيث إنه استمد شرعيته وأصبح رئيسًا للجمهورية تطبيقًا وامتثالًا منه لنص المادة (30) فقرة (3) من الإعلان الدستوري التي أضيفت بالإعلان المكمل الصادر فى 17 من يونية 2012».

وقال صاحب الدعوى: «إن شرعية مرسي أصبحت كأن لم تكن؛ لزوال وإلغاء مادة من الإعلان الدستوري استمد منها مركزة القانوني رئيسًا للجمهورية بعد أدائه اليمين طبقًا للإعلان الذي قام بإلغائه».

أما الدكتور شوقي السيد (الفقيه الدستوري) فقد طالب في تصريحات صحفية في هذا الوقت بانقلاب المجلس العسكري على قرارات الرئيس مرسي، وقال: «لم أطلب ذلك حبًا في المجلس العسكري، ولكن لأنه كان يمثل قوة ومعه سلطات موزعة أمام قوة سلطات الرئيس»، وشدد على ضرورة بقاء السلطات موزعة كما كانت، لأننا في فترة انتقالية، معلنًا رفضه قرارات الرئيس لأنها تجعل السلطات كلها في يد شخص واحد.

وأوضح عصام الإسلامبولي (المحامي بالنقض، أحد أبرز النشطاء السياسيين) «أنه لا يجوز لرئيس الجمهورية إلغاء الإعلان الدستوري المكمل من الناحية القانونية.. معللًا ذلك بأن رئيس الجمهورية أقسم اليمين الدستورية بعد فوزه بالانتخابات على حماية الدستور والعمل وفق قواعده، وأن المعني هنا بالدستور هو الإعلان الدستوري المكمل».

وقال: «إن إلغاء الإعلان الدستوري المكمل مخالف لأبسط القواعد القانونية».. مشيرًا إلى أن الدكتور محمد مرسي بهذا القرار «قد حنث باليمين التي أقسم عليها أمام الشعب، وأشار إلى أن الدساتير المؤقتة التي تأتي مع الثورات لا يجوز أن تُلغى إلَّا بعد وضع دستور يُستفتي عليه الشعب، ومن هنا فإن الرئيس يعد خارجًا على الشرعية».

لقد عبرت المستشارة تهاني الجبالي (نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا) في هذا الوقت عن الرأي ذاته، حيث أكدت أن «قرارات مرسي تمثل خروجًا على الشرعية التي أتت به رئيسًا، وهذا يعني أنه فقد الشرعية الدستورية».

أما الدكتور محمد صلاح عبد البديع (أستاذ القانون الدستوري) فقد قال: «إن قرارات الرئيس مرسي تُعَد انقلابًا على الإعلان الدستوري المكمل الذي أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة».

وقال: «إن المبادئ الدستورية المستقرة في كل دول العالم بها مبدأ توازن الأشكال ويُقصَد به أن السلطة التي تتولى وضع قانون ما - ولو كان دستوريًا - هي السلطة نفسها التي تملك دون غيرها سلطة تعديل القانون أو إلغائه، وبالتالي فإنه لا يجوز تعديل أو إلغاء الإعلان الدستوري المكمل إلَّا من جانب المجلس الأعلى للقوات المسلحة، باعتباره هو الذي وضع الإعلان الدستوري الأول والمكمل، بوصفه من تولى إدارة البلاد إلى حين وضع الدستور الجديد، وبالتالي لا يحق للرئيس إلغاء الإعلان الدستوري، وما حدث يُعَد اعتداءً من الرئيس على اختصاصات المجلس الأعلى للقوات المسلحة وفقًا لكل من الإعلان الدستوري الأول والمكمل».

أما النائبة السابقة جورجيت قليني فقد قالت: «إن قرارات مرسي تثير الكثير من التساؤلات والمخاوف، فمن المفترض أن الشعب كله - بمن فيه الرئيس - ارتضى بالإعلان الدستوري والإعلان الدستوري المكمل، وبناء عليه فقد جرت على أساسه الانتخابات الرئاسية، بل قد ارتضاه الرئيس مرسي وقام بحلف اليمين أمام المحكمة الدستورية، كما نصَّ الإعلان الدستوري المكمل».

وقالت قليني: «إن توقيت إعلان هذه القرارات يتزامن مع زيارة أمير قطر ومع قول طنطاوي «لن أترك فصيلًا واحدًا يسيطر على البلد». وتساءلت النائبة السابقة: «هل هناك علاقة»؟

وعلى الجانب الآخر، سادت روح التفاؤل العديد من النشطاء والقوى السياسية التي لم تكن راضية عن استمرار الجيش في السلطة، حيث قال الناشط وائل غنيم: «إن الملعب الآن أصبح مفتوحًا أمام الجميع للمشاركة في الحياة السياسية، خصوصًا أن الظروف التي مكنت الحزب الوطني من الاستبداد لم تعد موجودة اليوم».

واعتبر عضو مجلس الشعب السابق مصطفى النجار «أن الجزء الأكبر من المرحلة الانتقالية انتهى اليوم بقرار د. محمد مرسي بإحالة المشير طنطاوي

والفريق سامي عنان للتقاعد»، وقال: «إن المرحلة الانتقالية ستنتهى تمامًا بوضع الدستور لتبدأ مرحلة جديدة تمر بها الثورة التي لم تكتمل بعد».

وأيدت «حركة 6 أبريل» على لسان إنجي حمدي (عضو المكتب السياسي) هذه القرارات، بل إنها طالبت بمحاكمة المشير ورئيس الأركان، وقالت: «لن نسمح للقادة الذين جرت إقالتهم بخروج آمن، ولن نسمح للجيش بوضع مميز في الدستور».

أما د. حازم عبد العظيم (الناشط السياسي)، فقد قال: «لو مرسي حاكم طنطاوي وعنان على مجازرهم العام الماضي، سأعلن دعمي لجماعة الإخوان، وسأعترف أنني كنت مخطئًا في كل مواقفي تجاههم».

أما حسين عبد الرازق (عضو المجلس الرئاسي لحزب التجمع) فقد وصف قرارات مرسي بالانقلاب على الأوضاع الدستورية القائمة، وقال: «ليس من سلطات رئيس الجمهورية إصدار إعلانات دستورية، وإنما هي من اختصاصات المجلس الأعلى للقوات المسلحة بصفته المسئول عن السلطة التشريعية لحين الانتهاء من وضع الدستور الجديد».

أما الإعلامي والناشط حمدي قنديل فقد قال: «إن قرارات الرئيس هي بمثابة انقلاب يأتي استباقًا لانقلاب عسكري ربما كان مقررًا له 24 أغسطس أو بعده بقليل»، وقال: «إنه بعد ذهاب المجلس العسكري كطرف ثانٍ في المعادلة السياسية فأغلب الظن أن الطرف الثالث سوف يختفي»، وقال: «الآن بعد أن حصل الرئيس على سلطاته كاملة يُنتظر منه الوفاء بباقي تعهدات «فرمونت» وفي مقدمتها إعادة تشكيل الجمعية التأسيسية»، وقال: إن الجمعية تعنى «الدستور»!

ورحب المرشح الرئاسي السابق ورئيس حزب مصر القوية د.عبد المنعم أبو الفتوح بهذه التغييرات وقال: «إن الثورة تفرض إرادتها دومًا، ومعركتنا المقبلة دستور يضمن حقوق ذلك الشعب أيًا كانت أحكامه».

وقال الأديب علاء الأسواني: «قولًا واحدًا: قرارات الرئيس مرسي نجاح للثورة المصرية واستكمال لها، وما قام به هو استخدام لسلطاته المشروعة لإرجاع جميع السلطات إلى الشعب المصري وحده».

ظل الجدل في الشارع مستمرًا، ولعب الإعلام وبعض قيادات جماعة الإخوان والنشطاء دورًا تحريضيًا بحملة من الأكاذيب استهدفت المشير والفريق عنان تحديدًا، إلَّا أن القوات المسلحة لم تشهد أي تحرك معادٍ لهذه القرارات، وكان لذلك أسباب متعددة أبرزها:

- أولا: قبول المشير والفريق عنان والقادة الذين تمت إقالتهم لهذه القرارات؛ حرصًا على استقرار البلاد ووحدة الجيش وإعلاءً للمصلحة الوطنية على حساب الموقف الذاتي.

- ثانيًا: قبول الجيش بالتغييرات الجديدة، خصوصًا أن الفريق أول عبد الفتاح السيسي والفريق صدقي صبحي يتمتعان بشعبية وقبول كبير داخل مختلف أوساط القوات المسلحة، باعتبارهما يمثلان الجيل الجديد الذي باتت القوات المسلحة في حاجة إليه ليكمل مسيرة العطاء للقادة السابقين، لاسيما وأن المجلس العسكري مهد لهذه القرارات منذ مايو 2012.

- ثالثًا: التطورات التي تشهدها البلاد والتي تتطلب الحرص على الاستقرار ورفض أي محاولات للانقسام، وهي عقيدة ثابتة لدى الجيش المصري الذي تحمل ضباطه وجنوده الكثير من الإهانات خلال الفترة الانتقالية وحتى عودتهم للثكنات.

لكل ذلك لقى التغيير الجديد في قيادة الجيش حالة من القبول داخل أوساط القوات المسلحة، وإن كان هناك من رأى أن الطريقة التي تمت بها إقالة القادة كانت مهينة، ولا تعكس احترامًا للدور الذي قاموا به طيلة تاريخهم وتحديدًا خلال فترة الثورة والفترة الانتقالية وصولًا إلى تسليم السلطة لرئيس منتخب.

ومنـذ هذا الوقت اختفي المشـير ورئيس الأركان ورفضـا الحديث عن وقائع ما جرى، وإن كانت محاولات الاستفزاز والتهليل لانتصار الرئيس وإسقاطه لما أسموه «بالحكم العسكري» لم تتوقف.

إن السـؤال الذي يطرح نفسه، هل كان المخطط أكبر من عزل المشير ورئيس الأركان وإلغاء الإعلان الدستوري المكمل، أم أن الأمر جرى فقط بقصد الإمساك بكل خيوط اللعبة في يد رئيس الدولة؟

إن غالبيـة المحلليـن السياسـيين الذين تابعـوا الأحداث منذ وصـول الرئيس مرسـي تحديدًا إلى سـدة الحكم في البلاد، أدركوا أن المسألة لـم تكن متعلقة بما تردد ـ دون سـند ـ باسترداد الرئيس صلاحياته التي اغتصبها المجلس العسكري كمـا كانـوا يقولـون، وإنمـا الأمـر كان متعلقًا بمـا هو أخطـر: تغيير هويـة الدولة المصرية وإعداد دسـتور يكرس لذلك، فى غيبة المجلس العسـكري، الذي كان يتمتـع بمقتضى الإعلان المكمل بسـلطات تمكنه من التصدي لأخونة الدسـتور وتغيير هوية الدولة..

كان بإمكان المشـير أن يقول لا لإلغاء هـذا الإعلان المكمل، لكنه لم يفعلها خوفًا من دخول البلاد فى صراعات حاول تجنبها، لكنه بالقطع يشعر الآن بالندم عندما سـمح للرئيس بتجاوز هذا الإعـلان المكمل، خصوصًا أنه لم يكن بالقطع يعـرف أن مصير البـلاد أصبح على المحـك بفعل انفراد الرئيس بكل السـلطات وتولـي مكتب الإرشـاد لجماعـة الإخوان مهمة تجـاوز كل الثوابـت والخطوط الحمراء، وإثارة الانقسام والفوضى.

مفاجأة السيسي!!

لـم يتوقف الجدل حول الأسـباب الحقيقية لإقالة المشـير طنطـاوي والفريق سـامي عنان، وعـدد من قيادات القوات المسـلحة، ودور الفريـق أول عبدالفتاح السيسي في ذلك.

كانـت هناك كثير مـن الحقائق غائبة عن المسـرح، حاولـت جماعة الإخوان اسـتغلال الموقـف لصالحهـا، روجـت الكثيـر مـن الشـائعات، والمعلومـات المغلوطة، ثم إنها أرادت أن ترسخ في ذهن العامة من الناس أن الرئيس هو الذي اختار بنفسه الفريق أول عبدالفتاح السيسي لمنصب وزير الدفاع، والفريق صدقي صبحي لمنصب رئيس هيئة الأركان.

كان الغـرض من وراء ذلك إرهاب رموز مؤسسـات الدولة المختلفة، الذين كانـوا يعيشـون صدمة تولـي «عضو إخوانـي» أعلي منصـب تنفيذي فـي البلاد، وكذلـك تقديـم الرئيس في صـورة «الرجل القـوي» القادر علي إصـدار أصعب القرارات وأخطرها!!

كان السـؤال المطـروح في هذا الوقت: مـاذا عن دور الفريـق أول عبدالفتاح السيسي فيما جري، وأين الحقيقة في ضوء ما يتردد من معلومات متناقضة؟!

إن الحقيقـة هنا تؤكد أن العلاقة بين المشـير طنطاوي والفريق أول عبدالفتاح السيسي لم تكن علاقة تقليدية، تخضع للمعايير المهنية والعسكرية فقط، بل كان المشير يعتبر السيسي «ابنه المفضل» داخل القوات المسلحة.

كان يثق فيه وفي إخلاصه وصدقه، منذ كان ضابطًا برتبة «مقدم»، يتولي رئاسة فرع المعلومات والأمن بالأمانة العامة لوزارة الدفاع.

وعندما أسند المشير إليه رئاسة المخابرات الحربية في أعقاب اختيار اللواء مراد موافي محافظًا لشمال سيناء، كان ذلك مؤشرًا علي الصعود السريع للواء «السيسي»، حتى بدا الأمر وكأن المشير يعده لمنصب مهم في يوم ما!!

ومع انطلاقة ثورة الخامس والعشرين من يناير، كان اللواء السيسي هو الأقرب إلي المشير، يمده بالمعلومات والتقارير، ويضع أمامه دومًا تقدير الموقف بكل أمانة وموضوعية.

وقد لوحظ في هذه الفترة وما تلاها، أن المشير كان يلتقي دومًا في مكتبه باللواء السيسي منفردًا ولساعات طوال، يستمع منه إلي رؤيته للموقف، وتحليل للمعلومات التي كانت تصل إلي المخابرات الحربية حول الأحداث التي شهدتها البلاد في الفترة الانتقالية.

كان اللواء السيسي يحرص أيضًا علي الحوار مع العديد من شباب الثورة والمثقفين والإعلاميين، ورموز الأحزاب والقوي السياسية، وكان يتواصل مع جميع القوي المجتمعية لمعرفة مواقفها في الأحداث التي تمر بها البلاد.

وقد عقد في مكتبه في مبنى المخابرات الحربية عدة اجتماعات بحضور المشير طنطاوي والفريق سامي عنان مع المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين ونائبه خيرت الشاطر، حيث دارت هذه اللقاءات جميعها حول الأزمات التي كانت تواجه المجلس العسكري في الفترة الانتقالية ودور الإخوان المسلمين فيها.

وكان الأستاذ والكاتب الكبير محمد حسنين هيكل يرى في اللواء السيسي نموذجًا لقائد عسكري منضبط ولديه رؤية وعمقًا ثقافيًا وقدرة علي تحليل الوقائع والأحداث بشكل أثار إعجاب الأستاذ، الذي التقاه أكثر من مرة في لقاءات متعددة.

عندما التقيت اللواء السيسي للمرة الأولي في المجلس العسكري ونقلت إليه وجهة نظر الأستاذ هيكل فيه، ابتسم بهدوء، وراح يثني علي الأستاذ ومواقفه.

وخلال جلسات الحوار التي جرت بين الأحزاب والمجلس العسكري في الفترة من 27 مارس وحتي النصف الأول من شهر يونية 2012 كان موقعي دومًا في الجلوس علي مائدة الحوار إلي جواره، كان يتابع مجريات الحوار في صمت، ولم يدل برأيه، وإن كان يسجل دومًا جميع الملاحظات التي تطرح في جلسات الحوار.

في الخامس عشر من أبريل 2012 عقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة المشير حسين طنطاوي وحضور عدد من قادته اجتماعًا برؤساء الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان وعدد من النواب المستقلين للتوصل إلي رؤية مشتركة لإعادة تشكيل الجمعية التأسيسية لوضع الدستور بعد حكم محكمة القضاء الإداري الذي قضى بحل الجمعية التأسيسية في 10 أبريل 2012.

كان الدكتور محمد مرسي رئيس حزب الحرية والعدالة والمرشح الرئاسي «الاحتياطي»، حاضرًا هذا اللقاء، وكانت الأزمة بين المجلس العسكري والإخوان قد دخلت مرحلة جديدة من التصعيد، بعد اتهام الإخوان للمجلس بأنه يعد للتدخل وتزوير انتخابات الرئاسة لصالح أحد المرشحين العسكريين، بينما رد المجلس على هذه الاتهامات بالتذكير بأحداث 1954 بين الجيش والإخوان في زمن عبدالناصر.

في هذا الوقت، وقبيل بدء الاجتماع، كان هناك لقاء جانبي في قاعة الاجتماعات، بين الدكتور محمد مرسي والفريق سامي عنان لتصفية الأجواء وقد حضرت جانبًا منه، وفيه أبدى الفريق سامي تأكيده على حيادية المجلس العسكري إزاء جميع المرشحين للانتخابات الرئاسية.

وبعد انتهاء أعمال الاجتماع بين المجلس العسكري والأحزاب وأثناء تناول غداء العمل بعد الاجتماع، طلبت من المشير طنطاوي ضرورة الجلوس مع

د.محمد مرسي، والاستماع إلي وجهة نظره فيما يتعلق بالخلاف الناشب بين الإخوان والمجلس العسكري.

قال لي المشير: «إنه مرتبط بموعد مسبق، وأنه سيغادر علي الفور»، وكلف اللواء محمد العصار واللواء ممدوح شاهين واللواء عبدالفتاح السيسي بعقد لقاء مع د.محمد مرسي، كما طلب مني ضرورة أن أحضر هذا اللقاء.

بدأ قادة الأحزاب ينصرفون بعد تناول الغداء مع المشير لحضور المؤتمر الصحفي الذي يعقد في حديقة وزارة الدفاع المجاورة للمبنى بهدف شرح الرؤية التي تم التوصل إليها للصحفيين والإعلاميين.

أبلغت الدكتور محمد مرسي بالاجتماع، كما أبلغ المشير طنطاوي القادة العسكريين الثلاثة بالحضور، والتقينا جميعًا في غرفة الصالون الملحق بقاعة الاجتماعات الرئيسية بوزارة الدفاع.

بدأ اللقاء بكلمة مني عن الأزمة الراهنة وأسبابها، وقلت إن د.محمد مرسي يريد الحديث بكل صراحة حول هذا الموضوع وإن هناك حرصًا منه وأيضًا من المجلس العسكري على تفادي هذه الأزمة، بعدها علي الفور استأذنت في الانصراف تاركًا للحاضرين بحث أبعاد الأزمة وجهًا لوجه.

وبالفعل، بعد حوالي نصف الساعة، جاء د.محمد مرسي إلى حيث يعقد المؤتمر الصحفي، وقد طلبت منه إلقاء كلمة على الحاضرين، وبعدها بدأنا نتجول معًا في حديقة الوزارة، بعيدًا عن مكان عقد المؤتمر الصحفي، حيث أبلغني د.مرسي بارتياحه من هذا اللقاء، وراح يثني علي المشير والفريق سامي وعلي القادة الثلاثة الذين حضروا هذا اللقاء.

- يومها قلت للدكتور محمد مرسي إن المجلس العسكري ليس لديه موقف، لا من الإخوان ولا من غيرهم، وأنه بالفعل يقف علي مسافة واحدة من الجميع.
- سألني د.محمد مرسي: وهل تعتقد أن المجلس العسكري لن يتدخل في

الانتخابات صالح أحد المرشحين العسكريين.

- قلت له: أنا واثق أن المشير لن يفعلها مهما كان الأمر.

•• قال: وهل تثق أنهم سيسلمون السلطة في الموعد لرئيس الجمهورية الذي سيجري انتخابه؟!

- قلت له: نعم وبكل تأكيد.. إنني أعرف أن المشير طنطاوي ورئيس الأركان سامي عنان ينتظرن لحظة تسليم السلطة بفارغ الصبر.

استمر الحوار بيننا لبعض الوقت، بينما نحن نتجول في حديقة وزارة الدفاع، وتواعدنا بعد ذلك علي استمرار الاتصالات.

وفي صباح اليوم التالي، كان الدكتور محمد مرسي يتصل بي ليشكرني علي النقل الأمين لوقائع كلمته خلال اجتماع المجلس العسكري مع الأحزاب، وذلك في البرنامج التليفزيوني الذي كنت أقدمه علي قناة الحياة، ثم تواصل بيننا الحوار الذي كنا قد بدأناه في أعقاب الاجتماع الأخير للمجلس العسكري مع الأحزاب.

كان من الواضح من خلال كلام د.محمد مرسي أنه مرتاح إلي حد كبير لجلسة الأمس وللقادة العسكريين الثلاثة الذين التقي بهم، فقد أعرب عن تقديره لهم ولموقفهم في رأب الصدع أكثر من مرة، كما أثنى علي اللواء عبدالفتاح السيسي ورؤيته وعمق تفكيره وحرصه علي تجاوز الأزمة.

فى شهر مايو 2012 وقبيل إجراء الانتخابات الرئاسية عقد اجتماع مهم للمجلس العسكرى برئاسة المشير طنطاوي، كانت انتخابات الرئاسة على الأبواب، وفى هذا الاجتماع تحدث المشير مطولًا، وقال إن المجلس العسكرى أدى دوره بكل أمانة وإخلاص، انحاز للثورة وتحمل مسئولية الدفاع عنها ورفض إطلاق رصاصة واحدة فى مواجهة المتظاهرين، لم يستجب لكل محاولة الابتزاز، وصمد فى مواجهة محاولة جرجرة الجيش إلى الصدام مع الشعب.. وقال: لقد تحملنا الكثير من الإهانات، لكن جيشنا العظيم كان مصممًا على أداء رسالته وإنجاز مهام المرحلة الانتقالية، وتسليم السلطة إلى رئيس منتخب.

وقال المشير بلغة حاسمة: نحن مصممون على إجراء انتخابات نزيهة، لن يهمنا من الذى سيفوز، فكلهم مصريون، وكلهم وطنيون، وعلينا أن نرضخ لاختيار الشعب، لذلك علينا أن نفي بالعهد والوعد، وعلينا أن نتصدى لأية محاولة لتعطيل الانتخابات أو التدخل فيها.

وقال المشير: بعد تسليم السلطة يجب علينا جميعًا سواء أنا أو الفريق سامي أو كل المنضمين لعضوية المجلس الأعلى ممن هم فوق السن القانونية، وتم استدعاؤهم وضمهم للمجلس للاستفادة من خبراتهم أن ننهى دورنا، مع استمرار أعضاء المجلس الـ18 الأساسيين، بحيث سيجري اختيار واحد من الأساسيين لمنصب وزير الدفاع، يكون شابًا وحريصًا على قواتنا المسلحة، ولدينا العديد ممن يصلحون لتولى هذا المنصب من بين أعضاء المجلس الأساسيين.

كان حديث المشير يشير إلى اللواء عبد الفتاح السيسي، أدرك الجميع نوايا المشير وعرفوا منذ هذا الوقت أن اللواء السيسي سيكون هو المرشح لمنصب وزير الدفاع، وهو أمر لقى ترحيبًا شديدًا وتم التعامل معه على هذا الأساس.

في هذا الوقت كان الفريق عبد العزيز سيف الدين قائد قوات الدفاع الجوي وعضو المجلس الأعلى في لقاء مع المستشار حاتم بجاتو رئيس هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية، وعندما سأله المستشار بجاتو من سيخلف المشير قال الفريق عبد العزيز .. لقد تلاقت إرادتنا في المجلس العسكري على اختيار اللواء عبد الفتاح السيسي حتى ولو دون إعلان.

كانت المعلومات قد وصلتني من أكثر من مصدر، لقد قرر المشير تهيئة الأجواء لتولى اللواء السيسي مهام منصب وزير الدفاع في الوقت المحدد.. وكان من رأى المشير أن الوقت المحدد لذلك هو بعد تسلم الرئيس لمهام السلطة في 30 يونية على الفور.

لم يبد الفريق سامي عنان رأيًا في هذا الوقت، لقد سلم بما قاله المشير، فقد كان يريد هو الآخر أن يمضي بعد طول عناء وجهد كبير، ومسئولية ظلت ملقاة على عاتقه إلى جانب الآخرين فى واحدة من أخطر مراحل التاريخ المعاصر.

وفي 14 يوليو 2012، اصطحب المشير طنطاوي معه إلي الجيش الثاني الميداني أربعة من أعضاء المجلس العسكري وهم اللواء سامح صادق واللواء فؤاد عبدالحليم واللواء ممدوح عبدالحق واللواء إسماعيل عتمان.

وفي الطائرة، طلب المشير من القادة الأربعة، أن يكتب كل منهم في ورقة خاصة اسم وزير الدفاع المقترح وكذلك رئيس الأركان شريطة أن يتم استبعاد اسمه واسم الفريق سامي عنان.

فجاءت الإجابات الأربعة التي قرأها المشير من الأوراق التي تسلمها منهم لتجمع على اختيار اللواء عبدالفتاح السيسي والذي كان مديرًا للمخابرات الحربية في هذا الوقت في منصب وزير الدفاع واللواء صدقي صبحي والذي كان في موقع قائد الجيش الثالث في منصب رئيس الأركان.

ابتسم المشير، وبدت عليه السعادة، وقال لهم: وأنا أيضًا أرشح اللواء السيسي لمنصب وزير الدفاع واللواء صدقي لمنصب رئيس الأركان، فهما من أكفأ القيادات وأكثرها قدرة على العطاء.

كنت أعرف أن المشير قد اتخذ قراره بترشيح اللواء عبدالفتاح السيسي لهذا المنصب، وعندما تردد أن المشير ينوي الاستقالة من منصبه سألني الإعلامي عمرو أديب مقدم برنامج القاهرة اليوم علي قناة أوربت قبل فتح باب الترشيح لانتخابات الرئاسة في 8 من أبريل 2012، من هو البديل؟

• قلت له علي الفور: «إنه اللواء عبدالفتاح السيسي».

بعد هذا الاتصال مباشرة، اتصل بي الكثيرون يتساءلون عن مدى صدق هذه المعلومة ويبدون دهشتهم ويرجحون عدم مصداقية ما قلته، فقلت لهم: الأيام بيننا.

في الثلاثين من يونية، وبعد أن سلَّم المشير طنطاوي السلطة إلى الرئيس محمد مرسي، كان المشير في اليوم التالي يبلغ الرئيس أنه يرغب في الاستقالة

من منصبه وترشيح اللواء عبدالفتاح السيسي الذي كان يشغل منصب مدير المخابرات الحربية والاستطلاع بدلًا منه.

لم يعترض الرئيس مرسي علي اسم اللواء عبدالفتاح السيسي، لكنه طلب من المشير الاستمرار فى مهام منصبه لحين إعداد الدستور وإجراء انتخابات مجلس الشعب المقبل.

في هذا الوقت عقد اجتماع للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، وقد طالب العديد من أعضاء المجلس المشير بالتراجع عن التفكير في تقديم الاستقالة، وانتظار تطورات الأحداث، غير أن هناك من كان يرى بضرورة التعجيل بها، وكان في مقدمة هؤلاء الفريق عبدالعزيز سيف الدين قائد قوات الدفاع الجوي واللواء محمود نصر عضو المجلس للشئون المالية.

وقد جرى الاتفاق في هذا الوقت على استمرار المجلس العسكري في أداء رسالته لحين الانتهاء من وضع الدستور وإجراء انتخابات برلمانية جديدة على أن تسلم السلطة إلى مجلس الشعب في ظل دستور توافقي تتولى القوات المسلحة متابعة الانتهاء منه وفقًا للموعد الذي حدده الإعلان الدستوري المكمل.

***

ظل المشير طنطاوي يتردد على مكتبه في وزارة الدفاع بعد قرار إقالته لعدة أيام، وكان الفريق أول عبدالفتاح السيسي يدير أعمال الوزارة من مبنى المخابرات الحربية، تاركًا الفرصة كاملة للمشير طنطاوي في الذهاب إلى مكتبه لأي وقت يريد.

أما الفريق سامي عنان فقد ذهب في اليوم التالي إلي مكتبه مرتديًا ملابسه المدنية، لملم أوراقه، وجلس مع الفريق صدقي صبحي رئيس الأركان لمدة ثلاث ساعات لإطلاعه علي جميع الملفات وإدارة العمل داخل الوزارة.

كان الفريق أول السيسي يكن كل الاحترام للمشير طنطاوي، وكان المشير قد فاتحه بأمر الترشيح قبل ذلك، وقال له استعد أنت من ستتولى مسئولية الجيش المصري من بعدي.

وقبيل الثاني عشر من أغسطس 2012، يوم «الانقلاب الأبيض»، كان الإعلامي د.توفيق عكاشة قد حذر على شاشة قناة الفراعين من أن هناك انقلابًا سيقوم به الرئيس مرسي خلال أيام معدودة، وراح يقدم معلومات قال فيها إن اللواء عبدالفتاح السيسي ينتمي إلي أسرة إخوانية، وأن عمه هو الأستاذ عباس السيسي عضو مكتب الإرشاد السابق بجماعة الإخوان.

وقد أثارت هذه المعلومات حالة من الجدل الشديد، واتصل بي في هذا الوقت أحد كبار ضباط المخابرات الحربية منفعلًا ومؤكدًا أن هذه المعلومات غير صحيحة ولا أساس لها وأن هدفها قطع الطريق أمام اللواء عبدالفتاح السيسي.

يومها قلت له من المؤكد أن الإعلامي توفيق عكاشة سوف يراجع موقفه، إذا ما ظهرت له الحقيقة، وهو ما حدث بالفعل في اليوم التالي.

مضت الأيام، وعندما التقيت المشير طنطاوي والفريق سامي عنان بعد قرار إقالتهما من منصبيهما، وجدت ارتياحًا كبيرًا منهمًا لتولي الفريق أول السيسي لمنصب وزير الدفاع والفريق صدقي صبحي لمنصب رئيس الأركان.. قال لي الفريق عنان.. هذه سميفونية تواصل الأجيال بين رجال الجيش الشرفاء، والفريق أول السيسي هو عنوان للالتزام والانضباط والكفاءة والوطنية.

هل يحدث الصدام؟!

بعد شـهور قليلة من إلغاء الإعلان الدستوري المكمل، أصدر الرئيس محمد مرسي إعلانًـا دسـتوريًا جديدًا في 21 من نوفمبر 2012، سيطر مـن خلاله على سـلطة القضاء، وحال دون إصدار المحكمة الدستورية العليا لأحكامها الخاصة ببطلان الجمعية التأسيسـية للدسـتور وحل مجلس الشـورى، وأيضًـا تمكن من خلال هذا الإعلان من عزل النائب العام المستشار عبد المجيد محمود بالمخالفة لقانون السلطة القضائية.

وكان طبيعيًـا أن تتـأزم الأوضـاع، وأن يثـور المصريون علـى الظلم، ورفض الاعتداء على القضاء وحصار المحكمة الدستورية، وأخونة الصحافة، ومحاصرة الإعلاميين والمطالبة بالثأر للشهداء، الذين سقطوا في عهد حكم الرئيس مرسي، وتفكيك الدولة وإصدار دستور غير توافقي.

ومع استمرار تدهور الأوضاع في البلاد، وسقوط المزيد من الشهداء، وامتداد التظاهـرات والاعتصامات إلى محافظات مدن القنال «بورسـعيد والإسـماعيلية والسـويس» إضافـة إلـى العديد مـن المحافظات الأخـرى، كان طبيعيًـا أن يلجأ المصريون إلى الجيش طالبين التدخل لإنقاذ البلاد.

لقد سـعت جماعة الإخوان المسـلمين منذ البداية إلى محاولة أخونة الجيش وإهانة قيادته الحالية والسـابقة، والسـعي إلى الإساءة إلى دوره العظيم في حماية البـلاد واسـتقرارها، ثـم إطلاق الشـائعات تمهيـدًا لعزل وزير الدفـاع الفريق أول عبدالفتاح السيسي ورئيس الأركان الفريق صدقي صبحي.

وقبيل التطرق إلى السيناريوهات المطروحة من المهم معرفة حقائق الوضع على الساحة، وطبيعة العلاقة بين الجيش والإخوان بعد تولي الفريق أوّل عبد الفتاح السيسي وزارة الدفاع عقب إقالة المشير حسين طنطاوي.

عندما جاء جون كيري إلى القاهرة، في شهر مارس 2013، كان يحمل ملفًا كاملًا يتضمن سيناريوهات وتوقعات عدد من خبراء الخارجية الأمريكية للوضع في مصر، ناقشه مع الرئيس باستفاضة، واستمع كثيرًا إلى الفريق أول عبدالفتاح السيسي، وزير الدفاع.

كان سؤال جون كيري المباشر إلى وزير الدفاع المصري: ماذا يعني تصريح رئيس الأركان المصري، الفريق صدقي صبحي «إذا احتاج الشعب الجيش فسيكون في الشارع بعد ثانية واحدة»، كان السؤال المقابل للفريق السيسي: «ماذا إذا تعرض الأمن القومي الأمريكي للخطر»؟

استرسل الفريق أول السيسي في حديثه: » الجيش المصري لا يرغب في العودة إلى لعب دور سياسي، لقد أدينا مهمتنا في المرحلة الانتقالية وكنا أوفياء، لكن عندما يتعرض أمن البلاد للخطر سيكون من الصعب على الجيش المصري أن يقف متفرجًا.. بالقطع ستتدخل لحماية الدولة من السقوط».

كان جون كيري يعرف جيدًا تفاصيل مسار العلاقة بين الجيش المصري ومؤسسة الرئاسة، لقد تدهورت العلاقة كثيرًا منذ قرار الرئيس بإصدار الإعلان الدستوري في 22 من نوفمبر 2012 دون استشارة المؤسسة العسكرية، رغم خطورة هذا الإعلان وتداعياته.

منذ هذا الوقت، وتحديدًا منذ إصدار الجيش لبيانه القوي في 8 من ديسمبر 2012، أي في أعقاب أحداث الاتحادية، التي أدت إلى سقوط عشرة قتلى وجرح المئات، بدأت بوادر الأزمة.

كان بيان الجيش يحمل إشارات محددة، ويحمل الأطراف جميعها مسئولية تردي الأوضاع، ويطالبها باللجوء إلى مائدة الحوار ويهدد بأنه لن يسمح أبدًا

بسقوط الدولة وانتشار الفوضى.. ويعلن انحيازه إلى الشعب والحرص على وحدته.

في هذا الوقت حاول الرئيس مرسي استيعاب غضبة الجيش، خصوصًا أن جماعة الإخوان المسلمين، التي ينتمي إليها، كانت هي وراء التصعيد الذي تمثل في صدور تعليمات إلى كوادر الجماعة بالزحف إلى الاتحادية لتأديب المعارضين السلميين للرئيس مرسي.

لقد وافق الرئيس مرسي على اقتراح من الفريق أول عبد الفتاح السيسي يقضي برعاية حوار تدعو إليه القوات المسلحة لجميع الفرقاء على الساحة، بدأت الدعوة يوم 11 من ديسمبر، جرت الاتصالات بكل الأطراف لعقد مائدة الحوار في الثالثة من عصر الأربعاء 12 من ديسمبر2012.

أدركت جماعة الإخوان أن الجيش سوف ينجح في دعوته، انتظرت على أمل أن ترفض جبهة الإنقاذ المشاركة في الحوار، إلَّا أن الجبهة أعلنت مشاركتها في وقت مبكر من صباح الأربعاء، الجماعة أعلنت على الفور موقفها الرافض، مارست ضغوطها على الرئيس، قالوا له «إن إجماع الكافة وتلبيتهم لدعوة الجيش هي إشارة تعني أنه محل إجماع، بينما ترفض بعض من هذه القوى المشاركة في الحوار الذي دعا إليه الرئيس».

لقد وضع الرئيس قيادة القوات المسلحة في موقف لا تحسد عليه، عندما طالبها بإلغاء الدعوة لهذا الحوار، وراح المتحدث باسم الرئاسة يدلي ببيان يؤكد فيها أن المكان الوحيد للحوار الوطني هو مؤسسة الرئاسة وليس غيرها.

منذ هذا الوقت أدرك الفريق أول عبد الفتاح السيسي أنه لا توجد نيات جادة لوضع حد للأزمة المتصاعدة بين جبهة المعارضة، وخلفها قطاع كبير من فئات الشعب، وبين جماعة الإخوان، وحولها العديد من التيارات الإسلامية الحليفة.

ومع تصاعد العنف وانتشار الدعوة للعصيان المدني، لم يكن هناك من خيار سوى إطلاق المزيد من التصريحات التي تؤكد أن الجيش لن يترك الدولة تنهار، وأنه سيقف دومًا مع الشعب ولن يتخلى عنه.

ومع تزايد حالة الانفلات الأمني وسقوط العشرات من الشهداء ومئات الجرحى في السويس والإسماعيلية وبورسعيد، كان طبيعيًا أن يتحرك الجيش، لوقف تردي الأوضاع في هذه المنطقة الاستراتيجية المهمة، طلب وزير الدفاع من رئيس الجمهورية ضرورة الموافقة على نزول الجيش إلى المحافظات الثلاث لحفظ الأمن فيها جنبًا إلى جنب مع الشرطة، وحفظ أمن قناة السويس من أية مخاطر متوقعة، ولم يكن أمام الرئيس من خيار بديل فقرر الموافقة على الطلب.

كانت تعليمات وزير الدفاع للقادة والضباط والجنود حذارِ من الصدام وإطلاق الرصاص على المواطنين مهما كانت الأحوال.

استقبل سكان المحافظات الثلاث القوات المسلحة التي انتشرت في هذه المناطق بارتياح كبير، غير أن التصعيد الذي جرى بين الشرطة والمواطنين، وضع الجيش في موقف لا يحسد عليه، فراح يلعب دور الفصل بين المتظاهرين والشرطة، ومع تصاعد الأحداث، راح الجيش يقوم بدور الحماية للمتظاهرين، وهو الأمر الذي عبر عنه العقيد «أحمد محمد على»، المتحدث الرسمي باسم القوات المسلحة، بالقول: «إن تأمين مدينة بورسعيد الباسلة عهد قطعه رجال القوات المسلحة على أنفسهم مهما كانت التضحيات».

غضب الرئيس من موقف الجيش، كأنه كان يريد منهم مواجهة هذا الجمهور الغاضب، وهو الأمر الذي سبق أن رفضه أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة جميعًا خلال لقاء الرئيس مرسي بهم في 5 من فبراير 2013، والذي استمر لأكثر من ثلاث ساعات، وخرج منه الرئيس مرسي غاضبًا!!

كان الجيش قد حسم أمره منذ البداية، لن نتورط في أي أحداث عنف، ولن نقف مع طرف ضد طرف آخر، وهو أمر لم يرض الرئيس مرسي الذي حاول الاستعانة بالجيش في أحداث الاتحادية فلم يجد استجابة، كما فشل وقتها في دفع الشرطة إلى الدخول لساحة المواجهة، مما اضطره بعد ذلك إلى إبعاد اللواء أحمد جمال الدين، وزير الداخلية، وإقالته من منصبه.

ومنـذ هذا الوقت، يبدو أن هناك قرارًا قد اتخذ بممارسـة الضغط على الفريق أول السيسـي، عبـر الشـائعات وتسـريب أخبار عن قـرب إقالته، كانـت بالونات اختبار الهدف منها معرفة ردود الأفعال، فكان الرد قويًا، الجيش لن يسمح بتكرار سـيناريو خروج المشير طنطاوي والفريق سامي عنان، مع الفريق أول عبد الفتاح السيسـي، وقـال المصدر العسـكري إن المسـاس بقادة القوات المسـلحة خلال الفترة الراهنة سيكون أشبه بحالة انتحار للنظام السياسي القائم بأكمله.

لقد سـادت حالة مـن الغليـان والغضب صفوف القـادة والضبـاط والجنود، أدركـوا أن الهدف هو أخونة الجيش وإبعاد قادته الذين أعلنوا تمسـكهم بالعقيدة الوطنيـة وانحيازهـم للشـعب، فاضطر الرئيس مرسـي إلـى الخـروج ليثني على الفريق أول عبد الفتاح السيسي وعلى قادة الجيش، ورجاله.

لقـد بـدا الرئيـس قلقًا مـن حالة الغضـب التي سـادت الجيش، حـاول تهدئة المشـاعر سـريعًا، وجه الشكر إلى القوات المسـلحة على دورها في حفظ الأمن بالقمـة الإسـلامية بعد مرور نحـو 15 يومًا علـى انتهاء أعمال القمـة، التقى وزير الدفاع، وراح البعض يسـرب ادعاءات كاذبة وينسـب إلى وزيـر الدفاع أقوالًا لـم تحـدث، بل تجرأ البعض منهـم وقال: «إن الرئيس أدب الفريق أول السيسـي في هذا اللقاء»، وهو أمر استفز الجيش الذي راح يرد بسرعة على هذه الأكاذيب.

ومع تصاعد الأزمة في مدن القناة وفي العديد من المحافظات الأخرى، طلب الفريـق أول السيسـي من الرئيس مرسـي ضـرورة البحث عن حل سياسـي ينهي الأزمـات المتصاعـدة ومن بينها تأجيل الانتخابـات البرلمانية لحين التوصل إلى حـل توافقي مع جبهة الإنقاذ وقوى المعارضة، إلَّا أن الرئيس رفض الاسـتجابة، واعتبـر أن مـا يجرى في المحافظات هي أعمال بلطجة يقوم بها صبية، وسـرعان ما تنتهي.

لقـد غضب الرئيـس عندما أطلـق رئيـس الأركان، صدقي صبحـي، تصريحه المـدوي «عـن اسـتعداد الجيـش لتلبية مطلب الشـعب والنـزول إلى الشـارع إذا

ما احتاجه بعد ثانية واحدة»، وأجرى اتصالًا بوزير الدفاع يسأله عن معنى ودلالات هذا التصريح، فما كان من الفريق أول السيسي إلّا أن أكد أن خيار الجيش هو مع الشعب دائمًا، وأن هناك قلقًا وغضبًا داخل المؤسسة العسكرية جراء تصاعد العنف في البلاد وعدم الاستجابة لأية مبادرة سياسية لحل الأزمة المتفاقمة.

بعد هذا التصريح الذي أطلقه الفريق صدقي صبحي، في حديث صحفي لوسائل الإعلام على هامش مشاركته في معرض عسكري أقيم في دبي، عقد مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين، اجتماعًا تدارس فيه معنى هذه التصريحات، وتولدت لدى الجميع قناعة بأن هذا التصريح جاء بموافقة كاملة من الفريق أول عبد الفتاح السيسي، بدليل أنه لم يصدر أي رد أو توضيح من وزير الدفاع على هذا التصريح رغم معرفته بغضب الرئيس مما حدث.

وعزز من هذا الاعتقاد والتصريحات التي أدلى بها الفريق أول السيسي خلال لقائه بطلاب الكلية الحربية في 29 من يناير 2013.

لقد أكد الفريق أول السيسي في هذا اللقاء «أن التحديات والإشكاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تواجه مصر حاليًا تمثل تهديدًا حقيقيًا لأمنها وتماسك الدولة المصرية وأن استمرار هذا المشهد دون معالجة من جميع الأطراف يؤدي إلى عواقب وخيمة تؤثر على ثبات واستقرار الوطن، وهو أمر خطير ويضر بالأمن القومي ومستقبل الدولة».

وقال: «إن الجيش المصري سيظل هو الكتلة الصلبة المتماسكة والعمود القوى الذي ترتكز عليه أركان الدولة المصرية، وهو جيش كل المصريين بجميع طوائفهم وانتماءاتهم».

لقد أصبحت هناك قناعة لدى الرئيس وجماعته بأن وزير الدفاع يسعى إلى خلق مؤسسة موازية لمؤسسة الرئاسة، وأنه يرفض الخضوع لتعليمات القائد الأعلى ورئيس الجمهورية، وأن ذلك وضع من شأنه أن يثير القلق لدى صناع

القـرار ويمهـد الطريق أمـام مفاجآت غير متوقعة في مسـار الصـراع المكتوم بين الطرفين.

إن القـراءة الموضوعية للبيانات الصادرة عن المؤسسـة العسـكرية، تظهر أن الجيـش لم يعد يراهن على مؤسسـات الحكم في إنقاذ البـلاد من خطر الفوضى والانهيـار، خصوصًـا مع تـردي الأوضـاع الاقتصادية بسـبب سياسـات التخبط والعشوائية ودفع الأمور نحو مزيد من الاحتقان.

لقد أصبح لدى قيادة الجيش قناعة بأن مساحة الخطر تتزايد، وأن البلاد باتت على شـفا حرب أهلية، يتحمل النظام القائم مسـئوليتها في الأساس، لاسيما بعد إصداره للإعلان الدسـتوري في 21 من نوفمبر 2012، والذي كان بداية الغضب الشعبي الكبير الذي أوصل البلاد إلى العنف والعصيان.

لقـد أصبـح هناك شـعور متزايد لدى الجيـش بأن هناك محـاولات لعزله عن القيام بدوره الوطني ومحاولة التربص به، وانتظار الفرصة لأخونة قياداته الرئيسية وعـزل القيادات الحالية، وهو شـعور أصبح يتنامى بفعـل المعلومات التي تصل إلى قيادة الجيش عن اتصالات واجتماعات وشائعات تجرى من خلف ستار.

ومع بداية شـهر فبراير 2013 تصاعدت حدة الخلافات في ضوء إصرار قيادة الجيـش على هدم الأنفاق بين سـيناء وغزة، وهو الأمر الـذي أثار غضب الرئيس وجماعته، إلَّا أن عمليات التهريب والتسلل والمخاوف الأمنية كانت وراء إصرار الفريق أول السيسي على الاستمرار في خطته.

كانـت المعلومـات التـي وصلت إلـى الجيش أخيـرًا أكدت أن هنـاك عناصر فلسـطينية متشـددة قد دخلـت إلى البلاد عبر هـذه الأنفاق، يحمـل المئات منهم بطاقـات الرقـم القومي المصرية، خصوصًا بعد ثبـوت تمكن بعض هذه العناصر من سـرقة وتهريب ماكينة طباعـة الرقم القومي من مصلحة الأحـوال المدنية في سيناء، أثناء فترة الثورة.

وقد بدأت جهات استخبارية داخل الجيش والأمن في مطاردة هذه العناصر التي تم القبض على بعضها في مناطق قريبة من ميدان التحرير وغيرها من مناطق وسط العاصمة، وقيل إن هذه العناصر المدربة تدريبًا عسكريًّا متميزًا قد جاءت لمساندة جماعة الإخوان في أي صدامات متوقعة في الفترة المقبلة، وهي أيضًا خطوة تثير حساسية خاصة لدى الجماعة ضد السيسي!!

وإذا كان قرار هدم الأنفاق قد اتخذ لحسابات تتعلق بالأمن القومي للبلاد، فإن القرار أثار ارتياحًا أمريكيًا كبيرًا لموقف الجيش المصري، حيث رأت الإدارة الأمريكية أن رفض الرئيس مرسي لإغلاق الأنفاق رغم وجود المعابر إنما يعني تراجعًا عن الوعد الذي قطعته الجماعة للإدارة الأمريكية وللمسئولين الإسرائيليين بإغلاق الأنفاق من الجانب المصري بعد فتح المعابر مباشرة.

كانت هناك أيضًا قضية تمليك الأراضي الحدودية في سيناء، وقد عقد الرئيس أكثر من لقاء مع بعض مشايخ وعواقل سيناء، إلَّا أنه حمل الجيش والفريق السيسي مسئولية إصدار قرار حظر التملك في الأراضي الحدودية، وهو ما رد عليه الجيش بأنه لا تراجع في ضوء مقتضيات الأمن القومي.

وكانت أحداث مدن القنال، وما شهدته مدينة بورسعيد من أهم العوامل التي دفعت إلى المزيد من الخلاف، فالرئيس كان يرى ضرورة أن يأخذ الجيش موقف الشرطة بهدف إعادة الأمن والاستقرار إلى بورسعيد وبقية مدن القناة، في حين أن الفريق أول السيسي كان يرى أن المعالجة الأمنية خاطئة، ولن تؤدي إلى شيء، بل ستزيد الأوضاع احتقانًا، ومع تصاعد الأمور، ربما يؤدي الأمر إلى تأزم كبير في الموقف، لا يعرف أحد مداه.

ووفقًا لرؤية محللين غربيين فإن الجيش قد يضطر إلى التدخل حال تدهور الأوضاع الأمنية خلال الفترة المقبلة، ولكن لا أحد يعرف مدى هذا التدخل وأبعاده، وعما إذا كان مرتبطًا بحل شامل للأوضاع، أم هو حل جزئي هدفه ضبط الأمور في البلاد وإلزام الفرقاء بالتوصل إلى حل يمثل خروجًا من الأزمة الراهنة.

مجلـة «فورين بوليســي» الأمريكية قالت: «إنه إذا تدخلت القوات المسـلحة فإن ذلك لا يمكن اعتباره نزهة في حديقة».

وقالت صحيفة «كريســتيان ساينس مونيتور»: «عندما يحذر الجيش المصري من انهيار الدولة فقد حان وقت القلق»!!

أمـا «سـتيفن كـوك»، المحلل السياسـي، والمتخصص في دراسـات الشـرق الأوسـط في مجلس العلاقـات الخارجية الأمريكـي، فقد قال معلقًـا: «إن عودة الجيـش المصري إلى ثكناته لا تعنى أبدًا أنه ابتعد عن النظام السياسـي، حيث إن تحذير السيســي من انهيـار الدولة مثير للانتباه» وقـال: «إذا تطور الوضع لن يجد الجيش أمامه اختيارًا، كما أنه من المرجح أن يجد استقبالًا حارًا، والرأي العام لن يعارض هذه العودة».

وعندمـا دعـا د. محمد البرادعي إلـى تدخل الجيش وقال «إنه سـيكون القرار الصحيح لتحقيق الاسـتقرار حتى يمكن استئناف العملية السياسية، وإن الواجب الوطنى يحتم عليه التدخل إذا كانت مصر على شفا التراجع»، فإن مجلة «الفورين بوليسـي» علقـت علـى ذلك في فبرايـر 2013 برؤيـة تحليلة تتضمن سـبع نقاط، هي:

1- إن البرادعـي عندمـا تحدث عن خطورة إجراء الانتخابـات البرلمانية دون ضمانـات، فهو قد أصاب، لأن ذلك سـوف يجعل البلـد حقًا في حالة من الفوضى وعدم الاستقرار الكاملين خلال المرحلة المقبلة.

2- إن مـا عبـر عنه البرادعـي من دعوة الجيش، إنما جـاء كنتيجة طبيعية لأداء الرئيـس المنتمـي لجماعة الإخوان المسـلمين خلال المرحلـة الانتقالية، وهـو الذي جعـل عملية الانتقال إلى الديمقراطيـة فوضوية، وبذلك يكون قد فشل في مهمته والاضطرابات والانقسامات خير دليل.

3- إن الكارثة الاقتصادية التي توشك أن تحل بمصر، سوف تكون ببساطة النتيجة المنطقية لكل هذا، وسوف تجعل تدخل الجيش لإنقاذ البلد أمرًا مؤكدًا.

4- إنه في حال تدخل الجيش، فإن الإخوان ربما يقاومون قليلًا، لكنهم سيمتثلون سريعًا، كي يضمنوا لأنفسهم مستقبلًا سياسيًا في مصر، وإذا قاتلوا قليلًا، فالجيش لن يتركهم، وسوف يعودون إلى العمل تحت الأرض لتنتهي بذلك التجربة السيئة للإسلام السياسي في حكم مصر للأبد.

5- إن الجيش المصري لا تعلم من أخطائه في عهد المشير طنطاوي وسيكون أكثر ذكاء هذه المرة، وسيمهد الساحة لإصدار دستور جديد وانتخابات رئاسية جديدة قبل أن يغادر المشهد.

6- إنه ربما يصدر عن المجتمع الدولى ما يشبه «صياح الديكة» لكنه سيكون راضيًا، فالمجتمع الدولي لم يكن أبدًا يريد صعود نظام إسلامي والمعارضة ستقدم حينها قيادة بديلة يمكنها أن تمضي بمصر للأمام.

7- إن المجتمع الدولي سوف يحصر في النهاية ردود أفعاله في الاستمرار في الصياح حال تدخل الجيش، لكنه سيتفرج على تطورات الأوضاع، ما دامت مصر ظلت مستقرة ففشل مصر ليس خيارًا مسموحًا به لاعتبارات سياسية واقتصادية وأمنية واسعة.

كانت تلك هي الرؤية التي طرحتها مجلة «الفورين بوليسي» وثيقة الصلة بصناع القرار في الولايات المتحدة، وهي رؤية تنطلق من قراءة أمريكية لتطورات الأوضاع في مصر والخطوات المستقبلية المتوقع حدوثها خلال الفترة المقبلة.

لقد عقدت خلال شهرى يناير وفبراير 2013 العديد من حلقات النقاش داخل مراكز الأبحاث ودوائر صنع القرار في الولايات المتحدة والغرب، لمناقشة السيناريوهات المتوقعة لمسار الأحداث في مصر، وقد خلصت الأبحاث المختلفة إلى عدد من الحقائق المهمة، أبرزها:

أولا: إن الأوضـاع فـي مصـر تـزداد تدهورًا، وإن البلاد سـوف تشـهد المزيد من القلاقل الأمنية التي سـيكون لها انعكاسـاتها الخطيرة على أحوال المصريين ومعيشـتهم، وإن ذلـك قـد يدفـع الجيش إلى الإسـراع بإنقاذ مـا يمكـن إنقاذه، خصوصًا أن انفلات الأوضاع في بلد بحجم مصر وعدد سـكانها لن يكون سهلًا السيطرة عليه، لاسيما إذا ما امتدت رقعة الحريق إلى أماكن أخرى في البلاد.

ثانيًـا: إن تـردي الأوضـاع الاقتصاديـة وانهيار العملـة المصرية والاسـتجابة لفاتـورة صنـدوق النقد الدولـي، بما يفضي إلـى رفع الدعم عن المـواد البترولية وبعض المواد الغذائية، من شـأنه أن يمهد الطريق أمام ثورة الجوع في بلد يعيش فيـه تحـت خط الفقـر أكثر من نصف السـكان، كما أن إمكانية عـلاج هذه الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في ظل ندرة الموارد السـياحية والاستثمارية قد يضع البلاد أمام الفرصة المسـتحيلة للنهوض مرة أخرى في الأمد المنظور، ما لم يكن هناك مشروع خليجي – غربي، يشبه مشروع «مارشال» لدعم الاقتصاد المصري، وهو أمـر لن يتحقق بسـبب المواقـف الرافضة للعديد مـن دول الخليج لحكم جماعة الإخوان.

ثالثًـا: إن النظام الحاكم والذي يسـتند إلـى مرجعية «دينية» ليـس في مقدوره إعطـاء حل ناجع للأزمـات التي يعيشـها المجتمع المصري والتـي تهدد بحرب أهلية وتآكل سـلطة الدولة، بسـبب الاعتقاد يقينًا أن الإقرار بالديمقراطية وتداول السـلطة لن يكون في صالح الرئيـس أو جماعته، وأن البديل عن ذلك ربما يكون أشـد خطورة وقد يؤدي إلى انهيار جماعة الإخوان والزج بأعضائها إلى السجون مرة أخرى بسبب تورطهم في الأحداث الأخيرة التي شهدتها البلاد منذ وصولهم إلى الحكم.

رابعًا: إن الموقف الدولي وتحديدًا الأمريكي لم يعد متحمسًا لاستمرار حكم الإخوان المسـلمين بعد فشـلهم الذريع، وتحميل إدارة أوباما المسئولية عن دعم هذه الجماعة ووصولها إلى السـلطة، وأن هذا الأمر يخضع الآن لمراجعة شاملة

داخـل مؤسسـات صنع القرار فـي أمريكا والغـرب، بعد أن أثبتـت الأحداث أن وصـول الإخوان للحكـم لم ينجح في احتـواء تيارات التطـرف المعادية للغرب ولقيم الديمقراطية، وربما لهذا السبب وغيره جاء تصريح «مارتن ديمبسي» رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشـتركة في الأسبوع الأول من أبريل 2013 والذي أكد فيه «أن الجيش المصري يحمى الديمقراطية، ويعد عامل استقرار للبلاد، وعلينا التصرف بذكاء واستمرار دعمه»!!

خامسًـا: إن جماعة الإخوان أثبتت أنه لا يمكن الوثوق بها، بعد انقلابها على جميع تعهداتها فور تسـلمها السـلطة كاملة في مصر، وهذا أيضًا يجعل التزاماتها بعمليـة السـلام والمحافظـة على الاتفاقـات الموقعة مـع إسـرائيل ولجم حركة حمـاس فـي غزة في مهـب الريح، خصوصًا أن لـدى العديد مـن الدوائر الغربية معلومات عن تنسيق مشترك بين جماعة الإخوان وحركتي حماس والجهاد، وأن عمليـات تهريب واسـعة قد جرت من داخل الأنفاق التي لا يزال الرئيس مرسـي وجماعته يصرون على بقائها مفتوحة أمام حركة التجارة والأسلحة بين البلدين.

ومـع تصاعـد موجـة الغضب داخـل أوسـاط ضباط وجنـود الشـرطة، يزداد الموقـف صعوبـة أمـام مؤسسـة الرئاسـة، فالإضرابـات تتسـع، والمظاهـرات والاعتصامـات لا تتوقف، كل الخيارات باتت مفتوحة، وردود الأفعال لا تقتصر علـى منطـاق محددة، بل تتسـع موجات التظاهـر وأعمال العنف فـي العديد من المناطق الأخرى.

وقـد أبلـغ وزيـر الداخلية، الرئيس مرسـي بقـراره بعزل مدير أمن بورسـعيد، اللـواء «محسـن راضي»، من موقعه بسـبب رفضه تنفيذ تعليمـات الوزير، وأيضًا بسـبب تطاولـه ومطالبة الوزير بتغيير سياسـاته التي أدت إلـى تفاقم الأوضاع في البلاد ومطالبته بحل سياسـي للأزمة بعيدًا عن الحلـول الأمنية والصدامية، وقال إنه قرر تعيين اللواء «سيد جاد الحق» بدلًا منه.

كانت تعليمات الرئيس واضحة، يجب التصدي للمحرضين والمتظاهرين والحيلولة دون انتشار الاضطرابات وأعمال العنف في البلاد، كما طالب الوزير بالحوار مع ضباط وأفراد الشرطة المضربين، لإقناعهم بالعودة إلى ممارسة عملهم وحماية أمن البلاد.

إن السؤال الذي يطرح نفسه، ماذا عن موقف الجيش المصري في حال تدهور الأوضاع، وانتشار أعمال الشغب اليوم؟!

في هذا الإطار، درست القيادة العسكرية الوضع بجميع أبعاده وخلصت إلى عدة سيناريوهات:

- السيناريو الأول: إنه في حال تدهور الأوضاع، يمكن للجيش المصرى أن ينزل إلى المناطق المشتعلة بهدف حماية المنشآت العامة، ولكن دون التورط في أي مواجهة مع جمهور الغاضبين والمتظاهرين، ولن تسمح القيادة بجر الجيش إلى مواجهة ظل يتفاداها منذ نزوله إلى الميدان في 28 يناير 2011، ولذلك اعترض وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي على سحب رجال الشرطة من بورسعيد وتولي الجيش هذه المهمة لسببين اثنين:

- الأول: إن تولي الجيش وحده مهمة حفظ الأمن في بورسعيد دون وجود حلول سياسية لأسباب الأزمات التي تشهدها المحافظة، يعني أن الجيش سيجد نفسه في صدام مع المتظاهرين أو بعض المعتدين على المؤسسات العامة، وهذا يعني دخول الجيش إلى «الفخ» الذي حاول تفاديه طوال الفترة الماضية، وبذلك يمكن أن ينجر إلى مواجهات عنيفة يدفع الجيش ثمنها، ويتحقق بذلك هدف القوى التي سعت إلى توريط الجيش في هذا المستنقع في أوقات سابقة.

- الثاني: إن رفض الجيش حماية المؤسسات والمنشآت العامة دون مواجهة، حال انفراده بمهمة حفظ الأمن، يفتح الطريق أمام اتهامات متوقعة، ستوجه سهامها إلى وزير الدفاع، باعتبار أنه تراخى عن القيام بمسئوليته في حماية

المنشآت العامة في غيبة الشرطة، مما يعطي مبررًا لاتخاذ قرار بعزله من موقعه، وهي الفرصة التي تنتظرها جماعة الإخوان، والتي ترى أن الخطر الأكبر الذي يهدد حكمها الآن هو الجيش المصري، الذي لن يسكت طويلًا حال استمرار تدهور الأوضاع في البلاد.

من هنا كان قرار المؤسسة العسكرية برفض تحمل الجيش وحده مسئولية الأمن في بورسعيد، في ظل غياب الشرطة، وهو الموقف الذي سبق أن عبر عنه أعضاء المجلس العسكري خلال اجتماعهم بالرئيس مرسي، في فبراير الماضي، عندما أبلغوه أن الجيش لن يتورط أبدًا في الصدام مع المتظاهرين.

وخلال شهر أبريل 2012 برزت أزمة جديدة في ملف العلاقة بين الجيش والإخوان، هدفها ابتزاز الجيش، والسعي إلى الاصطدام به، وتعمد إهانته، وكأنه توزيع أدوار يجري بين قيادات الإخوان المسلمين الواحد تلو الآخر.

الأزمة الجديدة اختلقها عضو مجلس شورى الإخوان د.محيي الدين الزايط والذي تولى كتابة الرسائل الأسبوعية لمرشد الجماعة د.محمد بديع، لقد ألقى د.محيي الدين قصيدة في احتفال تكريم المرأة المثالية في بمقر الحرية والعدالة بشرق القاهرة تعمد فيها الإساءة للجيش المصري العظيم وقيادته قال فيها:

لقد تركوا مسجدنا الأقصى نهبًا لشراذم أشرار

شعبي في غزة يشرب من دمه الأقذار

قد خابوا في كل سبيل قد ضلوا في كل قرار

في السلم تراهم فرسانًا في الحرب خزايا وفرار

ما قيمة جيش إن كان يقودهم الفار؟!

ضحك الحاضرون على أنغام «الوقاحة»، سخروا من أعظم الجيوش وأشرف الرجال، وهنا بادرهم القول: جيشنا عزيز.. بس عايز قيادة!!

كانت الكلمات لا تخلو من معنى، إنها إساءة متعمدة واتهامات بالخزي والجبن للرجال الذين قهروا أسطورة إسرائيل واتهام لهم بالخيبة والضلال، ثم لقادة الجيش ووزير الدفاع بالقول: «ما قيمة الجيش إن كان يقودهم الفار؟».

إنه يذكر بذات الكلمات التي أطلقها المرشد العام لجماعة الإخوان د.محمد بديع منذ عدة أشهر، عندما قال «إن جنود مصر طيعون لكنهم يحتاجون إلى قيادة رشيدة توعيهم بعد أن تولى أمرهم قيادات فاسدة»، يومها قامت الدنيا ولم تقعد، فاضطر المرشد العام لأن يعتذر وأن يقول إنه لم يكن يقصد الإساءة للقيادة الحالية للجيش!

وفي هذه المرة، جاء رد القوات المسلحة قويًا وحاسمًا وشاملًا وكشف عن أن هناك مخططًا يستهدف ويتعمد الإساءة إلى الجيش والتحريض ضد قيادته.

لقد عكس ذلك مصدر عسكري مسئول عندما أكد للصحافة أن الإخوان ينتهجون مخططًا منظمًا للهجوم على قيادات الجيش، لهز ثقة الشعب فيه وفي قياداته وذلك في الوقت الذي تتراجع فيه شعبيتهم في الشارع، وتكثر المطالب بعودة القوات المسلحة كبديل لحكم الإخوان واستمرار تحرير التوكيلات للفريق السيسي لإدارة شئون البلاد.

وردًا على ما أثاره محي الدين الزايط، قال المصدر العسكرى «إن الإخوان هم الفئران لأنهم اعتادوا العمل في الظلام وتحت الأرض وإن تاريخهم مملوء بالدم وقتل الأبرياء من المصريين في الوقت الذي كان فيهالجيش، وما زال، مدافعًا عن تراب مصر في وقت السلم والحرب وحاميًا للشعب وأمنه القومي».

وقد حذر المصدر العسكري الإخوان إن لم يتخذوا موقفًا جادًا لوقف هذه المهازل، فإنهم سيرون الوجه الآخر لغضب الجيش، وقال إن أبناء المؤسسة العسكرية لا يقبلون التطاول على قادتهم السابقين والحاليين وإن أي محاولة لأخونة الجيش سيكون مصيرها الفشل.

وفي رسالة واضحة وتحذير جاد لجماعة الإخوان، قال المتحدث العسكري: «صبرنا لن يطول وردنا سيكون قاسيًا استنادًا إلى القانون العسكري وقال لدينا معلومات تؤكد أن هدف حرب الشائعات والتطاول هو هز استقرار المؤسسة العسكرية وأشار إلى أن التطاول على المؤسسة وقيادتها بدأ منذ فترة لإسقاطها، وقال ردًا على هذا التطاول إن الفريق السيسي هو خير خلف لخير سلف، ويعمل بتجرد ووطنية، ولن تفلح محاولات تحريض أبناء الجيش على قيادتهم، فالجميع يد واحدة في مواجهة كل هذه المخططات».

لم يكن المسئول العسكري يطلق هذا التصريح من فراغ وليس ردًا فقط على محاولة التطاول على الجيش وقيادته على لسان أحد أعضاء مجلس شورى الجماعة، وإنما جاء الرد حاسمًا وعنيفًا في مواجهة مخطط كامل، اعتمده مكتب الإرشاد، واستهدف التحريض على الجيش بهدف عزل قيادته، إما بقرار مفاجئ وإما من خلال تغيير الحكومة.

كانت الخطة الأخيرة تتضمن عدة محاور مهمة، أبرزها استغلال قضية ضباط الشرطة الثلاثة المختطفين من سيناء في شهر فبراير 2011 بحيث يجري تحريض أسر هؤلاء الضباط، لإثارة القضية على أوسع نطاق وتحميل الجيش المسئولية الكاملة عن اختفائهم بل واتهامه بالتورط في هذا الاختفاء.

وقد رصدت القوات المسلحة محاولات جرت مع أسر هؤلاء الضباط من عناصر إخوانية لدفعهم إلى التحريض ضد الجيش، إلَّا أن الأسر جميعها رفضت أن تُستغل بهدف تصفية حسابات الجماعة مع قيادة الجيش واستغلال ذلك إعلاميًا.

إن ذلك هو الذي دفع مصدرًا عسكريًا مطلعًا للإدلاء بتصريح خاص لصحيفة «المصري اليوم» يوم السبت 6 من أبريل 2013 ليؤكد فيه «صراحة أن جماعة الإخوان المسلمين تدير حملة عبر صفحات ومواقع إلكترونية للنيل من الجيش لأنه المؤسسة الوحيدة القادرة على حماية الشعب».

وأشار المصدر بشكل واضح ومحدد إلى أن الجيش لن يقبل الأخونة أو إقالة الفريق السيسي، مشيرًا إلى أن المؤسسة العسكرية لن تقبل بتكرار سيناريو المشير طنطاوي والفريق سامي عنان مع الفريق أول عبدالفتاح السيسي.

وقال المصدر العسكري إن هناك جهات تستغل عاطفة زوجات الضباط المختطفين منذ 3 من فبراير 2011 وتصدِّر لهن المؤسسة العسكرية بزعم أنها المسئولة عن هذا الملف، في حين أن المؤسسة العسكرية ليست لها علاقة تمامًا بهذا الموضوع، وأن الجهات المسئولة عن ذلك هي وزارتا الداخلية والخارجية ورئيس الجمهورية.

إن ذلك كان وراء قيام جهات عليا بالكشف للصحف ووسائل الإعلام عن المعلومات الخاصة باختفاء هؤلاء الضباط، من واقع المعلومات المخابراتية، التي تحصلت عليها الجهات المعنية وأبلغت بها الرئيس مرسي في وقت سابق.

وهذه المعلومات التي نشرتها الصحف «أكدت أن الضباط الثلاثة المختطفين في سيناء محتجزون حاليًا في أحد سجون حركة حماس السرية تحت الأرض بشارع عمر المختار بقطاع غزة».

وقالت المصادر لصحيفة «الوطن» وغيرها من الصحف ووسائل الإعلام «إن المجموعة حملت المخطوفين داخل سيارات دفع رباعي وعبروا بهم أحد الأنفاق إلى غزة حيث جرى احتجازهم في سجن تحت الأرض بمنطقة «الشجاعية» تحت مسئولية رائد العطار وشهرته «رأس الأفعى».

وقالت المصادر إن المخطوفين مكثوا في «الشجاعية» حتى يونيو الماضي، ثم جرى نقلهم إلى سجن تحت الأرض بشارع عمر المختار وسط غزة، وإن هدف الاختطاف هو الضغط على مصر لمقايضتها بـ«أبوعمر الليبي» أحد قيادات تنظيم القاعدة والذي اعتُقل في مصر عام 2009 في مقابل الإفراج عن المختطفين المصريين. وقال المصدر إنه رغم إفراج الرئيس محمد مرسي عن «أبوعمر»

في 14 من أغسطس 2012 أي بعد يومين من الإطاحة بالمشير طنطاوي، فإن الإخوان لم يطالبوا حماس بإعادة الضباط الثلاثة.

ونسبت صحيفة «الوطن» للواء رأفت شحاتة، مدير المخابرات العامة، أنه قال لقادة حماس خلال لقائه بهم في نهاية مارس 2013: إن الجيش المصرى لن يتوقف عن هدم الأنفاق، رافضًا منحهم فرصة لإيجاد بديل، وطالبهم بالتحقيق مع عناصر «القسام» بشأن مذبحة رفح، والكشف عن مكان خطف الضباط الثلاثة».

ووفقًا للصحفيين، فإن كلام اللواء شحاتة جاء ردًا على ما نُسب لإسماعيل هنية، رئيس وزراء الحكومة الفلسطينية المقالة، من أنه قال في 11 من نوفمبر 2012 لقيادة مخابراتية: «لو رجعتم لهدم الأنفاق، اعتبروا الضباط المخطوفين في ذمة الله»!!

ورغم أن أيًا من الجهات العسكرية أو المخابراتية في مصر لم ترد على ما نُشر، رغم خطورته، فإن المتحدث الرسمى لحركة حماس نفى هذه المعلومات مساء السبت 6 من أبريل 2013 في مقابلة تليفزيونية مع قناة «القاهرة والناس» مؤكدًا أن «حماس» ليس لديها أي ضابط مصرى ولم تتورط في حادث رفح.

وقال «برهوم»: «إن «حماس» لا يمكن أن تقوم باختطاف الجنود المصريين أو قتلهم. وقال: أطالب من يتهم «حماس» بقتل واختطاف الجنود المصريين بتقديم الأدلة على ذلك».

كانت القضية الثانية هي ما أثير عن المعلومات التي نسبت إلى أحد مستشاري الرئيس السوداني عمر البشير، من أن الرئيس مرسي تعهد خلال زيارته في بداية شهر أبريل 2013 للخرطوم بإعادة منطقة مثلث حلايب للسودان وما تلا ذلك من نشر الموقع الإلكتروني لحزب الحرية والعدالة لخريطة مصر محذوفة منها منطقة حلايب وشلاتين بما يعني الموافقة على التنازل عنها لصالح السودان.

كانت المعلومات قد وصلت إلى الجيش المصري وقواعده، مما أثار حالة من السخط الشديد داخل جميع مستويات القوات المسلحة، وقد عزز من صدق هذه الرواية ما سبق أن ردده المرشد السابق لجماعة الإخوان المسلمين محمد مهدي عاكف الذي قال إنه لا يمانع في ضم حلايب وشلاتين للسودان أو مصر انطلاقًا من أن مبادئ الإخوان هي أن تكون الأمة الإسلامية والعربية واحدة ولا يجوز للأشقاء أن يتصارعوا على أمتار هنا أو هناك، والحدود فرضها الاستعمار في وقت كان فيها العرب والمسلمون في غفلة.

كان طبيعيًا أن ترد القوات المسلحة بكل قوة على ما تردد من معلومات عززتها مواقف حالية وسابقة من جماعة الإخوان؛ حيث أكد مصدر عسكري «أن القوات المسلحة لن تسمح بالتفريط في حلايب وشلاتين، وأن أرض مصر وسيادتها ليستا مجالًا للتفاوض مع أي دولة أخرى.«وقال المصدر»: إن هناك حالة استياء داخل القوات المسلحة من محاولة الإخوان إثارة أقاويل بعد زيارة الرئيس مرسي للخرطوم والترويج لإمكانية ضم مثلث حلايب وشلاتين للسودان كبالونة اختبار قياس رد الفعل في مصر».

وقال المصدر: «إن القوات المسلحة تعرف جيدًا قيمة مثلث حلايب وشلاتين على الأمن القومي المصري؛ لذلك فالجيش حريص على الوجود هناك بشكل كبير في الوقت الذي تغيب فيه معظم مؤسسات الدولة».

وأكد المصدر «أن الأراضي المصرية ليست محل مجاملة بين رئيس الجمهورية ورؤساء الدول المجاورة وأن انتهاك السيادة المصرية خط أحمر عند الجيش الذي بذل جهودًا مضنية لتعمير هذا الجزء المهم من أرض مصر».

●● القضية الثالثة متعلقة بالعلاقة مع إيران، ومن الواضح أن الجيش ليس مرتاحًا للانفتاح مع إيران بهذه الطريقة، التي فتحت الباب واسعًا أمام السياحة الإيرانية، وما يمكن أن يستتبع ذلك من خطوات تالية، وقد وضح ذلك من خلال تحذير مصادر عسكرية مطلعة من ضم مصر ضمن دول

محور الشر بعد التمدد الإيراني داخل البلاد.. ويبدو أن لدى الجيش معلومات مؤكدة عن أن إيران، كما قال المصدر العسكري، هي المرشح الأول لشراء الصكوك التي تعتزم الدولة طرحها خلال الفترة المقبلة وما يمثله ذلك من خطورة على الاقتصاد القومي وأمن البلاد.

ومن الواضح أن مخاوف الجيش التي تم إبلاغها للقيادة السياسية لم تجد آذانًا صاغية بدليل استمرار المخطط في طريقه رغم جميع الاعتراضات.

●● القضية الرابعة التي ظلت مثار خلاف بين الجانبين هي رفض الفريق أول عبد الفتاح السيسي طلب صندوق النقد الدولي بضرورة الكشف عن حسابات الجيش المصري وموازنته وأوجه إنفاقها، والاحتياطي الاستراتيجي من العملة النقدية، وبالرغم من جميع الضغوط التي مورست على قيادة الجيش للقبول بمطلب الصندوق، فإن الفريق أول السيسي رفض كل هذه المحاولات، معتبرًا أن السماح بذلك يعد تفريطًا في الأمن القومي للبلاد.

●● وكانت القضية الخامسة هي إصرار الجيش على هدم الأنفاق التي تربط بين غزة وسيناء، فهذا القرار اتخذته قيادة الجيش لأسباب تتعلق بالأمن القومي للبلاد ولمواجهة عمليات التسلل من سيناء إلى غزة والعكس.

وقد قدم الفريق أول السيسي تقريرًا إلى رئيس الجمهورية يكشف فيه مخاطر بقاء هذه الأنفاق مفتوحة بين البلدين، وذلك في مواجهة الضغوط التي مارستها جماعة الإخوان، وكذلك الحملات الإعلامية التي قام بها مسئولون في حركة حماس ضد خطوة الجيش المصري، إلَّا أنه من الغريب أن رئاسة الجمهورية التزمت الصمت أمام هذه الحملات الإعلامية مما اعتبر بمثابة تأييد لها، غير أن قيادة الجيش رفضت الخضوع لمحاولات الابتزاز وصممت على هدم الأنفاق، خصوصًا أن المعابر بين سيناء وغزة مفتوحة ودون شروط.

●● وكانت القضية السادسة محل الخلاف هي قضية الكشف عما أسفرت

عنـه تحقيقـات حـادث رفـح، وهو أمر لـم يكن وليـد التـو أو اللحظة، بل يمتد إلى فترة طويلة سـابقة، فقد سـبق للقيادة السياسية أن طالبت أكثر من مـرة بتأجيل الإعلان عـن نتائج هـذه التحقيقات، بينما يصـر الجيش على إعـلان الحقائـق كاملة أمـام الشـعب، والمطالبة باتخاذ إجراءات حاسـمة ضد المحرضين والمتورطين في مقتل 16 شـهيدًا وجرح سـبعة آخرين من الجنود المصريين.

●● وقد نسـبت صحيفة «المصري اليوم» السـبت 6 من أبريل 2013، تصريحًا لمصـدر مطلع بـأن «التحقيقـات في حادث رفـح، الـذي راح ضحيته 16 جنديًـا، تـم إغلاقها بضغوط من جهات عليا في الدولـة وأنه بالرغم من أن الجهـات القائمة على التحقيـق تقدمت بنتائج تقرير الطب الشـرعي الذي طالـب بتحليل الـ(DNA) للجناة خارج مصر، فإن الجهات العليا رفضت ذلك».

وأيضًـا رغـم خطـورة هـذا الـكلام وتوجيهـه اتهامًـا مباشـرًا إلـى قيـادة عليا بالمسئولية عن عدم إعلان نتائج التحقيقات في حادث رفح، فإن مؤسسة الرئاسة التزمت الصمت رغم أنها تلجأ إلى الرد السريع في مثل هذه الأحوال.

وهكـذا فقد جـاء الهجـوم المباغت الذي شـنته مصـادر عسـكرية من خلال فضح المخطط الذي أعدته جماعة الإخوان، ليحدث ارتباكًا شـديدًا في صفوف الجماعـة، وليؤكد أن الجيـش المصري واع تمامًا للمؤامـرة التي تجرى حياكتها مـن خلف سـتار، وهو ذاته الأسـلوب الذي اسـتخدمته الجماعة ضـد المجلس العسـكري السـابق طـوال المرحلة الانتقاليـة، والـذي أدى في النهايـة إلى عزل المشير طنطاوي والفريق سامي عنان وعدد من أعضاء المجلس العسكري.

وكمـا جـرى في وقت سـابق، فإن جماعة الإخوان شـعرت بجديـة تهديدات قيـادة الجيـش الحالية وقدرتها على الإمسـاك بجميع خيـوط اللعبة، فقرر مكتب

الإرشاد، الذي انعقد السبت 6 من أبريل 2013، أن يضع هذه القضية على جدول أعماله، بعد أن أدرك أن الجيش على علم كامل بأبعاد المخطط وبات مستعدًا للمواجهة حمايةً للبلاد واستقرارها.

كان طبيعيًا والحال كذلك أن تلجأ الجماعة لإلقاء الكرة في ملعب الإعلام؛ حيث صدر بيان في أعقاب هذا الاجتماع اتهمت فيه جماعة الإخوان بعض الصحف والجهات، بمحاولة الوقيعة بين الجيش والجماعة من أجل إسقاط النظام بإثارة الفتنة والعنف والتخريب.

وأكدت الجماعة ثقتها في المؤسسة العسكرية وحرصها على مستقبل مصر الثورة، وعدم انصياعها لما وصفه البيان بالسفاسف.

وقال البيان: «إن ما نشرته الصحف حول وجود خطة من الإخوان بالتعاون مع الحكومة الأمريكية لإقالة الفريق أول عبد الفتاح السيسي يهدف إلى الإساءة للجماعة ومحاولة تشويه تاريخها».

وأكد البيان «أن الجماعة تعانى كل يوم من جهات لا تريد لمصر الاستقرار والازدهار وتسعى لإسقاط النظام ولو بإثارة الفتنة في المجتمع وتأليب مؤسسات الدولة وإشعال الكراهية والعداوات والعنف والتحريض على التخريب».

ونفى الدكتور مصطفى الغنيمي، عضو مكتب الإرشاد بالجماعة، من جانبه، تدشين الإخوان لحملة ضد المؤسسة العسكرية، وقال إن المروجين لهذه الشائعات فاسدون ومن أنصار الفريق أحمد شفيق، مرشح الرئاسة السابق؛ لأنهم يريدون إشعال الفتنة في البلاد وإحراق الوطن وتدمير المؤسسات. وقال: «إن الجماعة حريصة على العلاقة الطيبة مع المؤسسة العسكرية وترفض أي محاولات لتشويه صورتها ولها كل الاحترام».

أما المتحدث باسم حزب الحرية والعدالة، أحمد عارف، فقد زاد الطين بلة، عندما صرح يوم الاثنين 8 من أبريل 2013 لبرنامج «90 دقيقة» على قناة

«المحور» بأن تصريحات د. محيي الزايط، عضو مجلس شورى الإخوان، التي وصف فيها قيادات الجيش بالفئران، كان يقصد بها قياداته في النظام السابق!

وهكذا تتصاعد حدة الأزمة عبر الأفعال والأقوال، ولذلك أصبحت الخيارات مفتوحة تمامًا بين الجانبين، فالجماعة توجه الطلقات وتحيك المؤامرات وتطلق التصريحات تمهيدًا لاتخاذ قرار مفاجئ يربك الجيش ويجبر قيادته على الانصياع؛ لأنها تدرك أن الجيش هو العقبة الوحيدة التي تقف في مواجهة مخطط الجماعة وسيطرتها الكاملة على الدولة والانفراد بالشعب.

وقيادة الجيش تدرك أيضًا في المقابل من خلال المعلومات أن سعي الإخوان للإطاحة بقيادته هي محاولات جادة ومعركة أخيرة يريدون حسمها حتى يدوم حكمهم للبلاد، دون قوة عسكرية تهدد هذا الوجود وتحول دون «الأخونة» وتغيير هوية الدولة لحساب الجماعة؛ لذلك يحرص الجيش بين الحين والآخر على إعطاء إشارات واضحة للجماعة وللشعب ولمن يعنيهم الأمر بأن المسألة لن تكون نزهة، وأن أية محاولة للعبث داخل الجيش سيكون ثمنها كبيرًا وأنه لن يسمح إطلاقًا بتكرار سيناريو عزل المشير طنطاوي والفريق سامي عنان.

لقد سعت المصادر العسكرية عبر المعلومات التي سربتها لأكثر من صحيفة ووسيلة إعلامية، مع تصاعد هذه الأزمة إلى الرد على بعض الادعاءات التي تروجها الجماعة لإدخال اليأس إلى قلوب المصريين، و صرفهم عن الالتفاف حول المؤسسة العسكرية ومن بينها:

●● تأكيد المصادر أن واقعة سفر وزير الدفاع الفريق أول السيسي مع الرئيس مرسي خلال زيارته الأخيرة للهند وباكستان لم تكن باختياره، وإنما هي نتيجة لضغوط مورست عليه من قبل مؤسسة الرئاسة لإيهام الجميع بأن السيسي قريب من النظام السياسي، وقالت المصادر: إن محاولات الرئاسة للتقارب مع المؤسسة العسكرية والظهور في المحافل الدولية والداخلية، وصلاة الرئيس داخل القيادة بالمنطقة المركزية العسكرية،

بالتزامن مع أحداث المقطم خلال شـهر مارس 2013 هدفها إعطاء صورة للشـعب المصري بأن الجيـش متقارب مع الرئاسـة، ولإحباط أية محاولة من شـأنها الالتفاف حول المؤسسـة العسـكرية، باعتبارها الجهة الوحيدة الآن في الدولة التي لديها القدرة على حماية الشعب!

كان هذا التوضيح ضروريًا، هكذا رأت المصادر المقربة من مؤسسة الجيش، غير أن الأهم أيضًا كان هو تفسـير التصريحات التي أدلى بها مدير الكلية الحربية أخيرًا، وأكد فيها قبول الكلية لطلاب ينتمون إلى أسـر إخوانية في بعض الكليات الحربيـة، وهـو أمر أثار حالة مـن البلبلة في الأوسـاط الجماهيريـة، بينما راحت عناصر الجماعة تتخذ من هذا التصريح سندًا لتأكيد الشائعة التي كانوا هم وراءها والتي أشـارت إلى أن الفريق أول عبد الفتاح السيسـي ينتمي إلى جماعة الإخوان لإدخال اليأس إلى النفوس!

لقـد أكدت المصـادر في تصريحات صحفية معلنة أنه تمت ممارسـة ضغوط على المؤسسـة العسـكرية لقبـول عدد محدود مـن أبناء الإخوان المسـلمين في الدفعـة 109 حربية، وقال المصدر «إنه إذا ظهر على الطالب انتماؤه لأي مرجعية سياسية أو دينية أو ممارسته السياسة، سيتم فصله على الفور، فضلًا عن أن هؤلاء لـن يعملوا في أسـلحة مقاتلة؛ لذلك أدى الطلاب قسـم الـولاء للجيش والوطن فقط، قبل توزيعهم على الكليات المتخصصة».

كانـت تلك المواقـف جميعها محاولـة للتأكيد على أن مسـاحة الخلاف بين المؤسسة العسكرية وحكم الإخوان لا تزال قائمة وتتسع، بسبب إصرار الجماعة وقيادتها على التدخل في شئون المؤسسة العسكرية، وتعمد إهانة قيادتها الحالية والسـابقة عبـر التصريحـات غير المسـئولة، التـي تنطلق عبـر قيـادات كبرى في الجماعة دون رد أو تدخل من الرئيس.

وهكذا بدأ الاستياء يتزايد داخل المؤسسة العسكرية، خصوصًا أن ممارسات الجماعـة وعـدم قدرتهـا علـى إدارة الدولـة والسـعي لأخونتها والسـيطرة على

مفاصلهـا والتحريض ضد أجهزتها ومؤسسـاتها، كل ذلك تسـبب في زيادة حدة الأزمة، خصوصًا أن هناك سعيًا دؤوبًا للإطاحة بهذه المؤسسات.

لقـد حذر وزير الدفاع خلال شـهر مـارس 2013 من الحملة التي اسـتهدفت جهـاز المخابـرات العامة، ولـم تنجح جهـوده في إقناع الرئيـس بنفي الادعاءات التي سـاقها المهندس أبو العلا ماضي رئيس حزب الوسـط على لسـان الرئيس، واتهامـه للمخابـرات العامة بأنها شـكلت تنظيمًا مـن البلطجية قوامـه 300 ألف بلطجي، وذلك في شهر مارس 2013.

لقـد أدرك الجيـش مغزى هذه الحملـة وأبعادها، باعتبار أنهـا تحمل تحريضًا ضـد المخابـرات العامـة هدفـه ممارسـة الضغـوط وتفكيكها لحسـاب سيطرة الإخوان عليها.

وقـد رفـض الرئيس مرسـي تكذيب تصريحـات المهندس أبـو العلا ماضي، وكل ما سمح به هو إدلاء المتحدث باسم الرئاسة بتصريح صحفي أكد فيه تقدير الرئاسـة لجهـاز الأمن القومى ودوره الوطني، غير أن ذلـك لم يقنع قيادة الجيش التي لم تستطع تهدئة مشاعر الغضب في أوساط الضباط والجنود والقيادات.

لقد أشـار وزير الخارجية الأمريكي الأسبق «هنرى كسينجر»، خلال المؤتمر السـنوى لمجلـس العلاقـات الخارجيـة الأمريكـى الذي عقـد في نيويـورك في 11 من مارس 2013، إلى حتمية تصفية الحسابات بين الطرفين.

كان كلام كيسـنجر محاولة لاستقراء الواقع وتداعيات الأزمة المتصاعدة بين الجيش والإخوان.

في هذا الوقت أدلى الجنرال «مارتن ديمبسـي» رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكيـة بتصريـح لا يخلـو من دلالة عندمـا قال :«إن الجيـش المصري يحمي الديمقراطيـة ويعد عامل اسـتقرار للبلاد، داعيًا إدارته للتصرف بذكاء واسـتمرار دعمه».

لم يكن هذا التصريح تحولًا في الموقف الأمريكي الداعم للإخوان المسلمين، بل كان مجرد طمأنة للجيش المصري بأن واشنطن ربما تفكر في مراجعة موقفها بما يفضي إلى موقف أكثر توازنًا بين الجيش والإخوان.

في هذا الوقت من الأسبوع الأول من أبريل 2013 نشرت صحيفة «الجارديان» البريطانية تقريرًا يتهم الجيش المصري بارتكاب أعمال عنف وقتل وتعذيب خلال فترة الثورة وخلال المرحلة الانتقالية.. ولم يكن الأمر بعيدًا عن جماعة الإخوان، خصوصًا، وأن تقرير تقصي الحقائق الذي استندت إليه الصحيفة موجود فقط نسخة منه في حوزة رئاسة الجمهورية، والأخرى في حوزة النائب العام، والثالثة في حوزة رئيس لجنة تقصي الحقائق.

لقد تعمدت «الجارديان» نشر ملخص لخمس عشرة صفحة تحوي مجموعة الأكاذيب المتعلقة بدور الجيش من انتهاكات مزعومة في ثورة الخامس والعشرين من يناير ،والفترة الانتقالية وحتى تسليم السلطة في 30 يونية الماضي.

لقد نشرت «الجارديان» هذه الأكاذيب بعد أن سربت إليها واحدة من الجهات الثلاث نص التقرير، وبات الهدف واضحًا: هناك غرض سياسي من وراء ذلك.

لقد تضمن التقرير وقائع مرسلة، وادعاءات لا أساس لها من الصحة، وأخطاء متعمدة، الهدف منها جميعًا تشويه صورة الجيش المصري، خصوصًا بعد تنامي شعبيته في مقابل تراجع شعبية جماعة الإخوان المسلمين وشعبية الرئيس المنتمي إليها.

كان الهدف منذ البداية من وراء تسريب هذه الادعاءات هو تحقيق هدفين أساسيين:

– **الأول**: هو تدويل القضية بما يفضي إلى تحريض العالم ضد الجيش المصري ومواجهة أية تحركات له حال نزوله لإنقاذ مؤسسات الدولة من الانهيار، ووضع حد لنذر الحرب الأهلية التي بدأت تلوح في الأفق، بفعل الممارسات الإقصائية

وتصفية الحسابات، وفشل النظام في حل المشكلات الجماهيرية، وإحداث الانقسام وزيادة حدة الصراع المجتمعي في البلاد.

- **الثاني**: هو صرف الأنظار عن تجاوزات النظام الحاكم في مصر تجاه قضايا الحريات وحقوق الإنسان، وغيرها من الإجراءات المعادية التى اتخذها النظام في الفترة الماضية، وهي التجاوزات التي نالت حملة كبيرة من الانتقادات الدولية والإقليمية، ولذلك ارتأى البعض أن يطلق هذه الحملة ضد الجيش المصري بهدف تخفيف الحملة الدولية على الرئيس ونظامه، لاسيما بعد أحداث الفتنة الطائفية والاعتداء على مبنى الكاتدرائية في العباسية في أبريل 2013.

لم تكن تلك هي الحملة الأولى «للجارديان» البريطانية التي ثار لغط كبير حول توجهاتها، ومساهمة أحد الأنظمة المعادية لمصر فيها، فقد سبق لها أن نشرت تقريرًا كاذبًا في 4 من فبراير 2011، زعمت فيه «أن ثروة الرئيس السابق حسني مبارك تبلغ 72 مليار دولار»، ثم عاد مدير تحريرها بعد الثورة ليعلن اعتذاره عن هذه المعلومة الكاذبة، التي كانت واحدة من أسباب الاحتقان المجتمعي في هذه الفترة.

واكتظت «الجارديان» على مدى الفترة الماضية وتحديدًا منذ اندلاع ثورة 25 يناير بمجموعة من التقارير التي استهدفت تأليب الفئات المجتمعية والتشكيك في مواقف المجلس العسكري وتعهداته بتسليم السلطة إلى رئيس منتخب.

وهكذا جاءت «الجارديان» لتطرح من جديد ادعاءاتها المسمومة وتروج لتقرير لا يستند إلى أية أدلة يقينية ضد الجيش المصري، وإنما يعتمد على مجموعة من الحكايات التي هي مثار شك من الأساس، ومجرد روايات تحتمل الصدق والكذب، حتى أن منظمة «هيومان رايتس ووتش» التي دعت الرئيس مرسي إلى كشف الحقائق، راحت نفسها تشكك في الادعاءات التي روجها التقرير عن احتجاز المقبوض عليهم وتعذيبهم داخل السجون الحربية، عندما

قالت «إن الجيش كان يسلم المقبوض عليهم في القضايا الجنائية إلى السجون المدنية على الفور».

وعندما يقول التقرير «هناك دور لعبته القوات المسلحة في دعم مبارك ضد المتظاهرين منذ نزولهم الشارع يوم 28 من يناير وحتى صدور التصريح العسكري الأول الذي دعم المتظاهرين في 10 من فبراير 2011»، فهذا الكلام لا يمثل تجاوزًا للحقيقة فقط، وإنما أيضًا استهانة بعقول الناس، الذين لايزالون شهودًا على الحدث.

إن الحقيقة تقول إن الجيش المصري ومنذ نزوله إلى الشارع في 28 من يناير 2011، وهناك قرار بعدم إطلاق الرصاص أو التصدي لأية مظاهرات، بل إن وحدات الجيش التي نزلت إلى الشوارع والميادين لم تكن تمتلك من الأساس ذخيرة حية، بل كل ما تملك كان عبارة عن ذخيرة «فشنك»، خوفًا من أن يتعرض أحد الجنود للاستفزاز فيضطر إلى استخدام السلاح.

أما عن البيان الأول للقوات المسلحة فهو لم يصدر في اليوم العاشر من فبراير كما ادعى التقرير، بل صدر في الأول من فبراير 2011، عندما عقد اجتماع لقادة القوات المسلحة وأصدروا في أعقابه بيانًا أكدوا فيه نقطتين مهمتين:

- **الأولى**: رفض استخدام العنف.
- **الثانية**: تفهم المطالب المشروعة للمتظاهرين.

وكانت المطالب المشروعة في هذا الوقت تعني رحيل النظام، ولا أعرف من أين جاء هذا التقرير بمعلومة أن بيان الجيش الأول الذي صدر لحماية المتظاهرين صدر في العاشر من فبراير 2011، مما يعكس الترصد والتربص المقصودين بالجيش ودوره، حتى ولو كان المقابل تجاوز الحقائق ونشر الادعاءات والأكاذيب ،وهناك واقعة أخرى عن دفن 19 قتيلًا في مقابر الصدقة وتصوير الأمر وكأن هؤلاء القتلى كانوا ضحية الجيش، والحقيقة أن هؤلاء

جميعًا كانوا في أغلبهم قد حاولوا الهروب من سجن الفيوم وبني سويف، وقتلوا في معارك لم يكن الجيش طرفًا فيها، كما أن من بينهم شخصًا كان محكومًا عليه بالإعدام حاول الهرب من سجن طرة، وسيدة كانت قد احترقت في شقتها في شارع الهرم.

لقد كانوا جميعًا مجهولي الهوية داخل مشرحة زينهم، كنا نظن أنهم من الثوار، وكنت من ضمن من ذهبوا مع الموكب لدفنهم في مقابر الصدقة، ثم أبلغنا بعد ذلك من حكومة د.عصام شرف بأن هؤلاء جميعًا من الجنائيين وأنهم كانوا يرتدون ملابس السجناء الزرقاء، حيث كانوا من المحكوم عليهم في قضايا جنائية، مما أثار دهشة الجميع في هذا الوقت.

إن القضية ليست في الوقائع المرسلة والكاذبة التي تضمنها التقرير، لكن الخطر الأكبر، هو في تدويل هذا التقرير، والتحريض على الجيش أمام المجتمع الدولي، وذلك بغرض استهدافه وحصاره، بل وفرض العقوبات عليه في وقت لاحق. إن ذلك بالضبط ما تريده هذه القوى التي سربت هذا التقرير، ذلك أن بقاء الجيش المصري قويًا وموحدًا من شأنه أن يعوق مخططات هذه القوى في الهيمنة والسيطرة على البلاد، وفرض الأخونة على جميع المؤسسات وتنفيذ الأجندة المعادية للمصالح الوطنية.

لقد أكد الجيش المصري أكثر من مرة، أنه جيش الشعب، وأنه سيحمي البلاد واستقرارها في مواجهة مخاطر الفوضى والانفلات، ومحاولات تفكيك الدولة وإسقاط مؤسساتها.. وهي كلها أمور دفعت النظام الحاكم وجماعته إلى إطلاق الشائعات والأكاذيب في مواجهة الجيش وقيادته الحالية والسابقة.

وخلال الآونة الأخيرة بلغت الأزمة حدًا، يهدد العلاقة بين الجيش ومؤسسة الرئاسة، ومع تصاعد الأزمة بسبب تردي الأوضاع في البلاد، وتعرض الأمن القومي للخطر، طلب الفريق أول عبد الفتاح السيسي مقابلة الرئيس مرسي يوم الثلاثاء 9 من أبريل 2013، لإبلاغه بخطورة ما يجرى وتوجيه إنذار شديد من الجيش الغاضب على هذه المواقف والممارسات.

وخلال اللقاء أكد وزير الدفاع أن حالة من الغضب والاستياء تسود أوساط القوات المسلحة بسبب الإهانات وحملات التحريض التي تقوم بها عناصر تنتمي لجماعة الإخوان وحلفائها، وطلب السيسي من الرئيس ضرورة اللقاء فورًا بأعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة لتوضيح المواقف..

لقد طلب الرئيس مرسي من الفريق أول السيسي دعوة أعضاء المجلس للحضور إلى قصر الاتحادية، إلَّا أن الفريق السيسي قال للرئيس من الأفضل حضوركم إلى مقر المجلس بوزارة الدفاع، وهو ما لقي تجاوبًا من الرئيس ولكن على مضض !

وفي يوم الخميس 11 من أبريل 2013 انعقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة بحضور الرئيس مرسي وكامل أعضاء المجلس الأعلى.

وخلال الاجتماع الذي استمر قرابة الساعات الأربع، كانت هناك عدة قضايا ومحاور أساسية طرحها أعضاء المجلس الأعلى على الرئيس وهي على الوجه التالي:

1- رفض التفريط في التراب الوطني.

فتعهد الرئيس أمام المجلس العسكري بأنه لن يفرط في أي شبر من الأرض المصرية، معتبرًا أن ما نشر في هذا الصدد هو من باب الادعاءات الكاذبة.

2- رفض تأجير قناة السويس.

وقد جرى حوار بين الرئيس وأعضاء المجلس العسكري حول ما يتردد عن عزم الحكومة المصرية تأجير منطقة قناة السويس لحساب إقامة مشروعات استثمارية قطرية وأجنبية فيها..

وقد حذر المجلس الأعلى من خطورة ذلك على الأمن القومي المصري، باعتبار أن هذه المنطقة هي مسرح قتال للدفاع عن أمن البلاد، فوعد الرئيس بأنه لن يوافق على إقامة أي مشروع فيها إلَّا بعد موافقة القوات المسلحة.

3- التحذير من خطورة دفع البلاد نحو الحرب الأهلية.

وحول هذا ثار جدل كبير، حيث أكد بعض أعضاء المجلس الأعلى أن هناك من يدفع بالأمور نحو الاحتقان وزيادة حدة الانقسام في البلاد.

وأكد المتحدثون أن الجيش المصري مؤسسة وطنية مهمتها الدفاع عن الدولة ومؤسساتها، ولذلك سوف يتصدى بكل قوة لمحاولة بعض التيارات إقامة ميليشيات شعبية بهدف إحلالها محل مؤسسات الدولة الأمنية، وهذا أمر من شأنه أن يدفع جميع القوى لإقامة ميليشيات مقابلة، مما يعني تهيئة البلاد لحرب أهلية، وهو أمر لن يسمح به الجيش المصري، الذي سوف يتصدى لأية محاولة لإقامة هذه الميليشيات وتسليحها تحت أي عنوان وأنه لهذا السبب يطلب من الرئيس التصدي لهذه المخططات.

وقد قدم الفريق أول السيسي للرئيس معلومات عن الجهات التي تقف خلف هذه المخططات، وكذلك محاولات استهداف الجيش المصري عبر تشكيل ميليشيات في الداخل والخارج، تكون مهمتها التصدي للجيش وتشكيل مجموعات ترتدي الملابس العسكرية وتقوم بأفعال إجرامية تدخل ضمن إطار مسلسل تشويه سمعة الجيش واثارة الفتنة في البلاد.

4- وقف حملة إهانة الجيش والسعي للانتقام منه.

وفي هذا كانت ثورة أعضاء المجلس الأعلى قوية، إذ تحدث عدد منهم مطولًا عن أبعاد هذا المخطط، ووجهوا الاتهام صراحة إلى جماعة الإخوان المسلمين التي يقوم بعض قياداتها بتوجيه الاهانات إلى الجيش وقيادته الحالية والسابقة، وترويج ادعاءات كاذبة ضد الجيش المصري ودوره في ثورة الخامس والعشرين من يناير.

وحذر أعضاء المجلس من تأثير هذه الحملة على الروح المعنوية لأفراد القوات المسلحة، خصوصًا أن هناك حالة من الغضب الشديد تسود أوساط

الجيش، الذي تحمل قبل ذلك اهانات تنوء بحملها الجبال، ومع ذلك ظل صامدًا ورفض الانجرار إلى الصدام، لأنه يعلم بحقيقة المخطط الذي يستهدف الجيش المصري.

لقد طالب أعضاء المجلس الرئيس بموقف واضح إزاء حملات الأكاذيب والشتائم والاهانات الموجهة إلى الجيش المصري، وحملوا المسئولية بكل وضوح لجماعة الإخوان المسلمين في هذه الادعاءات، وترويجها لحسابات سياسية مرتبطة بمخطط يستهدف الجيش، كما استهدف الشرطة والقضاء المصري ولا يزال.

وقد أثار بعض الأعضاء ما نقل عن لسان الرئيس من مزاعم وادعاءات كاذبة، حول تشكيل المخابرات العامة المصرية لتنظيم يضم 300 ألف بلطجي، وأكدوا أن ما نقل على لسان أحد المقربين من الرئيس يعد أمرًا خطيرًا ويعكس محاولات الهدف منها ضرب سمعة المخابرات العامة والسعي إلى تفكيكها..

وقد حذر أعضاء المجلس الأعلى من أية محاولة للمساس بهذا الجهاز الوطني، وقالوا إنهم لن يسمحوا أبدًا بتمرير هذا المخطط الذي تسعى جماعة الإخوان من خلاله إلى إحكام قبضتها على هذا الجهاز باعتباره من أجهزة الدولة الوطنية، التي يفترض المحافظة على حياديتها بعيدًا عن أي حزب أو جماعة سياسية بعينها.

5- وكانت القضية الخامسة هي المتعلقة بوقف التدخل الحكومي في شئون الجيش، خصوصًا أن الجيش لا يتدخل في الأمور والقرارات السياسية.

وهنا عبر عدد من أعضاء المجلس عن مدى استيائهم من الشائعات التي يجرى تسريبها بين الحين والآخر، عن عزل الفريق أول السيسي من منصبه كوزير للدفاع وقائد عام للقوات المسلحة، وكذلك الحديث عن التنكيل بالقيادات السابقة للجيش.

وقد أكد المتحدثون أن الجيش المصري لا يرغب في لعب دور سياسي، وأن الجيش عاد إلى ثكناته اقتناعًا منه بأنه أدى دوره بإخلاص، وأن مهمته الأساسية هي حماية الأمن القومي للبلاد، وحماية الدولة المصرية واستقرارها كما نص الدستور المصري، إلَّا أن هناك محاولات متعمدة تهدف إلى ابتزاز الجيش وإخضاعه للأخونة، وهو أمر كما قال الأعضاء لن يتم السماح به، لأن ذلك من شأنه تفتيت الجيش وإثارة الخلاف والفرقة بين صفوفه.

وأكد أعضاء المجلس الأعلى تمسكهم بقيادة الجيش، ورفضهم لمحاولات إثارة القلاقل بين صفوفه، وهو الأمر الذي أكده الرئيس مرسي أيضًا في رده على ما تمت إثارته.

لقد أثنى الرئيس مرسي على قيادة الجيش الحالية، وقال إنها قيادة واعية ومخلصة ولن يجري المساس بها، إلَّا أن ذلك الكلام لم يقنع أحدًا من الأعضاء، خصوصًا أن ذات الأقوال كررها الرئيس قبل ذلك فيما يتعلق بالمشير طنطاوي والفريق سامي عنان، ومع ذلك تم إبعادهما بطريقة مهينة.

بعد انتهاء الاجتماع الصاخب، أدرك الرئيس محمد مرسي أن موقف المجلس الأعلى هذه المرة يختلف عن أي مرة سابقة، ولذلك حاول تجاوز الأمر واحتواء حالة الغضب، وظهر أمام المجلس وكأنه موافق على كل ما تم طرحه من قضايا وموضوعات أساسية.

وخلال الكلمة التي وجهها للإعلام في نهاية الاجتماع وضح تمامًا أن الفريق السيسي كان غاضبًا جراء التقرير الذي جرى تسريبه إلى صحيفة «الجارديان» البريطانية عندما نفي بشدة أن تكون القوات المسلحة قد قتلت أو أمرت بقتل مصريين إبان ثورة 25 يناير، وقال «أقسم بالله إن القوات المسلحة من أول يوم 25 يناير حتى الآن لم تقتل، ولم تأمر بقتل، ولم تخن أو تأمر بخيانة، ولم تغدر أو تأمر بغدر».

وقال «إن القوات المسلحة مؤسسة وطنية جدًّا وشريفة وحريصة جدًّا على بلدها وتتأثر جدًّا بأي إساءة توجه لها، وحذر من الغدر بالجيش»، وقال «إن الضباط والصف والجنود يتأثرون جدًّا بتلك الإساءة».

كانت كلمات الفريق أول عبد الفتاح السيسي، صادقة، تنبع من القلب، وكانت رسالة لمن يعنيهم الأمر، وجرس إنذار يحذر من خطورة المؤامرة ضد الجيش المصري، الذي يسعى البعض إلى الإساءة إليه وهدمه، في إطار مسلسل الصراع على فرض الهيمنة على الدولة المصرية واستباحة مؤسساتها الواحدة تلو الأخرى.

كانت التقارير والمعلومات التي يمتلكها وزير الدفاع تؤكد أن المخطط تشارك فيه قوى داخلية وإقليمية ودولية، وأن المحاولات والمؤامرات، التي تحطمت على صخرة تماسك الجيش المصري ووحدته طيلة العامين الماضيين، عادت لتطل برأسها من جديد مع التفاف الشعب حول الجيش مرة أخرى، والمطالبة بنزوله لحماية أمن واستقرار البلاد.

ولذلك صدر بيان على لسان مصدر عسكري مسئول يرد على هذه الادعاءات وحملات التآمر، التي تقودها «الجارديان» البريطانية والتي تحركها أياد معروفة في الداخل والخارج، حيث أشار المصدر العسكري إلى «أن القوات المسلحة وأفرادها لن يصمتوا أمام تلك المحاولات وأن المؤسسة العسكرية تعي جيدًا ما يحاك ضدها من مؤامرات تستهدف قادتها».

وأكد المسئول العسكري «أن الهدف مما يتم تسريبه حول تورط الجيش المصري في جرائم ضد المتظاهرين أثناء ثورة 25 يناير يأتي ضمن الهجوم على المؤسسة العسكرية المصرية للنيل من قادتها السابقين والحاليين واستقرار وثبات «القوات المسلحة».

وأشار المسئول العسكري إلى «أن التقرير الذي نشرته صحيفة «الجارديان»

اعتمد على روايات لأشخاص عاديين وليست به أدلة تدين القوات المسلحة وقال إن ما تم ترويجه من تقرير اللجنة المعنية بتقصي الحقائق لا يعبر عن حقائق أو وقائع مثبتة، فهي مجرد كلام مرسل».

إن الغريب في الأمر أن الرئيس مرسي الذي أصدر قرارًا سابقًا بتشكيل لجنة من 16 فردًا، منهم فقط ثلاثة من رجال القضاء والباقون من منظمات حقوقية وأسر الشهداء ومسئولون حكوميون، قصر أعمال اللجنة على الفترة من 25 يناير 2011 وحتى توليه لمنصبه رئيسًا للجمهورية في 30 من يونيو 2012، وكأن هناك تعمدًا لتوجيه الاتهامات إلى الجيش المصري الذي تولى إدارة المرحلة الانتقالية بأمانة وصدق ونزاهة دون أن يتورط في أية أعمال عنف رغم جميع الاستفزازات.

وقد تجاهل الرئيس في تشكيله لهذه اللجنة والمهام الملقاة عليها، أن هناك لجنة مشكلة من قضاة محايدين قدمت تقريرًا لتقصى الحقائق حول شهداء الثورة في وقت سابق لم توجه فيهاية اتهامات للجيش المصري وقادته، ولكن يبدو أن الأمر هذه المرة، سواء عبر تشكيل اللجنة أو قصر مهمتها على فترة زمنية محددة، كان مقصودًا من ورائه إرباك الجيش وجعله موضع اتهام أمام الشعب والعالم، لإخضاعه لهيمنة الإخوان بما يؤدي إلى تفكيكه من خلال حملات التحريض والسعي إلى فرض العقوبات الدولية ضده، بعد تصويره وكأنه جيش قاتل يمارس أشد أنواع التعذيب والإرهاب ضد شعبه.

وهكذا تدار الحرب بعقول «شيطانية»، تعرف تمامًا أن الجيش المصري لن يخون عقيدته، ويصبح مجرد أداة تقف ضد الشعب «أصل الشرعية» وتساعد على تفكيك مؤسسات الدولة الوطنية وتنفيذ المخططات الداخلية والإقليمية.

إن الحملة ضد الجيش المصري ستبقى في تصاعد مادامت قيادة الجيش مُصرَّة على مواقفها الوطنية، ومادام الالتفاف الشعبي ظل قويًا حول المؤسسة العسكرية، إنهم يريدون القضاء على الصخرة الأخيرة التي تقف عائقًا أمام المشروع الأمريكي ـ الإخواني في المنطقة، والذي يستهدف بناء الشرق الأوسط

الجديد، على أسس طائفية وعرقية، مما يعطي الكيان الصهيوني الحق في إعلان «يهودية الدولة» وطرد الفلسطينيين من داخل أراضي فلسطين 48، والضفة الغربية باتجاه غزة وصولًا إلى أجزاء من أراضي سيناء، التي يبدو أن هناك تعهدًا بمنحها لدولة «غزة الكبرى» التي يراد خلق امتداد لها إلى مساحة تبلغ حوالي 720 كيلو مترًا داخل سيناء وتمتد من حدود رفح إلى العريش.

وهكذا يحتدم الصراع بين الجيش والإخوان، حيث تدار المعركة علانية تارة، ومن خلف ستار تارة أخرى، خيوط تتحرك في العلن وفي الخفاء، أياد تحرض في الداخل وأصابع تعبث في الخارج، قوى أجنبية تتكالب، وقوى داخلية تفتح لها الطريق.

إذن، يبقى السؤال المطروح: إلى متى سيبقى الجيش ملتزمًا بسياسة ضبط النفس؟

من المؤكد هنا أن الجيش سيجد نفسه في ضوء التطورات الراهنة والتوقعات المستقبلية بين خيار من اثنين:

- النزول إلى الشارع، وتولي إدارة الحكم لفترة محددة، يعيد فيها الأمن والاستقرار إلى البلاد، لحين إجراء انتخابات رئاسية جديدة، ويسعى خلال هذه الفترة إلى توحيد المصريين وإنقاذ البلاد من الانفلات الأمني والانهيار الاقتصادي.

وهنا حتمًا سيجد الجيش:

1- معارضة داخلية وتحديدًا من جماعة الإخوان، إلَّا أن هذه المعارضة لن تصل إلى حد إعلان الحرب الأهلية، وإنما السعي إلى التفاهم في أبعاد المرحلة المقبلة، فالإخوان برجماتيون عندما تكون هناك قوة عسكرية أو أمنية في المقابل، ولديهم تكتيكات تسعى دائمًا إلى تجاوز الصدام حتى في ظل التهديدات الراهنة، خصوصًا أنه قد نزع منهم الآن الغطاء الشعبي على نطاق واسع.

2- سيجد الجيش موقفًا عربيًا إقليميًا قد يكون مرحبًا إلى حد ما بأي تغييرات تنهي حكم الجماعة، التي باتت تشكل خطرًا على الأنظمة العربية، تحديدًا الخليجية منها وسوف تعمل هذه البلدان على دعم الاقتصاد المصري سريعًا لضمان نجاح الفترة الانتقالية التي يمكن للجيش أن يتولى فيها حكم البلاد.

3- هناك توقع بانقسام الموقف الغربى تجاه مصر حال تولي الجيش السلطة لإنقاذ البلاد من الفوضى، ففي الوقت الذي سوف تلتزم فيهالعديد من البلدان الصمت، وفي مقدمتها ألمانيا وفرنسا، وتطرح شروطًا على القادة الجدد لتسليم السلطة سريعًا، فإن هناك توقعًا بمعارضة أمريكية لفترة من الوقت، لكنها لن تصل إلى حد الصدام والعداء للقادة الجدد، بل ستسعى إلى الحصول على ضمانات فيما يتعلق باحترام اتفاقية السلام مع إسرائيل، وكذلك المصالح الأمريكية في المنطقة.

وتعزز التحليلات الأمريكية التي تكتظ بها الصحافة والدوائر السياسية الأمريكية هذه الأيام، من خيار نزول الجيش وإمساكه بالسلطة حال تدهور الأوضاع في البلاد كخيار وحيد، إلّا أن أيًّا منها لم يعكس حدود الموقف الأمريكي سلبًا أو إيجابًا، إلّا بالحديث عن «صياح الديكة» الذي سرعان ما سينتهي، ليعود الحديث إلى المصالح المشتركة، خصوصًا حال نجاح القادة الجدد في تحقيق الاستقرار في البلاد.

- أما الخيار الثاني أمام الجيش، فهو أن يقبل بالنزول إلى الشارع، شريطة أن يجمع الفرقاء للتوصل إلى حل عاجل وسريع يقضي، بإجراء انتخابات رئاسية جديدة، تنهي الأزمة المشتعلة في الشارع، وتضع القوى السياسية جميعًا أمام خياراتها الأساسية، مهددًا بأنه في حال عدم الالتزام بهذا الخيار، يتولى الجيش مهمة إدارة البلاد لفترة انتقالية جديدة.

وفـي هـذه الحالة، قد يقبـل الإخوان بقواعـد اللعبة الجديـدة للمحافظة على وجودهم الشـرعي، بعد فشـلهم الكبير في إدارة شـئون البـلاد ووضعها أمام نذر الحرب الأهلية.

صحيـح أن الإخـوان وحلفاءهـم يروجـون الآن أنهـم لن يبقـوا صامتين أمام حدوث أي تدخل للجيش يفضي إلى عزل الرئيس، غير أن ذلك لن يكون سـهلًا علـى أرض الواقع، حيث تشير كل المصادر إلى أن عـدد كوادر الجماعة لا يزيد علـى 850 ألفًـا من الأعضاء، يقودهم 150 من القيادات الأساسـية صاحبة الحل والعقد في شئون التنظيم والإرشاد.

لقـد كتـب «دانيـل نيزمان»، مسـئول الشـرق الأوسـط فـي مؤسسـة «ماكس سيكيورتي» الاسـتخباراتية الأمريكية، مقالًا في صحيفة «وول ستريت جورنال» خلال شـهر مارس 2013، رسم فيه ملامح وتوقعات المرحلة المقبلة بقوله: «إن تحدي قادة المجلس العسكري ربما يمهد لعودة مصر إلى الحكم العسكري».

وقال المحلل الأمريكي: «إن شـائعات تعاطف السيسـي مع الإخوان هي أمر غيـر منطقي، فأولـى خطوات السيسـي الناجحة كانت عبارة عـن تراجع تكتيكي وانسـحاب للجيش من السياسـة، وسـعيه لاسـترداد الهيبة التي فقدها أثناء الفترة الانتقالية، انتظارًا لانهيار شعبية الإخوان، ولم يستغرق الأمر وقتًا طويلًا حتى دفع مرسي البلاد إلى حافة الاضطرابات بقراراته».

لقد أصبـح المجتمع الدولي، وأيضًا الداخلي ينتظـر تطورًا مفاجئًا للأحداث في مصر، قد يفضي إلى أحد الخيارين السابقين..

وعندمـا تحدث جون كيري، وزير الخارجيـة الأمريكية خلال زيارته الأخيرة إلى القاهرة، عن الخيار الثالث الذي يضمن الخروج من الأزمة بتنازلات مشتركة من الجانبين السلطة والمعارضة، أدرك بعد الحوارات التي أجراها والتقارير التي اطلع عليها أن الأزمة المصرية أصبحت بالغة التعقيد، وأن الجمهور الغاضب في

الشـوارع لا يخضع لأي قوى سياسـية محددة، وإنما هو تحرك شـعبي، لعبت فيه الفئات الاجتماعية المختلفة الدور الأساسي، كما لعبت فيه الفترة التي حكم فيها الإخوان مصر دور المحرض في إشـعال الاضطرابات، لما يجعل القطيعة نهائية بين الجماهير الشعبية الرافضة وبين حكم جماعة الإخوان.

لـكل ذلك حذر «جون كيري» خلال زيارته الأخيرة للقاهرة في مارس 2013 من خطر «إفلاس الدولة» بما يفتح الطريق أمام ثورة الجياع التي قد تطيح بالجميع على السواء.

وهكذا أصبح الخيار الوحيد في ظل الحالة الراهنة وفقًا للتحليلات الأمريكية والغربية، هو تدخل الجيش، وسواء حدث هذا التدخل أم لم يحدث، فسوف يتم وفق حسابات الجيش نفسه وليس حسابات المعارضة أو غيرها.

لقد تعهد وزير الدفاع الفريق أول عبدالفتاح السيسـي أكثر من مرة بأن الجيش لن يسـمح بسقوط الدولة وانتشار الفوضى، كما أكد ذلك رئيس الأركان، الفريق صدقي صبحي، والذي قال إن الجيش جاهز لتلبية نداء الشعب بعد ثانية واحدة، وكل ذلك، يجعل الشـارع المصري والدوائر الإقليمية والغربية تترقب الموقف، وتتابعه، وتستعد له.

أمـا عن جماعة الإخـوان، فإنها تتابع الموقف عن كثـب، تعقد الاجتماعات، تطرح الخيارات وليس أمامها سوى خيارات ثلاثة تتحرك في إطارها هي:

- **الأول:** إلـزام الرئيـس بإصدار قرار فجائي بعزل الفريق عبدالفتاح السيسـي وزيـر الدفـاع، ورئيـس الأركان الفريق صدقي صبحـي وتعيين قيادتيـن بديلتين، وسـط موجة مـن الاتهامات والأكاذيب، وهنا يكون الأمـر أقرب إلى المخاطرة، لأن الجيـش يـدرك تمامًا أن القيـادة الحالية تقف عقبة أمـام مخططات الإخوان، خصوصًـا فـي مواجهة مـا يتعلـق منها بقضايـا الأمـن القومي (سـيناء - حلايب وشلاتين - السلوم - الحفاظ على الدولة المصرية ومؤسساتها ووحدتها الوطنية - الأرض والشعب).

وإذا مـا اتخذ هذا القرار بشـكل فجائـي أو من خلال تغييـر وزاري، فالجيش لن يستسـلم للأمر، وربما كان التصريح الصادر عن مصدر عسـكري مسئول أثناء ترديد شـائعة عزل الفريق السيسـي كان أبلغ رد، عندما أكد المصدر «أن سـيناريو عزل المشـير طنطاوي والفريق سـامي عنان لن يتكرر مـرة أخرى، وإلَّا كان ذلك بمثابة انتحار سياسي للنظام بأكمله».

- **الخيار الثاني**: أمام جماعة الإخوان يقضي بتهدئة التوتر مع قوى المعارضة السياسية ومحاولة استيعابها من خلال التهديدات الأمنية والقضائية أو من خلال مكاسب سياسـية مؤقتة تلزمها بالمشاركة في العملية السياسية، مما يثير حالة من الإحبـاط فـي صفوف الجماهيـر، تمكن الجماعة مـن اضطياد العناصر الشـبابية الفاعلـة وتصفيتهـا وإصدار القوانيـن التي تحد من تحركاتها، وصـولًا إلى إجبار قيادة الجيش على الاستسـلام للأمر الواقع، وسـاعتها يمكن الإطاحة بالقيادة في ظروف أخرى أكثر هدوءًا، واستقرارًا.

- **الخيار الثالث**: اسـتمرار حملة الإسـاءة إلى قيـادة الجيش وإضعافها، وبث الفرقـة بيـن صفوفهـا وإجبارها على تلبيـة مطالب تفضـي في النهايـة إلى أخونة العديد من مفاصل الجيش الرئيسـية، ثم الانقضاض عليها وعزلها دون أن يكون هنـاك رد فعل قـوي في المقابل.. هذا عـن خيارات جماعة الإخـوان وحلفائهم على السـاحة في مواجهة التعامل مع القوة الصلبة التي تقف عائقًا أمام سـيطرتهم الكاملة على مؤسسات الدولة.. فماذا عن خيارات الجيش؟!

هنـا يمكـن القول إن سـقوط الدولـة المصرية في قبضـة الإخوان لـن يتم إلَّا بأخونة الجيش، وعزل قيادته عن التفاعل مع المطالب الشعبية المصرية، ولذلك يبقى الأمل في نفوس المصريين نحو التغيير طالما ظل الجيش المصري محافظًا على عقيدته الوطنية باعتباره جيشًـا لكل المصريين وحاميًا للدولة الوطنية وأمنها واستقرارها.

من هنا يمكن القول إن خيارات الجيش المصري في التعامل مع ما تشهده البلاد من أزمات تهدد بإشاعة الفوضى وانهيار الدولة يتحدد على الوجه التالي:

- **الخيار الأول:** في حال تكرار نموذج الثورة الشعبية التي شهدتها البلاد في 25 من يناير، واستمرارها لفترة من الوقت في الشوارع والميادين وحول المؤسسات المختلفة، هنا سيجد الجيش نفسه طرفًا في المعادلة، وسينزل إلى الشارع وسيكرر سيناريو القيادة العسكرية السابقة في حماية المتظاهرين وأمنهم، والانحياز إلى مطالبهم المشروعة، وفي هذه الحالة سوف يتمكن الجيش من فرض شروطه على رئيس الجمهورية.. إما بالتنحي وتشكيل مجلس رئاسي برئاسة قائد الجيش وعضوية عدد من العناصر المدنية الفاعلة لفترة انتقالية محددة.. وإما بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، استنادًا إلى أن هناك دستورًا جديدًا جاء بعد انتخابات الرئاسة يلزم الرئيس بالاستقالة، لأنه أقسم على الإعلان الدستوري السابق ولم يقسم على هذا الدستور الجديد ، وفي هذه الحالة فإن المجتمع الدولي سوف يتعامل مع نزول الجيش وقراراته على أنها استجابة لإرادة شعبية، والتي هي بالأساس أصل الشرعية بالضبط كما حدث خلال ثورة 25 يناير.

- **الخيار الثاني:** حدوث تدخل للجيش بهدف حماية الدولة من السقوط، حال استمرار مخطط التفكيك الذي تقوم به الجماعة لحساب أخونتها والسيطرة عليها، وإحلال الدولة الإخوانية البديلة محل الدولة الوطنية، مما يهدد بسيادة الفوضى وانهيار الأوضاع في البلاد، وإذا نزل الجيش إلى الشارع انطلاقًا من مسئوليته الوطنية في حماية الدولة واستقرارها استنادًا إلى المادة (194) من الدستور، فلن يعود مرة أخرى إلّا بشروط تضمن الحفاظ على هوية الدولة وإيجاد توافق بين جميع القوى والفرقاء على الساحة المصرية.

- **الخيار الثالث:** هو نزول الجيش إلى الشارع مع انهيار الأوضاع الاقتصادية وبدء ثورة الجياع، مما يهدد استقرار البلاد، حيث تعم الفوضى وأعمال السلب

والنهب وتسيل الدماء في الشوارع، وفي هذه الحالة سنكون أمام انقلاب عسكرى، يفرض الأحكام العرفية لفترة من الزمن، ويتولى فيها الجيش إدارة شئون البلاد مع تعطيل العمل بالدستور والقوانين.

- الخيار الرابع: نزول الجيش حال حدوث تزوير واسع للانتخابات البرلمانية قد يفضي إلى تظاهرات عارمة وأعمال عنف، تفضي إلى مئات القتلى والجرحى، وبما يمثل خروجًا على الدستور والقوانين التي تؤكد نزاهة الانتخابات ومبدأ التداول السلمي للسلطة.

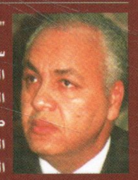
لقد أكدت جماعة الإخوان المسلمين طيلة الفترة الماضية أنها جماعة إقصائية ومعادية للحرية والديمقراطية والمطالب الشعبية، وأثبتت فشلًا ذريعًا في إدارة شئون البلاد، ولذلك فإن الرهان على حدوث إصلاح في مساراتها السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية بات رهانًا خاسرًا بكل تأكيد.

إن جميع الخيارات المطروحة للفترة المقبلة لها مالها، وعليها ما عليها، غير أن الدولة عندما تكون مهددة بالانهيار والسقوط، وعندما تكون البلاد على شفا حرب أهلية وإفلاس اقتصادي وانهيار أمني كبير، ساعتها إن لم يفعلها قائد الجيش، فحتمًا سيخرج من بين الصفوف، ضابط، صغيرًا كان أو كبيرًا، ليضع حدًّا للفوضى واختطاف الدولة وتفكيك مؤسساتها لحساب قوى معادية للديمقراطية وللثورة وللاستقرار.

الجيش والإخوان

* ماذا جرى خلال اليوم الأخير في حكم مبارك ؟
* هل حدثت صفقة بين المجلس العسكري والإخوان المسلمين ؟
* أين الحقيقة في علاقة أمريكا بجماعة الإخوان ؟
* هل كان أحمد شفيق فائزا في الانتخابات الرئاسية الأخيرة ؟
* ما القصة الحقيقية لقرار الرئيس بإقالة المشير ورئيس الأركان سامي عنان؟
* ماذا عن سيناريوهات المستقبل وعلاقة الجيش بحكم الإخوان ؟

هذه الأسئلة وغيرها يجيب عنها الكاتب والمحلل السياسي مصطفى بكري ، الذي عايش أسرار المرحلة ، ليس فقط بقربه من المجلس العسكري ، وإنما أيضا لطبيعة الدور الذي لعبه بين جماعة الإخوان والمجلس من جانب، وبين جماعة الإخوان وحكومة الجنزوري من جانب آخر.



"مصطفى بكري" كاتب صحفي وإعلامي ونائب سابق بمج[illegible]
سابقتين ، واختير أفضل نائب في استفتاء مركز المعلومات [illegible]
الوزراء عن دورة مجلس الشعب 2005 - 2010 ، وعمل رئيسًا لت[illegible]
اليومية ومصر الفتاة ومصر اليوم، ويترأس حاليا رئاسة مجلس [illegible]
صحيفة الأسبوع، واختير في عام 2004 الشخصية العربية الأ[illegible]
القومي العربي في لبنان وبحضور ممثلين من الوطن العربي [illegible]
العديد من المؤلفات والكتب ، كان آخرها كتاب "الجيش والثورة"

